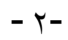
أهميـة النَفـط
في الاقتصاد والتجارة الدولية
(النَفط السُوري أنموذجاً)



قصي عبد الكريم إبراهيم

أهمية النَفط
في الاقتصاد والتجارة الدولية

(النَفط السُّوري أنموذجاً)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة – دمشق ٢٠١٠

المدخل

لم يحظَ أي حقل من حقول المعرفة بظروف عدم اليقين مثلما حظيَ موضوع النفط، فمن حيث الأصل وظروف التكوين؛ ما زال منتدىً للجدل بين العلماء، ومن حيث النضوب من كوكب الأرض؛ ما زال غيباً غير مؤكد وغير مقروء.

عرف الإنسان النفط منذ القدم وربما منذ بداية الحياة الإنسانية على الأرض (*). لقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، وإنه بالتأكيد محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، ولكن النفط في نفس الوقت كان أداةً للسيطرة والتمييز والحروب ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد.

(*) كان النفط يجمع من على سطح الأرض أو الأنهار أو البحيرات، حيث يطفو من الشقوق التي تسرب منها. كما عرفت الغازات النفطية بكثرة في مناطق فارس (إيران)، من الشقوق في الأرض والذي اشتعل بفعل الصواعق أو غيرها، فبقي الغاز شعلة دائمة، ونشأت عنها النار الأبدية التي عبدها الأولون. أما الدولة الوحيدة التي استخدمت الحفر وحفرت الآبار خصيصاً لاستخراج النفط منذ الزمن القديم فهي الصين. وأول تكرير للنفط واستخراج المشتقات النفطية بواسطة برج تقطير كامل فكان في دمشق حوالي عام ٩٥٠م، وكان النفط يستعمل عندئذ في مجالين هامين فقط، هما الإنارة والطبابة. ولم يحصل النفط على أهميته التي تبدو الآن إلا بعد اختراع المحرك الانفجاري في منتصف القرن التاسع عشر. وتعتبر أول بئر حفرت لغرض استخراج النفط بعدئذ هي البئر التي حفرها الكابتن دريك EDWINL DRAKE في تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٩، حيث تفجر النفط على عمق ٥٧ قدم (٢١متر) فقط، ومنذ ذلك الوقت بدأت حمى النفط تجتاح العالم. **المصدر**: الجيرودي. نزار، إنتاج النفط والغاز، مطبعة طربين، دمشق ١٩٧٦، ص x.

في حال وضع النفط في موقعه المناسب في العلاقات الدولية، وباعتباره المصدر الأساس للطاقة في الحضارة الصناعية، فقد كان في العقود الماضية، وما يزال، أهم محاور الصراع بين الدول في مناطق وجوده، وسوف تستمر أهميته في المستقبل، ويزداد الصراع من أجله، إلى أن تحل مكانه مصادر بديلة للطاقة. ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى، تنامت الحاجة إلى تأمين مصادر الطاقة للعمليات العسكرية والإنتاج الصناعي، وأصبح النفط أحد أهم الأهداف العسكرية والمعايير الرئيسية في رسم الخرائط السياسية والاقتصادية.

لقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول العالم الغربي؛ أن النفط سلاح اقتصادي، يفوق في أهميته وتأثيره أضخم الأسلحة العسكرية في الدول المتقدمة، كما أنها أيقنت بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ أن منظمة (أوبك) ومن ضمنها المجموعة العربية تمسك بهذا السلاح طالما تسيطر على إنتاج النفط وتسويقه وتسعيره، لذلك دأبت الولايات المتحدة منذ البداية على محاولة الإطاحة بهذه المنظمة أو إضعافها؛ بغية تقليص دورها في سوق الطاقة العالمي، واستطاعت من خلال حرب الخليج واحتلالها العراق، أن تسيطر على المنطقة برمتها، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وحصلت شركاتها على معظم عقود مشاريع إعادة الإعمار، في الكويت والسعودية والعراق.

ساعد التنافس الدولي على الثروات العربية؛ قيام أنظمة خاضعة بشكل أو بآخر للإرادات الأجنبية؛ دون مراعاة لمصالح الشعب وحقوقه، ما فسح المجال أمام القوى الأجنبية، للتدخل وفرض سيطرتها على ثرواتنا القومية.

لكن النفط العربي ملك لشعوب المنطقة، وهذه المسلَّمة يرفضها المستعمِرون واحتكاراتهم، وتُقرُّ بها سائر الأعراف والقوانين والاتفاقات الدولية. والنفط مادة حيوية للدول الصناعية ولجميع دول العالم، فكيف يمكن إقامة معادلة متكافئة بين المنتجين والمستهلكين؟ معادلة تحفظ النفط كطاقة لأطول فترة ممكنة، وتمكن الدول المنتجة من تجاوز تخلفها واللحاق بركب

الحضارة والتقدم، وفي الوقت نفسه تستمر عجلة الصناعة والتطور في الدول الصناعية أيضاً. إن مثل هذه المعادلة لا تستقيم مالم تلتزم أطراف منظمة (أوبك) بقواعد العمل بينها، وبشكلٍ محدد بلدان الخليج، فمن خلال اتفاقهم ووحدة موقفهم، ورفضهم الخضوع للإرادة الأمريكية والابتزاز الغربي، يمكن الحفاظ على مصالحهم دون أن يكون ثمة تهديد لمصالح الآخرين.

أما بالنسبة لسورية؛ فعلى الرغم من مساهمة النفط الكبيرة في اقتصادها، وسيطرة تصديره على نشاط التصدير فيها، تواجه اليوم الصناعة النفطية العديد من التحديات، حيث أن الإنتاج النفطي بعد أن وصل ذروته عام ١٩٩٦ عند ٦٠٠ ألف ب/ي، بدأ بالهبوط تدريجياً، ليصل عام ٢٠٠٧ إلى ٣٨٠ ألف ب/ي، ويتوقع استمرار الهبوط هذا في السنوات القادمة، في الوقت الذي يرتفع فيه الاستهلاك وبمعدلات متزايدة، ما أدى إلى انخفاض صادرات الخام وتزايد استيراد المشتقات، وإذا استمر هذا الاتجاه ستصبح سورية مستوردة للنفط خلال العقد القادم، ما لم يتم اكتشاف كميات هامة من الاحتياطي الجديد، ما يحتم ضرورة البحث عن حلول وبدائل.

إشكالية البحث:

يعد النفط من الموارد الاستراتيجية الهامة التي يدور حولها ولأجلها التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق، والتحكم في آليات الإنتاج والتسعير والتوزيع، الأمر الذي يجعل اقتصادات الدول النامية وتحديداً الدول النفطية العربية تعيش مزيداً من التشابك والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية، مما يلقي مزيداً من الإشكاليات والتحديات التي تتولد من موقع المؤثِّر والمتأثِّر في سياق الصراعات الدولية وتحديداً مفاعيلها السلبية والإيجابية على العلاقات الاقتصادية الدولية.

وإن مشكلة البحث تنشأ من دور النفط كسلعة استراتيجية، تنعكس مفاعيل الطلب عليها وعرضها وبالتالي تسعيرها مباشرة على مجمل المتغيرات

الاقتصادية الداخلية في البلدان النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عما إذا كان النفط نعمة أم نقمة بالنسبة للدول المستوردة والمصدرة، وبصورة خاصة للدول النامية غير النفطية، إذاً من خلال تغيرات الأسعار هبوطاً وارتفاعاً يتحدد شكل ومضمون بنية الأطراف وبالتالي طبيعة العلاقة ما بين المركز والأطراف وبصورة خاصة ما يتعلق بالنواحي الاستراتيجية والجيوبوليتيكية فضلاً عن القدرات التنموية وبالتالي الموقع في منظومة علاقات القوى.

فروض البحث:

مما لاشك فيه أن الفروض عبارة عن تقديرات أولية، تثير تساؤلات مطروحة، تبحث عن إجابات منطقية معللة بمنطق السبب والنتيجة وبلغة الأرقام والبيانات، ولهذا ينطلق البحث من مجموعة من الفروض أهمها:

الفرض الأول: للسياسات النفطية (سياسات الإنتاج والتسعير والتسويق) دور كبير في تحديد شكل ومضمون المنظومات الجيوبوليتيكية وما يتصل بها من بناء استراتيجيات دولية، تحاول فرض قوانينها وشروطها والتي من خلالها يمكن فهم وإدراك جوهر العديد من التحديات والصراعات المستجدة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط.

الفرض الثاني: ثمة إرادات ومصالح دولية كبرى تلعب دوراً كبيراً في تحديد مكونات الطلب والعرض، وسياسات الإنتاج والتسعير والتسويق، تتجاوز حدود سلطات الدول المنتجة؛ ترتبط مباشرة، وتعكس توجهات القوة المحركة التي تسعى لإعادة بناء نظام ما بعد الحرب الباردة.

الفرض الثالث: كان لصدمات النفط المتعددة أثراً مباشراً على اتجاهات التطور في الاقتصاد الدولي وتحديداً ما يتعلق بالتبادل

التجاري ما بين الدول، وما يتصل بذلك من فوائض وعجوزات في موازين العلاقات الاقتصادية الدولية، أسست لواقع جديد في العلاقات الدولية.

الفرض الرابع: إن انخفاض إنتاج النفط وتصديره في سورية ينذر بمنعكسات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة، ما يعني ضرورة تركيز الجهود لإعادة تكييف الاقتصاد والبحث عن بدائل وحلول تعوض ذلك.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

١ - بيان أهمية النفط ودوره في الاقتصاد العالمي، ومحاولة الدول الرأسمالية من خلال الشركات متعددة الجنسيات السيطرة على نفوط العالم، وخاصة النفط العربي مستخدمة في ذلك كافة الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية.

٢ - كشف منعكسات السياسات النفطية ومفاعيلها الإيجابية والسلبية على التجارة الدولية وعلى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية.

٣ - دراسة العوامل المؤثرة على الأسعار النفطية، وكذلك أسباب ارتفاعها أو انخفاضها، وما هي نتائج هذه التغيرات على البلدان المنتجة والمستهلكة سواءً النامية منها أم المتقدمة.

٤ - دراسة واقع النفط السوري في مختلف مراحل الصناعة النفطية، واستشراف مستقبله وفق سيناريوهات متعددة، محاولين من خلال ذلك الوصول إلى بعض النتائج والمقترحات التي تساعد في تطوير الصناعة النفطية السورية ودعم صادراتها.

أهمية البحث وأصالته:

انطلاقاً من طبيعة الأهداف التي أشرنا إليها، فإن أهمية هذا البحث تكمن في محاولة تقديم إجابات علمية تقوم على منطق الربط بين الأسباب ونتائجها بصورة تحليلية مدعمة بالأرقام والبيانات على التساؤلات المطروحة سابقاً. إضافة إلى محاولة الإسهام في تقديم استراتيجيات وسيناريوهات بدائل النفط في سورية في حال نضوب النفط كما تشير بعض الدراسات والتصريحات (وزير النفط، رئيس هيئة تخطيط الدولة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي).

* * *

الفصل الأول

حول التجارة الدولية والنفط

المبحث الأول : نظريات التجارة الدولية

المبحث الثاني: موقع النفط في السياسة الدولية

المبحث الثالث: العلاقة ما بين أطراف الصناعة النفطية

المبحث الأول

نظريات التجارة الدولية

أولاً: مقدمة في التجارة الدولية:

يقصد بالتجارة الدولية: عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات؛ وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول؛ لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية، والمناطق التجارية الإقليمية.[١]

ويشمل مصطلح التجارة الدولية اليوم:[٢]

١ - الصادرات والواردات السلعية المنظورة.

٢ - الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة.

٣ - الهجرة الدولية: أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة.

٤ - الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

---

(١) خضر. حسان، نظريات التجارة الخارجية وسياساتها، ٢٠٠٧/٢/١٧، http://www.arab-api.org/course18/c18_1.htm

(٢) الصرن. رعد، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، ٢٠٠٠، ص٣٠.

وثمة جهد دولي لتنظيم التجارة الدولية منذ أربعينيات القرن العشرين، تبلور بوضع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات)؛ التي أريد منها في ذلك الوقت أن تكون أداة لإنشاء منظمة تجارية عالمية، يستكمل فيها مثلث التنظيم النقدي والتجاري العالمي، إلى جانب صندوق النقد والبنك الدوليين.

وبعد نحو خمسين عاماً من وضع اتفاقية (الجات)، وثماني جولات من المفاوضات التجارية بين الدول تأسست في عام ١٩٩٥ منظمة التجارة العالمية كنتيجة لجولة الاورغواي الشهيرة، وبدأت اتفاقياتها بالنفاذ.

هذا وتشمل اتفاقيات التجارة الدولية القواعد (المبادئ) المنظمة لتحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات، إلى جانب نظام تسوية المنازعات التجارية، والنظام القانوني للجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية والاستثمار الدولي. وتهدف إلى استقرار سعر الصرف وحرية تحويل العملات من ناحية، وحرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار من ناحية ثانية، ثم ضمان حرية التجارة الدولية من ناحية ثالثة[١].

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى التأثير الواضح والكبير لحركة التجارة الدولية على كل من: الأسعار، الأجور المحلية، الدخل القومي، قيمة العملة، مستوى التشغيل، الاستثمارات ونتائج حساب كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات. كما أصبحت تؤثر بشكل كبير أيضاً في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية، فغدت ضرورية للمحافظة على التشغيل الاقتصادي، وكفيلة بتحقيق تعاون بين الشمال والجنوب، أو تقريب مستوى المعيشة بينهما للتغلب على التناقضات المختلفة.

---

(١) د.الببلاوي. حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٧)، الكويت، ٢٠٠١، ص٥٩.

طرأت قضايا كثيرة في العقود الثلاثة الماضية على سلوك التعامل الدولي، وعلى الانتشار الدولي للسلع والخدمات، وأساليب الإنتاج ودالاّته، وحركة تصدير رأس المال وتوزعه، وعلى التصاعد الهائل لمفرزات الثورة التقْنية العلمية، وبالتالي على قائمة السلع التي تجوب أنحاء العالم براً وبحراً وجواً.

ثانياً: نظريات التجارة الدولية:(*)

ينقسم الاقتصاديون إلى مجموعتين: **أولاهما**؛ ترى في تحرير التجارة الخارجية الوسيلة المثلى لزيادة معدلات النمو ورفع مستوى الرفاه العالمي، وفي مقدمهم خبراء المؤسسات الاقتصادية العالمية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية). لكنهم يفترضون توافر مجموعة من الشروط ليكون تحرير التجارة عامل نمو اقتصادي ورفاه اجتماعي واسعين.

أما أعضاء **المجموعة الثانية** فيرون أن تحرير التجارة في ظروف انقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية متخلفة، ووجود علاقات غير متكافئة سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً ومعرفياً، من شأنه أن يُعمِّق التقسيم الدولي الراهن للعمل، وأن يؤدي إلى انسياب الفائض الاقتصادي من الدول ضعيفة النمو إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال آلية الاستقطاب.

وتفسر نظريات تحرير التجارة الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية، والأسباب التي تقف وراء تقسيم العمل الدولي، وتخصّص كل دولة في إنتاج أنواع محددة من السلع والخدمات، بمعنى أنها تحدد السلع التي يتم تصديرها، وتلك التي يتم استيرادها.

(*) يطلق مصطلح التجارة الخارجية على التجارة الدولية بالمعنى الضيق والذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة فقط. أي لا تشتمل التجارة الخارجية على الهجرة الدولية والحركات الدولية لرؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة اللتين نعرضهما فيما يلي:

١- النظرية الكلاسيكية (التقليدية): Classical Theory in international Trade

لم يكن **للمذهب التجاري** نظرية مفصلة في التجارة الدولية، حيث كانت آراء التجاريين تتلخص في أن ثروة الدولة تقاس بما لديها من نقود (ذهب وفضة)، والوسيلة الرئيسة للحصول عليها هي التجارة الخارجية، ولا يتأتى ذلك إلا بتحقق فائض في الصادرات عن الواردات. ومن هنا انطوت آراء التجاريين حول مختلف القيود والعقبات في وجه التجارة الخارجية، إذ دعَوا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالذات في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق فائض يسمح بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة؛ وبالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدول الأخرى. (شاعت هذه الأفكار من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر في دول مثل: بريطانيا، إسبانيا، فرنسا وهولندا).[١]

هذا وقد ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، حيث هاجم التقليديون آراء التجاريين وسياساتهم وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول. وتضم هذه النظرية النظريات التالية:

أ- نظرية المنفعة (الميزة) المطلقة Absolute Advantage Theory، (الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث Adam Smith في كتابه ثروة الأمم، ١٧٧٦)[*]

(١) سلفاتور. دومينيك، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة د. محمد العدل، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٠.

(*) النفقة المطلقة هي عدد الوحدات من العمل اللازمة لإنتاج السلعة. أما النفقة النسبية: فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى وهي (النفقة المطلقة للسلعة الأولى / النفقة المطلقة للسلعة الثانية).

تقوم التجارة الدولية - بحسب رأي سميث - بوظيفتين أساسيتين هما؛ **أولاً:** خلق مجالٍ لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلـــي، واستبداله بشيءٍ آخر ذي نفع أكبر، **وثانياً:** تجاوز عقبة ضيق السوق المحلية. وهي تصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى حده الأقصى، وترفع من إنتاجية البلد من خلال اتساع حجم السوق.

وتقوم نظرية المزايا المطلقة على تشجيع التبادل التجاري بين عدة دول على أساس إنتاج السلع التي تتمتع كل دولة فيها بميزة مطلقة، (أو يمكن أن تنتجها بكفاءة أكبر من غيرها من الدول)، ولذا يرى سميث أنه يتوجب عليها أن توجه مواردها كافة لإنتاج هذه السلع وتصديرها، وتمتنع عن ذلك مـــع السلع الأخرى التي ليس لها فيها ميزة مطلقة، على أن تحصل عليها مـــن الدول الأخرى، (تتمثل نفقة إنتاج السلعة في كمية العمل اللازمة لإنتاجها، وهذا يعني أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد).

كما نادى سميث لإزالة القيود التي كانت مفروضة على التجارة الدولية وهي القيود المفروضة على تصدير الذهب والفضة والرسوم الجمركية المرتفعة، وسياسات دعم الصادرات[1]

وانتُقد آدم سميث لأنه افترض أن التجارة الدولية تتطلب أن يتمتـــع المنتج الذي يقوم بالتصدير بميزة مطلقة، حيث يجب على الدولة المصدرة أن تكون قادرة على إنتاج كمية أكبر من أي منافس لها؛ باستخدام كمية معينة من رأس المال والعمل، إلا أن مثل هذا الأساس لقيام التجارة الدولية غير واقعي، لأن العديد من الدول النامية، التي لا تملك ميزة مطلقة، في إنتاج أي سلعة، لها في الوقت نفسه علاقات تجارية مع دول أخرى[2]. . . .

---

(١) د. عبد العظيم. حمدي، اقتصاديات التجـــارة الدوليـــة، مكتبـــة زهـــراء الـــشرق، مصر ١٩٩٦، ص٦٠.

(٢) د. رعد. خالد، دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص١٦.

ب - نظرية المنفعة (الميزة) النسبية (التكاليف النسبية) Comparative Advantage Theory، (الاقتصادي الإنكليزي ديفيد ريكاردو David Ricardo في كتابه: مبادئ الاقتصاد السياسي، ١٨١٧)[*]:

تتفق هذه النظرية مع نظرية آدم سميث بضرورة استخدام التجارة الدولية لتحقيق ثروة الشعب، وإزالة القيود المفروضة على التبادل الدولي، إلا أنها تختلف عنها من حيث أنها تعتمد على المزايا النسبية وليس المزايا المطلقة، فالاختلاف بين الدولتين - في النفقة النسبية وليس في النفقة المطلقة - هو الذي يدعو للتبادل.

وعلى هذا الأساس فإن من مصلحة دولة ما أن تتخصص في فروع الإنتاج التي تتوافر فيها ميزة نسبية، واستناداً إلى هذا التخصص؛ تؤدي مشاركتها في التجارة الدولية الحرة إلى تعظيم منفعتها؛ [١] أي أن تقوم الدولة بإنتاج السلع التي تتوافر لديها بتكلفة أقل نسبياً مقابل استيراد السلع التي كانت ستنتجها بتكلفة أعلى.

ولعل أهم ما أسست له تلك النظرية هو دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة،[٢] إذ نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، غير أنها لم تسلم من النقد، فالنظرية - كما عرّفها ريكاردو - مبسطة أكثر مما يجب، حيث تبدو غريبة عن الواقع، فهي تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وخاصة رأس المال، وهي إذ تفترض ثبات النفقة فإنها تغفل انخفاضها الناجم عن الإنتاج الكبير، وتغفل النظرية التغيرات التكنولوجية، ونفقات النقل، وهي من الأهمية بحيث لا يمكن إهمالها في التجارة الدولية، فارتفاع هذه التكاليف قد يؤدي إلى فقدان الميزة النسبية في الإنتاج.

(*) لحساب التكاليف النسبية: نوحد سعر الصرف بين الدولتين، وذلك بحساب أسعار عناصر الإنتاج في إحدى الدول بدلالة سعر صرف الدولة الأخرى. نحسب تكلفة السلعتين في كل بلد. ثم تكون التكلفة النسبية لكل سلعة: بتقسيم تكلفتها على تكلفة السلعة الأخرى في نفس البلد.

(١) عبد الدايم. محمد، منظمة التجارة العالمية والعرب.. فرص ومخاوف، ٢٠٠٥، www.aljazeera.net

(٢) حمادي. طه يونس، نظريات التجارة الدولية التقليدية والحديثة والتكتلات الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد ٣٩، صيف ٢٠٠٧، ص٩.

وتفترض النظرية: استغلال جميع موارد البلد، وكونه في حالة تشغيل كامل، وهذا ما يجعلها غير واقعية، رغم أن دور التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق التشغيل الكامل، يضاف إلى ذلك أن تلك النظرية تقوم أساساً على نظرية القيمة في العمل، والتي تبيَّن عملياً قصورها عن مطابقة الواقع. كذلك يغلب على النظرية طابع السكون، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك في الغد.(١)

ومن المحتمل أن يكون ريكاردو قد قدَّم هذه النظرية دليلاً على المزايا التي تعود على مختلف الدول من قيام التجارة فيما بينها بحرية، ودون أية قيود عليها؛ أكثر منها بياناً لشرط قيام تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج بين الدول. كما أن هذه النظرية تحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، ولكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي.(٢)

ج - نظرية الطلب المتبادل (القيم الدولية) Theory of International Values (الاقتصادي الإنكليزي جون استيوارت ميل ١٨٤٨، John Stuart Mill):

انتقد (جون استيوارت ميل) النظريات السابقة **على أساس أنها أهملت جانب الطلب، واهتمت فقط بجانب العرض،** واتخذ من **إنتاجية العمل** في الدولتين مقياساً للقيمة وللمزايا النسبية بدلاً من نفقة الإنتاج، وكان له دورٌ كبيرٌ في توضيح أثر قانون النفقات النسبية في نسب التبادل في التجارة الدولية، وأبرز مدى أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسب التبادل الدولي أو معدلاته (بمعنى أدق معدل المقايضة الدولي).

---

(١) الصرن. رعد، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص (١٦٢ -١٦٥).
(٢) د. عوض الله. زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٥٠.

ووفقاً لهذه النظرية فإن ما يُحدِّد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى. ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات كل دولة ووارداتها متساوية، ولم يقم ميل بتحليله على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منهما؛ بل على أساس ثمن السلعة وقيمة كل كمية منها مقيّماً على شكل وحدات من السلعة الأخرى.

يرى ميل أن معدل التبادل الدولي، يتوقف على كل من قوة طلب دولة ما على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب؛ وذلك في ظل المنافسة الحرة وعدم وجود اتفاقات بين المنتجين.[١] أي يستطيع البلد أن يربح أكثر من التجارة الدولية إذا كانت المرونة السعرية للطلب على وارداته كبيرة وكانت المرونة السعرية على صادراته المعروضة ضعيفة.

وقد انتهى ميل إلى أن الدولة الصغيرة يمكنها أن تحقق مكسباً أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية، نظراً لارتفاع مستوى المعيشة في الدول الكبيرة وضخامة طلبها، ولكن الواقع العملي يؤكد غير ذلك إذ إن مكسب الدول الصغيرة النامية، يعتبر ضئيلاً إذا ما قورن بمكاسب الدول الكبيرة المتقدمة في التجارة الدولية.

٢- النظرية الحديثة في التجارة الدولية:

يعتبر الاقتصادي السويدي (بيرتن أولين) من أشد المعارضين لنظرية التكاليف النسبية، فقد وضع نظرية مناهضة لها، تقوم على فكرة اختلاف أسعار عناصر الإنتاج بين المناطق، وبهذا يرى (أولين) أن التخصص لا يحصل بين الدول فقط، بل بين مناطق وقطاعات بينها تشابه وتقارب في الظروف الإنتاجية.[٢]

---

(١) د. عوض الله. زينب حسين، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص٥١.

(٢) د. الحريري. محمد خالد، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٧٧،ص٤٩.

وتبدو أهمية النظرية الحديثة في التجارة الدولية، (نظرية أولين) في كونها تعتمد على الدور الذي يلعبه النقد وسعر الصرف والأسعار في التبادل والتوازن الدوليين. إلا أن النظرية الجديدة لم تزل تستند على مفهوم النفقة أو الكلفة، وكل ما في الأمر أنها لا تعتمد على العمل أساساً لتحديد قيمة الكلف، بل تعتمد على النقود أساساً في تحديدها. ويحدث التبادل مع ذلك ما دام هناك اختلاف بين أسعار المنتوجات المتبادلة.

ويمكن القول؛ إن النظرية الحديثة تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص الدولي على عاملين أساسين:[١] أولهما؛ اختلاف مدى وفرة عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى (درجة الندرة)، وثانيهما؛ تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

أ- اختلاف مدى وفرة عناصر الإنتاج:

(نظرية هيكشر -أولين، ١٩٣٣، Heckscher-Ohlin Theory):

تتأثر قيم السلع وأثمانها بمدى وفرة عناصر الإنتاج أو ندرتها، ويتناسب مقدار الأثمان عكساً مع مقدار العناصر المتوفرة، ويكون التخصص نتيجة طبيعية لوفرة العناصر، فلا بدَّ لكل دولة ومنطقة من التخصص في إنتاج السلع التي ينفق فيها قدر كبير من العناصر المتوفرة لديها، وينزع الانفتاح على العالم الخارجي إلى جعل تلك العناصر متساوية من بلد إلى آخر.[٢]

وكذلك لا تبقى نسب عوامل الإنتاج المستعملة ثابتة، فالثورة التقنية العلمية تبدل نسب عوامل الإنتاج الملائمة لإنتاج مادة معينة، ويؤدي لاختلاف نسب عناصر الإنتاج في الدول المختلفة إلى اختلاف الأجور والمكافآت التي تحصل عليها. وحين يكون عامل الإنتاج موجوداً بوفرة تكون مكافآته منخفضة نسبياً والعكس صحيح.

---

(١) د. بكري. كامل، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣١.

(٢) اسيدون. السا، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة د. مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، ١٩٩٧، ص٤٤.

عليه فإن صادرات كل بلد (أو منطقة) ستتكون من السلع التي يتميز في إنتاجها نسبياً (أي السلع التي تتوفر لديه نسبياً عناصر إنتاجها)، وتكون نفقات إنتاجها (أسعارها) منخفضة لهذا السبب - نسبياً - عن الأسعار السائدة في أماكن أخرى من العالم، ويستورد كل بلد تلك السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج غير موجودة محلياً، أو يعاني فيها من عجز نسبي. أي أن البلد «ذو رأس المال الكبير لكل عامل» سوف يصدر سلعاً ذات كثافة رأسمالية عالية، في حين أن البلد «ذو رأس المال القليل لكل عامل» سوف يصدر سلعاً ذات كثافة عمالية عالية. . .[١]

ب- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج:[٢]

يؤدي الاختلاف في وفرة عوامل الإنتاج أو ندرتها إلى تخصص كل دولة في فرع الإنتاج؛ الذي يتطلب نسبة كبيرة من العنصر المتوفر لديها بكثرة (الأرض، العمل، رأس المال، أو عنصرين معاً). ثم لا يلبث حجم المشروعات أن يتوسع نتيجة لزيادة الطلب من المناطق الأخرى، فينشأ بذلك الإنتاج الكبير، ويؤدي بدوره إلى انخفاض التكاليف، وبالتالي إلى انخفاض أثمان البيع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى توسيع قنوات التجارة بين المناطق المختلفة.

تؤثر التجارة الدولية في الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فمن المفروض أن تؤدي إلى إحداث التوازن في أسعار السلع في الدول المختلفة، أي تسهم في عدم وجود فروق ملموسة تزيد عن نفقات النقل والرسوم الجمركية. أما أثر التجارة في مكافآت عوامل الإنتاج، فيتم من خلال عملية الاستيراد والتصدير التي تجعل عامل الإنتاج النادر وفيراً نسبياً، ما يؤدي إلى تعادل مكافآت عوامل الإنتاج.

---

(١) بيتر ب. كينين، الاقتصاد الدولي، ترجمة د.إبراهيم الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٥٤.

(٢) د. الحريري. محمد خالد، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص٥٣.

انتقاد النظرية الحديثة:

تعرضت النظرية الحديثة إلى انتقادات منها:[١]

- تفترض النظرية تجانس عناصر الإنتاج الأساسية (الأرض، العمل، رأس المال) فهي تهتم بالاختلافات الكمية لعناصر الإنتاج وتتجاهل الاختلافات النوعية فيها.
- تفترض النظرية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى، وهو يبدو افتراضاً غير منطقي بالنظر إلى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث.
- تفترض أن العوامل التي تؤثر في الطلب المحلي لا تختلف عن العوامل التي تؤثر في الطلب العالمي، وهذا غير دقيق.
- لم تعالج مشكلة الدول التي لا توجد فيها وفرة في أي عنصر من عناصر الإنتاج.

وتجدر الإشارة هنا إلى خروج النظرية الحديثة على النظرية التقليدية؛ وإن حاولت أن تعطي تفسيراً لها، ففي الوقت الذي ترى فيه المدرسة التقليدية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول ترجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة، ترى المدرسة الحديثة أن السبب يرجع إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ومدى وفرتها النسبية.[٢]

ثالثاً: الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي:

تؤكد الوقائع أن جانباً كبيراً من التجارة الدولية يتم بين دول متشابهة في ظروفها، كما أن جانباً كبيراً من هذه التجارة يتمثل في تصدير منتجات متماثلة واستيرادها. لذلك سنقوم باستعراض بعض العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الدولية، ونتطرق إلى بعض النظريات التكميلية للتبادل الدولي.

---

(١) الصرن. رعد، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص (٢٠٢-٢٠٣).

(٢) د. عوض الله. زينب حسين، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص٦٢.

١- محددات الاتجاه العام للتجارة الدولية:

مما لا شك فيه أن العوامل التي تحدد الاتجاه العام للتجارة الدولية هي عوامل مترابطة متفاعلة فيما بينها، ويمكن إرجاع أهمها إلى:

- تباين **توزيع الموارد الطبيعية** بين الدول، وبالتالي تباين مدى تركز مصادر الثروة فيها؛ الذي يؤدي إلى تمركز شديد للتجارة الدولية، بحيث تتلخص صادرات عدد كبير من الدول في شكل سلعة واحدة أو سلعتين.
- **حجم الدولة** الذي يؤثر في مـدى تكامل الموارد الطبيعية والبشرية فيها؛ وما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير، وتأثير ذلك كله علـى التجارة الدولية.
- إن **تغير الأذواق** يسبب تغيراً في المزايا النسبية، وبالتالي في إمكانيـة التحول إلى تصدير منتَج آخر أكثر ربحية، وكذلك التغير فـي حجـم العناصر الإنتاجية المتوافرة والمستوى التكنولوجي؛ ما يؤثر في إمكانيات الإنتاج وتغير بنيان التخصص الدولي واتجاهات التجارة الدولية.
- تؤثر **نفقات النقل** تأثيراً كبيراً في التجارة الدولية، إذ إن انخفاض هـذه النفقات يؤدي إلى اتساع نطاقها من خلال إدخال سلعٍ جديدةٍ في التبادل الدولي، والتي كانت نفقات نقلها المرتفعة تحول دون إدراجها في سياق المعاملات الاقتصادية.
- تسيطر **الشركات متعددة الجنسيات** على أهم فروع الإنتاج في مختلف دول العالم المتقدم، ويتعدى نشاطها الحدود الوطنية إلى الخارج، كذلك قـد يؤدي قيام هذه الشركات بالاستثمار في أسواق البلاد المضيفة في أحيان كثيرة إلى زيادة حركة الاستيراد والتصدير، وحركة التجارة التي بـين المراكز الرئيسة والشركة الأم؛ من ناحية، ومشروعاتها التابعة والمنتسبة في الخارج من ناحية أخرى.

٢- بعض النظريات التكميلية للتبادل الدولي:

من الممكن زيادة عناصر الإنتاج بإضافة عنصرين آخرين، هما: رأس المال البشري، والتكنولوجيا.

والهدف الواضح المنشود من التقدم التكنولوجي هو رفع كفاءة الإنتاج، ومضاعفة إنتاجية العمل، وزيادة قدرة المنتجات على المنافسة، وذلك بتخفيض نفقة الإنتاج، وتحسين القدرة على تلبية الطلب في الأسواق.

وهنا نقوم بعرض **بعض النماذج التكميلية التي تفسر التبادل الدولي:**

أ - تحليل منحنى التعلم:[(١)]

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل، والتحسن في الفن الإنتاجي، وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم إنتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة. وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم، لوحظ أن عــدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتَج معين يميل للانخفاض بنسبة منتظمة، كلما تضاعف الإنتاج. ويفسر تطبيق هذا التحليل على التجارة الدولية عدم قدرة الدول حديثة التصنيع على منافسة الدول الرائدة.

ب - نموذج ليندر؛ الأسواق والاختراعات:

يرى الاقتصادي السويدي ليندرLinder، ١٩٦١ أن العامل الأساس في إنتاج السلع ليس نفقة إنتاجها، بل هو السوق الذي يتم فيه التداول، ومع أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية، فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي، - والذين لــديهم الحاجات نفسها - سرعان ما يكتشفون المنتَج الجديد.

---

(١) د. عوض الله. زينب حسين، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص٦٩.

لذلك يرى ليندر أن التجارة تبدأ بين دول تتشابه في هياكل أسـواقها واحتياجاتها، ومن هنا لا وجه للغرابة إذا وجدنا أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة، وتحديداً بين الدول الصناعية.(١)

مما تقدم نستنتج أن تباين السلع التي تدخل في إطار التجارة الدولية، وتباين أسعارها؛ يرجعان إلى: اختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة، واختلاف الدول في حيازتها عناصرَ الإنتاج، وظروف الطلب على السلع المختلفة؛ إلى جانب حجم الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج، والتجارة في السلع المتمايزة، وتقسيم الأسواق، والعوامل السياسية. . . إلخ.

تلك العوامل مجتمعةً هي التي تفسر في الواقع قيام التجارة الدولية، وليس في مقدور أي منها منفرداً أن يعطينا تفسيراً كاملاً لها، وعليه فإن **نموذج التوازن الشامل** الذي يجمع بين هذه العوامل مجتمعة هو وحده القادر على إعطاء تفسير كامل لظاهرة التبادل الدولي. وبمعنى آخر: لا يمكن لأية فكرة أو نظرية منفردة أن تقدم أساساً نظرياً متكاملاً وكافياً لتفسير قيام التخصص الدولي.

وإذا ما أردنا إسقاط تفسيرات نظريات التجارة الدولية على الواقع النفطي العالمي، يمكننا تعليل قيام التجارة النفطية الدولية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات العالمية: بتمتع كل طرف بمزايا مطلقة أو نسبية مقارنة بالطرف الآخر، فالدولة المضيفة تقدم المزية الجيولوجية الناشئة عن وجود الثروة النفطية، والكلف القليلة للاستخراج، مقابل المزية التكنولوجية والمالية للشركات الدولية، والدول المستهلكة. ويمكننا تعليله أيضاً بكون النفط سلعة قد تنطبق عليها نظريات التجارة الدولية كافة.

---

(١) الصرن. رعد، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص (٢١٩ - ٢٢١).

المبحث الثاني

النفط والسياسة الدولية

النفط واحد من المصادر المتعددة للطاقة، لكنه ليس سلعة ككل السلع؛ لأن لإنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي تأثيراً ضخماً؛ سياسياً واقتصادياً، ويؤثر في مصالح جهات وأطرافٍ كثيرة؛ أهمها **الدول المنتجة/ الشركات المستثمرة/ والدول المستهلكة**.

وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أن هذه الجهات الثلاث يجب أن تتوخى الوصول إلى توازن يحقق مصالحها جميعاً. ولكن كل جهة منها اعتراها تطورات عديدة بشأن صناعة النفط، واحتدم الصراع بينها واتخذ كل منها اتجاهات وسياسات وتكتلات مختلفة. ولا شك في أن الاستقرار السياسي؛ والتأثيرات السياسية العالمية، عوامل حاسمة في نجاح جهود توسيع القدرة الإنتاجية في الدول المنتجة.

نستعرض هنا أبرز ملامح دور النفط في إعادة بناء السياسة الدولية، وتشكيل الأدوار، وصياغة منظومات التحالف في زمن السلم والحرب.

أولاً: النفط والسياسة الدولية في الشرق الأوسط:

بات واضحاً أن ما تسمى (منطقة الشرق الأوسط) - منذ نهاية الحرب العالمية الأولى - كانت قد أصبحت (المنطقة رقم واحد) في صراعات الدول الكبرى؛ نتيجة احتوائها على كميات هائلة من الثروة النفطية؛ إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب.

ولسوء حظ شعوب هذه المنطقة فإن دم الأرض (النفط) كلفهم الكثير من الدماء وتسبب بالعديد من الحروب، فالدولة الواحدة تجزأت إلى دول عديدة بما يخدم الأهداف السياسية للدول الكبرى، بعد أن عملت معاهدة (سايكس بيكو Pico-Sykes) بين إنكلترا وفرنسا على إعادة رسم حدود المنطقة، وهي حدود قائمة على الاعتبارات العسكرية والجيولوجية والنفطية؛ بما يضمن تدفق النفط للغرب بعيداً عن المصالح الفعلية للدول المنتجة له.

وقد عملت الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، وخاصة بريطانيا التي تدعمها في موقعها الولايات المتحدة على بناء الكيان الصهيوني الذي أصبح الركيزة الأساسية لتنفيذ خطط الغرب في المنطقة. وصرح بذلك الرئيس الأمريكي (ترومان) منذ أربعينيات القرن الماضي حيث قال: (إن إسرائيل قامت في منطقة الشرق الأوسط كي تتصدى لتيار النعرة الوطنية، فإذا لم تستطع أن تحقق هذا، فلا أقل من أن تجتنبه بعيداً عن مصالح النفط الأمريكي. . .).[١]

ونتطرق هنا إلى دور النفط وأهميته في السياسة الدولية وخاصة في منطقتنا؛ منذ بداية القرن الماضي وحتى أيامنا هذه:

١- النفط والسياسة الدولية قبل الحرب العالمية الثانية:

منذ مطلع القرن العشرين كانت الإمبراطورية البريطانية صاحبة السيادة على مساحة تبلغ ربع المعمورة، وكانت منطقتنا جزءاً منها، وخلافاً لبريطانيا العظمى وفرنسا؛ أخذت ألمانيا تخسر مستعمراتها شيئاً فشيئاً. إذ عملت على مد سكة حديدية تربط برلين ببغداد، وانطوى هذا المشروع على حسابات عسكرية هدفت إلى تسريع نقل القوات العسكرية وحشدها. وبينما كان المهندسون الألمان في مدينة الموصل العراقية يقومون بعمليات المسح الضرورية لمد سكة الحديد تلك؛ وقعوا على مناطق يطفح منها النفط بكميات

(١) سيف بن علي، الاستراتيجية الإمبريالية في الخليج العربي، www.makalat/178.htm

كبيرة، فأخبروا الحكومة التركية بذلك، فكلفت (كالوستا زكي كولبينكيان) بإجراء عمليات المسح الضرورية.• [1]

وفي عام ١٩١٢ اشتد التزاحم بين أربعة فرقاء للحصول على امتيازات في ولاية الموصل وبلاد مابين النهرين، وهؤلاء المتنافسون هم: دوتش بنك (ألمانيا)، مجموعة شل الهولندية، البريطانيون في شركة النفط التركية، وكذلك الشركة الإنكليزية الفارسية.

وإبان احتلال العراق صادرت بريطانيا الحصة الألمانية في شركة النفط التركية، كما استغلت انهيار القيصرية في روسيا بعد نهاية الحرب (بين بريطانيا وألمانيا والتي عرفت بحملة مابين النهرين واستمرت أربع سنوات). فأُلغي الاتفاق البريطاني الروسي المعقود عام ١٩٠٧. وفُرِضَت على طهران معاهدة حماية تشمل الأراضي الإيرانية كلها عام ١٩١٩، بعد أن كانت تشمل المناطق الجنوبية وفق الاتفاق المذكور.

وبعد الحرب العالمية الأولى التي انتهت بانتصار بريطانيا وحلفائها، وهزيمة الدولة العثمانية وألمانيا، تم استبعاد روسيا كلياً، وتحولت حصة الألمان في شركة النفط التركية إلى الفرنسيين (اتفاقية سان ريمو في ٢٤ نيسان ١٩٢٠). والواقع أن البريطانيين والفرنسيين كانوا عازمين على إبعاد الأمريكيين عن المنطقة، لكن أمريكا لم ترضَ ومارست ضغوطاً كبيرةً حتى استطاعت الحصول على حصتها.

وعند توزيع المغانم النفطية نالت فرنسا - البلد الذي كاد يستنزف دماء أبنائه في معارك (فردان) الطاحنة - أدنى حصة من هذه المغانم، فلم تحصل إلا على ربع نفط العراق، أما البريطانيون فقد ضمنوا لأنفسهم بلاد فارس

(•) كان كولبينكيان ابناً لرجل أعمال أرمني. وكان على إطلاع جيد بشؤون النفط وذلك لأنه كان قد عمل في مجال النفط في باكو الواقعة على بحر قزوين.

(١) كامبيل. كولين، نهاية عصر النفط ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٤، ص١٤٣.

ونصف الكويت. إلا أن الولايات المتحدة حصلت على حصة الأسد؛ المملكة العربية السعودية، وربما لم يكن هذا التوزيع للمغانم حصيلة رؤى استراتيجية مدروسة ومخطط لها، بل كان بفعل مقامرات ومغامرات، لعب فيها الحظ والنصيب دوراً لا يستهان به.

وكان البريطانيون قد تميزوا في لعبة القمار هذه، بنفاقهم في تعاملهم مع الملك والأمراء الهاشميين، ولم تكن عهودهم الكاذبة التي قطعوها على أنفسهم سوى مثال على النهج الذي كانوا يسيرون عليه آنذاك في إدارتهم للسياسة الدولية(١).

وفي تلك الفترة حرصت الشركات الأمريكية على البحث عن منابعَ احتياطية أخرى للنفط خارج الولايات المتحدة، ولكنها تعرضت لمنافسة الشركتين (شل الهولندية، وإنجلو إيرانيان الإنكليزية الفارسية)، وامتد مجال المنافسة إلى المكسيك أولاً ثم إلى فنزويلا و«الشرق الأوسط». وفضلاً عن المنافسة حول مصادر النفط، اشتدت المنافسة أيضاً على الأسواق، فنشبت معركة الأسعار بين عملاقي النفط (استاندارد أويل أوف نيوجيرسي الأمريكية،وشركة شل الهولندية).

وكادت هذه المعركة تؤدي إلى إنهاك قوى جميع الشركات المنتجة، لذلك رأت أن من مصلحتها الاتفاق على مبادئ معينة تحقق مصالحها؛ وهي الهيمنة المشتركة على منابع النفط وأسواقه في معظم أنحاء العالم، لذا تم التوصل إلى (اتفاق أشناكاري) عام ١٩٢٨؛ والذي اعتبر في جوهره دستوراً للنفط بين الشركات الثلاث الكبار (استاندارد أويل أوف نيوجيرسي، شل، أنجلو إيرانيان). ووزعت الأسهم على المصالح البريطانية والفرنسية والأمريكية والهولندية بإشراف الجيولوجي الأرمني الشهير (كولبينكيان)، الذي أعلن عن وجود النفط في العراق منذ عام ١٩١٤، وكان له نصيبٌ من الأرباح النفطية في كل اتفاقية توقع منذ ذلك الحين، وهو صاحب اتفاقية الخط الأحمر - الذي رسمه وحدَّد فيه

---

(١) كامبيل. كولين، نهاية عصر النفط، مرجع سابق، ص ١٦٥.

حدود الدولة العثمانية - وتبنت تلك الاتفاقية مادة تُحرِّم إقامة معاملَ تكريرٍ في البلاد العربية إلا بالقدر الكافي لسد حاجة السوق المحلية للبلد المنتج، وذلك لإضعاف القوة التفاوضية للحكومات المنتجة [١].

وبعد (اتفاقية الخط الأحمر) كثفت الشركات الأمريكية نشاطها وبدأت تحصل على امتيازات نفطية في منطقة الخليج بأسعار زهيدة، وكانت أولى هذه الشركات النفطية الأمريكية (شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا سوكال).

وتميز الوفد الأمريكي، في مفاوضات الامتياز الذي حصل عليه في السعودية عام ١٩٣٣، بمعرفة عميقة ومفصلة لموضوع التعاقد، لأنه مثل هيئة متخصصة في عقود النفط وصناعته. بينما كان الطرف الذي مثل النظام السعودي جاهلاً تماماً بموضوع العقود، ولم يكن ضمن الوفد أي متخصص في الاقتصاد، أو خبير في القانون، أو جيولوجي، أو - في العموم - أي رجل قادر على التفاوض مع الأمريكيين بمنطقهم.

كما أنَّ الحكومات التي وقَّعت اتفاقيات الامتيازات لم تكن قادرة على التفاوض؛ إما لأنها كانت خاضعةً لإرادة حكومةٍ أجنبيةٍ لها مصلحة في تكييف الامتياز بالشكل الذي يروق لها - وكان هذا حال العراق وإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية -، وإما لأنها مرتبكة مالياً وعاجزة فنياً - كان ذلك حال إيران والسعودية -؛ الأمر الذي جعل من شركات الامتياز حكومات أخرى داخل هذه البلاد، حيث كانت معفاة من الضرائب ومن الخضوع للقوانين المحلية. . . مما زاد إقبال هذه الشركات على استغلال نفط الشرق الأوسط بسبب سهولة العثور عليه بكميات اقتصادية وفيرة وبتكاليف يسيرة [٢].

---

(١) سيف بن علي، الاستراتيجية الإمبريالية في الخليج العربي، http://205.214.72.135/text/makalat/122.htm مرجع سابق.

(٢) موقع مقاتل من الصحراء، بحث بعنوان النفط اقتصادياً، www.muqatel.com

وهكذا وجَّه الأمريكيون أنظارهم نحو الدول الخليجية الغنية بالنفط، فأكَّدت دراساتهم أن مركز الجاذبية في الإنتاج النفطي العالمي متركز في منطقة الخليج. وفي أيام الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٤٣؛ أعلن الرئيس الأمريكي (روزفلت): (أن حماية السعودية هي مصلحة حيوية للولايات المتحدة)، فلو سقطت منابع النفط السعودية في يد الألمان لتغير مجرى الحرب، كما أن الخط النفطي السري تحت البحر؛ الذي أقامته بريطانيا بينها وبين فرنسا، (خطة تدفق النفط "أوبريتش بلتو") كان له الأثر الكبير في تحقيق النصر على النازية الألمانية؛ مع افتقار ألمانيا إلى الإمدادات النفطية، وعدم اهتمامها الكامل بتفوق البريطانيين بالصناعة النفطية. ونتيجة الحرب العالمية الثانية تغير ميزان القوى في هذه المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فبسطت سيطرتها على الثروات النفطية في الجزيرة، فاتضح أنها الأضخم في العالم، فأجبرت واشنطن رئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) على التسليم بالحق في منابع نفط الجزيرة لشركة (آرامكو) الأمريكية،(*) مقابل الوعد بوقف توسعها في إيران والعراق.

وأصبح النفط أحد المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في صراعات القوى العالمية بين الكتلتين الغربية والسوفييتية، وأيضاً داخل الكتلة الغربية نفسها، وهذا أدى إلى دخول "منطقة الشرق الأوسط" (كمركز ثقل رئيس في الإنتاج العالمي للنفط لاحتوائه على أضخم الاحتياطيات) إلى حلبة الصراع الدائر بينها.

وعلى ذلك؛ يمكن القول: إن الاستراتيجية الأمريكية كانت تعمل على محورين في ذات الوقت: محور المجابهة الدولية الشاملة ضدَّ القوى العظمى الأخرى في المجتمع الدولي؛ أي الاتحاد السوفييتي، ومحور الصراع المباشر وغير المباشر ضدَّ المصالح الاقتصادية المنافسة داخل الكتلة الغربية نفسها.

(*) أصبحت فيما بعد أمريكية سعودية.

وكانت محاولة السيطرة على مراكز الإنتاج العالمي للنفط، من أبرز الأهداف الكامنة في خلفية هذا الصراع.

وتمثلت الأدوات التي ركزت عليها الاستراتيجية الأمريكية والغربية في تأمين مصادر الثروة النفطية في المنطقة بما يلي:

- التأكيد على أهمية الأحلاف والقواعد العسكرية، كأداة تطويق مباشر للاتحاد السوفييتي السابق، كحلف بغداد وقاعدة الظهران في الجزيرة وقاعدة هويلس في ليبيا.
- الاعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح النفطية؛ عن طريق خلق أرضية من المصالح المشتركة بين الطرفين، وتدعيم وجود الكيان الصهيوني، وتكثيف طاقاته العسكرية لأنه مثل خط ارتكاز رئيس متقدم في حماية المصالح الاقتصادية الغربية.
- تشجيع الصراعات الإقليمية بهدف امتصاص الطاقة الاقتصادية والسياسية المتزايدة لدول المنطقة؛ لشغلها عن صراعها الأهم ضدَّ تحكم الاحتكارات الاقتصادية الدولية في نفطها.

٢- النفط والصراعات الاقتصادية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية:

يقول ألكسندر بريماكوف: (إن البلدان المنتجة للنفط - لأسباب تاريخية؛ من بينها تخلف أنظمتها الاجتماعية - بقيت لفترة ما عرضة للاستغلال دون مقاومة تذكر من جانبها. . .).[١]

ففي بداية القرن العشرين بلغ سعر برميل النفط في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١,٢ دولاراً، وفي عام ١٩٧٠ كان سعره ١,٦٩ دولاراً، الأمر الذي مثل ثباتاً غير معروفٍ في أسعار المواد الأولية، وساعد على

(١) بريماكوف. ألكسندر، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ص١٦.

ذلك: قوة الاحتكارات النفطية التي سيطرت سيطرة شبه كاملة على مصادر النفط خارج الولايات المتحدة؛ والمنافسة الروسية الكبيرة لتلك الاحتكارات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.(١)

ساعدت سيطرة الشركات العالمية على إنتاج النفط وتسعيره على التنمية السريعة في إنتاجه، ما مكَّنها من تخفيض أسعاره المرة تلو الأخرى، وجاء تزويد الاقتصادات الغربية بالنفط الرخيص من الشرق الأوسط مكملاً ومسانداً لمشروع مارشال الأمريكي، لإعادة بناء اقتصادات أوربا بعد الحرب العالمية الثانية.(٢)

وحدثت في خمسينيات القرن الماضي اكتشافات نفطية كثيرة في مختلف مناطق العالم، فبدأ الإنتاج بالتزايد السريع، من ليبيا إلى الغابون والجزائر ونيجيريا إلى بحر الشمال والسواحل الهولندية. . . وفي ظل الاكتشافات الهائلة لمكامن النفط، كان لا بدَّ من أن يشهد العالم حالة الإنتاج الفائض التي شهدتها الولايات المتحدة في الثلاثينيات؛ ولكن على المستوى العالمي هذه المرة؛ الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لوجود منظمة تعمل على التنسيق بين الدول المنتجة لتنظيم أسواق النفط، فكان إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في بغداد بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٠:

Organization of petroleum Exporting Counties (OPEC)

وبحسب النظام الأساسي للمنظمة، يكون استقرار أسعار النفط؛ وانتهاج سياسة نفطية موحدة في السوق العالمية مسائلَ حيويةً بالنسبة إلى الدول الأعضاء؛ بهدف تأمين تدفق العوائد، وضمان إشباع طلب الدول المستهلكة.

---

(١) د.الببلاوي. حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص٩٤.

(٢) د. عبد الله. حسين، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص١١.

ومما زاد خطورة الأمر على شركات النفط الغربية الاكتشافات النفطية الهائلة التي طورها السوفييت في منطقة الفولغا– الأورال خلال الفترة من ١٩٥٥-١٩٦٠، وسرعان ما أصبح الاتحاد السوفييتي ثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا بدأت المنافسة السعرية بين الشركات النفطية العالمية في ظل الفائض الإنتاجي الكبير، حيث كانت الشركات النفطية السوفييتية تبيع بأسعار تصل إلى نصف سعر نفط الشرق الأوسط، الرخيص أصلاً.

وعمل الأمريكيون (وتحديداً وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA) على عرقلة إمدادات النفط السوفييتية إلى الدول الأخرى وخاصة الأوربية منها، بمنع حدوث أي اتفاق لشراء النفط السوفييتي حتى لو تطلب الأمر اغتيال من يسعون إلى مثل تلك الاتفاقيات، وهذا ما فعلته مع رئيس شركة ENI (إيني) الإيطالية (أنريكوماتي) عام ١٩٦٢ الذي كان يعمل على مد خط أنابيب لضخ النفط الروسي لدول أوربا الشرقية (بولندا، هنغاريا، وتشيكوسلوفاكيا) من حقول الفولغا – الأورال.

وكان الاتحاد السوفييتي قد بدأ بالدخول إلى الشرق الأوسط منذ منتصف الخمسينيات، وبتكثيف وجوده في البحر المتوسط منذ منتصف الستينيات، ومنذ ذلك الوقت أصبح منغمساً في الصراع على النفط، فبدأ يخوض معركته ضد المصالح الغربية، ولكن الولايات المتحدة كانت مطمئنة إلى امتلاكها ورقة أخيرة (الردع النووي) يمكن بها ردع السوفييت عن التمادي في لعبتهم في منطقة بمثل هذه الخطورة الاستراتيجية على مصالح الغرب الاستراتيجية والعسكرية.

إلا أن المتغيرات التي حدثت في السبعينيات، والتحديات التي واجهها الغرب، قد أضفت على الاستراتيجية الأمريكية بعض التعديلات الجوهرية، فقد هُزمت الولايات المتحدة أمام الفيتناميين؛ الأمر الذي جعل مركز الغرب يصاب بنوع من الانتكاسة، ورأت شعوب المنطقة المقهورة في هذه الانتصارات خطوة تصب في إضعاف الغرب والولايات المتحدة.

كما أن الأنظمة المحسوبة على الخط القومي والعلماني، كالعراق ومصر وسورية، قد كثفت من علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي على المستوى السياسي والتسليحي والتجاري، ومن ثم جاءت الطفرة الكبرى في أسعار النفط إثر حرب الـــ ١٩٧٣، وتحرير دول أوبك من هيمنة الشركات النفطية العالمية في تحديد السعر، ودخول السوفييت إلى أفغانستان عام ١٩٧٩، والثورة الإسلامية في إيران، ما أدى إلى إدخال تغييرات جوهرية على الاستراتيجية الأمريكيـــة النفطية في المنطقة، حيث عملت على رفع مستوى التعاون والتنسيق مع أنظمة الدول النفطية، خاصة السعودية والعراق، باتجاه إغراق السوق بالنفط وتجميد دور منظمة أوبك.

وقد عمل النظام السعودي خلال تلك الفترة ضـــمن اســـتراتيجية حمايـــة مـــصالح الدول المستهلكة، والحفاظ على مستقبل النظـــام الاقتـــصادي الرأســـمالي، وذلـــك مـــن خلال إصراره على تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج النفطـــي، وأتـــى ذلـــك فـــي الوقـــت الذي تكتلت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ضدَّ العالم الثالث ومصالحه.

فكرد على أوبك وسياساتها، عملت الدول الغربية على تشكيل الوكالة الدولية للطاقة: (International Energy Agency (IEA عام ١٩٧٤،(*) لإضعاف قدرتها على التحكم بالأسواق، كما عملت على تقليل الاستهلاك، والاحتفاظ باحتياطي نفطي استراتيجي، وفي أوائل الثمانينات تغيرت الصورة العالمية للنفط بشكل حاد، فقد بدأ استهلاك النفط ينخفض في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حتى في أوقات ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فيها. وهذا كله أدى في النهاية؛ عام ١٩٨٦، إلى انخفاض فعلي في أسعار النفط الخام.

(*) تضم الوكالة في عضويتها ٢٤ دولة وهي الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا واليابان واستراليا ونيوزيلندا والسويد والدانمرك وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وايرلندا وسويسرا واسبانيا والنمسا وتركيا واليونان وفرنسا وفنلنـــدا والمجر والبرتغال والنرويج.

٣- النفط وحروب منطقة الشرق الأوسط:

شهد العالم الغربي أربعة حروب عالمية: الأولى ضد ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، والثانية ضد ألمانيا واليابان، والثالثة ضد الاتحاد السوفييتي (الحرب الباردة)، والرابعة تستهدف العالم الإسلامي تحت عنوان مكافحة الإرهاب، وفي هذه الأخيرة احتُلت أفغانستان، ومن ثم العراق، والهدف الرئيس من كل تلك الحروب هو السيطرة على النفط ومنابعه، واستخدامه سلاحاً في وجه المنافسين، إلى جانب أهداف أخرى استراتيجية ترتبط بطبيعة واستحقاقات إعادة بناء النظام الدولي لفترة ما بعد الاتحاد السوفييتي وظهور ما يعرف بظاهرة العولمة.

رأت الإدارة الأمريكية في نفط المنطقة مصدراً متاحاً، لأنه الأقل تكلفة على المستوى العالمي. وتخلت الولايات المتحدة عن الذهب كاحتياطي لعملتها (الدولار) بقرار الرئيس الأمريكي (نيكسون) عام ١٩٧١. وأصبح الذهب الأسود (النفط) أهم دعائم سعر صرف العملة الأمريكية وذلك باعتبار أن الدولار هو العملة المعتمدة في سوق النفط العالمي، الأمر الذي يتيح للخزينة الأمريكية طبع وطرح ما تشاء من أوراق نقد دون غطاء، وعليه فإن الاقتصاد الأمريكي حاضر في كل صفقة نفطية تُعقد في العالم.

ولمعرفة دور النفط وأهميته، نتطرق إلى الحروب والأحداث التي شهدتها المنطقة بدءاً بحرب تشرين ١٩٧٣، وانهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان له التأثير الكبير على المنطقة والعالم، وصولاً إلى احتلال العراق. وإن المؤامرة الأمريكية الهادفة إلى استمرار سيطرتها على العالم تطلبت حدثاً بحجم ما حصل يوم ١١ أيلول ٢٠٠١، وبعد ذلك مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. وتأتي إيران وسورية في المرحلة القادمة من الحرب على الإرهاب تحت شعار مبادرة الشرق الأوسط الكبير من أجل الديمقراطية وفرض الإصلاحات الاقتصادية.(١)

---

(١) د. علي. مدين، سورية وإيران في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق، العدد (٢١-٢٢)، ٢٠٠٧، ص٢٣٩.

أ- حرب تشرين الأول ١٩٧٣ وما بعدها:

أرادت الولايات المتحدة شغل الاتحاد الأوربي عن مشكلة النقد العالمية، بعد اعتراض الأوربيين - وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي (ديغول) - على تعويم الدولار من قبل الرئيس الأمريكي (نكسون) عام ١٩٧١، ولم تجد طريقة أفضل من خلق أزمة نفطية عالمية، عن طريق إشعال حرب في منطقة الشرق الأوسط وقطع الإمدادات النفطية عن أوربا، فعملت بالتعاون مع كبار الشركات النفطية العالمية (دون علم الكيان الصهيوني)، على ترتيب حرب ١٩٧٣ بين العرب والكيان الصهيوني،(١) **مستغلة الرغبة والنية والتحضير السوري لاستعادة الأراضي العربية المحتلة.**

لعب (هنري كيسنجر) دوراً رئيساً في الترتيب لحرب تشرين الأول ١٩٧٣ لأهداف أمريكية؛ اقتصادية وسياسية. فقد تم الإعداد للحرب في سلسلة من الاجتماعات التي ضمت (هنري كيسنجر) و(أنور السادات) الذي أرسل مبعوثه الخاص (حافظ إسماعيل) للالتقاء سراً بالوزير الأمريكي عدة مرات. كانت خطة كيسنجر تقضي بترتيب إشعال حرب محدودة بين إسرائيل وكل من مصر وسورية، لتمهيد الطريق أمام صلح منفرد بين إسرائيل ومصر، وللتسبب برفع أسعار النفط؛ وهما هدفان يصبان في صالح السياسة الأمريكية في المقام الأول.(٢)

وفي ٦/ آذار /١٩٧٣ تم إطلاع السعوديين على ما يجري في قناة مباحثات إسماعيل- كيسنجر السرية، كانت السعودية هي أكبر منتج للنفط وسيكون لها دور رئيس في عملية حظر النفط العربي عن الغرب؛ للزيادة المتوقعة في أسعاره.

---

(١) زلوم. عبد الحي، حروب النفط الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للنشر، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، www.aljazeera.com

(٢) زلوم. عبد الحي، حروب النفط الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق.

وقد شارك في وضع الخطة ووافق عليها كبار القائمين على الشركات النفطية الأمريكية والأوربية، ورجال المال والمصارف، وخبراء الطاقة ومسؤولون سياسيون وحزبيون أوربيون؛ وذلك في اجتماع سري مع هنري كيسنجر في السويد في أيار ١٩٧٣.

وقعت الحرب وتحققت انتصارات عربية لم تكن أمريكا تتوقعها، لكن السادات نفَّذ الخطة حرفياً وأوقف القتال تاركاً سورية (القائد الخالد حافظ الأسد) تقاتل في حرب استنزاف، وتم الحظر النفطي العربي كما هو متفق أيضاً، فتحققت النتيجة الرئيسة وهي رفع أسعار النفط بنسبة ٤٠٠%، ومثل هذا الارتفاع الفلكي في سعر النفط أمر لم يكن بالإمكان السماح بحدوثه لولا رغبة الولايات المتحدة ومصلحتها في المقام الأول. فاستعادت الدول المصدرة قدرتها على تحديد أسعار النفط ولو ظاهرياً، وتحولت سوق النفط بين ليلة وضحاها إلى سوق بائعين (Sellers Market)، بعد أن ظلت دهراً في أيدي الشركات الأجنبية المشترية له. وارتفعت أسعار النفط من ٣,٠١ دولارات للبرميل إلى أكثر من ٢٠ دولاراً للبرميل، ويسمى هذا الحدث الصدمة النفطية الأولى (First Oil Shock)(*)(١) وسبب ذلك حالة انكماش اقتصادي في أجزاء مختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بفعل الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة.

استطاعت أمريكا نتيجة الصدمة النفطية الأولى تحقيق أهداف متعددة منها:

- إحداث أزمة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الذي سيكون لمصلحتها تماماً، حيث أصبحت شركاتها النفطية متحكمة بمعظم الإنتاج والتصدير والتسويق في العالم.

(*) الصدمة النفطية الثانية كانت في عام ١٩٧٩ مع الثورة الإيرانية، حيث ارتفع سعر برميل النفط إلى ٢٦ دولاراً. لكن الأسعار عادت لتنخفض منذ عام ١٩٨٣ وما بعده.

(١) د.الببلاوي. حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص٩٥.

- سمحت زيادة أسعار النفط بتحويل جزء مــن الاســتثمارات النفطيــة /الأمريكية والدولية/ إلى الاستثمار في الولايــات المتحــدة (المرتفــع التكاليف). كما قللت من المقدرة التنافسية لمنتجات الصناعات اليابانيــة والأوربية وذلك برفع تكلفتها، وجعلت الولايات المتحدة الممون الرئيس لليابان وأوربا.
- أدت الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكــي (الدولار النفطي)، وبالتالي زيادة دعم الدولار الذي عُوِّم عام ١٩٧١ في عهد الرئيس الأمريكي نيكسون، أي أن زيادة أسعار النفط كانت دعمــاً للدولار، وللاقتصاد الأمريكي، في وقت كانت فيه دول العالم، وخاصة الأوربية، تفكر بالعمل على إضعاف الدولار.

كذلك تم إعادة تدوير الدولار النفطي من خلال استقبال عوائد النفط العربي والإيراني في البنوك الرئيسة في نيويورك ولندن، وإعادة تدويرها على شكل قروض بالدولار إلى الدول المستهلكة للنفط؛ مثــل الأرجنتــين والبرازيل وبولندا ويوغسلافيا، وهنا بدأت أزمة ديون العالم الثالث، التي لم تكن سوى إعادة استعمار للدول النامية من خلال إدارة ديونها.

وفي عام ١٩٧٥؛ وبموجب مبادرة إيرانية سعودية وافقت منظمــة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) على اعتماد الدولار الأمريكي العملة الوحيدة لمبيعاتها النفطية، بحيث لم تعد تقبل أية عملات أخرى بما في ذلك الجنيه الإسترليني. وكان ذلك في الواقع بمثابة استبدال لمعيار الذهب الذي تم الاتفاق عليه في قمة (بريتون وودز) كأساس لنظام الصرف العالمي، بنظام صرف الدولار النفطي غير المستقر؛ وتحت هيمنة بلد واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية، والنخبة المالية الأمريكية في الـــ (وول ستريت).

ب- انهيار الاتحاد السوفييتي:

أرادت الاستخبارات الأمريكية في عام ١٩٧٧ معرفة الوقت المحتمل لوصول الاتحاد السوفييتي (الذي كان وقتها أكبر منتج للنفط؛ بطاقة ١٢ مليون ب/ي) إلى ذروة إنتاجه. وأثبتت دراساتها في ذلك الوقت؛[*] أن النفط السوفييتي سيصل ذروته في عقد الثمانينات، ليبدأ بعدها مرحلة من التراجع السريع؛ ما يعني انخفاضاً كبيراً في حجم صادراته، وبالتالي حرمان الخزينة السوفييتية من أهم مصادر العملة الصعبة،ليصبح بعدها انهيار الاتحاد السوفييتي مسألة وقت.[**]

وهذا ما حدث فعلاً، ولم تكتف أمريكا بذلك بل تحركت بسرعة بالتعاون مع حكومة (توني بلير) في بريطانيا للاستيلاء على كل شيء ذي قيمة في دول أوربا الشرقية. وللتحكم بالنفط وخطوط الطاقة الحيوية عبر المنطقة المستهدفة من كوسوفو غرباً إلى أذربيجان شرقاً.[١]

جـ- حربا الخليج الأولى والثانية:

حفَّز ارتفاع أسعار النفط شركات النفط العالمية على الاستثمار خارج دول أوبك للبحث عن مصادر جديدة له، كذلك عملت الدول الصناعية على تكوين مخزون استراتيجي يحول بين المنتجين والضغط على السوق لتضييق

(*) مثل توقعات الخبير الجيولوجي الأمريكي كينغ هوبارد King Hubbard، ١٩٧٧.

(**) هناك أسباب كثيرة أخرى أسهمت في انهيار الاتحاد السوفييتي منها: نشوء النزاعات القومية في الجمهوريات السوفيتية، المركزية الشديدة، التركيز على الصناعات الثقيلة دون الخفيفة والصغيرة؛ ناهيك عن سباق التسلح وحروب السوفييت في أفغانستان. . . إلخ

(١) زلوم. عبد الحي، حروب النفط الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للنشر، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، www.aljazeera.com

العرض. ولذلك لم يأتِ منتصف الثمانينات حتى كانت دول أوبك قد فقدت سيطرتها الاقتصادية على النفط، ثم جاءت المغامرات السياسية والعسكرية لبعض دول النفط (حروب الخليج)، فاستنفزت جزءاً كبيراً من الفوائض المالية القائمة وزادت من إضعاف منظمة أوبك.

واستغل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الهلع الذي أصاب أنظمة المنطقة من جرَّاء نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في جعل هذه الأنظمة أكثر طواعية للدخول في استراتيجيتها. إذ كانت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ بمثابة كارثة حقيقية للولايات المتحدة؛ ما دفعها إلى التدخل بصورةٍ مباشرةٍ في المنطقة (سياسة الرئيس كارتر).(١)

فكانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام ١٩٨٧ الفرصة المواتية لتمكين الولايات المتحدة من السيطرة أكثر على نفط المنطقة، ولتفريغ خزائن المال العربية لتسديد فواتير الحرب، وكان على الولايات المتحدة أن تساعد الطرفين كي يستمر لهيب الحرب بينهما، وقد أكد هذه الحقيقية وزير الخارجية الأمريكية (هنري كيسنجر) في مذكراته حيث تحدث عن تلك الحرب قائلاً : (إنها الحرب التي أردناها أن تستمر أطول مدة ممكنة ، ولا يخرج منها أحداً منتصراً).(٢) وعلى إثر ذلك زادت القوات الأمريكية تواجدها العسكري بشكلٍ كبير؛ بحجة حماية ناقلات النفط في مياه الخليج، وبعد عام ١٩٩١ - أي بعد غزو العراق للكويت - لم تعد دول الخليج تعارض الوجود العسكري الأمريكي المباشر على أراضيها.(*)

---

(١) سيبيهري. سامان، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٣.

(٢) هيكل. محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص١٢٣.

(*)كان الكويت وقتئذ ينتج ٢,١ مليون برميل يومياً.

وفي غزو العراق للكويت برزت مزاعم بأن الإدارة الأمريكية أوصلت رسالة إلى النظام العراقي مؤداها أن الولايات المتحدة لا علاقة لها بالنزاع الحدودي بينهما، الأمر الذي اعتبره (صدام حسين) بمثابة ضوء أخضر للتحرك ضد الكويت.

وعلى خلفية اتهامات عراقية للكويت بالتآمر على الاقتصاد العراقي، من خلال ضخ كميات تتجاوز حصتها المحددة من جانب أوبك؛ وبيعها في الأسواق بأسعار أقل من المعمول بها في السوق، ليتسبب ذلك بخسائر عراقية تصل إلى مليار دولار سنوياً، عن كل دولار أقل من السعر المعلن لأوبك. كما أن الكويت ووفقاً للاتهامات العراقية كانت تسرق النفط العراقي من خلال الحفر الأفقي لحقل (الرميلة) الحدودي الذي يقع في معظمه داخل الأراضي العراقية.[١]

مما تقدم يمكن القول: إن الغزوَ العراقي للكويت كان ضمن مخطط مسبق يفترض حتمية حدوثه، كما أن الخطط الأمريكية للتدخل كانت معدة سلفاً، وجاهزة للتنفيذ. وقد استخدمت أمريكا الأمم المتحدة كمطية مناسبة لتنفيذ خططها، وذلك من خلال استصدار القرارات اللازمة للتدخل تحت راية الشرعية الدولية، وبدأت حرب تحرير الكويت (عاصفة الصحراء).

ومع نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١ كان الجميع في الشرق الأوسط، والعديدون ممن انضموا للحملة الأمريكية، من الخاسرين، بما في ذلك أسعار النفط التي بدأت تتهاوى، وجاءت فواتير الحرب التي قدمتها الولايات المتحدة للدول العربية المنتجة للنفط، وما أعقبها من فواتير شراء الأسلحة الأمريكية الفائضة عن حاجة أمريكا والناتو؛ تحت مسوغ استمرار التهديدات العراقية الوهمية لتفرغ خزائن المال في هذه الدول.

ليكون العراق المسرح التالي للعمليات الأمريكية الهادفة إلى السيطرة على نفط الشرق الأوسط والعالم من خلال غزو أراضيه.

---

(١) هيكل. محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص ٢٦٠.

د - حرب العراق:

تجد الولايات المتحدة نفسها مدفوعة للتحرك من أجل السيطرة على حركة السوق النفطية من حيث الكمياتُ والأسعارُ، وهي سيطرة لا تأتي بدون هيمنة فعلية على منابع النفط؛ ليس في العراق فحسب، بل في دول الخليج الأخرى.

كذلك تنتشر الولايات المتحدة اليوم قواعد عسكرية، وتتحكم بطرق شحن النفط بدءاً من الخليج ومروراً بأفغانستان المجاورة لكل من الصين والهند ونفط بحر قزوين.

كما أن وصول بريطانيا إلى مرحلة الذروة النفطية يوضح سبب انضمام حكومة (توني بلير Tony Blair) إلى الحرب التي أطلقها (بوش الابن) لاحتلال العراق، ومن المعروف أن بريطانيا تعتمد كلياً على بحر الشمال لتوفير احتياجاتها من النفط والغاز، وهي الحقول التي دخلت مرحلة الذروة عام ٢٠٠٠ لتبدأ بعدها مرحلة الانحدار السريع.

أما السبب في الاندفاع المفاجئ نحو العراق، واستعجال بوش في اتخاذه قرار الحرب، فيتعلق بما أطلق عليه الخبراء اسم (الذروة النفطية)، ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ ذلك القرار إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث باءت الأحلام الأمريكية بالفشل في العثور على احتياطيات نفطية هائلة تعوض عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، ولو مؤقتاً.[١]

الواقع أن العين الأمريكية كانت دوماً تركز على العراق، الذي تحدثت التقارير مطولاً عن امتلاكه لاحتياطيات نفطية تصل إلى ١١٢ مليار برميل، أي ما يعادل ١١% من حجم الاحتياطي العالمي من النفط. غير أن اهتمامات

(١) د. عبد الله. حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٤٠.

الروس والفرنسيين والصينيين باستثمار الحقول العراقية غير المكتشفة أكسب العراق مزيداً من الأهمية، إلى درجة أن التقارير تحدثت عن إمكانية امتلاك العراق لاحتياطيات نفطية تتجاوز ٢٠٠ مليار برميل، وهنا يكمن أحد أهم الأسباب الحقيقية وراء غزو العراق.

فبعد أن دمَّر الأمريكيون الجزء الأعظم من القوة العسكرية والاقتصادية العراقية عام ١٩٩١، بدأ العراق بإقامة تحالفات مع دول أجنبية، وخاصة روسيا التي كان لها بدورها أطماع نفطية في العراق، كما منحت بغداد عقوداً نفطية لكل من الصين وفرنسا اللتين انتظرتا رفع الحظر الأمريكي المفروض؛ للحصول على مشاريع نفطية كبيرة تعود على اقتصادياتهما بفائدة عظيمة.

كما أقدم صدام على خطوة حملت تهديداً للمصالح الأمريكية بإعلانه في تشرين الثاني عام ٢٠٠٠، عن التوصل إلى اتفاق مع فرنسا (جاك شيراك) لتسعير مبيعات النفط العراقية، ضمن برنامج /النفط مقابل الغذاء/ باليورو بدلاً من الدولار، الذي تلتزم به أوبك منذ بداية السبعينيات.

فالدولار الذي يشكل عملة الاحتياط العالمي يعتبر ركيزة الإمبراطورية الأمريكية؛ وأي تهديد محتمل له لصالح العملة الأوربية من شأنه أن يجعل من أوربا القوة المهيمنة في العالم، بل إن مجرد التفكير في إحلال اليورو محل الدولار في تسعير النفط تسبب بموجة رعب في الـ (وول ستريت) وفي واشنطن.

جاءت الحرب الأمريكية على العراق لتنهي كافة العقود والاتفاقيات المبرمة سابقاً مع دول مثل روسيا وألمانيا وفرنسا؛ الأمر الذي فسر معارضتها لتلك الحرب، كما أن المحللين يضعون الضغط على الصين ضمن أهداف التحرك الإمبريالي الأمريكي في السيطرة على المنابع وطرق الإمدادات النفطية، وخاصةً أن الصين تجاوزت اليابان عام ٢٠٠٤ في حجم الواردات النفطية لتصبح ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد أمريكا.

وفي اليوم نفسه الذي وصل فيه جيش الغزو الأمريكي إلى بغداد في آذار ٢٠٠٣، كانت السيطرة على وزارة النفط أولى اهتماماته؛ للاستيلاء على جميع الوثائق والمعلومات فيها. وبما أنّ مهمّة جيش الغزو كانت محـــددة تماماً، فلم يحرّك ساكناً أمام نهب الوزارات الأخرى – وكذلك المتاحف – لكنّ وزارة النفط أصبحت قلعةً حصينة، ولم تقع كنوزها في «أيدٍ شريرة». وبعد السيطرة على النفط العراقي تحولت أنظار الإمبرياليين في واشنطن إلى سورية وإيران تحت شعار غزو الدول التي تؤوي الإرهاب.

ثانياً: نفط بحر قزوين والسياسة الدولية:

تحرك السوفييت في السبعينيات للسيطرة على أفغانستان لأسباب نفطية واستراتيجية، فما إن اكتشفت موسكو حقول بحر قزوين الواسعة، حتى أدركت أهمية أفغانستان كطريق للأنابيب التي ستنقل النفط إلى موانئ المحيط الهندي، وكانت النتيجة حرباً سوفييتية دامت عقداً كاملاً، ومن جانبها أدركت الولايات المتحدة ذلك فوضعت إمكانياتها في تصرف الجماعات الأصولية التي اتجهت إلى أفغانستان للمشاركة في «الجهاد» ضدَّ السوفييت.

برز بحر قزوين منطقة استراتيجية عالمية في مطلع العقد الأخيـــر من القرن الماضي؛ عقب سقوط الاتحاد السوفييتي وانفراط عِقده إلى دول مستقلة، بما في ذلك الدول المشاطئة لبحر قزوين التي كانت تخضع قبـــل ذلك لسيطرة النظام الشيوعي، إلا سواحله الجنوبية التي كانت؛ وما تـــزال خاضعة للسيطرة الإيرانية.

ويحتوي بحر قزوين خصوصاً والمنطقة عموماً على ثروات طبيعية هائلة؛ ما وسع دائرة الصراع على النفوذ فيه لتشمل دولاً من خارج المنطقة (روسيا، إيران، كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان)؛ كالولايات المتحدة والدول

الأوربية الغربية والصين التي تعاني عوزاً في احتياطيات الطاقة. ومنذ ذلك الحين غدت منطقة قزوين حاضرة في أدبيات ما يعرف بالجغرافية السياسية (Geopolitics) الأمريكية.[1] وأصبح الغرب يعتبر منطقة بحر قزوين امتداداً طبيعياً وتلقائياً لمنطقة الخليج العربي، بوصف الأخيرة منطقة النفوذ الاستراتيجي الغربي. لكن هذه المنطقة تحيط بها دولتان رئيستان (روسيا وإيران) تعدان منافسين تجاريين للدول الغربية، تتحكمان بالمسارات الأكثر جدوى لمد خطوط الأنابيب، كما توجد في هذه المنطقة العديد من التوترات العرقية التي تعتبر معضلة حقيقية تعيق تصدير الطاقة إلى الأسواق العالمية.[2]

وفي عام ١٩٩٨ كانت النظرة الأمريكية إلى أفغانستان؛ من زاوية كونها تشكل حلقة هامة تربط بين حقول النفط والغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين، وطرق خطوط النفط الجديدة؛ الأمر الذي سيمنح الولايات المتحدة مزيداً من الوقت قبل انفجار أزمة الذروة النفطية الخارجة عن نطاق السيطرة الأمريكية.

ثم جاءت الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١ استكمالاً للهيمنة على النفط الدولي، وكان الاحتياطي النفطي في منطقة بحر قزوين يقدر قبل الحرب بـ ٢٠٠ مليار برميل، أي ما يعادل حجم الاحتياطي السعودي، لكن هذه التقديرات انخفضت إلى ٥٠ مليار برميل، ما يقارب احتياطي أوربا؛ شاملاً بحر الشمال. (وتبين للولايات المتحدة مدى المبالغة في تلك التقديرات، الأمر الذي دفعها لاحتلال العراق).[3]

وفي الواقع؛ وكما تبين الدراسات العديدة، إن منطقة قزوين لن تصبح «شرقاً أوسط آخر»، ولا منافساً رئيساً لمنطقة الخليج العربي، لكنها ستكون

---

(١) سيبيهري. سامان، الجغرافيا السياسية للنفط، مرجع سابق، ص٢٨.

(٢) الشروف. يوسف، نفط بحر قزوين.. معضلات الاستغلال والتسويق، ٢٠٠٥ www.Aljazeera.net/NR/exeres/

(١) د. عبد الله. حسين، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص١٤٠.

قادرة على الهبوط بأسعار النفط أو الضغط على السوق، كما يمكنها أن تلعب دوراً معتبراً في تنويع مصادر الإنتاج؛ لتحقيق مساعي الدول الغربية المستهلكة. وإذا كان ثمة خدمة يمكن أن يقدمها نفط بحر قزوين لأعضاء أوبك؛ فسوف تتمثل في تخفيف الضغط العالمي عليها، عن طريق تزويد الأسواق بإمدادات جديدة.(١)

ثالثاً: التنافس الدولي على نفط إفريقيا:

تمتلك القارة الإفريقية احتياطياً نفطياً كبيراً زاد عام ٢٠٠٦ عن ١١٧ مليار برميل، مشكلاً ٩,٧% من الاحتياطي العالمي، وهو نفط خفيف في أغلبه ذو جودة ونوعية عالية، وتعد الاكتشافات النفطية التي حدثت في هذه القارة في السنوات الخمس الأخيرة أهم الاكتشافات العالمية، وتنتج إفريقيا حوالي ١٠ مليون برميل يومياً مشكلاً ١٢% من الإنتاج العالمي،(٢) ما جعل المنافسة تحتدم بين أطراف دولية (أمريكا، الصين، فرنسا وبريطانيا) للحصول على امتيازات نفطية هناك، انعكس ذلك على: صراعات وحروب وتوترات عرقية وإقليمية، أو محاولة التعاون والتنسيق (بين أمريكا وفرنسا وبريطانيا) بهدف احتواء الأزمات الإفريقية (ساحل العاج والسودان والكونغو وغيرها).

وحذرت تقارير (مركز الأبحاث الاستراتيجية الأمريكية) المقرب من الإدارة والمحافظين الجدد، منذ عام ٢٠٠٠ وما بعد، من عواقب الاستمرار في الاتكال على نفط «الشرق الأوسط»، طارحاً النفط الإفريقي **كبديل أمثل**:

أقرب وتكلفة النقل فيه أقل بنسبة ٤٠% من نفط الخليج العربي/ كما أن طرق الشحن البحرية أكثر أماناً من طرق الشحن الأخرى/ وفضلا

---

(١) د. عبد الله. حسين، الحقيقة حول مستقبل نفط بحر قزوين، ٢٠٠٥. www.aljazeera.com

(2) BP. Statistical Review of World Energy June, London. 2007

عن ذلك، فـــان استيراد النفط من غـــرب إفـــريقيا يجنـــب واشنطن مخاطر النقـــل عبـــر قنـــاة الـــسويس والخلـــيج العربـــي والبحـــر الأحمـــر، وهي ممرات مائية تقع في بؤرة صراعات محتدمة، إضافة إلى أنها محاطة بكتل بشرية لديها مشاعر عدائية تجاه الولايات المتحدة/ إلى جانب زيادة سيطرتها العسكرية وهو ما يسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر، بعد سيطرتها على منطقة الخليج العربي وبحر قزوين.

ومنذ عام ٢٠٠٢ أصبحت إفريقيا ونفطها، وفجأة؛ من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي، التي طالما كانت تتجاهلها ولا تكترث بها إلا نادراً، لتصل الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الإفريقي في إفريقيا الغربية فقط (وأهمها خليج غينيا) إلى حوالي ٣٥ مليار دولار ما بين العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٨، بعد شبكة التحالفات الكبيرة التي أقامتها إدارة بوش الابـــن مـــع حكومات تلك البلدان، إضافة إلى انتشار الشركات النفطية الأمريكية فـــي إفريقيا الوسطى (أنجولا، نيجيريا، غينيا الإستوائية، التشاد، وصولاً إلـــى السودان والاستراتيجية الأمريكية التي تعمل على: فصل إقليم دارفور المليء بالنفط عن السودان، وبناء أنبوب لنقل نفط الإقليم بعد استخراجه وربطـــه بالأنبوب التشادي إلى ميناء دوالا في الكاميرون على المحيط الإطلنطي).

وفي شمال الصحراء الإفريقية (الجزائر، وليبيا التي كانت احتياطياتها النفطية ٤١ مليار برميل في طليعة الأسباب التي جعلت إدارة (بوش) ترفع الحصار المفروض عليها منذ سنوات طويلة)، وفي العـــام ٢٠٠٤ شـــكلت صادرات النفط الإفريقي إلى الولايات المتحدة حوالي ٢٦،١ مليار دولار، أي ما يوازي ٧٣% من إجمالي الصادرات الإفريقية، و١٥% من الاســـتهلاك الأمريكي (٣ مليون ب/ي).

ويشكل النفط الإفريقي محور الخطة الأمريكية للسيطرة ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي **الأوروبي** في القارة من خـــلال زيـــادة الـــصادرات

والاستثمارات الموجهة إليها، فالسيطرة الأمريكية على نفط إفريقيا، تفتح أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء، فنصيب الولايات المتحدة من السوق الإفريقية لا يزيد عن ٧,٦ % مقارنة بـ ٣٠ % لدول الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها **فرنسا** التي تحتفظ بقوات عسكرية متمركزة في التشاد بموجب اتفاق دفاع ثنائي.(١)

كما تتخوف أمريكا وغيرها من دول الغرب من الدور المتنامي **للصين** في القارة الإفريقية، ومنافسته الكبيرة في استثمار النفط هناك، وإقامة علاقات اقتصادية متنامية مع دول المنطقة، فحصلت الصين عام ٢٠٠٤ على امتيازات نفطية كبيرة ومنها في جنوب السودان، الذي يعتبر ثالث أكبر شريك تجاري للصين في إفريقيا بعد انغولا وجنوب إفريقيا، وازداد عدد الشركات الصينية العاملة هناك عن ٨٠٠ شركة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأعلنت الصين على لسان رئيس وزرائها أن مبادلاتها التجارية مع إفريقيا ستصل عام ٢٠١٠ إلى ١٠٠ مليار دولار، متفوقة على كل مبادلات الاتحاد الأوربي وأمريكا مع إفريقيا.

رابعاً: الاستراتيجية النفطية الأمريكية والتحديات الدولية:

تخوض الولايات المتحدة **حروباً نفطية**؛ في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا. ففي أمريكا اللاتينية تمتد المصالح النفطية من المكسيك إلى الأرجنتين، مروراً بكولومبيا وفنزويلا والإكوادور والبرازيل، وعبر الإطلنطي في إفريقيا تتواجد الشركات النفطية الأمريكية في نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية؛ وصولاً إلى السودان وجنوب إفريقيا وزيمبابوي. وفوق ذلك تخوض أمريكا حروبها النفطية في العراق وعبر «الشرق الأوسط»؛ وحول المناطق الغنية بالذهب الأسود في دول الاتحاد السوفييتي السابق، من روسيا شمالاً إلى أفغانستان جنوباً.

---

(١) د.عبد الكريم. عمرو، الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا، ٢٠٠٧/١، http://www.altamayoz1.com

واليوم هناك عقيدة أمريكية بدأت بالظهور؛ «عقيدة بوش» في **الحروب الاجهاضية الإستباقية**، أي ضرب العدو قبل أن تكتمل استعداداته أياً كان، فلن تكون الولايات المتحدة مطالبة بتفسير قراراتها أمام المنظمة الدولية بشن حرب على أي هدف تدعي بأنه قد يشكل خطراً عليها، وهذا ما طبقته في أفغانستان والعراق وتريد ذلك في إيران وسورية ودول أخرى؛ حرب ضد ما تسميه: «شبكة الإرهاب»، من القاعدة، إلى حزب الله، ومن الجهاد الإسلامي إلى حماس ومنظمات التحرير الفلسطينية المختلفة مدعومة من أنظمة أطلقت عليها اسم (سادة الإرهاب).[١]

ولعل السبب الرئيس في الهجمة الأمريكية غير المتسامحة تجاه محاولات العراق والمحاولات الإيرانية الحالية لامتلاك التكنولوجية النووية والقوة العسكرية، يعود إلى عدم سماح الاستراتيجية الأمريكية للدول النامية بامتلاك القوة العسكرية والمصادر الطبيعية في الوقت ذاته، فتعتبر المحاولات العراقية والإيرانية هذه خروجاً عن المسموح.[٢]

لكن أمريكا لا تستطيع فرض النظام العالمي الجديد، الذي تريده، بانفراديتها وسيطرتها على العالم، دون **الحفاظ على الدولار كاحتياط نقد علمي**، غير معتمد على الذهب أو أي غطاء آخر سوى كلمة الولايات المتحدة واقتصادها؛ **الذي أصبح مرهوناً لقوى خارجية**، مع كونه اقتصاداً يرزح تحت الديون ويعاني من التراجع والتأرجح بصورة مضطردة (الكساد، أزمة الرهن العقاري، إفلاس العديد من البنوك، تراجع سعر صرف الدولار، تراجع معدلات النمو الاقتصادي، تفاقم معدلات البطالة. .).

---

(١) كالينيكوس. أليكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٣.

(٢) د. فرعتريسي. جعفر، فوضوية العالم وميزان القوى، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٤٠.

ويشكل **ضَعف الدولار وأزمة النفط العالمية معاً**، في هذه الأيام، مصدر تهديد قاتل وقادم، يُنذر بإدخال الولايات المتحدة في مرحلة عاصفة من المشاكل المالية والاقتصادية، لم تعرفها منذ عام ١٩٤٥. وفي ظل نظام الأوراق النقدية تستطيع الحكومة - إذا ما أرادت - توليد المزيد من الإنفاق والمزيد من التضخم الإيجابي، ونتيجة لهذه السياسة أصبح خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية (الدولار) ما يزيد عن ٣٥٠٠ مليار دولار، تمثل ديناً لحاملها - دون فوائد - على الخزانة الأمريكية.(١) وفي حال **عودة جزء هام من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة**، ستكون الطامة الاقتصادية الأمريكية الكبرى!. ولأن الدولار غير محكوم بمعيار الذهب فإن القرار السياسي هو القيد الوحيد الذي يلجم الدولار، فالدولار مدعوم حالياً بالنفط؛ وبعظمة أمريكا العسكرية. وليس مثل هذا الدعم عنصراً مطمئناً، خاصة وأن قراراً مصيرياً بانهيار الاقتصاد الأمريكي، هو في أيدٍ غير أمريكية! . . حيث تمتلك الصين واليابان أعلى احتياطٍ من الدولار في العالم (الصين ١٤٥٥ مليار دولار، واليابان ٩٩٦ مليار دولار، نهاية عام ٢٠٠٧)؛(٢) الوضع الذي يمكنهما من الإمساك بزمام توجيه أكبر ضربة للدولار وللاقتصاد الأمريكي؛ بما يكفل الانهيار إذا ما قررت بكين وطوكيو ذلك.

يسعى العديد من الدول النفطية الرئيسة حالياً **لعقد صفقات نفطية وعلاقات متبادلة في مواجهة السيطرة الأمريكية**، ومن هذه الدول الصين وروسيا وفنزويلا وإيران. وهناك قلق غربي متزايد من تلك التفاهمات التي تأخذ أبعاداً أمنية. فتستخدم روسيا النفط والغاز كسلاح سياسي لممارسة الضغط على دول مختلفة، ومثال ذلك: قطع روسيا إمدادات الغاز عن أوكرانيا بعد انتصار

---

(١) عضيمة. عدنان، التنين الصيني يلتهم موارد العالم، جريدة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي ٢٠٠٨/٢/١٣. http://www.alittihad.ae/details.php?id=7098

(٢) عضيمة. عدنان، التنين الصيني يلتهم موارد العالم، مرجع سابق.

الثورة البرتقالية المعارضة لها، مما أدى إيضاً إلى إضرار بالدول الأوربية التي تحصل على احتياجاتها من الغاز الروسي عبر أوكرانيا. وكذلك التعاون الروسي الإيراني للاستفادة من ثروات بحر قزوين، وحصول إيران على مستوى أفضل من التكنولوجيا الروسية في مجال الطاقة النووية.

كما تقوم إيران بتزويد الصين بحوالي ١٣ % من إجمالي وارداتها من النفط، وعقدت معها عدة مشاريع نفطية مشتركة مقابل حصولها على أسلحة صينية متطورة.[١]

والاتفاق الصيني مع فنزويلا على تولي الصين تشغيل حقول نفط في فنزويلا، والاستثمار في مصافي نفط جديدة، والتقارب الإيراني الفنزويلي، وتبني سياسة واحدة من قبل البلدين داخل منظمة أوبك لمنع تراجع أسعار النفط.[٢] كما أن هناك توجه نفطي خليجي نحو دول الشرق، كالصين وماليزيا والهند وباكستان، وذلك لضمان الإمدادات، واستقرار الطلب، وتطوير الصناعة النفطية.

وهنا ستحدث هذه التوجهات والتحالفات العديد من التأثيرات السياسية، وستؤثر في المراكز التفاوضية في بعض المناطق الساخنة من العالم، وتسهم في زيادة حصة الدول المنتجة من عوائد النفط. . وتقود كل التطورات السابقة وغيرها إلى صراع عالمي غير مسبوق، سيقود بدوره إلى الانهيار النهائي لغطرسة الإمبراطورية الأمريكية ووحشيتها وهيمنتها.

---

(١) الشيخ. نورهان، روسيا والاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦، ص٦٥.

(٢) علي. مغاوري شلبي، روسيا والاتحاد الأوربي، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦، ص٧٤.

المبحث الثالث

العلاقة ما بين أطراف الصناعة النفطية

أولاً: الدول المنتجة والشركات النفطية العالمية:

سمحت الامتيازات النفطية في بداية القرن العشرين للشركات العالمية بالهيمنة على النفط، والتحكم بكامل مراحل الصناعة النفطية، بينما لم تحصل الدول المنتجة إلا على الشيء القليل من الأرباح. واستمر ذلك حتى عام ١٩٤٣ حين أصدرت فنزويلا قانوناً ينظم صناعة النفط في البلاد، وينص على مناصفة الأرباح بين الشركات المستثمرة والدول المنتجة، وأصبحت هذه القاعدة بعد ذلك تحكم علاقة الشركات النفطية (أعضاء الاتحاد الاحتكاري الدولي) بالدول المنتجة في سائر أنحاء العالم.

وتأثرت السياسة النفطية للدول المنتجة بالحركات الوطنية التي قامت فيها، فعندما شعرت شعوب النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بالغَبَن الواضح؛ لتعاملها مع الشركات المستثمرة، انتشرت حركات التحرر الوطني- المدعومة من موسكو وغيرها- والتي ضغطت على الحكومات، فأصدرت حكومة فنزويلا في أواخر عام ١٩٥٨ قانوناً مالياً جديداً أعاد توزيع أرباح الشركات المستثمرة بحيث يتراوح نصيب الحكومة من الأرباح ما بين (٦٠-٦٤ %). وهكذا نُقِضَتْ قاعدة مناصفة الأرباح.

أما في منطقة الشرق الأوسط فقد كانت قوة الاتحاد الاحتكاري العالمي للشركات المستثمرة قد بلغت ذروتها عام ١٩٥٤؛ عندما تمكنت الشركات الأمريكية والبريطانية الكبرى من السيطرة من جديد على نفط إيران بعد سقوط حكومة (مصدَّق) الذي قام بتأميم النفط في بلاده.

ولكنْ بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ (وهي الشريان الرئيس لنقل النفط إلى أوربا) تشجعت حكومات المنطقة على إتباع سياسات وطنية لصناعة النفط، وساعدها في ذلك رغبة شركات نفطية كبيرة مستقلة عن الاتحاد الاحتكاري الدولي في التعاون معها على أسس جديدة.(*) وهكذا يعتبر عام ١٩٥٦ نقطة تحول مهمة في العلاقات بين الشركات النفطية والدول المنتجة في الشرق الأوسط. إذ شرعت هذه الدول في إنشاء شركات ومؤسسات وطنية لها حق الإشراف على صناعة النفط بوجه عام، وحق منح امتيازات جديدة لاستكشاف النفط وتكريره وتسويقه للشركات الأجنبية المستقلة عن الاتحاد الاحتكاري العالمي، حيث تحسنت شروط التعاقد معها ونسب اقتسام الأرباح.

كما تعهدت الشركات بدفع إيجار مرتفع للأراضي موضوع الالتزام، وأن تتقاسم الأرباح بنسب جيدة من ٥٦-٧٥ % للدول المنتجة. إضافة إلى إشراك الوطنيين في مجلس إدارة الشركة وتوظيف عدد كبير من العمال والموظفين وتدريبهم، ومن هذه الشركات شركة (إيني الإيطالية) وشركة (إكسبورت اليابانية) وشركة (فيليبس الأمريكية).

(♣) قدمت بعض الشركات الغربية مزايا وإعفاءات كبيرة للدول المنتجة، لاستقطاب هذه الدول والحيلولة دون وقوعها في قبضة السوفييت، وإعطاء حكومات الدول النامية مزيداً من الشرعية والمصداقية أمام شعوبها، بحيث تظهر أو تبدو وكأنها ند أمام الغرب وشركاته، وأنها تسيطر فعلاً على مقدرات البلاد النفطية.

كانت الدول العربية أوائلَ الدول المنتجة للنفط التي فكرت في توحيد جهودها بقصد تحسين شروط الامتيازات النفطية. وهكذا نشأت فكرة انعقاد مؤتمرات عربية سنوية للنفط كان أولها في نيسان ١٩٥٩. وأُنشئت لاحقاً منظمة دائمة في أيلول ١٩٦٠ أطلق عليها اسم منظمة الدول المصدرة للنفط، وقد تعرضت هذه المنظمة الوليدة في بداية تأسيسها إلى معارضة من ممثلي الشركات المستثمرة للنفط (أعضاء الاتحاد الاحتكاري العالمي).

ومنذ أواسط الستينيات أخذ دور شركات النفط الوطنية في الدول المنتجة يزداد في صناعة النفط العالمية إنتاجاً ونقلاً وتكريراً وتسويقاً.

أما مرحلة السبعينيات فقد تميزت بعدة تطورات أهمها:

- الاتجاه نحو تعديل اتفاقيات الامتياز الكبرى في الوطن العربي؛ بهدف تحقيق مبدأ المشاركة مع الشركات الاحتكارية الكبرى.
- تزايد الاتجاه نحو الاستثمار المباشر للموارد النفطية، ونحو تأميم شركات الامتياز في العراق خاصة، وفي كل من ليبيا والجزائر كذلك.
- زيادة دور (أوبك) في تحديد أسعار نفطها.
- ارتفاع الأسعار وتزايد الفوائض النفطية لدى الدول المنتجة للنفط.

وبناءً عليه أصبحت البلدان المنتجة تختار طرق استثمار مواردها النفطية، وتختلف هذه الطرق بين بلد منتج وآخر حسبما يكون البلد:

- منتجاً كبيراً، أو صغيراً.
- كبيراً في تعداد سكانه، أو صغيراً.
- بحاجة إلى موارد مالية عظيمة لتنفيذ خططه الإنمائية.
- يملك اقتصاداً متنوعاً، أو اقتصاداً يغلب عليه النفط . . .

يتضح مما تقدم أنَّ العلاقة بين الدول المنتجة والشركات العالمية اختلفت باختلاف المراحل الزمنية والظروف الدولية والمحلية. وما يهمنا هنا العلاقة المادية التعاقدية: حيث سيطرت عقود الامتياز على النصف الأول من القرن العشرين، ثم نتيجة تطورات عديدة (سياسية واقتصادية)، ظهرت أنواع جديدة من العقود النفطية؛ بدأت باتفاقات المشاركة، ثم عقود اقتسام الإنتاج، وأخيراً عقود الخدمة.

١ - الامتيازات النفطية الأولى:

الامتياز النفطي هو نظام الاستثمار الأقدم في البلدان المصدرة للنفط، وقد ظهر في النصف الأول من القرن الماضي. وكانت الامتيازات النفطية تغطي مساحة البلد صاحب الشأن بكامله، وأنتجت حتى بداية السبعينيات أكثر من ٩٣% من الإنتاج النفطي في المنطقة.[١]

وعقد الامتياز هو نظام استغلال الشركات العالمية - ومن ورائها الدول الاستعمارية - للدول المتخلفة المنتجة للنفط، وهو انتزاع بلد لسيادة بلد آخر، ونهب ثرواته الطبيعية. وكانت الشركة صاحبة الامتياز تشكل دولة داخل دولة، وغالباً ما كانت أقوى من الدولة مانحة الامتياز نفسها. ولم يكن هناك أي التزام تقْني خاصّ، أو أية تعهدات بتنفيذ أعمال محددة، بل كان ثمة حرية عمل تامة على الصعيد التقني بالنسبة للتنقيب عن النفط واستغلاله، ولم تكن هناك أي شروط تحول دون الضرر بالمكامن النفطية أو حتى بالبلاد المضيفة.

وكانت الريوع (الإتاوات) التي تدفعها الشركات صاحبة الامتياز إلى الدولة «المضيفة» ريوعاً رمزية ومستقلة تماماً عن القيمة التي يمكن أن يكتسبها

---

(١) بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية، ترجمة فكتور سحاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص٢٠.

النفط الخام على مر الزمن.[*] والأهم من ذلك أن تلك الشركات كانت معفاة من الضرائب؛ أحد أمثلتها حصول شركة (استاندرد أويل أوف كاليفورنيا) في كل من العراق وإيران في عام ١٩٣٣ على إعفاء ضريبي كامل، إذ لم يترتب عليها أن تدفع إلى الحكومة سوى الإتاوات والإيجارات التالية:[١]

- إتاوة قيمتها ٤ شيلنغ ذهباً عن كل طن من النفط الخام.
- إيجار سنوي يبلغ ٥٠٠ جنيه إسترليني ذهباً بدءاً من العام ١٩٣٣ حتى اكتشاف النفط بمقادير تجارية.
- علاوة تبلغ ١٤٠ ألف جنيه إسترليني ذهباً لدى التوقيع على اتفاق سنة ١٩٣٩.
- إيجار سنوي يبلغ ٢٠ ألف جنيه إسترليني ذهباً بدءاً من العام ١٩٣٩ حتى اكتشاف النفط بمقادير تجارية.
- علاوة تبلغ ١٠٠ ألف جنيه إسترليني ذهباً لدى اكتشاف النفط بمقادير تجارية.

لقد كانت تلك الالتزامات رمزية جداً، إلا أن وجودها - على الأقل - كان ميزة بحد ذاته.

إذاً تتميز عقود الامتيازات النفطية الأولى بغياب شبه كامل للدولة، وقصور كبير في التفاصيل القانونية للعقد، وتجاهل تامٍّ للأسعار التي قد يُباع بها النفط الخام، وللمداخيل التي تستطيع الشركة صاحبة الامتياز أن تجنيها من ذلك.

٢- الامتيازات النفطية الجديدة:

أطلق مصطلح (الامتيازات الجديدة) على تلك التي منحت بدءاً من الخمسينيات، وتميزت بإتقان صياغتها أكثر بكثير من عقود النصف الأول من القرن العشرين، وأصبح الجانب القانوني فيها أكثر اتضاحاً، وألغيت

(*) الإتاوة هي كلفة إعادة تكوين المورد الطبيعي المستخرج من باطن الأرض.

(١) بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية،مرجع سابق، ص ٢٤.

الإعفاءات الضريبية عليها، حيث بدأت الدول المنتجة تتقاضى الـضرائب المتفق عليها في عقد الامتياز من الشركات النفطية، وفي كل مرة كانـت تجري فيها محادثات لإبرام عقد امتياز جديد كانت الدولة المضيفة تحاول الإستفادة من المكاسب التي حققتها دولةٌ منتجةٌ أخرى، أو تحاول الإستفادة بدءاً من العام ١٩٦٠ من المكاسب التي حققتها (أوبك).

وفيما يتعلق بالأسعار فبالرغم من أن الشركة كانت تـضع (الـسعر المعلن) إلا أن هذا السعر كان يشترط في عقود الامتياز الجديدة أن يحسب وفقاً للأسعار المعلنة والمعتمدة في أسواق الشرق الأوسط الحرة.[١]

وقد أصدر العديد من الدول النفطية في الخمسينيات ومطلع الستينيات تنظيمات نفطية جديدة؛ على شكل مراسيم وقوانين مختلفة، فنشرت إيران في عام ١٩٥٧ قانون النفط الذي ينص على تملك شركة النفط الوطنية الإيرانية (نيوك) لنسبة ٣٠% على الأقل من كل امتياز جديد. وأعلن المغرب في عام ١٩٥٨ إيلاء الأولوية للشركات التي تقدم للدولة مشاركة في الامتياز بنسبة تتراوح بين ٣٤% و ٥٠%.

وفي العام نفسه أصدرت تونس قانوناً نفطيـاً أعلـن أن المـداخيل الضريبية التي تتقاضاها الحكومة ينبغي ألا تقل عن ١٥% من قيمة النفط الخام المستخرج مهما كانت النتائج المالية التي حصلت عليها الشركة صاحبة الامتياز. ونشرت بعض البلاد الأخرى كذلك نصوصاً أنموذجيـة تـضع الشروط العامة التي ينبغي أن يلتزم بها كل امتياز يمنح فيها.

ومن العقود الموقعة على سبيل المثال: عقد امتياز (أبو ظبي - فيليبس) لعام ١٩٦٧ الذي وضع مهلة ستة أشهر لبدء أعمال التنقيب. وألزم الشركة صاحبة الامتياز بإنفاق المبالغ التالية في السنوات الخمس الأولى:[٢]

---

(١) القاضي. حسين، محاسبة النفط في ظل العقود السائدة، عدن، ١٩٩٢، ص ١٢.

(٢) بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية،مرجع سابق، ص٨٠.

٢ مليون دولار	في السنة الأولى
٢ مليون دولار	في السنة الثانية
٢ مليون دولار	الثـــالثـــة
٣ مليون دولار	الـــرابعـــة
٣ مليون دولار	الخامســـة

أي ما مجموعه ١٢ مليون دولاراً في خمس سنوات؛ فإذا لم يتحقق أي اكتشاف، أمكن إنهاء العقد. إلا إذا قررت الشركة تمديد مهلة التنقيب ثلاث سنوات أخر، لكن عليها عندئذ أن تستثمر ٩ ملايين دولار إضافية وتتخلى عن ٢٥% من مساحة الامتياز، فإذا لم يتحقق أي اكتشاف رغم ذلك، أنهي العقد في السنة الحادية عشرة. ونصت المادة السادسة من ذلك العقد أن تدفع الشركة علاوة إنتاج مقدارها:

- مليون دولاراً، عند وصول الإنتاج إلى استخراج ٥٠ ألف ب/ي.
- ٢ مليون دولاراً، عندما يصل إلى ١٠٠ ألف ب/ي.
- ٣ ملايين دولاراً، عندما يصل إلى ٢٠٠ ألف ب/ي.

وذلك كله على مدى ٩٠ يوماً متتالياً.

إذاً هذه الامتيازات النفطية، ولا ريب، تشير إلى تقدم ما، غير أن هذا التقدم بقي خجولاً جداً. وكان لا بد من تغييرات كبيرة في السياسات النفطية التي اعتمدتها البلاد المنتجة، حتى ظهرت أشكال تعاقدية أكثر احتراماً لسيادة البلاد، وأتاحت مجالاً أوسع لتدخلها.

٣- اتفاقات المشاركة:

ورد مبدأ مشاركة الدول المنتجة في رأس مال الشركات النفطية، منذ زمن طويل في بعض اتفاقات الامتياز. ففي إيران قضى امتياز (دارسي) عام ١٩٠١ أن تتلقى الحكومة الإيرانية من الشركة المستغِلَّة؛ بعد شهر من إنشائها،

حصة من الأسهم قيمتها ٢٠ ألف جنيه إسترليني، مدفوعة بكاملها. وهذه الحصة كانت تساوي ثلث قيمة رأس مال الشركة الجديدة ومجموعه حينئذٍ ٦٠ ألف جنيه إسترليني. وكذلك ورد هذا المبدأ في اتفاق (سان ريمو) الفرنسي - البريطاني، عام ١٩٢٠. وكذلك في اتفاق امتياز (العربية السعودية - ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) لعام ١٩٣٣. ولكن هذا المبدأ لم ينفَّذ قط.(١)

وصدرت عن الأمم المتحدة في الأعوام ١٩٥٢، ١٩٦٢، ١٩٦٦، قرارات تنصح البلدان المضيفة أن تمارس سيادتها الدائمة، من أجل استغلال مواردها الطبيعية، وأن تشارك لهذا الغرض، وتزيد مشاركتها في إدارة المؤسسات التي يديرها - جزئياً أو بالكلية - رأس المال الأجنبي.

وكذلك توالت القوانين والقرارات من البلدان النفطية بشأن المشاركة في رأس مال الشركات النفطية، وتم الاتفاق مع العديد من الشركات النفطية على عقود امتياز تشارك الدولة فيها بنسب مختلفة من ١٠% إلى ٣٠% إلى ٥٠%.(٢)

وفي عام ١٩٥٦ أعلنت مصر تأميم مصالح شركتي (موبيل) و(شل) على أراضيها. وفي العام ١٩٥٨، انتزعت سورية حقل (كراتشوك) من شركة (ج. و. منهول)، التي كانت قد اكتشفته في العام ١٩٥٦، واتهمتها بعقد تشارك غير شرعي مع الشركتين الأمريكيتين: (اتلانتيك ريتشفيلد أركو) و(بورتسملوث ستيل كوربورايشن). وفي العام ١٩٦٤ حظَّرت الحكومة السورية على أية شركة أجنبية أن تمارس استغلال النفط في سورية، وسحبت بذلك ترخيصها من شركة (كونكورديا الألمانية)، التي اكتشفت حقل (السويدية) عام ١٩٥٩.

واستمرت عملية سيطرة الحكومات المنتجة على الصناعة النفطية المحلية تجتاح البلدان النفطية، إما بالمشاركة أو بالتأميمات الجزئية أو الكلية،

(١) بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية،مرجع سابق، ص٨٤.

(٢) القاضي. حسين، محاسبة النفط في ظل العقود السائدة، مرجع سابق، ص ١٧١.

ونوقش ذلك في المؤتمرات النفطية العربية، ومؤتمرات (أوبك). وبدأت عقود شركات المشاركة بالمناصفة تنتشر من إيران ١٩٥٧، وإلى مصر في العام ١٩٦٣ مع شركة (إيني الإيطالية). وانتقلت هذه العقود إلى الخليج والعراق أيضاً. وفي آذار ١٩٧٢ أعلنت الشركات النفطية أنها وافقت على مبدأ المشاركة بنسبة ٢٠%. ومنحت الدول الأعضاء في المنظمة زيادة في الأسعار بنسبة ٨,٥ % لمواجهة التدهور في قيمة الدولار في سوق الصرف الأجنبي.[١][*]

وفي ٥ تشرين الأول من نفس العام، أُعلن عن اتفاق المشاركة العام بين دول الخليج والشركات صاحبة الامتياز في نيويورك، ونص هذا الاتفاق على أن تبدأ مشاركة الدولة المضيفة بنسبة ٢٥%، ثم تزداد سنوياً حتى تصل إلى الأغلبية المطلقة ٥١% من رأس مال الشركة النفطية، وقضى الاتفاق أيضاً أن تحسب التعويضات التي يدفعها كل بلد بدلاً لحصة مشاركته في امتياز ما، على أساس القيمة الدفترية للموجودات، بعد أن يعاد تقديرها.[٢]

اعتُبرت الاتفاقية في حينها نقطة تحول في تاريخ صناعة النفط في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، كما اعتبرت إيذاناً بتحول ميزان القوى لصالح حكومات الدول المنتجة، الأمر الذي يترتب عليه أسعار نفط أعلى في الأسواق العالمية، وتعزيز مطالب الدول المنتجة. ولكن أسلوب المشاركة كان وسيلة ذكية أوحت بها الشركات أنفسها لمواجهة الموجة العارمة والاتجاه القومي نحو التأميم.

---

(١) د. عبد الله. حسين، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص٦٨.

(*) كان سبب هذا التدهور حدوث انهيار بنظام بريتون وودز، حيث أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ آب ١٩٧١ إيقاف ارتباط الدولار بالذهب عند ٣٥ دولار لكل أوقية، ما أدى إلى تعويم الدولار، وتعرض المنتجون في منظمة أوبك إلى خسارة تعادل الانخفاض الطارئ على قيمة الدولار. وفي منتصف كانون الأول كان هذا الانخفاض بنسبة ٨,٥٧ % حينما تحددت نسبة الدولار الجديد على أساس ٤٢ دولار لكل أوقية ذهب.

(٢) بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية،مرجع سابق، ص٩١.

بعد هذا الاتفاق عقدت في الخليج أيضاً عدة اتفاقات زادت فيها مشاركة الدولة إلى ٦٠% كما تمكنت بعض الدول من الوصول إلى ١٠٠% كما في الكويت في كانون الأول ١٩٧٥ حيث تحملت الدولة كلف الإنتاج بالكامل.

والفكرة الأساس في هذا النمط من العقود اعتبار الدولة - ممثلة بشركتها الوطنية - شريكاً كامل الحصة في استغلال النفط بعد اكتشافه، على أن تبقى مخاطر التنقيب - كما في الامتيازات - على كاهل الشريك الأجنبي وحـــده. وهدف توقيع مثل هذه العقود إلى فرض رقابة أكبر على نشاط الـــشركات العاملة، وإلى السعي لرفع دخل الدولة المنتجة. أما في الامتياز التقليدي فمنحت الدولة المضيفة الشركة صاحبة الامتياز وحدها حق التنقيب في منطقة معينة، وعند العثور على النفط، حق استغلاله، وترضى باقتطاع إيجار وعائـــدات وضرائب على الدخل الناجم عن أعمال الشركة.

والشراكة تعني أن الشريكين (الشركة الوطنية والشركاء الأجانـــب) ملتزمون معاً، في مراحل العقد كلها، وأنهما يساهمان في الأعمال، ويتقاسمان التكاليف والأرباح. ولا يحدث هذا في الواقع إلا نادراً، ففي معظم الحالات تكتفي الشركة الوطنية بمراقبة إدارة المؤسسة المشتركة وتقتسم النفقات والأرباح التي تنجم عن ذلك، وقد ينص العقد على أن الشريك الأجنبي في الواقع، هو من يعمل من خلال هذه الشركات. (يسدد الشريك الأجنبي النفقاتِ في طور التنقيب، ويتحمل المخاطر وحده في حال عدم حدوث اكتشاف تجاري).

ويمكن التمييز هنا بين مرحلتين: مرحلة التنقيب، ومرحلة الاستغلال، وكثيراً ما يحدد العقد مدة أصلية ومدة إضافية اختيارية لكل من المرحلتين، ويندر أن تتخطى مدة العقد ٥٠ سنة. وفي معظم الحالات، تتراوح مدة العقد الأصلية بين ٢٥ و ٣٠ سنة، مع إمكانية التمديد؛ اختيارياً لمدة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة.

أما العلاوات والإيجارات الواردة في اتفاقات شركات المشاركة، فثمة:

- علاوات توقيع: تدفع لدى التوقيع على الاتفاقات أو في الأشهر التي تلي ذلك.
- علاوات الإنتاج: وتدفع لدى بدء الإنتاج التجاري أو لدى بلوغ الإنتاج مستويات معينة.
- إيجارات التنقيب: وتكون أحياناً مبالغ مقطوعة، لكنها غالباً ما تكون تابعة للمساحة التي يشملها العقد.
- إيجارات عامة: لا صلة لها بالتنقيب ولا الإنتاج، إلا أنها يمكن أن تتطور من سنة إلى أخرى خلال مدة العقد.

ويقتسم فريقا العقد الإنتاج بينهما على نسبة حصة كل منهما في شركة المشاركة؛ (تقسم الأرباح بنسبة المشاركة بعد اقتطاع النفقات من قيمة الإنتاج وكذلك بعد اقتطاع الإتاوة والإيجار والضرائب).

وفي هذا الإطار لا بدَّ من الإشارة إلى أنه على الرغم من امتلاك الدول المنتجة قسماً كبيراً من إنتاجها، إلا أن تسويقه كان يتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات؛ والتي تسيطر تماماً على حركة السوق، وكانت محاولات الدول المنتجة للتسويق المباشر ضعيفة جداً. لذلك اتُّفق في العام ١٩٧٥ على بيع الدول المنتجة نفطها إلى الشركات العالمية بسعر يساوي ٩٣% من السعر المعلن؛ وهو السعر الذي تتخذه (أوبك) سعراً رسمياً لبيع النفط الخام وذلك في مؤتمراتها الوزارية.

ولابد من التمييز بين عقود الشراكة واقتسام الإنتاج، من جهة، وعقود الخدمة من جهة أخرى. ففي النمطين الأول والثاني تكون المخاطر على شاكلة مخاطر الإنتاج نفسه، أي منقسمة إلى هذا الحد أو ذاك. أما في حال عقود الخدمة فالبلد يتحمل مسؤولية تغطية كامل النفقات السابقة واللاحقة في حال تحقق اكتشاف تجاري. إلا أن أرباحه في هذه الحالة تكون أكثر بكثير - إذا تبين أن العملية مجزية - مما لو كان العقد على نمط عقود اقتسام الإنتاج أو المشاركة.

٤- عقود اقتسام الإنتاج:

ظهرت عقود اقتسام الإنتاج في إندونيسيا في العام ١٩٦٠، ولم تأخذ الدول العربية في تطبيقها إلا من العام ١٩٧٣. وبعد هذا التاريخ انتشر هذا النوع من العقود انتشارا كبيراً.

وعقد اقتسام الإنتاج: هو اتفاق على التنقيب عن النفط واستغلاله، يكون موقعاً عليه بصورة عامة من قبل الشركة الوطنية في البلد المضيف مع شركة أجنبية، وتوكل إلى هذه الأخيرة مهمة المقاول وتتحمل وحدها المخاطرة، وتحصل لدى اكتشاف النفط بمقادير تجارية على حصة من الإنتاج معفاة من الضرائب بسعر الكلفة.

ويتراوح اقتسام الإنتاج بين ٣٠/٧٠ إلى ١٥/٨٥ وإلى ١٠/٩٠ (النسبة الكبيرة لصالح الدولة المضيفة)، وذلك وفقاً للعناصر التالية:

- طبيعة الإنتاج: غاز أو نفط، تزداد حصة المقاول في الغاز عن النفط.
- موقع الحقل: في البحر أو في البر، تزداد حصة المقاول في البحر عن البر.
- عمق المياه في الحقول البحرية، تزداد حصة المقاول مع زيادة عمق المياه.
- مستويات الإنتاج، تنخفض نسبة حصة المقاول مع تزايد الإنتاج، وذلك بنسب متفق عليها.

والأسعار هنا هي أسعار السوق، أو أسعار توضع وفقاً لها، وتكسب الدولة- إضافة إلى حصتها من الإنتاج- العلاوات والإيجارات التي تدفعها الشركة الأجنبية، بينما تتحمل كامل النفقات في حال استخراج النفط بكميات تجارية، وتستهلك هذه النفقات سنوياً بعد التصدير. وفي معظم عقود تقاسم الإنتاج اليوم؛ وعند تحقق اكتشاف تجاري، يتم تقاسم النفقات والأرباح بين الشركة الأجنبية والجانب الوطني حسب نسب تختلف من عقد إلى آخر، وبحسب الإنتاج لكنها تتبع المبدأ نفسه (أخذ المثال من الواقع السوري).[١]

---

(١) د. عربش. زياد، السياسات النفطية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق، ٢٠٠٧/٣/٦، ص٧.

تقتطع الحكومة مباشرة إتاوة (Royalty) تمثل حق الدولة وتكون عادة بنسبة ١٢,٥% من الإنتاج، يخصص بعدها نسبة محددة تسمى كلفة النفط (Cost oil) لتغطية النفقات التي تتحملها الشركة الأجنبية أثناء الاستكشاف والتطوير والاستغلال. وتكون كلفة النفط عادة ٢٥% من الإنتاج بعد طرح إتاوة الحكومة. ويمثل الإنتاج المتبقي (بعد الإتاوة وكلفة النفط) ربح النفط (Profit oil)، يتم تقاسمه بين الشركة الأجنبية والحكومة الوطنية بنسب متفق عليها (وهي اليوم في سورية غالباً ما تكون ٢٥/٧٥% لصالح الدولة). أما النسب التي تحصل عليها الشركة الأجنبية فهي تعويض لخدماتها وللخطر الذي تتحمله، أما تغطية النفقات فتتم غالبا بالشكل الآتي(*)

اعتباراً من بدء الإنتاج التجاري، تسترد نفقات الاستكشاف بنسبة ٢٥% / سنة، ونفقات التطوير بنسبة ٢٠% / سنة، أما نفقات التشغيل فتسترد كاملة خلال السنة التي صرفت فيها. وعندما يكون المجموع المحاسبي لهذه النفقات الفعلية أكثر من الجزء المخصص من الإنتاج لتغطيتها، يتم ترحيل الفرق للسنوات التالية ليتم استردادها، أما عندما يكون مجموع النفقات القابلة للاسترداد لسنة ما أقل من الجزء المخصص من الإنتاج لتغطيتها فالفرق يعود إلى الحكومة الوطنية.

٥- عقود الخدمة:

يطلق على عقود الخدمة أحياناً اسم: "عقود المقاولة"، أو "عقود الوكالة". وكانت (فنزويلا) أول من أطلق فكرة عقود الخدمة بصورة صريحة عام ١٩٦١. غير أن توقيع أول عقد خدمة في العالم جرى في إيران، في ١٢ كانون الأول ١٩٦٦ بين شركة النفط الوطنية الإيرانية (نيوك) وبين شركة (إيراب) الفرنسية. وتوالت عقود الخدمة بعد ذلك في إيران والعراق وفنزويلا وغيرها من الدول النفطية.

(*) نشير إلى أن الالتزامات التعاقدية وخاصة نسب تقاسم الإنتاج (وهي الأهم نسبياً في العقد النفطي) تختلف من عقد إلى آخر وحسب مستويات الإنتاج.

وعقود الخدمة هي عقود مطورة عن عقود اقتسام الإنتاج. وهنا أيضاً:
- تظل سيادة البلد كاملة ولا تخضع لأي تنازل.
- تعمل الشركة الأجنبية كمقاول وتتحمل المخاطر وحدها.
- تتلقى الشركة الأجنبية أجراً، إلا أنها لا تحصل عليه إلا على أساس الإنتاج المسوق.

غير أن عقود الخدمة تمضي إلى أبعد مما تذهب إليه عقود اقتسام الإنتاج، حيث يكون الإنتاج هنا مملوكاً بكامله- قانونياً- للشريك الوطني، وليس للشركة الأجنبية حق مباشر في الإنتاج، فهي تعمل كمقاول لخدمة الشركة الوطنية لدى البلد المنتج، وتتلقى أجراً على أعمالها التقنية وقروضها المالية وخدماتها التجارية؛ من الشركة الوطنية، التي تلتزم بأن تبيعها كمية من النفط بسعر تفضيلي (المبيعات المضمونة والتي تتراوح بين ٣٥-٤٥% من الإنتاج). وعلى الشركة الأجنبية Contractor أن تدير وتنجز عمليات التنقيب والتنمية والتطوير، واستغلال النفط في مساحة الاستكشاف التي يحددها العقد، وفق برنامج محدد يتفق فيه على تنفيذ الأعمال، وصرف الأموال في كل مرحلة من المراحل، وتقديم الأموال الضرورية لتمويل عمليات الاستكشاف على شكل قروض دون فائدة، ولا يكون على الشركة الوطنية أن تسددها إلا في حال التوصل إلى اكتشاف تجاري، وكذلك تمويل عمليات التنمية والتطوير والاستغلال، التي تعد قروضاً ذات فائدة، تحدد معدلاتها، الأطراف المتعاقدة.

كذلك تدفع العلاوات لدى توقيع العقد، أو في بعض مراحله، ولا تكون قابلة للاسترداد إلا في حال العثور على اكتشاف تجاري، أما مدة استيعابها واستهلاكها فيمكن أن تمتد طوال مدة الاستغلال كلها.

والجديد في بعض عقود الخدمة هو اعتبار ٥٠ % من الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاسترداد احتياطياً وطنياً مستبعداً من اتفاقيات العقد، (في حال وصول الإنتاج إلى مستوى معين، كان في بعض العقود على سـبيل المثال ٧٥ ألف ب/ي). وبالتالي يتم دفع نفقات التنقيب من الـ ٥٠ % الباقية، كما تطبق أحكام المبيعات المضمونة على هذه الكمية.

وتستطيع الشركة الوطنية التصرف بنصيبها بثلاث طرق: إما على شكل مبيعات مباشرة، أو كميات تتنازل عنها للمقاول العام فيبيعها لقاء عمولة وساطة، أو نفط خام يسلم إلى المقاول العام سداداً لقروض التنمية.

إذاً حققت عقود الخدمة المزايا التالية:

- سيطرة الدولة عن طريق إحدى هيئاتها أو مؤسساتها أو شركاتها العامة على سير المشروع النفطي، والمساهمة الحقيقية في اتخاذ القرارات اللازمة لإدارة المشروع وتنفيذه؛ وهذا ما يحقق للدولة خبرة واسعة، ويوفر لأجهزتها وموظفيها خبرة عملية في مراحل الصناعة النفطية كافة.

- يوفر عقد الخدمة الخبرة الأجنبية، ورأس المال اللازم، والمعدات الفنية الضرورية، كما أنه يجنب الطرف الوطني مخاطر عمليات البحث والتنقيب، ويؤمن للدولة المنتجة تسويق جزء من إنتاجها إن لم يكن كله.

وتخضع عقود الخدمة للقوانين المحلية، وتتميز بقصر مدتها، وصغر المساحة التي تغطيها Bloc، وبرقابة الحكومة الوطنية على النفط؛ إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً، ذلك كله مقابل حصة يأخذها المقاول الأجنبي بسعر متفق عليه.

وأخيراً إن شركات النفط - مهما كان نوعها وجنسيتها - تسعى للحصول على نفط تتحقق فيه الشروط التالية:

كمياته كبيرة، أسعاره منخفضة، مصدره مضمون ومكفول طوال مدة العقد، متوفر لأطول مدة ممكنة، مرغوب النوعية، والطلب عليه كبير في الأسواق العالمية.

وتتغير شروط العقد النفطي تبعاً للمتغيرات النفطية والاقتصادية، والسياسات الداخلية والإقليمية والدولية؛ (الصفات الخاصة بالمناطق المفتوحة للتنقيب، ودرجة احتمال الاكتشافات والاحتياطيات المؤكدة، وتطور سعر النفط العالمي على المدى المتوسط، وسياسة بعض الدول في استقطاب الاستثمارات النفطية).

وزادت أهمية شركات النفط الوطنية في الدول العربية، إذ حلت محل الشركات الأجنبية، وبدأت تقوم بالعمليات المتكاملة في الصناعة النفطية نقلاً وتوزيعاً وتكريراً. ومع ذلك فإن عقبات كثيرة لا تزال أمام هذه الشركات: كعدم توفر الأسواق على نطاق واسع، وقلة الخبرة في إدارة الصناعات البتروكيماوية وتشغيلها؛ الأمر الذي جعل الشركات الاحتكارية الكبرى تسيطر على معظم العمليات اللاحقة لإنتاج النفط.

ثانياً: شركات النفط العالمية:

١- الأطراف الفاعلة الرئيسة في الصناعة النفطية:

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين ١٩٢٨ و ١٩٣٤؛ تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسى "اكسون الآن"، وشل، وBP) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها، وهو ما عرف بـ (الكارتل Cartel) العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكوناً مما عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع Seven Sisters وهي:

(ستاندارد جرسى Standard Jersey، شل Shell، البريطانية BP، تكساكو Texaco، موبيل Mobil، ستاندارد كاليفورنيا California، جلف Gulf) وأضيف إليها كشركة كبرى منذ أواخر عقد الخمسينيات (الشركة الفرنسية للنفط CFP).

وفى أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات ظهر نوع من شركات النفط عرف باسم الشركات المستقلة، كما ظهر خلال الستينيات ما عرف بالشركات الوطنية التي أقامتها الدول المصدرة للنفط كأذرع منفذة لسياساتها عقب إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC عام ١٩٦٠.[١]

(١) د.الببلاوي. حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص٩٤.

وفي النصف الأول من عقد السبعينيات، قامت شركات غربية كبرى، وأخرى مستقلة، بمساندة حكوماتها، في البحث عن النفط وإنتاجه خارج دول (أوبك) التي حُمِّلت مسؤولية صدمتي الأسعار (الأولى ١٩٧٣، والثانية عام ١٩٧٩ عقب الثورة الإيرانية)، كذلك ظلت الشركات الغربية - بما لديها من خبرة فنية - تقوم بتشغيل أكثر الحقول المؤممة بطلب من الحكومات المضيفة، كما ظلت تقوم بشراء الجانب الأكبر من الإنتاج، ثم تقوم بنقله وتكريره وتسويقه داخل أجهزتها المنتشرة في الأسواق العالمية.

وبالتالي يمكن تحديد الأطراف الفاعلة الرئيسة في صناعة النفط العالمية بفئات ثلاث، على النحو التالي:

الفئة الأولى: الشركات الخاصة الكبرى (Super Majors) مثل: (BP، Shell، Exxon Mobil.. إلخ)، وغالباً ما تكون هذه الشركات متكاملة رأسياً Vertical integration، بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل من البئر حتى المستهلك النهائي.(*) ونتيجة لتعدد الدول التي تعمل فيها بعض تلك الشركات فإنها تدخل في نطاق الشركات متعددة الجنسية Transnational، إذ يغلب أن تكتسب الشركة التابعة Affiliated؛ التي تعمل في دولة غير دولة المقر الرئيس؛ جنسية الدولة التي تعمل فيها.

وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات متعددة الجنسية، حيث تعمل كل شركة في دول عديدة، فعلى سبيل المثال: إن شركة Exxon

---

(*) بدءاً بمرحلة التنقيب أو البحث عن النفط، ثم تنمية الحقول، ثم الإنتاج أو الاستخراج من باطن الأرض، ويطلق على تلك المراحل مجتمعة العمليات العليا Upstream operations. يعقب ذلك ما يعرف بالعمليات الأدنى Downstream operations، التي تشمل نقل النفط من حقوله إلى مصافي التكرير، سواء باستخدام الأنابيب Pipes أو بالنقل عبر البحار في ناقلات متخصصة Tankers، كما تشمل عمليات التكرير Refining والتصنيع Processing لكي يستخلص من النفط الخام منتجات مكررة Products يصلح كل منها للاستهلاك في الأغراض التي تناسبه. كذلك تشمل العمليات الأدنى التسويق Marketing أو التوزيع Distribution التي تضع المنتجات المكررة في متناول المستهلك النهائي.

Mobil الأمريكية تمتلك من الأصول ما قيمته ١٤٩ مليار دولار، موزعة في أكثر من ٨٢٠ شركة تابعة تعمل في نحو ١٠٠ دولة وتبلغ قوة العمل فيها نحو ٩٨ ألف عامل [(١)].

الفئة الثانية: شركات النفط الوطنية للدول المنتجة: (NIOC الإيرانية، CVP الفنزويلية، KNPC الكويتية،..)، وهي شركات تملكها وتسيطر عليها الدول بدرجات متفاوتة من التكامل الرأسي في المجالين المالي والتشغيلي.

الفئة الثالثة: الشركات الناشئة أو المستقلة، وهي شركات أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط، بعد أن كانت الدول المنتجة تملكها وتسيطر عليها إلى حد كبير، مع سيطرتها على إنتاج النفط. إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل: Petrobras البرازيلية (خصخصة ٤٩%)، وسينوبك الصينية Sinopec (خصخصة ٤٣%).[(٢)]

٢- الشركات النفطية الكبرى في الوقت الحاضر:

اتجهت الشركات العالمية الكبرى في الآونة الأخيرة إلى الاندماج لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، وصارت تعرف بالشقيقات الخمس Five Sisters أو العمالقة الكبار Super majors وهي: (BP-Amoco، Chevron، Texaco، Shell، Exxon Mobil، Total Fina Elf).

وسيطرت هذه الشركات حتى عام ٢٠٠٠ على مبيعات ٢٩ مليون. ب/ي من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقرب من ٤٠% من الاستهلاك العالمي من النفط، كذلك سيطرت على مبيعات نحو ٤٠٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، وهو ما يعادل ١٧% من الاستهلاك العالمي من الغاز[(٣)].

---

(١) العناني. خليل، اللوبي النفطي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، نيسان، ٢٠٠٦ ، ص٤٦.

(٢) الجميلي. عاطف، الهيكل البنيوي لصناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٤، ص٤٧.

(٣) http://acpss.ahram.org.eg/ahram- 1/1/2001, ECON19.HTM

ولا يخلو نشاط التنقيب عن النفط من المخاطر، إذ يمكن أن تنفق الشركة مبالغ طائلة في موقع وينتهي البحث بخلوه من النفط، وما يجعله مربحاً في النهاية أن الشركات الكبرى تقوم بالتنقيب في العديد من الدول والمناطق، ووفقاً لقانون الاحتمالات والأرقام الكبيرة فإن إخفاقها في بعض المناطق يعوضه نجاحها في بعضها الآخر.

ولما ينطوي عليه هذا النشاط من مخاطر لا يتحملها غير الشركلت القادرة، تعزف الدول التي لا يتوفر لديها الخبرة والتمويل الكافي عن القيام بذلك النشاط، مكتفية بمنح شركاتها الوطنية حق التنقيب في المناطق ذات الاحتمالات الكبيرة، وتعهد إلى الشركات الأجنبية بالبحث عن النفط في باقي المناطق. ولا شك في أن الشركات التي تمتلك مقاليد الخبرة والتقنية المتقدمة تكون أوفر حظاً في النتائج من غيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات العالمية الكبرى قد ركزت جهودها على تنويع أنشطتها، وبصفة خاصة في مجال البتروكيماويات، ومدت نشاطها إلى مجالات لا ترتبط مباشرة بصناعة النفط مثل تشغيل الفنادق، وصنع المعدات والآلات المتنوعة، بل دخل بعضها في تجارة الأراضي والعقارات في الولايات المتحدة تحت شعار حماية البيئة.

وعندما أدخل النفط في مجال المضاربة في البورصات العالمية، وقفت شركات النفط منها في البداية موقف المتردد، ثم لم تلبث أن دخلت كمضارب قوي لتحقيق الربح بالمراهنة على اتجاهات أسعار النفط، شأنها شأن مضاربي البورصة. على أن أهم مظاهر سياسة التنويع، أن شركات النفط العالمية أخذت تتحول إلى شركات للطاقة، وتكرس جهوداً متزايدة للسيطرة على بدائل النفط؛ مثل الفحم، والطاقة النووية، واستخلاص النفط من السجّيل Shale oil، ومن رمال القار Tar sands، بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالزيت الخام.

وترتبط بعض الشركات النفطية بمجموعات مصرفية قوية وهو ما يساعدها في دراسة المشاكل الاستثمارية المعقدة واختيار أنسب الأنشطة لهذه الشركات فضلاً عن توفير التمويل اللازم لها.

ولا يقتصر سلوك شركات النفط الغربية - كبرى ومستقلة - على التعاون فيما بينها سواء في الأداء أم الاندماج، إنما يمتد التعاون والتنسيق لكي يشمل العلاقات المتشعبة بين تلك الشركات وحكومات الدول الصناعية الغربية، حتى في أوقات السلم، وهو ما قررته تلك الدول منذ أزمة السويس الأولى عام ١٩٥٦. وقد استمر هذا التنسيق إلى أن قامت الدول الصناعية الغربية عام ١٩٧٤ بإنشاء وكالة الطاقة الدولية (IEA)، International Energy Agency عقب تصحيح أسعار النفط، وأُدمجت فيها الأجهزة التي احتفظت بها في إطار منظمة التعاون الاقتصادي OECD منذ أزمة ١٩٥٦.

ومما تضمنته برامج الوكالة الدولية: وضع خطط لحماية مصالح الدول الصناعية الغربية، وتنسيقها في مجال الطاقة عموماً، والنفط بصفة خاصة، ومثال ذلك تكوين احتياطي نفطي كبير (استراتيجي وتجاري) في كل دولة عضو، وإسناد إدارته في أغلب الدول إلى شركات النفط التابعة لها.

كذلك يمكن أن يمتد التعاون بين الشركات النفطية الكبرى والدول الغربية إلى جهة العمل على تخفيض أسعار النفط العالمية، ويؤدي هذا الأمر إلى تخفيض قد يكون كبيراً في أرباح الشركات النفطية، وإلى إفادة كبيرة لاقتصاديات الدول الغربية، ويكون التنسيق هنا بمنح هذه الشركات إعفاءات ضريبية تعوضها عن تلك الخسائر، فمن المعروف؛ مثلاً؛ أن الولايات المتحدة تمنح شركاتها النفطية إعفاءات ضريبية لمعاونتها في الإنفاق على البحث عن النفط، وهو ما يعرف بمسموحات النضوبDepletion allowance.

وأصبحت هذه الشركات بفعل قوة تأثيرها الاقتصادي والسياسي؛ تمثل مراكز قوة داخل بلدانها، ولها قدرة على توجيه السياسات الخارجية لحكوماتها في الاتجاهات التي تخدم مصالحها، حيث تجاوز تأثيرها حدود بلدانها ليشمل الاقتصاد العالمي؛ بفعل تحكمها في أسعار الطاقة التي لا يستطيع الاقتصاد التحرك دونها.

ثالثاً: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة:

١- الحوار بين المنتجين والمستهلكين:

تدخلت حكومات البلدان الصناعية الرئيسة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا،. . ومن ثم روسيا وألمانيا)، عبر سياساتها الخارجية؛ وأحياناً بالقوة العسكرية، في التنافس الدولي للحصول على امتيازات نفطية اتسمت بها العقود السبعة الأولى من القرن الماضي. وكان تاريخ النفط واستغلاله في كل بلدان (أوبك) و(أوابك) في الأصل، مرتبطاً إما بالاحتلال، أو بنوع من الحماية الأجنبية والتدخل والنفوذ. وسرعان ما نشرت شركات النفط الأجنبية وحكوماتها القوية نفوذها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحثاً عن ثروات اقتصادية ومنافع استراتيجية وقوة سياسية، وكان النفط هدفها الرئيس.

وفي هذه المرحلة كانت العلاقة التجارية النفطية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة شبه معدومة، لأن عمليات صناعة النفط وتصديره كانت متروكة لشركات النفط العالمية. وبعد أزمة ١٩٧٣، وسيطرة الدول المنتجة على جزء كبير من صناعتها النفطية؛ عملت الدول الغربية على إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) التي هدفت إلى القضاء على احتكار دول (أوبك) إنتاج النفط وتصديره متبعةً في ذلك وسائل منها:

ترشيد استهلاك الطاقة/ الحد من استيراد النفط/ تشجيع كل من مصادر الطاقة البديلة وإنتاج النفط والغاز في مناطق خارج دول (أوبك)/ والتطبيق الناجح لبرامج الحفاظ على النفط المعتمدة على أسعار أعلى، مع حوافز أخرى للاقتصاد في استهلاك النفط.

وقد أدى التطبيق الفعَّال لهذه السياسة؛ إلى جانب الركود الاقتصادي العالمي الذي حصل في السبعينيات والثمانينيات؛ إلى خفض استهلاك النفط وانخفاض الأسعار وكسر احتكار منظمة أوبك فيما بعد.[١]

---

(١) د. عتيقة. علي أحمد، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص١٠١.

وإن حواراً يضم الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، يتطلب انضمام أطراف صناعة النفط العالمية جميعها: (الحكومات والشركات والوكالات والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية)، ويضم فئات تختلف اختلافاً بيّناً، تربطها مصالح متناقضة، كما يضم أنواعاً متعددة من أنماط التجارة البينية والإقليمية والعالمية والعلاقات الثنائية. ويجب أن يكون هدفه تحقيق «الأمن المتبادل في مجال الطاقة»، أي إمدادات نفطية كافية مستمرة، تغطي احتياجات الدول المستهلكة، وفي الوقت ذاته تضمن عائدات مستقرة للدول المصدرة للنفط.

لكن هذا التوازن غير قائم من الناحية العملية، وكان في معظم المراحل يميل لصالح الدول الصناعية المستهلكة للنفط، حيث يعود إليها جزء كبير جداً من عائدات الدول المصدرة، يتمثل في استيراد هذه الأخيرة للسلع الرأسمالية والاستهلاكية والتكنولوجية، وللخبرة الغربية والأسلحة والمواد الغذائية، ناهيك عن استثماراتها في الدول الكبرى المستهلكة للنفط. كما تواجَه صادرات الدول المصدرة من المنتجات النفطية والبتروكيماوية بإجراءات الحماية الجمركية، مما يجعل الأمن المتبادل بهذا المعنى استمراراً للتبعية الاقتصادية.

ويعتبر عام ١٩٧٥ البداية التاريخية للحوار بين المنتجين والمستهلكين، حيث عُقِدت الجلسات الحوارية في باريس (حوار الشمال والجنوب)، واستمرت ١٨ شهراً /من كانون الأول ١٩٧٥ إلى حزيران ١٩٧٧/، دون التوصل إلى نتيجة حاسمة. أما في المرحلة الحديثة لهذا الحوار، فقد دامت اللقاءات والمناقشات من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦ في خمس دورات متتالية، وانتهت كلها دون اتفاق؛ بل بإصرار على عدم مناقشة موضوع أسعار النفط، ومشكلة توزيع العائد النفطي.[١]

---

(١) موقع مقاتل من الصحراء، بحث بعنوان النفط اقتصادياً، www.muqatel.com

وكان أغلب الحوار يتم عن طريق المؤتمرات التي كان منها:

- مؤتمر النفط والغاز ٢٧-٢٩ أيار ١٩٩١ في أصفهان - إيران.
- لقاء باريس بين منتجي النفط ومستهلكيه؛ ١-٢ حزيران ١٩٩١.
- الاجتماع الفني لخبراء الطاقة في باريس؛ ٢٤-٢٦ شباط ١٩٩٢.
- الاجتماع الوزاري بين المنتجين والمستهلكين في النرويج؛ ٢-٣ حزيران ١٩٩٢.
- دورات حوارية في كل من أسبانية وفنزويلا؛ ١٩٩٤-١٩٩٥.
- المؤتمر العالمي الخامس للطاقة في الهند؛ ٦-٨ كانون الأول ١٩٩٦.

واستمرت الحوارات بين كل من: الدول المنتجة، والمستهلكة، والوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة أوبك، والاتحاد الأوربي، والأمم المتحدة؛ من خلال «منتدى الطاقة العالمي» الذي عُقد في اليابان في أيلول ٢٠٠٢، وفي السعودية في كانون الأول ٢٠٠٣، وفي أمستردام في أيار ٢٠٠٤. وقد ركَّزت تلك المنتديات على تبادل المعطيات، وعلى مزيد من الشفافية حول معلومات العرض والطلب، وتفاهم أفضل بين جانبي الأسواق.(١)

ومن هذه اللقاءات أيضاً، ندوة أكسفورد للطاقة التي أسست عام ١٩٧٩ وتعقد سنوياً لمدة أسبوعين في كلية «سانت كاترين» في جامعة أوكسفورد البريطانية،(٢) والمنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) الذي يعقد سنوياً وتناقش فيه قضايا تهم الاقتصاد العالمي، فقد ناقش (دافوس) ٢٠٠٦ الذي عقد في (سويسرا) عدداً من القضايا الاقتصادية الهامة، كالطاقة، وارتفاع أسعار النفط، وكيفية صرف عوائده المتزايدة، كذلك الاستثمارات الخارجية، وإعادة إعمار العراق، ومشاكل الفقر.

---

(١) جوزيف أ. ستانسلو، الاعتبارات التنافسية http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug/19-338542.html

(٢) خدوري. وليد، تجربة ناجحة لحوار المنتجين والمستهلكين، ٢٠٠٧، http://www.al-mannarah.com

وتطرق أيضاً إلى البطالة، وكيف يمكن للاقتصاد العالمي خلق فرص عمل جديدة، وإلى ظهور النزاعات السياسية في العالم. وعلى هامشه عقد ما يعرف بقمة الطاقة (Energy Summit)، وهو اجتماع لقيادات شركات الطاقة الدولية، ومحتواها الأساس مبني على وضع سيناريوهات متعددة، يتم في ضوئها دراسة احتمال حدوث أزمات معينة، ونزاعات سياسية، أو كوارث طبيعية، وكيفية التصدي لتلك المتغيرات.[١]

والخلاصة: أن هذه المؤتمرات كلَّها قد تناولت أهم موضوعات الطاقة ومصادرها واستخداماتها، وتطور نمو الطلب العالمي والنمو الاقتصادي وسياسات الطاقة العالمية، وغير ذلك، إلا أن أياً منها لم يناقش عنصر السعر، أو توزيع الريع النفطي، أو الضرائب التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية المستهلكة، منحازة في ذلك كله إلى رغبة الدول المستهلكة وشروطها.

٢- توزع العائد النفطي بين الدول المنتجة والمستهلكة:

تصعب مناقشة سعر النفط الخام دون مناقشة أسعار منتجاته التي تتضمن قدراً كبيراً من العائد الاقتصادي، الذي يتمثل بدوره في الفرق بين التكلفة الكلية (من إنتاج ونقل وتكرير وتسويق)، وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي.

وتحدد أسعار هذه المشتقات النفطية حكومات الدول المستهلكة، حيث تفرض ضرائب ورسوم جمركية على النفط المستورد، لتصل أحياناً إلى حوالي نصف ثمن بيع المشتق النفطي، مضافةً إلى أرباح الشركات النفطية الوسيطة التي تبلغ معدلات قياسية.

وعلى ذلك لا يؤدي ارتفاع سعر النفط الخام بالضرورة إلى ارتفاع سعر بيع المشتقات النفطية لجمهور المستهلكين، مع أن انخفاض سعره يؤدي إلى

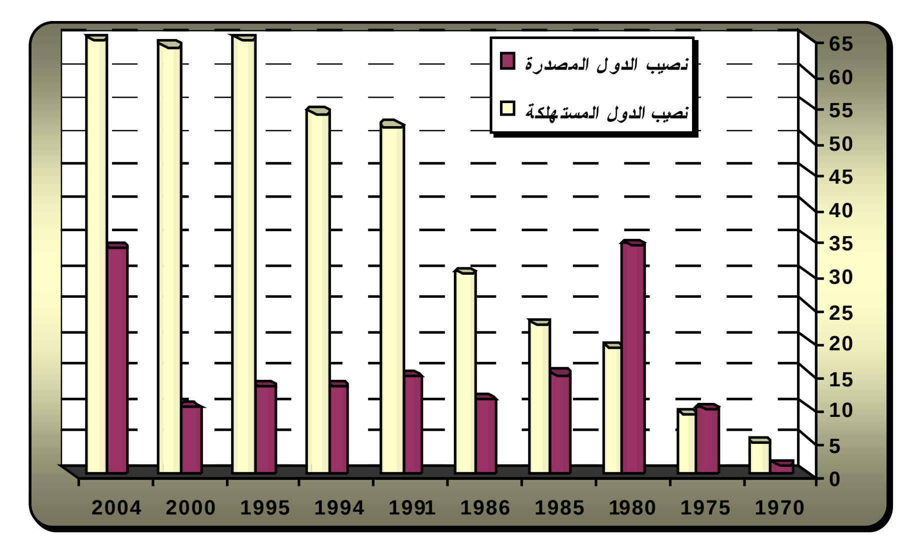
---

(١) الشرق الأوسط ٢٠٠٦. http://www.asharqalawsat.com/details.asp

أضرار بالغة بعائد الدول المنتجة، حيث يتوزع العائد النفطي بين كل من الدول المصدرة؛ معبراً عن نصيبها بالفرق بين كلفة الإنتاج وسعر النفط الخام، ٢٣ %، بينما كانت حكومات الدول المستهلكة تحصل على ٤,٦٥ دولارات، أو ما يعادل ٧٧%.[١] وهذا ما يوضحه الشكل التالي أدناه:

الشكل البياني رقم (١)

توزع العائد النفطي بين الدول المصدرة ودول الاتحاد الأوربي المستوردة، دولار/برميل



المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005

وفي عام ١٩٧٥؛ بلغ سعر البرميل للمستهلك الأوربي نحو ٢٧,٩٠ دولاراً، وكان صافي الريع نحو ١٨,٩٠ دولاراً موزعة بنسبة ٥٢% للدول المصدرة و ٤٨ % للمستهلكة.

وفي عام ١٩٨٠ بلغ نصيب الدول المصدرة ذروته عندما كانت تحصل على نحو ٣٤,٣٠ دولاراً للبرميل (٦٤ % من صافي الريع) مقابل ١٨,٩٥ دولاراً لضرائب الحكومات الأوربية (٣٦%)، بسعر نهائي ٦٥,٥٠ دولاراً.

---

(١) د. عبد الله. حسين، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مرجع سابق، ص١٥.

غير أن أسعار النفط الخام لم تلبث أن أخذت في التآكل خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم انهارت عام ١٩٨٦ من نحو ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٣ دولاراً، لكن الدول الأوربية لم تسمح بانتقال الانخفاض إلى المستهلك النهائي، مما كان سينعكس أثره في زيادة الطلب على النفط، بل سارعت إلى زيادة ضرائبها النفطية، لترتفع من نحو ٢٢,٥٠ دولاراً عام ١٩٨٥ إلى نحو ٣٠ دولاراً عام ١٩٨٦، واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت نحو ٥٢ دولاراً عام ١٩٩١ و ٥٨ دولاراً عام ١٩٩٤، ثم ٦٦ دولاراً عام ١٩٩٥. (بلغ نصيب الدول المصدرة من صافي الريع نحو ١١ دولاراً عام ١٩٨٦ و ١٤,٥٥ دولاراً عامي ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٣ دولاراً خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥)، وبذلك بلغ نصيب الدول الأوربية من الريع النفطي خلال عقد التسعينيات ٨٤% ولم يتجاوز نصيب الدول المصدرة منه ١٦%.(*)

ومع بداية التصحيح الجزئي لأسعار النفط، (بتطبيق آلية ضبط الأسعار التي تبنتها أوبك اعتباراً من آذار ٢٠٠٠، ارتفعت الأسعار من مستوى ١٨ دولاراً، في التسعينيات إلى ٢٥ دولاراً) تحسن توزيع الريع النفطي تحسناً طفيفاً لصالح الدول المصدرة، فارتفع نصيبها في السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣ من ١٦% إلى ٢٣%، بينما انخفض نصيب الدول المستوردة من ٨٤% إلى ٧٧%.

وفي عام ٢٠٠٤ (بعد ارتفاع أسعار النفط) ارتفع نصيب الدول المصدرة من ٢٥% عام ٢٠٠٣ إلى ٣٤%، بينما انخفض نصيب الدول الأوربية المستوردة من ٧٥% إلى ٦٦%، ومن الملحوظ هنا؛ أن الدول الأوربية أخذت

(*) خلال السنوات الخمس ١٩٩٦-٢٠٠٠، كان نصيب الدول المصدرة من الريع النفطي نحو ١٠ دولارات، أما ما تحصل عليه الدول المستوردة للنفط، ويغذي خزائنها كضرائب نفطية فبلغ ٦٤ دولاراً للبرميل؛ في المتوسط؛ في الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة)، كما بلغ ٣٧ دولاراً في اليابان، و ١٤ دولاراً في الولايات المتحدة، ووصل حده الأعلى في المملكة المتحدة عند ٨٥ دولاراً كمتوسط للسنوات الخمس، وارتفع فيها إلى ٩٥ دولاراً خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠.

تصعِّد ضرائبها، بدلاً من أن تخفف العبء عن مواطنيها، فارتفعت من ٥٨ دولاراً عام ٢٠٠٢ إلى ٦٦ دولاراً عام ٢٠٠٤، وبذلك ارتفع السعر للمستهلك النهائي من ٩٨ دولاراً عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٣ دولارات عام ٢٠٠٣ وإلى ١١٧ دولاراً عام ٢٠٠٤.(١)

من هذا المنطلق تكون الدول الصناعية الغربية المستفيد الأول من صناعة النفط؛ لما يدخل خزائنها من ضرائب نفطية سخية، ولكون النفط مصدراً رئيساً للطاقة يغذي اقتصاداتها، الأمر الذي يحملها المسؤولية الكبرى في تنمية صناعاته، وفي السماح باقتسام الريع النفطي مع الدول المنتجة قسمة عادلة. وبالتالي لابدَّ من بذل جهود تأخذ بالحسبان مصلحة المنتجين والمستهلكين وشركات النفط على حد سواء، وسيكون التغيير الكامل لسلوكياتها أولَ ما تحتاجه، لتحل روح المنفعة المتبادلة محل التنافس الجشع والعلاقة التي يحتم فيها ربح طرف خسارة طرف آخر.

رابعاً: النفط واتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

١ - منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)

تكونت منظمة التجارة العالمية في نيسان عام ١٩٩٥ في مدينة مراكش المغربية، لتكون بديلا عن الـــ GATT. عبر المراحل التالية:

مراحل تكوين منظمة التجارة العالمية(٢)

١٩٤٧	١٩٩٥	٢٠٠٥
ولادة GATT ٢٣ دولة اتفاقية واحدة	استبدال الــ GATT بــ WTO ١٣٤ دولة، ٧٥% منها دول النامية ٢٤ اتفاقيـــة	زيادة أعضاء WTO ١٧٠ دولة، ٨٠% دول نامية ٣٢ اتفاقيـــة

(١) OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005.

(٢) http://www.alyousefi.com/article/Engineering%20and%20Globalization.doc

وتعتبر منظمة التجارة العالمية الإطار التشريعي لقواعد التبادل بين أعضائها في جميع المجالات التجارية، وهي[١]:

١- تجارة السلع من زراعية وصناعية؛ وتمثلها الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة:
(General Agreement of Tariffs and Trade, GATT)

٢- تجارة الخدمات؛ من أساسية وفرعية، ممثلة بالاتفاقية العامة للتجارة والخدمات:(General Agreement of Trade and Services, GATS)

٣- تجارة الأفكار الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من أدبية وفنية وتقنية:
(General Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property, TRIPS)

والهدف الرئيس للمنظمة: هو تمكين الدولة العضو من النفاذ إلى أسواق باقي الدول أعضاء الاتفاقية. وتقوم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على خمسة مبادئ رئيسة تضمن الشروط العادلة لممارسة التجارة الدولية:[٢]

١- العدول عن استخدام القواعد الفردية، إلى استخدام القواعد متعددة الأطراف، بهدف إقامة نظام تجاري عالمي حر.

٢- اقتصار الحماية على استخدام التعرفة الجمركية، دون غيرها، واستبعاد وسائل الحظر والتقييد؛ عن طريق الحصص الكمية، والتراخيص، والقيود الإدارية الأخرى- إلا في حالات محددة في إطار قواعد مشددة-، وكذلك الامتناع عن استخدام أسلوب الإغراق.

٣- مبدأ عدم التمييز بين الدول الأعضاء، وإخضاع المنتجات المماثلة للرسوم الجمركية، والإجراءات غير الجمركية نفسها.

---

(١) د. طاهر. جميل، الاتجاه نحو تحرير التجارة الولية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١١٦، شتاء٢٠٠٦، ص١٢.

(٢) خضر. حسن، منظمة التجارة العالمية (الآليات والقواعد العامة)، نيسان ٢٠٠٥، http://www.arab-api.org/

٤- قاعدة المعاملة الوطنية: أي معاملة المنتجات الأجنبية معاملة السلع الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب المحلية.
٥- المعاملة الخاصة والتفضيلية، للدول النامية والأقل نمواً.

لكن التحرير المطلق للتجارة الخارجية يحرم الدولة من أداة مهمة لتنظيم اقتصادياتها، ويسبب مشكلات كثيرة ترتبط بميزان المدفوعات، والموازنة العامة، والقيمة التعادلية للعملة، وحركات رؤوس الأموال الأجنبية؛ ناهيك عن انعكاساتها السلبية على الحياة الاجتماعية، لذلك جاءت المادة ٢٠ من الغات بعدة فقرات استثنائية على المبدأ العام، سمحت بتقييد التجارة الخارجية، لأسباب تتناول الأخلاق العامة أو الصحة، أو حماية الثروة الفنية والمواد الأثرية.[١]

أصبحت منظمة التجارة العالمية واحدة من كبرى المنظمات متعددة الأطراف في العالم، وهي أكبر منظمة تسعى بموجب أحكام اتفاقياتها لتعزيز التجارة العالمية، وعن طريقها يمكن مناقشة قضايا التجارة العالمية الأخرى كافة. وقد أصبحت شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أكثر صعوبة، إذ يتطلب الأمر القيام بإصلاحات وتغييرات اقتصادية وسياسية وقانونية، في الدول التي ترغب في الانضمام، ولاسيما أن نفوذ منظمة التجارة العالمية ازداد اتساعاً، وأصبح لها تأثير على العلاقات الاقتصادية العالمية.

ولم يعد الانضمام إلى المنظمة مسألة اختيارية، إذ يقع أكثر من ٩٠% من حجم التجارة العالمية ضمن نطاقها، بالإضافة إلى أن الدول غير الأعضاء ستجد نفسها معزولة نسبياً، ولن يكون لها تأثير يذكر في المواضيع التي تهمها في الحاضر والمستقبل.[٢]

---

(١) د. نعوش. صباح، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ٣٨٨، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص١٦.
(٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الإدارة الاقتصادية، الاجتماع ٧٥ لمجلس وزراء المنظمة، دراسة بعنوان الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية - تشرين أول ٢٠٠٥.

٢- النفط ومنظمة التجارة العالمية:

لم تُدرج القضايا النفطية ضمن مفاوضات الغات، إذ لم تتطرقِ الجولات السبع التي بدأت عام ١٩٤٧ إلى تجارته، ولم يذكر صراحة في الاتفاقية. ولا تحتوي نصوص اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ما يقضي باستبعاد تجارة النفط ومنتجاته من أحكامها.[١] لأسباب منها:

- سيطرة الدول الصناعية المستهلكة للنفط على السوق النفطية العالمية.

- الأهمية الاستراتيجية المتعاظمة للنفط، وسهولة تأمين أسواقه.

- الرسوم الجمركية المفروضة على النفط الخام ضئيلة أو معدومة، وذلك لتيسير تدفقه إلى الدول الصناعية، أما الرسوم الجمركية على صادرات المنتجات النفطية لم تكن تشكل أهمية تذكر بالنسبة للبلدان النفطية، لتركيز الشركات العالمية على بناء مصافي التكرير الرئيسة في أسواق الدول المستهلكة.

ولكون (الغات) مهتمة بالتجارة السلعية، فهي تحكم صادرات النفط دون أن تخاطبها مباشرة، وكانت تجارة النفط ماثلة عند مناقشة انضمام بعض الدول المنتجة والمصدرة إلى هذه الاتفاقية، (وفي وقت لاحق إلى منظمة التجارة العالمية)، وأيضاً في الحالات التي تم الاحتكام فيها إلى نصوص الاتفاقيات التجارية، ذات الصلة بالخلافات المتعلقة بالنفط.

وكذلك يرد النفط وروداً غير مباشر في المادة ٢٠ (استثناءات عامة من اتفاقية الغات)، حيث يمكن أن تسري على صادراته الفقرتان السابعة والتاسعة (كثروة طبيعية ناضبة يجب ترشيد استهلاكها، وعدم هدرها)، وحسب الفقرة السابعة يجوز اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، شريطة أن تطبق تلك الإجراءات مع قيود الإنتاج أو الاستهلاك المحليين.

---

(١) د. طاهر. جميل، الاتجاه نحو تحرير التجارة الولية، مرجع سابق، ص (٣٥-٣٦).

وبمقتضى الفقرة التاسعة تستطيع الدولة تبني الإجراءات التي تتضمن قيوداً على صادرات المواد الأولية المنتجة محلياً، والضرورية للصناعات التحويلية المحلية، خلال فترات يكون فيها سعر تلك المواد أقل من السعر العالمي، وبموجب خطة حكومية للاستقرار.

وبالتالي يحق لأية دولة نفطية، صغيرة أو كبيرة، التحكم بإنتاجها وفق مصالحها سواء أنجم هذا التحكم عن قرارات حكومية انفرادية أم عن تنسيق جماعي. ويشترط ألا تقود هذه القيود إلى زيادة الصادرات، أو عدم احترام مبادئ عدم التمييز[١].

وترتبط اتفاقية التجارة في الخدمات مع قطاع النفط والغاز ارتباطاً وثيقاً، من خلال: خدمات الاستشارات الإدارية والاقتصادية والفنية، وخدمات عمليات التنقيب والاستكشاف والاستخراج، وعمليات النقل الخارجي والداخلي.

كما يتأثر قطاع النفط والغاز باتفاقية حقوق اعتبارات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) بما يخص: العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وحقوق الملكية الفكرية.[٢] وبالتالي فالنفط- بشكل أو بآخر- خاضع للمبادئ الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية ومجالات اهتمامها.

وإذا بحثنا في سوق الطاقة العالمي، وجدنا أن **السياسات التي تتبعها الدول الصناعية**، بشأن الضرائب المحلية، والرسوم الجمركية، والقيود الكمية، التي تفرضها على مستورداتها النفطية، بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها إلى الفحم والطاقة النووية، تشكل تشوهات كبيرة في أسواق الطاقة العالمية، وتؤثر في اقتصاديات الدول النفطية. ومن هذه السياسات:

---

(١) د. نعوش. صباح، مرجع سابق، ص١٧.

(٢) خضر. حسان، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد (٥٧)، الكويت، تشرين الثاني ٢٠٠٦. ص١٧.

- **الضرائب المحلية على المنتجات النفطية:**

تمثل الضرائب المحلية (ضرائب استهلاك Excise وضرائب قيمة مضافة TVA) التي تفرضها الدول الصناعية على استهلاكها من المنتجات النفطية نسباً عالية جداً من أسعارها النهائية، حيث بلغ حجم الضرائب على البرميل الواحد من المنتجات النفطية المكررة، ما بين ٦٥-٧٦% في دول الاتحاد الأوربي، و٢٤-٢٩% في الولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠٠٤.

وبالتالي فإن المداخيل التي حصلت عليها الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، كندا، اليابان، فرنسا، إيطاليا) من الضرائب التي دفعها مواطنوها، فاقت بكثير ما حصلت عليه دول أوبك مجتمعة. فعلى سبيل المثال؛ وصلت حصيلة هذه الضرائب على المنتجات النفطية في تلك الدول بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ إلى ١,٣ تريليون دولار، أي بمعدل سنوي وصل إلى ٢٧٠ مليار دولار، في حين لم يتجاوز ما حققته دول أوبك لقاء بيع صادراتها خلال الفترة ذاتها ٨٥٠ مليار دولار، أي بمعدل سنوي بلغ ١٧٠ مليار دولار.[١]

وتقع تلك الضرائب على استهلاك المنتجات ضمن نطاق السيادة الوطنية، حيث تفرض على المنتجات أياً كان مصدرها، سواءً تلك المنتجة محلياً أم المستوردة، لذلك فإنها لا تتعارض نصاً مع مبدأ المعاملة الوطنية في منظمة التجارة العالمية، ولكنها تتعارض معها روحاً، حيث قيدت (المادة الثالثة، الفقرة الرابعة) من اتفاقية الغات مبدأ السيادة في هذا المجال، بضرورة أن لا تعامل الواردات معاملة أقل تفضيلاً من المنتجات المشابهة في السوق المحلية.

وتقوم الدول الصناعية كذلك بفرض ضريبة الكربون، بحجة حماية البيئة بصورة متحيزة تجاه النفط والغاز الطبيعي. حيث تتراوح الضريبة على المنتجات النفطية بين ٣٩% في أمريكا، و ٨٥% في بريطانيا. وعلى الغاز الطبيعي بين ٤,٨% في بريطانيا، و٢٩% في فنلندا. بينما تتراوح الضريبة

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، دراسة بعنوان: "الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية"، مرجع سابق.

على الفحم بين الصفر في دول الاتحاد الأوربي، و٤٨% في فنلندا، (وهذا مخالف أيضاً للمادة الثالثة، الفقرة الرابعة).[١]

تمثلت أول قضية معروضة على جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة في شكوى فنزويلا ضد الولايات المتحدة، بخصوص تضرر صادراتها بفعل المعايير الأمريكية لحماية البيئة ضد الغازولين المستورد، (دون تطبيق ذلك على منتجات الغازولين المحلية الأمريكية). وقد صدر حكم لصالح فنزويلا، ترتب عليه إلغاء هذه المعايير.[2]

- **الرسوم الجمركية على المنتجات النفطية:**

تعتبر الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الصناعية - على كل من النفط الخام والمنتجات النفطية - ضئيلة وبسيطة، وهذا يعود إلى رغبة الدول المستوردة ببناء صناعات محلية قادرة على الاستمرار، إضافة إلى أن العديد منها ليس لديه قطاع إنتاجي يحميه بالرسوم الجمركية.

- **الإعـــانـــات:**

تفرض الدول الصناعية ضريبة الكربون على المنتجات النفطية بحجة حماية البيئة، في الوقت الذي تقدم فيه إعانات تدعم استهلاك الفحم والطاقة النووية والطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ما يؤثر في حرية الدخول إلى الأسواق من ناحية، ويخلق فيها تشوهات من ناحية أخرى.

ويجب على الدول النفطية العمل على مطالبة الدول الصناعية بإبقاء الرسوم الجمركية منخفضة، وتخفيض الضرائب المحلية المفروضة على المنتجات النفطية، وخاصة تلك التي تتضمن تحيزاً ضد النفط ومشتقاته، وتخالف بنود منظمة التجارة العالمية أيضاً.

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، دراسة بعنوان: "الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية"، مرجع سابق.

(٢) الكواز. أحمد، النظام الجديد للتجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد (٣٦)، الكويت، كانون الأول ٢٠٠٤.

وفي الوقت نفسه هناك العديد من **القضايا التي تثيرها الدول الصناعية،** وتعترض على الدول النفطية لممارستها إياها، بحجة مخالفتها لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مثل:

- **القيود على الصادرات:**

تحظر المادة الحاديةَ عشرةَ من اتفاقية الغات لعام ١٩٩٤، القيود الكمية على التجارة الخارجية (تصديراً واستيراداً)، وبالتالي تعترض الدول الصناعية على تحديد سقف إنتاج النفط في دول (أوبك)، أو غيرها من الدول النفطية.

لكن المادة ٢٠ تستثني من هذا الحظر القيود الكمية التي تفرض على صادرات بعض السلع؛ وذلك حين يكون هدف هذه القيود المحافظة على مصدر طبيعي قابل للنضوب (النفط). وقد أصرت المكسيك عند انضمامها إلى الغات في عام ١٩٨٦ أن تضيف نصاً واضحاً يشير إلى سيادتها على مواردها من الطاقة. وحسب اتفاقية الانتماء؛ يحق للمكسيك "فرض قيود على التصدير، تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وخاصة في قطاع الطاقة"، وبالتالي يجب على الدول النفطية الاستفادة من هذا البند في دعم موقفها بفرض قيود تصديرية على النفط الخام، عن طريق تحديد سقف الإنتاج، ومنه فإن عضوية الدول النفطية ووضع سقف للإنتاج لا يتعارضان مع أحكام المنظمة.

لكن قابلية النفط للنضوب لا تكفي لتقليص الصادرات، بل يتعين مراعاة شرطين[(١)]:

الشرط الأول: احترام مبدأ عدم التمييز، فلا يجوز تخفيض الصادرات النفطية المتوجهة إلى دولة أو دول معينة، بل يجب أن يكون التخفيض شاملاً. ويحق للبلدان المتضررة رفع دعوىً أمام جهاز فض المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية، أما عند عدم الامتثال فيسمح الجهاز للدول المتضررة بفرض

---

(١) د. نعوش. صباح، مرجع سابق، ص١٨.

عقوبات انتقامية. لكن الدول الصناعية الكبرى لن تلجأ إلى جهاز فض المنازعات والانتظار عدة أشهر لإصدار قرار يدعو البلدان النفطية للعودة إلى ضمان الإمدادات، بل ستحسم الأمور بضغوط سريعة، وقد تكون عنيفة. في حين يمكن بسهولة تقليص الصادرات النفطية للدول النامية التي لا تملك وسائل الضغط، بل إنها قد لا تعترض لدى منظمة التجارة العالمية بسبب ارتباطها بالبلدان النفطية بعلاقات استثمارية ومالية، عندئذ يصبح مبدأ عدم التمييز مطبقاً لصالح الدول الصناعية فقط.

الشرط الثاني: ضرورة تخفيض الاستهلاك المحلي، إذ إن عدم إنقاص الاستهلاك المحلي، والحد من الصادرات يفسران بأنهما: هدر للموارد الطبيعية، ووسيلة لرفع الأسعار في السوق العالمية.

إلا أن الفقرة التاسعة من المادة ٢٠ تسمح بتقليص صادرات المواد الأولية؛ مع إبقاء مستويي الإنتاج والاستهلاك على حالهما لتنمية الصناعات التحويلية المحلية، وتتحقق تنمية هذه الصناعات بوسائل منها حصولها على منتجات نفطية بأسعار تقل عن الأسعار السائدة في السوق العالمية. وهذا يقودنا إلى المشكلة الثانية التي تثيرها الدول الصناعية وهي:

- **التسعير المزدوج:**

يقصد بمصطلح "التسعير المزدوج": عملية بيع النفط الخام إلى الصناعات المحلية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط؛ وبسعر أقل من سعر تصديره إلى الأسواق الخارجية. وبالتالي فإن الفرق بين السعرين قد يخلق تشوهات في التجارة الدولية، عن طريق خلق منافسة غير عادلة بين الصناعات المحلية والصناعات المستوردة.

ولقد فسرت الدول الصناعية هذا التسعير بوسائل مختلفة؛ فعدته ضريبة تصدير، أو إعانة تصدير، تتطلب فرض رسوم مضادة عليها. لكن الدول النفطية أدرجت هذا التسعير المزدوج: تحت بند توفر الميزة النسبية للموارد الطبيعية المستخدمة في تعزيز عملية التنمية؛ أو كدعم مقدم للصناعات

البتروكيماوية، ضمن المرونة الممنوحة للبلدان النامية؛ من حيث إمكانية استخدام بعض أشكال الدعم غير القابل للتقاضي.(*)

وإلا فعلى البلدان النفطية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية؛ إجراء مقارنة بين المكاسب المالية والتجارية التي تحققها الميزة السعرية، وبين حجم التعويضات التجارية التي تطالب بها الدول المتضررة، فإذا كانت المكاسب أكبر من التعويضات يمكن الاستمرار بتصدير المنتجات الصناعية رغم مخالفتها النظام التجاري العالمي، ويصبح من المنطقي التنازل عن هذه الميزة إذا كانت التعويضات أكبر من المكاسب.

ومن **التحديات الرئيسة الأخرى** التي تواجه الدول المصدرة للنفط العلاقة بين التجارة والبيئة، حيث أصبحت الاعتبارات البيئية تُستعمل لأهداف حمائية، تنطوي على تقييد لحرية التجارة، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الدول النامية بشكل عام والمصدرة للنفط بشكل خاص، لذا تتوجب مشاركة الدول النفطية في المفاوضات التي تجري بين الأطراف المعنية بموضوع التجارة والبيئة، لكي تعكس مصالحها في موضوعات المفاوضات، وتتلافى الآثار السلبية للقيود البيئية على التجارة النفطية.

وإن طلب المزيد من تحرير تجارة النفط، ينصب على إزالة القيود التي تحد من الطلب عليه، بما فيها الضرائب والرسوم المحلية، وتحرير أسواق الطاقة عموماً؛ بإزالة الإعانات التي تقدم للفحم مثلاً، ولا يعني هذا النظرَ في السياسات التجارية فحسب، بل في السياسات المالية وسياسات الطاقة والبيئة، والتفاوض حولها. ولا يقع ذلك ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية، بل تعنى بها منتديات الطاقة العالمية، ومفاوضات البيئة، كتلك الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، وبروتوكول (كيوتو) المرتبط بها.(١)

(*) صنف الدعم من وجهة نظر اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية إلى: دعم قابل للتقاضي، وغير قابل للتقاضي، ودعم محظور.

(١) د. المنيف. ماجد، النفط ومنظمة التجارة العالمية. http://www.arab-api.org/

الفصل الثاني

التطورات في أسواق النفط العالمية

المبحث الأول : عرض النفط وطلبه عالمياً

المبحث الثاني: أزمة ارتفاع أسعار النفط، بين العوامل والنتائج وتأثيرها على الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث : بدائل النفط

المبحث الأول

عرض النفط وطلبه عالمياً

يُعدّ توفر البيانات الدقيقة، الواضحة المصادر، من العوامل المهمة التي تساهم في استقرار الأسواق، وفي إبعادها عن التذبذبات والتباينات التي غالباً ما تؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة. وتمكّن بيانات الطاقة من رسم ملامح السوق النفطية بدقة، ومن معرفة توجهاتها بيقين أكبر، مما يبعد علاقات المنتجين والمستهلكين عن التجاذب السلبي، وجعل الصالح العام قاسمها المشترك الذي لا يلحق الضرر بأي طرف، ويحافظ على سوق الطاقة بمنأى عن التذبذبات الحادة التي تكون عميقة الأثر في استقرار الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار لا بدَّ من الإشارة إلى أنه ثمة عوامل عدة تؤثر في أسواق النفط العالمية، منها ما هو مرتبط بالعرض والطلب، ومنها ما يرتبط بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والاستهلاك، أو بالترتيبات التنظيمية للسوق، والعلاقات بين أطرافه. ونحاول هاهنا عرض أهم العوامل التي تؤثر في أسواق النفط العالمية، ووضعَ تصورات لمسارها المستقبلي.

أولاً: العرض العالمي من النفط:

يتأثر العرض العالمي من النفط بعوامل يأتي في مقدمها: الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق/وكذلك حجم الاحتياطي/ وتكاليف الاستخراج والتطوير/ وأشكال الاستثمار/ والأنظمة الضريبية المطبقة/ والظروف السياسية في مناطق الإنتاج/

وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إليه؛ لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية/ إضافة إلى الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي/ ويدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها (أوبك) بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، ومدى التزامهم بتلك الحصص. وهنا نتطرق إلى مؤشرات العرض العالمي من النفط:

١- الاحتياطي العالمي من النفط:

تتصف مسألة تقدير الاحتياطي النفطي بكثير من عدم الوضوح، ويكتنفها الكثير من الحساسية والأهمية، حيث تتبادل الدوريات المتخصصة أرقاماً متضاربة ناتجة عن اختلاف في التعريف، والقواعد المطبقة في حساب الاحتياطي؛ لأسباب تجارية وسياسية. فاعتماد سعر نفط مرتفع مثلاً، أو تكنولوجيا حديثة، يضخم مقدار الاحتياطي. ويميز المختصون بين مفاهيم متعددة للاحتياطي (الجيولوجي، المحتمل، المؤكد، التكنولوجي، الاقتصادي، التجاري. . .).

وما يهمنا هنا هو الاحتياطيات المؤكدة (الثابتة) Proved reserves وهي: الكميات المقدرة، في تاريخ معين، التي يتبين بالتحاليل الجيولوجية والهندسية، بموثوقية معقولة، أنه يمكن استخلاصها مستقبلاً في الظروف الاقتصادية والتشغيلية السائدة في حينه.[١]

وقد ازداد حجم الاحتياطي المؤكد في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، على الرغم من تزايد الإنتاج، وذلك بسبب الاكتشافات المستمرة للآبار النفطية، وتزايد معدل الإنفاق الرأسمالي، بالإضافة إلى التطورات التقنية الجديدة في عمليات الاستكشاف والتطوير، (يعود الفضل في إيجاد معظم هذه التقنيات وإلى حد كبير؛ إلى تزايد صعوبة الإنتاج من حقول بحر الشمال وكندا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى نمو حجم العمليات الخارجية لشركات النفط الكبرى).

---

(١) معجم الطاقة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مجلس الطاقة العالمي، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٩٤، ص١٤.

الجدول رقم (١)

احتياطي النفط الخام المؤكد حسب المناطق العالمية :

١٩٨٤ -١٩٩٤-٢٠٠٤-٢٠٠٦

	الاحتياطي R (مليار برميل)				نسبة للعلم %	
	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٦
أمريكا الشمالية	١٠١,٩	٨٩,٨	٦١	٥٩,٩	٥,١	٥
أمريكا الوسطى والجنوبية	٣٦,٣	٨١,٥	١٠١,٢	١٠٣,٥	٨,٥	٨,٦
أوربا وأوراسيا	٩٦,٧	٨٠,٣	١٣٩,٢	١٤٤,٤	١١,٧	١٢
الشرق الأوسط (الخليج والمشرق)	٤٣٠,٨	٦٦١,٧	٧٣٣,٩	٧٤٢,٧	٦١,٧	٦١,٥
إفريقيا	٥٧,٨	٦٥	١١٢,٢	١١٧,٢	٩,٤	٩,٧
آسيا/ البلسيفيك	٣٨,١	٣٩,٢	٤١,١	٤٠,٥	٣,٥	٣,٤
إجمالي العالم	٧٦١,٦	١٠١٧,٥	١١٨٨,٦	١٢٠٨,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠
دول منظمة الأوبك	٥١٠	٧٧٧,٤	٨٩٠,٣	٩٠٥,٥	٧٤,٩	٧٤,٩
الدول العربية	٤٠٨,٥	٦٠٤,٨	٦٦٢,٠	٦٦٩,٨	٥٥,٧	٥٥,٤

المصدر: BP Statistical Review of World Energy June 2007

نلاحظ من الجدول السابق أن الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد وفقاً لتقديرات شركة برتش بتروليوم ازداد من ٧٦١,٦ مليار برميل عام ١٩٨٤ إلى ١٢٠٨ مليار برميل عام ٢٠٠٦ أي بزيادة قدرها ٥٨,٦%. حيث ازدادت الاحتياطيات النفطية في مختلف مناطق العالم باستثناء أمريكا الشمالية التي انخفضت فيها من ١٠١,٩ إلى ٥٩,٩ مليار برميل خلال الفترة ذاتها، ويعود ذلك إلى بدء نضوب أغلب حقولها [١].

---

(1) BP. Statistical Review of World Energy June, London. 2005.

أما تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية لعام ٢٠٠٧ فتظهر أن الاحتياطي العالمي ازداد من ٦٤٤ مليار برميل عام ١٩٨٠ إلى ١٣١٧ مليار برميل عام ٢٠٠٧، كما تظهر زيادة الاحتياطي في مختلف مناطق العالم بلا استثناء، وأظهرت زيادة كبيرة في احتياطي أمريكا الشمالية وخاصة كندا التي ارتفع احتياطيها النفطي من ١٦,٨ مليار برميل عام ٢٠٠٤ إلى ١٧٩,٢ مليار برميل عام ٢٠٠٧، وذلك بعد إضافة احتياطيها الهائل من رمال القار.[١]

ويظهر التحليل الدقيق لتوزع الاحتياطي النفطي العالمي تمايزاً واضحاً بين دول العالم، حيث تتركز احتياطيات النفط في منطقة الخليج العربي، وتنفرد المملكة العربية السعودية بما يقارب ربع الاحتياطي العالمي 264.3 مليار برميل؛ وفق تقديرات منظمة الأوابك لعام ٢٠٠٦، أي ما نسبته ٢٢,٢%، تليها أهميةً إيران ١١,١% والعراق ٩,٧% والكويت ٨,٥% والإمارات العربية المتحدة ٨,٢%. وتشكل هذه الدول الخمس دول المركز، ونواة الأوبك، وقلب النظام النفطي العالمي؛ مقارنة بدول المحيط، وتحوز على ٥٩,٧% من الاحتياطي العالمي، ويشكل مجموع احتياطي دول منظمة الأوبك حوالي ٧٤,٩% (بعد أن كانت حوالي ٦٥% أواسط عقد الثمانينيات)(*). والدول العربية مجتمعةً حوالي ٥٥,٤% (ومع إيران تصبح ٦٦,٨%)، وفي المرتبة السادسة تأتي فنزويلا ٦,٥%، ثم روسيا بنسبة ٦,١%، بينما لم يتجاوز احتياطي الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦ نسبة ٢,٥% أي بحدود ٢٩,٩ مليار برميل، ولا يتعدى مجموع احتياطي الصين والهند واليابان مجتمعةً ٢%، فالصين والهند اللتين تشكلان ما نسبته ٤٠% من سكان العالم لا تملكان إلا ١,٨% من الاحتياطي النفطي العالمي.[٢] وفي عام ٢٠٠٧ أصبح ترتيب الدول الكبرى من حيث احتياطياتها وفقاً للجدول التالي:

---

[1] - Energy Information Administration / International Energy Outlook 2007

(*) نلاحظ هنا اختلاف تقديرات شركة برتش بتروليوم عن تقديرات منظمتي الأوبك والأوابك وكذلك وكالة الطاقة الأمريكية.

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، بنك المعلومات، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان - الأردن، أيار ٢٠٠٦.

جدول رقم (٢)

ترتيب الدول الكبرى في حجم الاحتياطيات المؤكدة عام 2007

تسلسل	البلـــــد	الاحتياطي النفطي، مليار برميل	نسبة إلى العالم، %
١	السعودية	٢٦٤,٣	٢٢
٢	إيران	١٣٧,٥	١١,٤
٣	العراق	١١٥	٩,٥
4	الكويت	١٠١,٥	٨,٤
٥	الإمارات العربية	٩٧,٨	٨,١
٦	فنزويلا	٨٠	٦,٦
٧	روسيا	٧٩,٥	٦,٥
٨	ليبيا	٤١,٥	٣,٤
٩	كازاخستان	٣٩,٨	٣,٣
١٠	نيجيريا	٣٦,٢	٣
١١	أمريكا	٢٩,٩	٢,٥
١٢	كندا	١٧,١	١,٤
١٣	الصين	١٦,٣	١,٣
١٤	قطر	١٥,٢	١,٣
١٥	المكسيك	١٢,٩	١,١

المصدر: BP Statistical Review of World Energy June 2007

٢- الإنتاج العالمي من النفط:

يتأثر إنتاج النفط بالأوضاع السياسية السائدة في مناطق الإنتاج، وبسياسات (أوبك) والدول المنتجة الأخرى، وخططها الإنتاجية، بالإضافة إلى تأثير السوق النفطية، لكون العرض يمثل استجابة للطلب والأسعار النفطية .

وكما تختلف تقديرات الاحتياطيات النفطية من مصدر لآخر، فكذلك تَظهر تقديرات وأرقام الإنتاج في الإحصاءات الدولية بأرقام مختلفة، حيث تمتنع العديد من الدول عن إعطاء الأرقام الدقيقة حول إنتاجها، ولا يلتزم العديد دول (أوبك) بحصص الإنتاج المخصصة.

وكما يُظهر توزع الاحتياطي النفطي، حسب المناطق الجغرافية العالمية، تبايناً وتمايزاً واضحين، فكذلك بالنسبة للإنتاج. وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جـدول رقم (٣)

إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي

حسب المناطق العالمية : ١٩٨٤-٢٠٠٦

	الإنتاج النفطيP (ألف ب/ي)				نسبة للعالم %
	١٩٨٤	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٦
أمريكا الشمالية	١٥٢٢٦	١٣٨٠٧	١٤١٥٠	١٣,٧٠٠	١٦
أمريكا الوسطى والجنوبية	٣٧١٩	٥٣٤٧	٦٧٦٤	٦٨٨١	٨,٨
أوربا وأوراسيا	١٦٥٥٧	١٣٦٥٧	١٧٥٨٣	١٧٥٦٣	٢١,٦
الشرق الأوسط (الخليج والمشرق)	١١٣٠١	٢٠١١٨	٢٤٥٧١	٢٥٥٨٩	٣١,٢
إفريقيا	٥١٧٩	٧٠٠٤	٩٢٦٤	٩٩٩٠	١٢,١
آسيا / الباسيفيك	٥٧٠٢	٧١٨٤	٧٩٢٨	٧٩٤١	٩,٧
إجمالي العالم	**٥٧٦٨٣**	**٦٧١١٦**	**٨٠٢٦٠**	**٨١٦٦٣**	**١٠٠**
دول منظمة الأوبك	١٧٥٧٥	٢٧٤٢٤	٣٢٩٢٧	٣٤٢٠٢	٤١,٧
الدول العربية	١٢٣٤٩	٢٠١٥٩	٢٥١٠٩	٢٦٢٣٠	٣٢,١

المصدر : BP Statistical Review of World Energy June 2007

فحسب تقديرات (برتش بتروليوم)؛ ارتفع الإنتاج العالمي من النفط- ليتماشى مع الزيادة المضطردة في الطلب- من ٥٧,٦ مليون ب/ي عام ١٩٨٤ إلى ٦٧,١ مليون ب/ي عام ١٩٩٤، وإلى أكثر من ٨١,٦ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، (وحسب إحصاءات "أوابك") وصل الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٤ إلى ٨٢,٩ مليون ب/ي، وإلى ٨٤,٣ مليون ب/ي عام ٢٠٠٥، و٨٤,٧ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦).[١]

وتفاعلت عوامل عدة لزيادة العرض العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفع الإنتاج من خارج (أوبك)، من حوالي ٤٤,٥ مليون ب/ي عام ١٩٩٩، إلى حوالي ٥٠,٨ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، فكانت الأسعار المرتفعة التي سادت خلال الفترة الماضية، والتي تطورت من ٢٥ إلى ٤٠ ثم إلى ٧٠ دولاراً للبرميل، عاملاً مساهماً في استمرار توسّع إنتاج مناطق مختلفة.

كما أسهمت التطورات التقنية؛ وخصوصاً في المناطق البحرية العميقة (غرب إفريقيا وخليج المكسيك والبرازيل)، وكذلك تطور تقنية إنتاج النفط من رمال القار في كندا وغيرها، في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادته من تلك المناطق، يضاف إلى ذلك تطور النظم الضريبية المحفزة للاستثمار في مناطق عديدة، مما ساعد على زيادة الإنتاج فيها.[٢]

وسرعان ما تراجع إنتاج (أوبك)، الذي كان في عام ١٩٧٧ يشكل ٥٠% من الإنتاج العالمي؛ أي حوالي ٣١ مليون ب/ي؛ وذلك نتيجة الاكتشافات الجديدة في بحر الشمال وولاية ألاسكا الأمريكية وغيرها من المناطق، حيث انخفض إنتاج أوبك إلى ٣٠% من الإنتاج العالمي في أواسط الثمانينيات، ١٧,٥ مليون ب/ي عام ١٩٨٤، ثم نتيجة: انخفاض الأسعار،

(1) Monthly Bulletin, Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries- January 2007

(٢) المنيف. ماجد العبد الله، التطورات في أسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد١٠٨، ٢٠٠٤، ص١٥.

وتراجع التوسع في الإنتاج من خارج (أوبك)؛ وخاصة في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ازداد إنتاج (أوبك) إلى ٢٧,٤ مليون ب/ي عام ١٩٩٤، ثم إلى ٣٤,٢ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، مشكلاً ٤١,٧% من الإنتاج العالمي.

ويعود ذلك التذبذب في إنتاج (أوبك) إلى دورها كمنتج مكمّل؛ أي مزوّد للفرق بين الطلب العالمي، والعرض من خارج أوبك، لذلك - وكي تحافظ على مستويات الأسعار عند النطاق الذي تحدده- تلجأ أوبك إلى تعديل إنتاجها لمقابلة التغير في كل من الطلب- سنوياً أو موسمياً- والعرض من خارج أوبك.

وخلال الفترة ذاتها، وخصوصاً عام ٢٠٠٣، شهدت مستويات إنتاج الدول الأعضاء في أوبك تذبذباً عالياً (التغير الجامح في الإنتاج من العراق، بسبب ظروف الحظر حتى عام ٢٠٠٣، والحرب عليه خلال ذلك العام، والظروف السياسية في فنزويلا، وإضراب عمال النفط في نيجيريا خلال العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، حيث كانت الدول الأخرى، الأعضاء في المنظمة، تعوض النقص في الإمدادات من الدول التي تأثر فيها الإنتاج.

والجدير بالذكر أن ١٩ دولة في العالم أنتجت أكثر من مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٦، عشر دول من أوبك، ست منها عربية. واحتلت السعودية المرتبة الأولى عالمياً ١٠,٨ مليون ب/ي، تليها روسيا بـــ ٩,٧، فالولايات المتحدة الأمريكية بـــ ٦,٨، ثم إيران ٤,٣، وفي المرتبة الخامسة تأتي المكسيك بـــ ٣,٧، وسادساً الصين بـــ ٣,٦، ثم النرويج ٣,١، وكندا ٣، وفنزويلا ٢,٩، وفي المرتبة العاشرة تأتي الإمارات العربية بـــ ٢,٧ مليون ب/ي.[١]

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، ٢٠٠٦.

٣- العمر النفطي:

تعطي نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج R/P مقياساً تقريبياً لعدد السنوات، التي يمكن توقعها، من أجل إمكانية استمرار إمدادات منطقة ما من النفط، مع افتراض ثبات المستويات الحالية للإنتاج. وبالتالي فإن هذه الاحتياطيات ستكفي بالمتوسط حوالي ٤٠ سنة فقط.

جدول رقم (٤)

العمر النفطي العالمي حسب المناطق العالمية: 2006، مليار برميل

المناطق الجغرافية/ العالم	الاحتياطي	الإنتاج	سنة R/P
أمريكا الشمالية	٥٩,٥	٥,١	١١,٧
أمريكا الوسطى والجنوبية	١٠٣,٥	٢,٥	٤١,٤
أوربا وأوراسيا	١٤٤,٤	٦,٤	٢٢,٥
الشرق الأوسط (الخليج والمشرق)	٧٤٢,٧	٩,٣	٧٩,٨
إفريقيا	١١٧,٢	٣,٦	٣٢,٥
آسيا / الباسيفيك	٤٠,٥	٢,٨	١٤,٤
إجمالي العالم	**١٢٠٨,٢**	**٢٩,٨**	**٤٠,٥**
دول منظمة الأوبك	٩٠٥,٥	١٢,٤	٧٣
الدول العربية	٦٦٩,٨	٩,٥	٧٠,٥

المصدر: BP Statistical Review of World Energy June 2007

ونلحظ من الجدول أن أطول عمر نفطي بالمتوسط كان في منطقة "الشرق الأوسط" حيث وصل إلى ٨٠ سنة، حسب مستويات الاحتياطي والإنتاج الحالية، و٤١ سنة في أمريكا الوسطى والجنوبية، بينما لن يستمر أكثر من ١٢ سنة في أمريكا الشمالية.

وفي الوقت الذي يصل فيه حجم الإنتاج السنوي إلى ٣٠ مليار برميل، تبلغ الكميات الجديدة التي يعثر عليها نحو ١٠ مليارات برميل سنوياً. أي أن نضوب النفط في مناطق الإنتاج المعروفة تاريخياً كبحر الشمال أصبح قريباً.(١) وقد أكدت مجموعة من التقارير العلمية والدولية بدء نضوب النفط، ومنها تقرير أعده معهد (جيمس بيكر) عام ٢٠٠٠،(٢) وتقرير (Merrill Lynch) الذي أذيع في نيسان ٢٠٠٤، ليظهر عدم قدرة الطاقة الإنتاجية النفطية خارج أوبك على النمو، وهذا يؤكد أن استمرار الأسعار المرتفعة للنفط أصبح حقيقة واقعة. كذلك أوضح تقرير حديث لمجموعة IHS Energy Group، أن أهم الدول المنتجة لم تستطع خلال السنوات العشر من ١٩٩٢-٢٠٠١، تعويض ما نضب من احتياطياتها إلا بنسب ضئيلة.

وكذلك توقعت وكالة الطاقة الدولية IEA في تقريرها World Energy Outlook لعام ١٩٩٨ أن إنتاج النفط التقليدي سوف يبلغ ذروته في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ليبدأ رحلة النضوب الطبيعي تدريجياً. وأن العرض العالمي من النفط بنوعيه (التقليدي وغير التقليدي)، يمكن أن يقصُر بحلول العام ٢٠٢٠ عن مواجهة الطلب عليه، ليواجه العالم حينئذ عجزاً يقدر بنحو ١٩ مليون ب/ي، وهنا تتوضح أهمية اتخاذ إجراءات ضرورية لمواجهة هذا الموقف.(٣)

ويبين الشكل التالي توزع الاحتياطي المؤكد، وكذلك إنتاج النفط الخام وفق المجموعات الدولية، ويلاحظ منه أن مساهمة الأقطار الأعضاء في الأوابك وكذلك الأوبك في الإنتاج العالمي، تعتبر ضئيلة نسبياً؛ إذا ما قورنت

---

(1) Carr, Tim (2003), "where Does Kansas Gas Come From and Where Does Kansas Gas Go ?", Geological Survey, Kansas University, Energy Research Center.

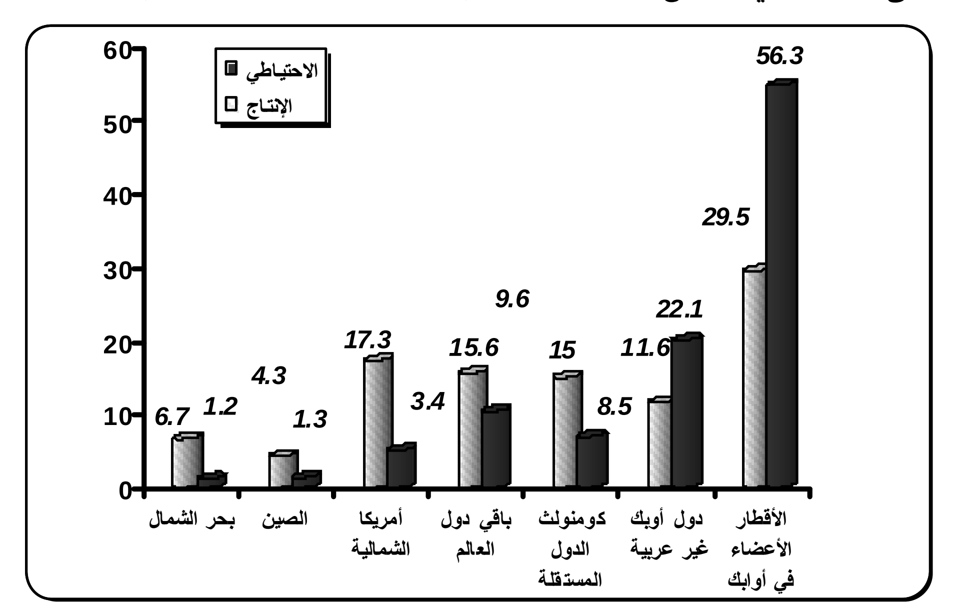
(2) Baker Institute Study (Nov. 2000), "Running On Empty? Prospects For Future World Oil Supplies", http://bakerinstitute.org.

(٣) د. عبد الله. حسين، أزمة النفط الحالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤ نيسان ٢٠٠٦ ، ص٣٦.

بحجم الاحتياطي المتوفر لديها، الذي يشكل نسبة ٥٦,٣% من الاحتياطي العالمي. والعكس صحيح في المجموعات الدولية الأخرى، مثل كومنولث الدول المستقلة، وأمريكا الشمالية، وبحر الشمال، وباقي دول العالم.

الشكل البياني رقم (٢)

توزع الاحتياطي والإنتاج من النفط الخام وفق المجموعات الدولية لعام ٢٠٠٦، %



المصدر: تقرير الأمين العام السنوي، ٢٠٠٦، منظمة أوابك.

وعلى الرغم من عدم تناسب ما تمتلكه كل منطقة من احتياطيات مع إنتاجها؛ إلا أن هذا الوضع يسرع نضوب النفط في (الدول الصناعية) التي تنتج أكثر؛ بالمقارنة مع حجم احتياطياتها. ففي حين تبلغ احتياطيات الدول الصناعية فقط ٧% من الاحتياطي العالمي، تنتج ٢٥,٣% من الإنتاج العالمي.[١]

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، بنك المعلومات، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان - الأردن، أيار ٢٠٠٦.

ومن جهة أخرى؛ ووفقاً لتقديرات (وكالة الأبحاث الجيولوجية الأمريكية)، سوف تكون الاحتياطيات النفطية المنتظر اكتشافها معادلة تقريباً للاحتياطيات الحالية المثبتة، أي بين ١٠٠٠ و ١١٠٠ مليار برميل. في هذه الحال، قد تكفي الاحتياطيات ٦٠ سنة أخرى مع أخذ ازدياد الاستهلاك بالحسبان. إذاً لا خوف من حدوث عوز نفطي على المستوى العالمي على المدى القصير. واللايقين حول هذه النقطة هو ذو طابع سياسي لا علمي، وذلك لأن ٦٥% من الاحتياطيات النفطية العالمية المتاحة موجودة في "الشرق الأوسط" (المتنازع عليه دولياً)، ويمكن لهذه المنطقة أن تنتج بهذا المعدل ٨٠ سنة أخرى، والوضع بالنسبة إلى بقية العالم أكثر تعقيداً.

ولا يكف الجيوفيزيائيون عن تحسين طرق تنقيبهم لاكتشاف مكامن جديدة في مواقع لم تستكشف من قبل، كما أنهم يعملون على تحسين معدل الاسترجاع في حقول النفط الجاري استغلالها منذ وقت سابق، (يُسترجَع اليوم ٣٠% وسطياً، من النفط الموجود في المكامن، ويتباين هذا المعدل إلى حد كبير من حقل إلى آخر، وبالاستعانة بمختلف تقنيات الحقن في الخزانات، يسعى جميع فنيي النفط إلى تحسين معدل الاسترجاع بصورة متنامية).(١)

٤- علاقة الإنتاج النفطي بالتكرير:

تستهلك دول العالم النفط على شكل منتجات مكررة، تنتجه محلياً أو تستورده، وتختلف حالة كل دولة وفقاً لاعتباراتٍ مختلفة منها:

أ- بلدان تنتج أكثر مما تكرر:

تشمل هذه الحالة البلدان النامية ذات الإنتاج الكبير؛ التي تنتج أكثر مما تكرر، فهي تصدّر جانباً كبيراً من إنتاجها خاماً، لكن نسبة التكرير من مجموع الإنتاج تختلف من بلد إلى آخر، فالسعودية- المنتج النفطي الأول

(١) ناتاليا ألازار، http://www.an-nour.com/204/science, 2006

عالمياً- لا تكرر إلا خمس إنتاجها، (تنتج ١٠ مليون ب/ي وتكرر ٢,٠٩ مليون ب/ي)، ولا تكرر كل من إيران والجزائر إلا ثلث الإنتاج؛ حيث تكرر الجزائر ٤٥٠ ألف ب/ي، أما المكسيك فتكرر نصف إنتاجها، وأكبر نسبة تكرير تسجلها إندونيسيا التي تكرر ثلثي إنتاجها.[١]

تصعب الإجابة عن أسباب هذه الظاهرة الغريبة، التي تجعل تلك البلدان تقبل بتصدير إنتاجها على حالته الخام، وهي تستطيع تكريره وتحويله إلى وقود جاهز للاستعمال، أو إلى مواد بتروكيميلوية؛ وبالتالي زيادة قيمته المضافة، وتشغيل ملايين العمال في هذا النشاط، وفي الأنشطة التي تتفرع عنه. (ربما يعود ذلك لضعف إمكانياتها المالية، أو لقلة خبرتها بهذا النشاط، أو ضغوطات خارجية، بدأت منذ سنوات الاستعمار، وأجبرتها على بيع إنتاجها خاماً حتى يكرر في البلدان المتقدمة، كي تستفيد مؤسساتها من فائض القيمة الناجمة عن ذلك).

كذلك الأمر بالنسبة إلى **البلدان المتقدمة**، فروسيا التي تحتل مرتبة ثاني منتج عالمي للنفط (٩,٢ مليون.ب/ي)، تحتل مرتبة ثالث دولة من ناحية طاقاتها التكريرية (٥,٣٤ م.ب/ي)، ومع ذلك فهي لا تكرر إلا نسبة ٥٨% من مجمل إنتاجها، وتبيع الباقي خاماً. وكذلك لا تكرر بريطانيا كامل إنتاجها، بل ثلثيه فقط، والثلث الباقي تبيعه خاماً، وربما يعود السبب إلى أن مؤسساتها تمتلك مصانع تكرير خارج بريطانيا، في بلدان نامية، تكون فيها تكلفة التكرير أقل من منها في بريطانية.

ب ـ بلدان تكرر أكثر مما تنتج:

بلدان متقدمة: على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ثالث منتج عالمي للنفط، لكنها تحتل المرتبة الأولى بالنسبة إلى تكريره، وتتفوق على روسيا صاحبة المرتبة الثانية إنتاجاً، فتكرر الولايات المتحدة ١٧,٣٣ مليون ب/ي، بينما لا تكرر روسيا إلا ٥,٣٤ مليون ب/ي. **ويعلل ذلك أمور؛ منها:**

(1) International Energy Annual 2007.

ضخامة استهلاك الولايات المتحدة من مشتقات النفط، كوقود أو كمواد بيتروكيمياوية، أضف إلى ذلك عراقة تقاليد تكرير النفط، بما يجعل المؤسسات الأمريكية تعمل على استيراده خاماً فتربح من عملية تكريره، وتضمن سهولة عمليات التزود بمشتقاته.

وهنالك بلدان متقدمة أخرى تكرر أكثر مما تنتج، وهي بحسب طاقاتها التكريرية: (اليابان ٤,٦٧ م.ب/ي، ثم ألمانيا ٢,٤٢، ففرنسا ١,٩٧) وهي بلدان محرومة من إنتاج النفط الخام، إذ إن الكميات التي تنتجها هزيلة جداً. فتستورد أكثر نفطها خاماً، وتكرره محلياً، (لذا فهي تعد - مع الولايات المتحدة- أكثر البلدان تطوراً في أنشطة البيتروكيماويات، ومنها ظهرت أهم المواد الصناعية الرائجة حالياً).

بلدان نامية: وأهمها الصين التي بلغت طاقتها التكريرية عام ٢٠٠٦، ٦,٢٤ مليون ب/ي، وكوريا الجنوبية ٢,٥٧، وسنغافورة كبلدين صناعيين جديدين، لكن وضعية الصين تختلف تماماً عن وضعية البلدين الأخيرين، فهي تعد من كبار منتجي النفط، وتحتل المرتبة السادسة عالمياً، لكنها من ناحية التكرير تحتل المرتبة الثانية، وفي هذا الصدد أصبحت تتصرف بعقلية البلد المتقدم، فتستورد الخامات لتصنعها، بدلاً من توريدها مصنعة. أما كوريا الجنوبية وسنغافورة، فهما بلدان أقاما تجربتهما الصناعية في ستينيات القرن العشرين على تركيب المواد المصنعة لصالح المؤسسات الغربية، وعلى تكرير النفط، لتبلغ طاقتهما التكريرية معاً، ضعف طاقة التكرير لدى السعودية أكبر منتج عالمي للنفط.[١]

ويبين الجدول التالي أن الطاقة التكريرية متركزة في الدول الصناعية (في أوربا وأمريكا الشمالية ودول شرق آسيا)، بينما تنخفض في البلدان المنتجة في آسيا وإفريقيا:

---

(١) وزارة النفط الكويتية، 2006، www.moo.gov.kw/magazine/ar/index.asp

جدول رقم (٥)

الطاقات التكريرية حسب المناطق العالمية : ٢٠٠٦، م . ب/ي

المناطق الجغرافية/ العلم	عدد المصافي	الطاقة لتكريرية	نسبة للعالم %
أمريكا الشمالية	١٦٧	٢١,٠٤	٢٤,٦
أمريكا الوسطى والجنوبية	٦٧	٦,٦١٦	٧,٧
أوربا وأوراسيا	١٩٦	٢٥,٢١	٢٩,٥
الشرق الأوسط (الخليج والمشرق)	٤٢	٧,٠٣	٨,٢
إفريقيا	٤٥	٣,٢٣	٣,٧
آسيا / الباسيفيك	١٥٥	٢٢,٢٠٦	٢٦
إجمالي العالم	٦٨١	٨٥,٣	١٠٠

المصدر: International Energy Annual 2007

بمقارنة ترتيب الدول الأكثر إنتاجاً مع الدول صاحبة أكبر الطاقات التكريرية، نجد **من حيث الإنتاج**: أن السعودية تحتل المرتبة الأولى عالمياً بـــ 10 مليون ب/ي، تليها روسيا ٩,٢، فالولايات المتحدة الأمريكية ٧,٢، ثم إيران ٤، وفي المرتبة الخامسة تأتي المكسيك ٣,٨، وسادساً الصين ٣,٤، ثم النرويج ٣,١، وكندا ٣، وفنزويلا ٢,٩، وفي المرتبة العاشرة تأتي الإمارات العربية ٢,٧ مليون ب/ي. أما من حيث **الطاقة التكريرية**: تأتي في المرتبة الأولى الولايات المتحدة بـــ ١٧,٣٣ م.ب/ي، فالصين ثانياً ٦,٢٤ م.ب/ي، فروسيا ثالثاً ٥,٣٤ م.ب/ي، وفي المرتبة الرابعة تأتي اليابان ٤,٦٧ م.ب/ي، وخامساً كوريا الجنوبية ٢,٥٧، فألمانيا ٢,٤٢، فإيطاليا ٢,٣٢، فالهند ٢,٢٥، أما السعودية الأولى من حيث الإنتاج فتأتي تاسعاً بطاقة تكريرية قدرها ٢,٠٩ م.ب/ي، ففرنسا عاشراً ١,٩٧ م.ب/ي.[١]

(1) International Energy Annual 2007.

ثانياً: الطلب العالمي على النفط:

يعتمد الطلب العالمي على أسعار مواد الطاقة؛ وبصفة خاصة على أسعار المشتقات النفطية/ وسياسات ترشيد الاستهلاك (السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسة المستهلكة)/ والتقدم التكنولوجي في استعمال بدائل النفط المحتملة/ والمنافسة بين أشكال الوقود/ وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للنفط؛ سواء منها قطاع النقل، أم القطاع الصناعي، أم قطاع توليد الكهرباء. وتعتبر معدلات النمو الاقتصادي والسكاني وتوجهاتها أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب وحجمه صعوداً وانخفاضاً. حيث إن أهم ما يؤثر في مستوى الطلب على النفط هو درجة انتعاش الاقتصاديات العالمية التي تعتمد بشكل رئيس على تحسن مستوى الأداء في الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه. . .

١- الطلب على النفط ومعدلات النمو الاقتصادي:

تطور الطلب وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي، إذ بينما كانت حصة النفط حوالي ١٣% من إجمالي استهلاك الطاقة في بدايته؛ وصلت إلى ٤٠% في نهايته، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها وهو ٤٧% في أواسط عقد السبعينيات.[١]

وقد سجلت أكثر مراحل الطلب حرجاً خلال عقد الثمانينيات، حين حدث انفصام بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات نمو الطلب على النفط. فبينما أدى كل نمو اقتصادي بمعدل ١% إلى نمو موازٍ ومماثل في الطلب، فقد اختلت تلك القاعدة منذ الثمانينيات، وأصبح يصاحب النموَّ الاقتصاديَّ خلالها نموٌّ سالب على النفط. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى سياسات ترشيد استهلاك الطاقة؛ حيث استطاعت الدول الغربية بعد حرب ١٩٧٣ أن

(1) Energy Information Administration (EIA), April 1997

تمارس قدراً كبيراً من التأثير في آليات السوق، وخاصة في جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياساتها النفطية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية (IEA)، ووضع سياسات صارمة وتنفيذها، لترشيد استهلاك الطاقة عموماً والنفط بصفة خاصة. **وكان من نتائج تلك السياسة:**

خفض الاستهلاك العالمي من النفط بنحو ٦ ملايين ب/ي، بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥، **وتشجيع** الاستثمار خارج أوبك، فارتفع الإنتاج بنحو ٨ ملايين ب/ي، وهو ما انعكس في إغلاق نصف طاقة أوبك الإنتاجية: (من ٣١ مليون ب/ي عام ١٩٧٩ إلى ١٥ مليون ب/ي عام ١٩٨٥)، **وتحوُّل** الدول الصناعية من استخدام النفط في توليد الكهرباء، إلى مصادر أخرى كالطاقة النووية والفحم.

وكان للارتفاع الكبير في أسعار النفط، وخصوصاً في أعقاب انقطاع الإمدادات بسبب الثورة الإيرانية ١٩٧٩-١٩٨٠، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، دور في ذلك الترشيد والتحول نحو المصادر الأخرى.[١]

ولكن بعد انخفاض الأسعار عام ١٩٨٦، واستقرارها عند مستوى ١٨ دولاراً للسنوات العشر التالية، عادت معدلات النمو الإيجابية في الطلب، وحدث خلال ذلك تحول هام في أنماط الطلب العالمي على النفط، فقد صاحب تراجعَ معدلات النمو الاقتصادي؛ وبالتالي تراجع الطلب على النفط في الدول الصناعية، نموٌ اقتصادي متسارع، وزيادة في معدلات الطلب في الدول النامية، وخصوصاً في آسيا. ويظهر الجدول التالي تطور الطلب العالمي على النفط خلال السنوات الأخيرة.

---

(١) المنيف. ماجد العبد الله، التطورات في أسواق النفط العالمية، مرجع سابق، ص١٠.

الجدول رقم (٦)

تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦، مليون ب/ي

السنة	الطلب العالمي م.ب/ي	معدل النمو %
٢٠٠١	٧٧,١	٠,٩
٢٠٠٢	٧٧,٧	٠,٨
٢٠٠٣	٧٩,٣	٢,١
٢٠٠٤	٨٢,٣	٣,٨
٢٠٠٥	٨٣,٣	١,٢
٢٠٠٦	٨٤,٣	١,٢

المصدر: منظمة الأوابك، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون ٢٠٠٦.

فقد بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط عام ٢٠٠٦، ٨٤,٣ مليون ب/ي، بزيادة قدرها مليون برميل عن عام ٢٠٠٥، بمعدل نمو ١,٢%، وفي عام ٢٠٠٥ كانت ١,٢%، و٣,٨% عام ٢٠٠٤.

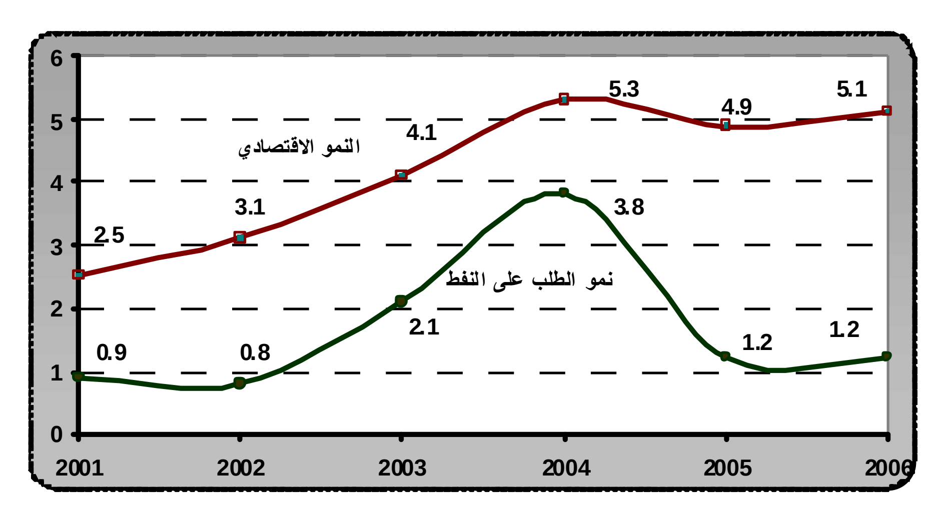
وإذا قارنا نمو الطلب العالمي على النفط في السنوات الأخيرة، بالنمو الاقتصادي العالمي، نجد أنهما **يرتبطان بعلاقة طردية (موجبة)**، ومعامل الارتباط CORREL قدره ٠,٥٨، فيعد نمو الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي) المحرك الرئيس لنمو الطلب على النفط، حيث أدى الانخفاض النسبي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٥ إلى ٤,٩% بالمقارنة مع ٥,٣% عام ٢٠٠٤، بشكل موازٍ، إلى تباطؤ الطلب العالمي على النفط من ٣,٨% إلى ١,٢%.[١] والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، الفصل الخامس، مجال النفط والطاقة، موقع صندوق النقد العربي: Arabic www.amf.org.ae/v

الشكل البياني رقم (٣)

النمو الاقتصادي العالمي، ونمو الطلب على النفط ٢٠٠١-٢٠٠٦، %



المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستناد للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

وارتفع الطلب العالمي على النفط في السنوات الأخيرة، بسبب انتعاش الاقتصاد الأمريكي، والنمو الاقتصادي المتميز نسبياً، الذي شهدته منطقة اليورو، وكذلك الصين والهند، مما انعكس على انتعاش معظم اقتصاديات الدول الأخرى، لينعكس ذلك على ارتفاعات في مستويات الطلب على النفط ومشتقاته، وارتفاعات متتالية في أسعاره.

٢ - تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية:

أدى ازدياد أهمية النفط وتعدد استخداماته، إلى زيادة استهلاكه عالمياً، حيث زاد الاستهلاك من ٤٧,٩ مليون ب/ي عام ١٩٧٠، إلى ٦٩,٢ مليون ب/ي عام ١٩٩٥.[(١)] وفي السنوات الأخيرة من ٧٣,٥ مليون ب/ي عام ١٩٩٨ إلى ٨٤,٣ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، ولكن بمعدلات نمو متفاوتة، حيث كان

---

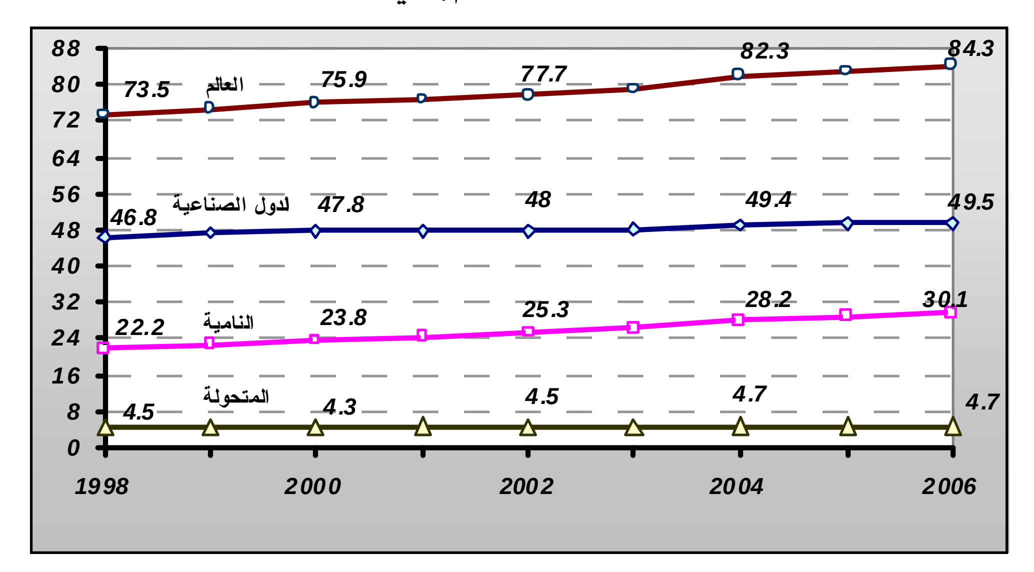
(1) Energy Information Administration (EIA), April 2005

معدل النمو عام ١٩٩٩، ١,٦%، لينخفض إلى ٠,٨% عام ٢٠٠٢، ثم ارتفع إلى ٣,٨% عام ٢٠٠٤، لينخفض ثانية في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى ١,٢%وكان توزع الطلب العالمي على المجموعات الدولية وفقاً للشكل البياني التالي:(*)

الشكل البياني رقم (٤)

توزع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية

١٩٩٨-٢٠٠٦، مب/ي



المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى منظمة الأوابك، تقرير الأمين العام السنوي ٢٠٠٦.

ازداد الطلب العالمي على النفط بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ بمقدار ١٠,٨ م.ب/ي، لتكون أكبر زيادة من نصيب الدول النامية بمقدار ٧,٩ م.ب/ي، بينما زاد طلب الدول الصناعية ٢,٧ م.ب/ي، ولم يزدد طلب الدول المستقلة (المتحولة) إلا بمقدار ٢٠٠ ألف ب/ي.

(*) الدول النامية هي دول الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوربا الشرقية غير المنضمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

حيث نرى أن الطلب في الدول الصناعية ارتفع من ٤٦,٨ مليون ب/ي عام ١٩٩٨، إلى ٤٩,٥ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، أي بمعدل نمو قدره ٥,٧%، ولكن نسبة طلب الدول الصناعية إلى إجمالي الطلب العالمي انخفضت من ٦٣,٦% إلى ٥٨,٧% في المدة نفسها، أي بانخفاض قدره ٤,٩%.

أما الطلب في الدول النامية فقد زاد من ٢٢,٢ مليون ب/ي عام ١٩٩٨، إلى ٣٠,١ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، بمعدل نمو ٣٥,٥%، وعلى عكس الدول الصناعية، زاد نصيب الدول النامية من الطلب النفطي العالمي من ٣٠,٢% عام ١٩٩٨، إلى ٣٥,٧% عام ٢٠٠٦، أي بمقدار ٥,٥%. ويعود ذلك إلى النمو الاقتصادي المرتفع في دول شرق آسيا، وخاصة الصين، التي وصل معدل النمو الاقتصادي فيها إلى ١٠%، لتستحوذ على أغلب الزيادة في طلب الدول النامية، حيث ارتفع استهلاك الصين إلى ٥ م.ب/ي عام ٢٠٠٢، ثم إلى ٥,٥ عام ٢٠٠٣، إلى ٦,٥ عام ٢٠٠٤، إلى ٦,٦ عام ٢٠٠٥، وإلى ٧,١ م.ب/ي عام ٢٠٠٦، (أي بمعدل سنوي بلغ ٦,٣%، ١٠%، ١٨,١%، للأعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، و ١,٥%، ٧,٥% عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦)، مما يجعل الصين الأسرع نمواً في الطلب النفطي العالمي.(١)

كما زاد الطلب في الدول المستقلة (المتحولة) بمعدل ٤,٤% في المدة ذاتها، ولكن حصتها من الطلب العالمي انخفضت من ٦,١% عام ١٩٩٨، إلى ٥,٥% عام ٢٠٠٦، أي بانخفاض قدره ٠,٦%.

ومن حيث التوزع الجغرافي؛ نرى تركّز الاستهلاك العالمي النفطي في ثلاث مناطق رئيسة هي: أمريكا الشمالية بنسبة ٣٠,٥% من الاستهلاك العالمي، وآسيا (الباسيفيك) ٢٩%، ثم دول الاتحاد الأوربي بنسبة ١٨,١%.

---

(1) Monthly Bulletin, Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries- January 2007

وعلى صعيد الدول تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المستهلكة للنفط (٢٠,٥ مليون ب/ي)، بنسبة ٢٥,٤% من الاستهلاك العالمي، تليها الصين (٧,٤ مليون ب/ي) بنسبة ٩%، فاليابان (٥,٢ مليون ب/ي) بنسبة ٦,٥%، فألمانيا ٣،٣%، وروسيا ٣،٢%، والهند ٣,٢%، وكوريا الجنوبية ٢,٨%، وكندا ٢,٧%، وفرنسا ٢,٤%، والمكسيك ٢,٣%، وكل من إيطاليا والبرازيل والمملكة المتحدة وأسبانيا وإيران بـــ ١,٩%.[١].

أما الدول العربية فتستهلك بمجموعها ٥,٢% من إجمالي استهلاك النفط عالمياً، وتستهلك السعودية ١,٢ مليون ب/ي، بنسبة ١,٦% من الاستهلاك العالمي.

أما نسبة **استهلاك النفط إلى استهلاك مجمل مصادر الطاقة؛** (الغاز الطبيعي، الفحم، الطاقة النووية، الطاقات المتجددة "أهمها الطاقة الكهرومائية")، فعلى الرغم من هيمنته الواضحة، فقد انخفض من ٤٧,٢% عام ١٩٧٠، إلى ٣٨,٦% عام ١٩٩٥، و٣٥,٨% عام ٢٠٠٦،* ويتوقع استمرار انخفاض هذه النسبة إلى ٣٥% عامي ٢٠١٠، ٢٠١٥. وذلك لنمو معدل استهلاك كل من الغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقات المتجددة خلال العقود الأخيرة، بمعدلات تفوق معدلات استهلاك النفط، ولانتشار استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ولكن على الرغم من ذلك فإن النفط ما زال يحتل المرتبة الأولى في استهلاك مصادر الطاقة المختلفة، بل سيبقى خلال المستقبل القريب المصدر الأكثر أهمية للطاقة على الصعيد العالمي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[٢]

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون ٢٠٠٦.

(*) وصل الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة إلى ٢١٧ مليون برميل مكافئ نفط يومياً عام ٢٠٠٦، منها ٣٥,٨% نفط، ٢٨,٤ فحم، ٢٣,٧% غاز طبيعي، والبـــاقي ١٢,١% للمصادر الأخرى. المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧.

(2) Energy Information Administration (EIA), April 1997

جدول رقم (٧)
توقعات نمو الاستهلاك العالمي للطاقة موزعاً حسب مصادرها ١٩٧٠-٢٠١٥ (مليون ب. ن. م/ ي)

مصدر الطاقة	١٩٧٠	١٩٩٥	٢٠١٠	٢٠١٥	معدل النمو السنوي %	
					٧٠-١٩٩٥	٩٥-٢٠١٥
النفط	٤٧,٩	٦٩,٢	٩٥,٥	١٠٤,٦	١,٥	٢,١
الغاز الطبيعي	١٧,٧	٣٨,١	٦٣,٢	٧٠,٩	٣,١	٣,٢
الفحم	٢٩,٣	٤٥,٦	٦٠,١	٦٦	١,٨	١,٩
الطاقة النووية	٠,٤	١١,٤	١٢,٣	١١,٢	١٣,٩	٠,١-
الطاقة المتجددة	٦	١٤,٦	٢٠,٦	٢٢,٧	٣,٦	٢,٣
المجموع	**١٠١,٣**	**١٧٨,٩**	**٢٥١,٨**	**٢٧٥,٤**	**٢,٣**	**٢,٢**

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية
Energy Information Administration (EIA), April 1997

أما عن **استهلاك النفط في القطاعات الاقتصادية المختلفة**: فيستهلك قطاع المواصلات القسم الأعظم، حيث يستهلك حوالي ٥٧% من إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط، منها ١٣% وقود نفاثات، و٧٨% للنقل البري، و٩% للنقل الجوي، (أكثر من ٥٥% في الدول الصناعية، ودون ٤٠% في الدول النامية). كما يشكل النفط أكثر من ٩٥% من الطاقة المستهلكة في هذا القطاع، فحتى الآن لا يوجد له بديل في قطاع النقل، يحظى بالقبول اقتصادياً وتقنياً. يليه قطاع الصناعة بنسبة ٢٠% وقطاع توليد الطاقة الكهربائية بنسبة ٩% والباقي وقدره ١٤% موزع على القطاعات الأخرى. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٨)

تطور استهلاك النفط في العالم حسب القطاعات، ١٩٧١-٢٠٠٤، مليون ب/ي

القطـــاع	١٩٧١	٢٠٠٤	معدل النمو السنوي %
النقل والمواصلات	٢١,٩٧٩	٤٦,٩	٢,١
القطاعات الأخرى	٢٦,٦٤٩	٣٥,٤	١,٠
إجمالي استهلاك العالم	**٤٨,٦٢٨**	**٨٢,٣**	**١,٥**
حصة قطاع المواصلات من استهلاك النفط %	٤٥,٢	٥٧	

المصدر: منظمة الطاقة الدولية؛ IEA, World Energy Outlook, 2005

وفي الولايات المتحدة الأمريكية يأتي قطاع النقل في مقدمة القطاعات المستهلكة للنفط، حيث استهلك ٧٠% من إجمالي الاستهلاك عام ٢٠٠٤، يليه القطاع الصناعي ٢٤%، والقطاع المنزلي ٤% والقطاع التجاري ٢%.(١) أما في الدول العربية فيستهلك ٥١% من النفط في قطاع المواصلات، و٣٣% في القطاع الصناعي، والباقي ١٦% في بقية القطاعات.(٢)

٣ - الفائض والعجز العالمي من النفط:

من موازنة بيانات مستوى المعروض النفطي مع مستوى الطلب عليه، في الأعوام السابقة؛ نجد أن السوق النفطية شهدت زيادة في الإمدادات عن الطلب النفطي وصلت عام ٢٠٠٤ إلى ٩٠٠ ألف ب/ي، وفي عام ٢٠٠٥ إلى ١,١ مليون ب/ي، وإلى ٥٠٠ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦. كما نجد أن فائض العرض لدى الدول العربية بلغ عام ٢٠٠٦، ٢١,١ مليون ب/ي، بينما العجز كبير لدى الدول الصناعية والنامية. وهذا مايوضحه الجدول التالي:

(1) Energy information Administration, E.I.A, Annual Energy Review 2005.

(٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧، ص١٠٤.

جدول رقم (٩)

تطور العرض والطلب النفطي العالمي وفق المجموعات الدولية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ م . ب/ي

المجموعات الدولية	العرض			الطلب			الفائض
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦
الدول العربية	٢٤,٤	٢٥,٨	٢٦	٤,٢	٤,٦	٤,٩	٢١,١
منظمة التعاون الاقتصادي	٢١,٤	٢٠,٤	٢٠,٣	٤٩,٦	٤٩,٧	٥٠,١	-(٢٩,٨)
الدول النامية	١١,٨	١٢,٥	١٣,١	٢١,٣	٢٢,١	٢٣,٢	-(١٠,١)
الصين	٣,٥	٣,٦	٣,٧	٦,٥	٦,٦	٧,١	-(٣,٤)
الاتحاد السوفييتي السابق	١١,٢	١١,٦	١٢	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٨,٢
باقي دول العالم	١٠,٦	١٠,٤	٩,٧	-(٣,٥)	-(٣,٧)	-(٣,٨)	١٤,٥
العالم	٨٢,٩	٨٤,٣	٨٤,٨	٨٢	٨٣,٢	٨٤,٣	٠,٥

المصدر:

من إعداد الباحث بالاستناد إلى النشرة الشهرية للأوابك، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص١٧-١٨

وفي تفاصيل الميزان التجاري النفطي، بلغ إجمالي الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات المكررة على المستوى العالمي، حوالي ٥٧ مليون ب/ي، (٤٠,٢ م.ب/ي خام) عام ٢٠٠٣، و٦٣,٧ مليون ب/ي عام ٢٠٠٤. ويبين الشكل التالي توزع الصادرات والواردات النفطية وفق المجموعات الدولية خلال عام ٢٠٠٤.

جدول رقم (١٠)

توزع الصادرات والواردات النفطية

وفق المجموعات الدولية لعام ٢٠٠٦، ألف ب/ي

	الواردات			الصادرات			الميزان التجاري
	خام	منتجات	مجموع	خام	منتجات	مجموع	
أمريكا الشمالية	١١٠١٠	٣٦٣٧	١٤٦٤٧	٣٤٨١	٢١٠٨	٥٥٨٩	(٩٠٥٨) -
أمريكا الوسطى والجنوبية	٢٠٣٩	١٢٨٢	٣٣٢١	٢٦٣٦	٢٣٦٢	٤٩٩٨	١٦٧٧
أوربا	١٣٠٧١	٦٧٦٤	١٩٨٣٥	٤٢٧٩	٥٩٥٣	١٠٢٣٢	(٩٦٠٣) -
أوراسيا	١١١٤	٣٢٥	١٤٣٩	٦٥٢٣	٢١٧٥	٨٦٩٨	٧٢٥٩
الشرق الأوسط	٥٢٥	٧١٥	١٢٤٠	١٧٠٥٥	٣٢٦١	٢٠٣١٦	١٩٠٧٦
إفريقيا	٨٧٢	٨٤٠	١٧١٢	٧١٧٢	١٠٩١	٨٢٦٣	٦٥٥١
آسيا والباسيفيك	١٤٩٠٧	٦٠٧٥	٢٠٩٨٢	١٩٧٣	٣٥٨٦	٥٥٥٩	(١٥٤٢٣) -
العالم	٤٣٥٤٢	١٩٦٤٠	٦٣١٨٢	٤٣٢٢١	٢٠٥٣٨	٦٣٧٥٩	٥٧٧

المصدر:
Energy Information Administration / International Energy Annual 2007

ولدى موازنة حجم الصادرات النفطية (خام، منتجات) مع حجم الواردات منها، وفق المجموعات الدولية؛ يتضح الفائض الذي تتمتع به دول "الشرق الأوسط"، مقابل العجز الذي تعاني منه المجموعات الدولية الأخرى، كمنطقة آسيا التي بلغ فيها العجز ١٥,٤ مليون ب/ي، وبلغ في الاتحاد الأوربي ٩,٦، وفي أمريكا الشمالية حوالي ٩ مليون ب/ي. ويبين الجدول التالي الدول الأكثر تصديراً والأكثر استيراداً:

جدول رقم (١١)

الدول الأكثر تصديراً، والأكثر استيراداً لعام ٢٠٠٦، مليون ب/ي

تسلسل	البلـــد	الصادرات	البلـــد	الواردات
١	السعودية	٨,٦٥	الولايات المتحدة	١٢,٢٢
٢	روسيا	٦,٥٦	اليابان	٥,٠٩
٣	النرويج	٢,٥٤	الصين	٣,٤٣
٤	إيران	٢,٥١٩	ألمانيا	٢,٤٨
٥	الإمارات العربية	٢,٥١٥	كوريا الجنوبية	٢,١٥
٦	فنزويلا	٢,٢٠	فرنسا	١,٨٩
٧	الكويت	٢,١٥	الهند	١,٦٨
٨	نيجيريا	٢,١٤	إيطاليا	١,٥٥٨
٩	الجزائر	١,٨٤	أسبانيا	١,٥٥
١٠	المكسيك	١,٦٧	تايوان	٠,٩٤
١١	ليبيا	١,٥٢	نيوزيلاند	٠,٩٣
١٢	العراق	١,٤٣	سنغافورا	٠,٧٨

المصدر:

Energy Information Administration / International Energy Annual 2007

٤- توقعات الطلب العالمي على النفط:

تؤثر عوامل متعددة في توقعات الطلب العالمي على النفط:

كالتطورات التقنية والتكنولوجية، ومدى اعتمادها على النفط أو غيره من مصادر الطاقة، ومدى كفاءتها في استغلال الوقود وتوفير استهلاكه، بحيث تخفض أو ترفع من استهلاك النفط/ وكذلك العلاقات السياسية والعوامل الاقتصادية بما فيها معدلات النمو الاقتصادي/ وعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية

في العديد من الدول الصناعية/ والنمو السكاني/ والضغوط البيئية؛ التي تستهدف بشكل رئيس تقليل انبعاث الغازات الدفيئة/[♣] والسياسات المالية للدول المستهلكة/ إضافة إلى التطور المستقبلي للأسعار، وتناسبها عكساً مع الطلب. وغير ذلك من العوامل التي يصعب التنبؤ بها.

وتجمع أغلب الدراسات ومراكز البحوث النفطية،[*] على استمرار زخم النمو في الطلب العالمي النفطي أثناء العقدين القادمين، لأسباب عديدة، لعل أبرزها النمو الواسع في قطاع المواصلات، الذي يعتبر المستخدم الرئيس للمشتقات النفطية.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة لإحلال طاقات بديلة؛ والتي مازالت بطيئة، سيظل النفط مهيمناً في السنوات القادمة، وخصوصاً في مجال صناعة السيارات؛ نتيجة غياب المؤشرات التي تنبئ بظهور منافس حقيقي لمحرك الاحتراق الداخلي السائد حالياً.

وتميل كفة الطلب على المشتقات النفطية؛ لصالح الغازولين (البنزين) والديزل (المازوت) على حساب المشتقات الأخرى، وسيستمر تزايد الطلب في الدول النامية أكثر منه في الدول الصناعية، لاعتماد البلدان الصناعية سياسات تحد من استهلاك النفط، واعتمادها المتنامي على الطاقات البديلة، (الغاز الطبيعي، والطاقة النووية بشكل رئيس)، حيث إن كثافة استهلاك النفط سوف تستمر بالانخفاض خلال العقود القادمة.

(♣) ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز، مركبات الهيدروفلوروكربون، المركبات الكربونية الفلورية المشبعة، سادس فلوريد الكبريت.

(*) من أهم مراكز البحوث النفطية التي تقدم إحصائيات وتوقعات عن النفط، والتي توقعت استمرار نمو الطلب العالمي على النفط في العقود القادمة، نذكر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وكالة الطاقة الدولية، مركز دراسات الطاقة العالمي (CGES)، إضافة إلى أوبك.

وبناءً على توزع الاحتياطي العالمي والطاقات الإنتاجية؛ ومن ثمَّ العمر النفطي، فإن ست دول من دول الأوبك فقط؛ (السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا)، سوف تكون مؤهلة لسد حاجة العالم من النفط حتى منتصف القرن الحالي.(١)

ووفقاً للنموذج الرياضي المعتمد من قبل منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" المعروف بـــ "نموذج الطاقة العالمي"؛ Opec World Energy Model (OWEM)؛ سيصل الطلب العالمي إلى حوالي٨٩,٧ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠١٠،(٢) و ١١٥ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠٢٥ مقارنة بـــ ٧٧ مليون ب/ي عام ٢٠٠٢، و٨٤,٣ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، بناءً على المعطيات التالية:(٣)

- النمو في الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي):

حيث يعد المحرك الرئيس للطلب على النفط، وتشير التقديرات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلى أن الاقتصاد العالمي سيواصل نموه، بمعدل سنوي قدره ٣,٦% خلال الفترة المذكورة (٢٠٠٣-٢٠٢٥)، مدعوماً بزخم النمو في الاقتصاديات الآسيوية (الصين ٦,٧% والهند ٥,٢% ودول الاتحاد السوفييتي السابق ٤,٢%)، أما الولايات المتحدة، فيتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره ٣%، مدفوعاً بزخم النمو في قطاع الخدمات (تكنولوجيا المعلومات).(٤)

---

(١) عبد العظيم. خالد، ٢٠٠١، http://www.acpss.ahram.org.eg

(2) Radler, M., Oil Market Divergences. Journal of Oil and Gas. Volume 105, Issue 30, 13 August 2007, Page 17.

(٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الإدارة الاقتصادية، الاجتماع ٧٥ لمجلس وزراء المنظمة، دراسة بعنوان الطلب العالمي على النفط في قطاع المواصلات - تشرين أول ٢٠٠٥.

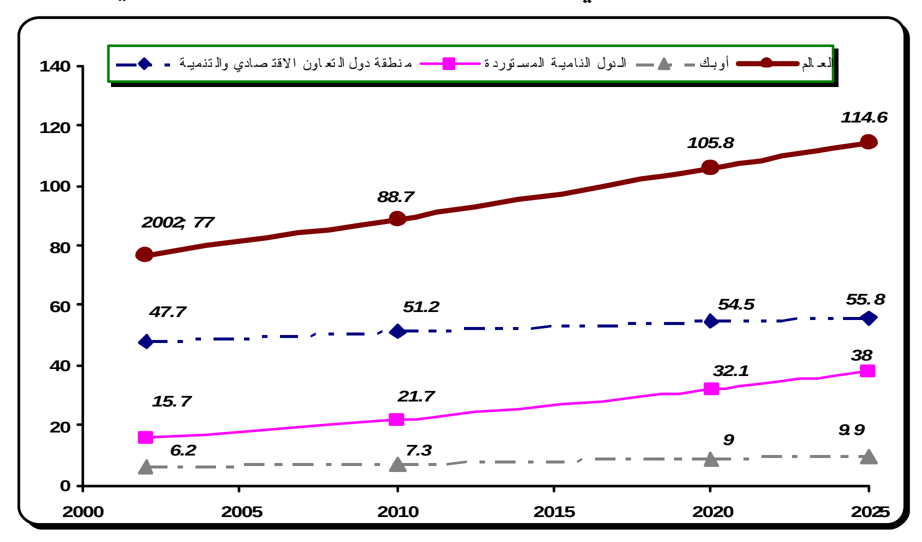
(4) Energy Information Administration, International. Energy Outlook, 2004.

- النمو السكاني:

يتوقع أن يرتفع عدد السكان في العالم، ليصل إلى ٧,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٥، مقابل ٦,٥ مليار نسمة عام ٢٠٠٦، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٠,٩%، مع تفاوت النمو بين الدول النامية والصناعية. ويوضح الشكل أدناه تطور النمو المتوقع في الطلب على النفط، في المدة بين ٢٠٠٢ و ٢٠٢٥ بناءً على الفرضيات السابقة.

الشكل رقم (٥)

تطور الطلب العالمي على النفط ٢٠٠٢-٢٠٢٥ (مليون ب/ي)



المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستناد إلى؛ OPEC, Oil outlook to 2025, Sept. 2004

ومن تقديرات أوبك لنمو الطلب العالمي على النفط، نتبين أنه سيرتفع من ٧٧ مليون ب/ي عام ٢٠٠٢ و ٨٤,٣ مليون ب/ي عام ٢٠٠٦، إلى ١١٤,٦ مليون ب/ي عام ٢٠٢٥، أي بمعدل نمو قدره ٢,١% سنوياً، ولكن يختلف هذا المعدل بين المجموعات الدولية، أي سوف يزداد طلب الدول النامية المستوردة بمعدل ٦,١% سنوياً، وطلب الدول الصناعية بمعدل ١% سنوياً، بحيث يستمر انخفاض نصيب الدول الصناعية من مجمل الطلب العالمي من ٦٣,٦% عام

١٩٩٨ إلى ٥٨,٧% عام ٢٠٠٦ وإلى ٤٨,٦% عام ٢٠٢٥. وأيضاً سيستمر ازدياد نصيب الدول النامية (المستوردة والمنتجة) من ٣٠,٢% عام ١٩٩٨، إلى ٣٥,٧% عام ٢٠٠٦، وإلى ٤٣% عام ٢٠٢٥.[١]

وبالإضافة إلى تقديرات أوبك للطلب العالمي على النفط، هناك تقديرلت أخرى جديرة بالاهتمام، تصدر عن وكالات بحثية متخصصة، كتلك التقديرات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية IEA. ووفق هذه التقديرات سيصل الطلب العالمي النفطي إلى ١٢٠ مليون ب/ي بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل ٨٣ م.ب/ي عام ٢٠٠٥، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٢,٢%.

أما في شأن **الإمدادات (العرض)**، فتوقعت أوبك أن يرتفع إنتاج الدول من خارج أوبك بمعدل ٠,٥% سنوياً بين ٢٠٠٥ و ٢٠٢٥، وأن يرتفع إنتاج أوبك بمعدل ٣,٢% سنوياً في المدة إياها، أي أن العرض سيظل ملبياً للطلب، كما يبين ذلك الجدول التالي:[٢]

جدول رقم (١٢)

إنتاج العالم من النفط وفق المجموعات الدولية حتى عام ٢٠٢٥، مب/ي

	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢٥	معدل التغير%
الدول الصناعية	٢١,٨	٢١,٥	٢٠,٢	١٩,٢	-(٠,٦٠)
الدول النامية (خارج أوبك)	١٥,٨	١٧,٣	١٨,٢	١٨,٣	٠,٧٠
روسيا وبحر قزوين	١١,٩	١٣,٥	١٥,٢	١٥,٢	١,٢٠
خارج أوبك	٥١,٣	٥٤,٣	٥٦,٣	٥٦,٣	٠,٥٠
أوبك	٣٠,٩	٣٥,٧	٥٠,٦	٥٨,٣	٣,٢٠
إجمالي العرض العالمي	٨٢,٢	٩٠	١٠٦,٩	١١٤,٦	١,٩٠

المصدر: OPEC, Oil outlook to 2025, Sept. 2004

(1) OPEC, Oil outlook to 2025, Sept. 2004

(٢) شهاب الدين. عدنان، رؤية أوبك لآفاق الطاقة، ندوة أكسفورد السادسة والعشرون للطاقة ،١-٩ أيلول ٢٠٠٤.

أي ستستمر أوبك في سياستها الإنتاجية الهادفة إلى استقرار السوق النفطية، كمنتج مكمل للعرض من خارج أوبك، تلبيةً للطلب العالمي.

ثالثاً: المخزون التجاري والاستراتيجي:

تحتفظ الشركات التجارية، وخصوصاً في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD؛ بمخزونات من الخام والمنتجات المكررة (مخزونات تجارية)، لأغراض تشغيلية، سواء أكانت لأعمال التكرير لديها، أم لمواجهة التقلبات في الطلب، بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات. ويعتمد حجم المخزون التجاري على مستويات الأسعار الحالية والمتوقعة، وعلى تكاليف التخزين، وغير ذلك من عوامل ذات طبيعة تجارية.

ويتغير هذا المخزون، زيادة أو نقصاناً، بالاعتماد على السلوك التجاري للشركات، وعلى أنماط الطلب الموسمي، ويوجد ما يقرب من نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايات المتحدة، حيث يشكل التغير في مخزونها مؤشراً هاماً للصناعة وللسوق العالمي. وتقاس كفاية المخزون في وقت ما بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع العام المعنيِّ؛ مقارناً مع متوسط السنوات السابقة (بالبراميل)، ويقاس أيضاً بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب، أو الواردات النفطية (بالأيام).

وبسبب التغير في المخزون التجاري أو مؤشراته، أصبح تأثيره واضحاً في السوق وفي الأسعار، وبخاصةٍ أثناء أزمات فائض العرض أو شحه. وبلغ المخزون التجاري العالمي ٥,٠٩٣ مليار برميل في نهاية عام ٢٠٠٦، بزيادة ١٩٠ مليون برميل بالمقارنة مع مستوى المخزون في نهاية عام ٢٠٠٥، والممثلة لحوالي ٤%، ويشكل المخزون التجاري في الدول الصناعية القسم الأعظم من إجمالي المخزون التجاري العالمي؛ بنسبة وصلت إلى أكثر من ٥٣% نهاية عام ٢٠٠٦.[١]

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون ٢٠٠٦.

ووصل ذلك المخزون إلى أعلى مستوى له، في **الدول الصناعية** نهاية عام ١٩٨٢، عندما بلغ ٢,٧٨٦ مليار برميل، تكفي ٧٢ يوماً من الاستهلاك، ووصل حجم المخزون إلى أدنى مستوى له في نهاية ٢٠٠٢ وهو ٢,٤٦٧ مليار برميل، لا تكفي سوى ٥٠ يوماً من الاستهلاك، ثم عاد وارتفع بعد ذلك ليصل إلى ٢,٥٧٣ مليار برميل عام ٢٠٠٥، وإلى ٢,٦٢٣ مليار برميل عام ٢٠٠٦، تكفي لمدة ٥٢ يوماً من الاستهلاك.

وكان متوسط حجم المخزون التجاري بين ١٩٨١ و ١٩٨٦ يكفي ٦٧ يوماً من الاستهلاك النفطي في تلك الدول.وانخفض المعدل بين ١٩٨٦ و ١٩٩٦ إلى ٥٨ يوماً من الاستهلاك، ويُفسِّر هذا- إلى حد ما- الضغوط على الأسعار في المدة الأولى، وتماسكها في الثانية. ومنذ عام ١٩٩٦ وحتى الآن، تراوح حجم المخزون بين مستوى يكفي ٥٥ يوماً من الاستهلاك عام ١٩٩٨، وآخر يكفي ٥٠ يوماً من الاستهلاك عام ٢٠٠٢.

بالإضافة إلى المخزون التجاري الذي تحتفظ به الشركات للأسباب التي أسلفنا، قامت حكومات الدول الصناعية، منذ أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣، ببناء مخزونات لأغراض استراتيجية، لتستخدم في حالة انقطاع الإمدادات. ويوضح الجدول التالي تطور حجم المخزون التجاري والاستراتيجي، وكفايتهما بالأيام:

جدول رقم (١٣)

تطور حجم المخزون التجاري والاستراتيجي في الدول الصناعية

١٩٨٢ - ٢٠٠٦

	التجاري	الاستراتيجي	المجموع (م.ب)	التجاري	الاستراتيجي	المجموع
١٩٨٢	٢٧٨٦,٢	٦٠٩,٧	٣٣٩٥,٩	٧٢ يوماً	١٢ يوماً	٤٨ يوماً
١٩٨٦	٢٥٦٨,٠	٨٧٥,٧	٣٤٤٣,٧	٦٤	٢٢	٨٦
١٩٨٨	٢٤٩٢,٨	٩٩٣,٢	٣٤٨٦,٠	٥٩	٢٤	٨٣
١٩٩٠	٢٥٩٥,٠	١٠٦٣,٣	٣٦٥٨,٣	٦١	٢٥	٨٦

١٩٩٢	٢٥٦١,٥	١١٠٩,٤	٣٦٧٠,٩	٥٨	٢٥	٨٣
١٩٩٤	٢٦٥٩,١	١١٦٧,٩	٣٨٢٧,٠	٥٨	٢٥	٨٣
١٩٩٦	٢٥١٣,٨	١١٩٨,٧	٣٧١٢,٥	٥٤	٢٦	٨٠
١٩٩٨	٢٦٩٧,٥	١٢٤٨,٩	٣٩٤٦,٤	٥٥	٢٦	٨١
٢٠٠٠	٢٥٢٩,٩	١٢٦٨,٠	٣٧٩٧,٩	٥٢	٢٦	٧٨
٢٠٠٢	٢٤٦٧,٠	١٣٤٣,٠	٣٨١٠,٠	٥٠	٢٧	٧٧
٢٠٠٥	٢٥٧٣	١٥٢٧	٤١٠٠	٥١	٣١	٨٢
٢٠٠٦	٢٦١١	١٥٥٠	٤١٦١	٥٢	٣١	٨٣

المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستناد إلى النشرات الإحصائية السنوية للأوبك في الأعوام المذكورة.

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية معظم المخزون الاستراتيجي للدول الصناعية، حيث وصل إلى ٦٨٩ مليون برميل، أما ما تبقى منه فتمتلك اليابان معظمه، بينما تقوم حكومات الدول الأوربية، بإلزام الشركات والمجموعات بالاحتفاظ بمخزون ما لأغراض استراتيجية. وقد تم إنشاء المخزون الاستراتيجي الأمريكي بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٧٥ في ظل ما يعرف بـــ (خطة حماية الطاقة؛ The Energy Policy and Conservation Act)، ووضع حيز التنفيذ بدءاً من عام ١٩٧٧.(١) و ازداد حجمه، من ٧ مليون برميل عام ١٩٧٧، إلى ٢٩٥ مليون برميل عام ١٩٨٢، وإلى ٦٥٣ مليون برميل عام ٢٠٠٤، و٦٨٩ مليون برميل عام ٢٠٠٦، وازداد حجم المخزون الاستراتيجي الأوربي من ١٣٢ مليون برميل عام ١٩٨٢، إلى ٣٢٨ مليون برميل عام ٢٠٠٢، بينما ازداد في اليابان وكوريا من ٧٧ مليون برميل، إلى ٣١٦ مليون برميل، وذلك في العامين المشار إليهما.(٢)

---

(١) عبد الوهاب. لهب عطا، مستجدات خطة الطاقة الأمريكية، مرجع سابق، ص٨٨.

(2) Energy Information Administration, Annual Energy Review 2006.

ونجد من الجدول السابق بدء انخفاض حجم المخزون في الدول الصناعية، منذ عام ١٩٩٨، بسبب جهود أوبك وغيرها من الدول المصدرة للنفط، في تقييد الإنتاج للحد من فائض المخزون الذي أثر في أسعار تلك العام. وساعدت الأسعار المرتفعة منذ عام ٢٠٠٠ في تقليص الحافز على التخزين التجاري، لذلك استمر بالانخفاض كحجم وكمعدل استهلاك يومي، وكانت جهود (أوبك) ونجاحاتها بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٣، في الحد من الإنتاج، عاملاً هاماً في إبقاء المخزون التجاري في الدول الصناعية عند مستويات متدنية؛ لئلا يشكل ضغطاً على الأسعار. وساعدت توقعات انخفاض الأسعار في المستقبل على عزوف الشركات عن الشراء لغرض التخزين، سواء أكان من الخام أم من المنتجات المكررة. ولكن بعد الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وارتفاع الأسعار، عاد ارتفاع كل من المخزون التجاري والمخزون الاستراتيجي.

وبشكل عام، تتم عملية السحب من المخزون في الربعين الأول والرابع من العام (الشتاء والخريف)، ويتم بناء المخزون التجاري في الربعين الثاني والثالث (الربيع والصيف)، وفي حال حدوث تغير في المخزون، يختلف بدرجة كبيرة عن ذلك النمط، فإن الأسعار تتأثر (مرتفعة أو منخفضة). فعلى سبيل المثال؛ وصل السحب من المخزون في خريفي العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٢ إلى حوالي ٢,٣٥ و١,١ مليون ب/ي على التتالي، بينما لم يتجاوز متوسط السحب في نفس الفصل من الأعوام ١٩٩٢ - ٢٠٠٢، ٠,٦ مليون ب/ي، وذلك نتيجة: التزام (أوبك) بسقف الإنتاج طوال عام ١٩٩٩، وانقطاع الإمدادات من فنزويلا، في الربع الرابع من عام ٢٠٠٢.[١]

وسيظل المخزون التجاري يلعب دوراً هاماً في السنوات القادمة، بسبب طبيعة الصناعة النفطية، وأوجه استخدام المنتجات المكررة، ولبُعد مناطق الإنتاج عن مناطق الاستهلاك. أما بالنسبة إلى المخزون الاستراتيجي، فتتحكم به:

---

(١) المنيف. ماجد العبد الله، التطورات في أسواق النفط العالمية، مرجع سابق. ص١٩.

الطبيعة الاستراتيجية لسلعة النفط، كمدخل مهمّ من عناصر الإنتاج، والشعور بعدم استقرار مناطق الإنتاج الرئيسة (خصوصاً منطقة الشرق الأوسط)، لذا سيبقى ذلك المخزون بمثابة صمام الأمان للدول المستهلكة.

وكانت الصين والهند قد شرعتا ببناء مخزون استراتيجي (لا يُعرف حجمه حتى الآن)، بسبب تزايد معدلات استهلاكهما ووارداتهما من النفط؛ وخصوصاً من منطقة الخليج.

وخلافاً للطلب والعرض، اللذين يمكن تقدير مستواهما، من خلال تقديم فرضيات حول الأسعار، والنمو الاقتصادي، والاستثمارات، وغيرها. . . نجد أن المخزون التجاري للأجل الطويل، يشكل متغيراً مكملاً لكل من الطلب والعرض، فعندما لا يتمكن العرض من مجاراة زيادة الطلب في عام ما؛ يجري السحب من المخزون، والعكس صحيح. لذلك يفترض في الأجل الطويل، حدوث توازن بين العرض والطلب؛ أي ألا يحدث تغير في المخزون في نهاية العام، بمعنى أن تؤدي التغيرات الموسمية؛ (في المخزون، المشار إليها آنفاً بالسحب في الخريف والشتاء، والبناء في الربيع والصيف)؛ عموماً إلى تغير صفري في المخزون التجاري بنهاية العام. أما المخزون الاستراتيجي فمن المتوقع زيادة حجمه بسبب ما ذكر سابقاً.

رابعاً: تنظيم سوق النفط العالمية ودور منظمة أوبك:

بالنظر إلى طبيعة صناعة النفط؛ التي تتطلب كثافة رأسمالية عالية في مراحلها المختلفة، من استكشاف وتنقيب، وإنتاج وتطوير، ونقل وتكرير، وتوزيع وتسويق، وإلى الأهمية الاستراتيجية للنفط؛ كمدخل إنتاجي مهم للقطاعات الاقتصادية المستخدِمة، كقطاع النقل والقطاع الصناعي والقطاع المنزلي والتجاري... أصبح الشكل التنظيمي للسوق ذا أهمية بالغة، ليس لتوفر الإمدادات - وبأسعار محفزة للنمو - فحسب، بل لتطوير صناعته في مراحلها المختلفة.

ومنذ اكتشاف النفط واستخدامه تجارياً في أوائل القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ظل سوق الولايات المتحدة؛ وبالتالي السوق العالمي، تحت هيمنة احتكار "شركة ستاندرد أويل" الأمريكية التي تحكمت بأسعار الخام، من خلال امتلاكها لمصافي التكرير، ونقاط التوزيع، وخطوط الأنابيب داخل الولايات المتحدة، وحين قامت الحكومة الأمريكية بتفكيك احتكار "ستاندرد أويل" انتقلت مهمة إدارة السوق الأمريكية إلى ما يعرف "بـــهيئة سكك حديد تكساس"، التي كانت تحدد حصصاً لإنتاج الشركات حفاظاً على الأسعار.

وبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة خارج الولايات المتحدة، في ثلاثينيات القرن الماضي، وبروز أهمية الإنتاج من فنزويلا والشرق الأوسط؛ ازداد حجم احتياطي الشركات الكبرى المتكاملة رأسياً، (أي التي تسيطر على مراحل الصناعة النفطية جميعاً)؛ وإنتاجها من تلك المناطق، وتقلصت أهمية الإنتاج الأمريكي في السوق العالمي، وبدأت مرحلة سيطرة الأخوات السبع (خمس شركات أمريكية، وشركتان أوربيتان هما شل الهولندية وBP الإنكليزية)، وتحكمت "الأخوات السبع" بتحديد أسعار الخام المرجعية؛ لمدفوعات الضرائب إلى حكومات الدول المنتجة، والأسعار إلى مصافي التكرير لدى تلك الشركات، واستمرت سيطرتها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتعرضت علاقتها مع حكومات الدول المنتجة إلى مد وجزر، ما أدى إلى قيام منظمة أوبك في أوائل الستينيات، حيث عملت تدريجياً على تدعيم مركزها في السوق، إلى أن أخذت زمام المبادرة في تحديد الأسعار، أواسط السبعينيات، لينتقل السوق إلى مرحلة سيطرة أوبك بشكل أو بآخر من حينها إلى الآن.

يعني هذا أنه منذ اكتشاف النفط بكميات تجارية، وازدياد أهميته في استهلاك الطاقة، لم تسُد المنافسة في أسواقه سوى لأوقات محدودة، كما في الانتقال من سيطرة تكتل أو تنظيم إلى آخر، أو أثناء عدم فاعلية أدوات إدارة السوق، التي يتخذها التكتل أو التنظيم.

ومرت سيطرة منظمة أوبك على السوق بمراحل عدة:

- **بين ١٩٧٣ و ١٩٨١**: كانت المنظمة تحدد "سعر الإشارة"، وتحدد أسعار الزيوت الأخرى، على أساس فروقات عن سعر الإشارة، وفي هذه المرحلة لم تحدد المنظمة سقفاً ولا حصصاً لأعضائها، بل اكتفت بتثبيت السعر وتسويق الكمية الممكنة عن ذلك. وبسبب سيطرة أوبك في تلك المدة على أكثر من ٦٠% من الإنتاج العالمي، وحوالي ثلاثة أرباع الصادرات العالمية؛ كان تثبيت السعر ممكناً (طالما كان سعراً معقولاً)، ودون خوف من انحسار الطلب أو منافسة الآخرين.(١)
- **بين ١٩٨٢ و ١٩٨٦**: تبنت أوبك أسعاراً مرتفعة؛ أدت إلى الحد من نمو الطلب، وزيادة العرض من خارجها، مما اضطرها إلى تحديد سقفٍ وحصص للإنتاج، بالإضافة إلى السعر الثابت العالي، ما أدى إلى انخفاض حصتها في السوق، وعدم قدرتها على المحافظة على الأسعار العالية، وإلى قيامها بتخفيضات متكررة في إنتاجها، فسبب ذلك انهياراً في الأسعار عام ١٩٨٦.
- **ومنذ** ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠٠٠: تخلت أوبك عن تحديد السعر، ولجأت إلى أداة واحدة؛ وهي تحديد سقف الإنتاج، وتوزيعه حصصاً على الدول الأعضاء، وقبول السعر الذي ينشأ عن الطلب والعرض العالميين.
- **ومن ثم** حاولت أوبك؛ استعادة جانب مما فقدته القيمة الحقيقية للأسعار، عبر فترة تجاوزت ١٤ عاماً، حيث قامت بوضع ما عرف بـــ (آلية ضبط الأسعارPrice band mechanism) التي بدأ تطبيقها في آذار ٢٠٠٠، بتحريك الإنتاج - زيادة أو انخفاضاً- بما يحافظ على الأسعار بين حد أدنى وحد أعلى، (٢٢ و٢٨ دولاراً للبرميل من سلة أوبك)، ما أدى إلى ارتفاع السعر

---

(١) د. محبوب. عبد الحفيظ، الاستراتيجية المستقبلية لدول الأوبك، مجلة أخبار الــنفط والصناعة، دولة الإمارات، أبو ظبي، العدد ٣٩٣، حزيران ٢٠٠٣.

بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، إلى نحو ٢٥ دولاراً للبرميل في المتوسط.[١] لكنها عادت في اجتماعها في (أصفهان) بإيران، يوم ١٦ آذار ٢٠٠٥، للبحث عن سعر مناسب جديد، بعد الارتفاعات الكبيرة التي حدثت.

وليست موازنة سوق النفط من السهولة بمكان، ما بدا واضحاً في موجات الارتفاع والهبوط الحادة في الأسعار، منذ إنشاء أوبك وحتى الآن. **ومن أهم أسباب ذلك:**

أن أعضاء أوبك قد لا تتفق مصالحهم بالضرورة، وغالباً ما يصعب التوصل إلى إجماع على سياسة المنظمة/ كذلك الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها من الدول الغربية المستهلكة/ يضاف إلى ذلك ضعف سياسة أوبك في إدارة العرض وتوجيهه، فعلى سبيل المثال؛ قررت أوبك في تشرين الثاني ١٩٩٧ رفع سقف إنتاجها بنسبة ١٠%، على الرغم من هبوط الطلب العالمي على النفط، مما زاد من انخفاض الأسعار آنذاك.[٢]

لقد أثبت تاريخ السوق النفطية الحاجة الملحة لوجود تنظيم أو إدارة للسوق؛ تمنع جنوح الأسعار أو انهيارها، فانخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية جداً لا يحفز على زيادة الاستثمارات للمحافظة على الإنتاج أو زيادته، الأمر الذي يؤثر سلباً: في حجم الإمدادات واستقرارها، وفي برامج الطاقة في الدول المستهلكة، ناهيك عن تأثيره في النمو الاقتصادي، والاستقرار في مناطق الإنتاج.

ومثلت تجربتا انهيار الأسعار عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٨؛ حين أصبحت قرارات أوبك غير فاعلة، وساد جو من التنافس في السوق. . . دليلاً واضحاً على الحاجة إلى تنظيم إدارة السوق، فقامت الدول المنتجة، في أوبك وخارجها - بموافقة ضمنية من حكومات الدول المستهلكة - بالعمل لإعادة

---

(١) د. عبد الله. حسين، السعر العادل الذي تبحث عنه أوبك، www.aljazeera.net

(٢) د. الجلبي. فاضل، تقلبات النفط في السوق العالمي، مؤتمر الاقتصاديين العرب الرابع عشر، دمشق، ٢٠٠٠، ص٣٠.

الاستقرار، وأدركت جميع الدول - منتجة أو مستهلكة - أن التقلبات الحادة في الأسعار لا تصب في مصلحتها، لذلك؛ وطالما بقي النفط مصدراً أساساً للطاقة، فإن دور أوبك أو بعض دولها، سيبقى ذا فاعلية في السوق، حتى وإن كان بأشكال وأدوات للتدخل قد تختلف عما هي عليه اليوم.

خامساً: أسواق النفط في العالم:

توجد أهم أسواق النفط الخام في لندن ونيويورك وسنغافورة، أما المنتجات المكررة، مثل الغازولين والديزل، تباع وتشترى في جميع أنحاء العالم.

يُصنف النفط الخام تصنيفات مختلفة منها: طبقاً **لمكان المنشأ** ("وسيط غرب تكساس" West Texas Intermediate WTI في شمال أمريكا، أو "برنت" في بحر الشمال)/ وغالباً عن طريق **وزنه النوعي، وزن المعهد الأمريكي للنفط API** American Petroleum Institute/ أو عن طريق **كثافته** (خفيف، متوسط، ثقيل)/ كما أن من يقومون بعمليات **التكرير** يطلقون عليه: "حلو أو مسكر" عندما يحتوي على كميات قليلة من الكبريت، أو "مر أو حامض" باحتوائه على كميات كبيرة من الكبريت، يتطلب مزيداً من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج.[(١)]

وعند عدم تقديم معلومات أخرى، يشير سعر النفط؛ الذي يظهر في وسائل الإعلام في الدول الغربية- على الأرجح- إلى سعر برميل خام برنت المستخرج من بحر الشمال، والذي يباع في بورصة النفط الدولية في لندن International Petroleum Exchange-IPE.[(*)] ويتم ذلك عادة في صورة عقود

---

(1) http://www.ar.wikipedia.org/wiki.

(٢) يعرف الخام "الحلو" بأن نسبة الكبريت فيه تقل عن ٠,٥%. أما الخام الذي يحتوى على أكثر من ٠,٥% من الكبريت فيشار إليه بأنه "حامض".

(*) رغم أن كمية المباع منه تقل بكثير عن بعض خامات المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال.

آجلة تسلم في الشهر التالي، فيتفق المشتري على تسلم الشحنة، ويوافق البائع على توفير كمية محددة من النفط بسعر متفق عليه مسبقاً، في موقع معين، ولا يتم تداول العقود الآجلة إلا من خلال معاملات مالية منظمة، تسدد يومياً بناء على قيمتها الحالية في السوق، بحد أدنى للشراء هو ألف برميل.

ولوجود أصناف ودرجات مختلفة من النفط الخام، وجد البائعون والمشترون أنه من الأسهل الإشارة إلى عدد محدود من خامات النفط وجعلها معياراً، ويتحدد سعر الأصناف الأخرى بعد ذلك بخصم أو زيادة، حسب الجودة.

ووفقاً لبورصة النفط الدولية، يستخدم خام برنت لتسعير التعاملات في ثلثي إمدادات النفط الخام في العالم، ويتم هذا قياساً على نقطة مرجعية للخام، تم تقييمها عن طريق وكالة التسعير "بلاتس"، فمثلاً: يوجد في أوروبا درجة معينة من الزيت - ولتكن "فولمار" - يمكن أن تباع بسعر (برنت + ٠,٢٥ دولار للبرميل)، وفي منطقة الخليج العربي؛ يستخدم خام دبي كمعيار لتسعير مبيعات خامات المنطقة الأخرى، المباعة لدول آسيا، أما في الولايات المتحدة فإن المعيار هو خام وسط تكساس المتوسط.[١]

ولمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نظامها الخاص، حيث تمثل أسعار سلة أوبك؛ متوسط سبع خامات محددة من النفط[*]، لتشمل مزيجاً من الخام الثقيل والخفيف، وهي أثقل من خام برنت، وخام غربي تكساس، وينتج أعضاء أوبك ستة من هذه الخامات، بينما تنتج المكسيك الخام السابع. وفي الواقع؛ فإن فروق الأسعار بين خامات برنت، ووسط تكساس الخفيف، وسلة

---

(١) جابر. عدنان، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق ٢٠٠٤، ص ٢٥-٣١.

(*) أسعار سلة أوبك هي متوسط أسعار الخامات التالية: الخام العربي الخفيف السعودي، خام دبي الإماراتي، خام بوني الخفيف النيجيري، خام صحاري الجزائري، خام ميناس الإندونيسي، خام تيا خوانا الخفيف الفنزويلي، خام ايستموس المكسيكي.

أوبك ليست كبيرة، وبعضها يرتبط بالآخر. وتستخدم إدارة معلومات الطاقة الأمريكية السعر المتوسط لكل أنواع الزيت الوارد إلى الولايات المتحدة "كسعر عالمي للنفط". *

ويتم الشحن من مناطق الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك؛ بالسفن التي تجوب بحار العالم، ليبلغ عددها عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٥٠٠ سفينة من مختلف الأحجام والحمولات، وكذلك عن طريق خطوط الأنابيب الممتدة في مختلف بقاع الأرض.[١]

*   *   *

(١) ففي عام ٢٠٠٥ مثلاً كان متوسط سعر برميل خام برنت ٥٤,٤ دولار، وخام غرب تكساس ٥٦,٤، وسلة خامات أوبك ٥٠,٦.

(2) http://www.alriyadh.com, 29/10/2005

المبحث الثاني

أزمة ارتفاع أسعار النفط؛ بين العوامل والنتائج، وتأثيرها في الاقتصاد العالمي

نحاول هنا دراسة التطور التاريخي لأسعار النفط، وصولاً إلى (الأزمة) الأخيرة، التي تمثلت في الارتفاع القياسي، الذي سجلته أسعار النفط العالمية في السابع عشر من أيار ٢٠٠٤؛ (والذي لم تدركه منذ أوائل الثمانينيات)، لأكثر من ٤١ دولاراً للبرميل ومن ثم تواصل ارتفاعها إلى أكثر من ٧٠ دولاراً في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وإذا ما أخذت بالحسبان نسبة التضخم الاقتصادي الذي شهده العالم، فإن تلك الارتفاعات تعد تصحيحاً نسبياً في أسعار النفط، ولكن ما جعلها تأخذ طابع الأزمة أنها لم تتم بشكل تراكمي، بالإضافة إلى ارتفاعها ارتفاعاً نوعياً، بعد فترة طويلة من الجمود والكساد، وهذا ما يجعل ارتفاع السعر يُحدث هزة كبيرة في الأسواق العالمية.

أولاً: مستويات الأسعار:

١ - تطور أسعار النفط:

يجب التمييز بين أسعار النفط الخام من جهة، وأسعار المنتجات في محطات التكرير من جهة ثانية، وأسعارها للمستهلك النهائي من جهة ثالثة. **فأسعار الخام** تتأثر بظروف العرض والطلب والمخزون، وبتنظيم السوق النفطية على المستوى العالمي. أما **أسعار المنتجات** الخارجة من مصافي التكرير فتتأثر بأسعار النفط الخام في كل منطقة جغرافية، وبتكاليف التكرير

ومواصفات المنتجات فيها. أما **أسعارها عند تقديمها إلى المستهلك النهائي** فتتأثر بالعوامل السابقة مجتمعة، بالإضافة إلى السياسات الضريبية لحكومات الدول المستهلكة.

وقد مرت أسعار الخام بتطورات عديدة خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، إما متأثرة بظروف السوق أو مؤثرة في دور النفط في الاستهلاك العالمي للطاقة، وبقيت أسعار الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين ١,٥ – ٣ دولارات للبرميل، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد السبعينيات؛ الأمر الذي أسهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من ١٠ دولارات للبرميل عام ١٩٧٤، وتراوحت مابين ١١ – ١٣ دولاراً حتى عام ١٩٧٨، لترتفع إلى ٣٦ دولاراً عام ١٩٨٠، وهو ما أسهم في زيادة الإنتاج من خارج أوبك، وانخفاض الطلب العالمي على النفط.

لكن متوسط تلك الأسعار انخفض خلال انهيار الأسعار عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١٣ دولاراً للبرميل، لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين ١٩٨٦ و ١٩٩٦ عند متوسط ١٧,٣ دولاراً للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في إنتاج أوبك في تلك المدة.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدول المنتجة، وفي مقدمها السعودية، كانت تتبنى في عقد التسعينيات، وجهة نظر تقوم على اعتماد سياسة منخفضة للأسعار حاضراً ومستقبلاً، لكي تشجع عودة الطلب على النفط، فالسعر المنخفض للنفط يمنع تطوير المصادر الأكثر كلفة للطاقة، ما سيدعم مكانة السعودية البارزة، كذلك إن المحافظة على سعر منخفض للنفط تساعد في عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي، وبالتالي خروج الولايات المتحدة من الركود، وهو ما سيحفز بدوره عودة الطلب على النفط.[1]

---

(١) بول. ستينفز، النفط وسياسة الخليج بعد الحرب، ترجمة: عبد النبي حسن، الطبعة الأولى ١٩٩٤، ص٥٨.

أما أسعار المنتجات الخارجة من مصافي التكرير، فقد اتبعت مسار أسعار الخام مع أخذ تكاليف التكرير وهامش الربح وارتفاع الطلب على المنتجات الخفيفة بالحسبان، (كالغازولين والكيروسين)، وانخفاضه على المنتجات الثقيلة (زيوت الوقود). ومنذ منتصف السبعينيات، انصبت جهود ترشيد استهلاك المنتجات على القطاعات المستخدمة له، سواء أكان بإنتاج سيارات تستهلك كمية أقل من الوقود في قطاع النقل،أم بتعديل المواصفات للحد من استهلاك الطاقة اللازمة للتدفئة أو التبريد في قطاع التشييد، أو بالتحول إلى أنواع وقود أخرى في قطاع توليد الكهرباء والقطاع الصناعي... وهذا كله على الرغم من التذبذب في الأسعار منذ ذلك التاريخ.

أما الأسعار التي تباع بها تلك المنتجات إلى المستهلك النهائي، فبالإضافة إلى تأثرها بأسعار الخام وأسعار المنتجات من المصافي؛ تلعب الحكومات دوراً في تحديدها، بما تفرض من ضرائب أو تقدم من إعانات. ويفرض معظم دول العالم ضرائب على استهلاك الغازولين والديزل في قطاع النقل، للحد من التلوث والازدحام، أو لجني إيرادات سهلة التحصيل لميزانية الدولة. وتعد الضرائب على المنتجات النفطية في الدول الصناعية، خصوصاً في أوربا؛ الأعلى عالمياً.

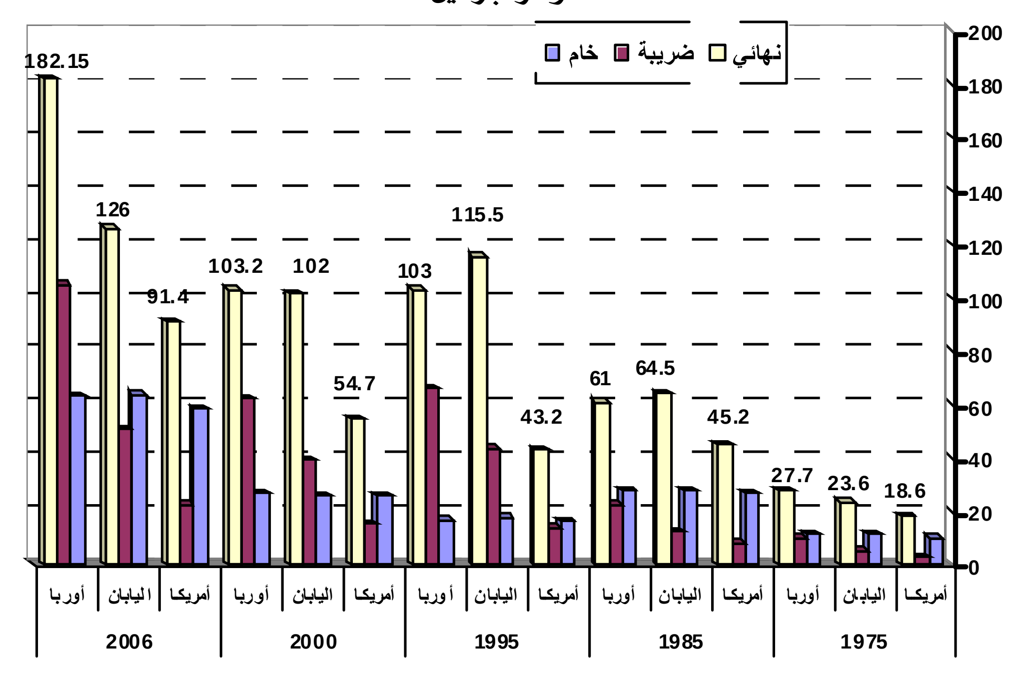
وقد تزايدت تلك الضرائب منذ أواسط السبعينيات، حتى أصبحت تشكل في بعض الدول أكثر من ثلاثة أضعاف سعر برميل الخام. فعلى سبيل المثال، كانت الضرائب عام ١٩٧٤ على برميل المنتجات النفطية في الدول الأوربية حوالي ٨,٥ دولارات أو ٣٦% من السعر النهائي، الذي يدفعه المستهلك في تلك الدول (البالغ حينها ٢٤ دولاراً للبرميل)، وقد تزايدت بعد ذلك تدريجياً إلى أن وصلت إلى ٢٣ دولاراً عام ١٩٨٥. كما أن المستهلك النهائي لم يستفد من انخفاض الأسعار عام ١٩٨٦، فقد ازدادت الضريبة على برميل المنتجات النفطية إلى ٣٠ دولار للبرميل في ذلك العام، مشكلة ٤٨% من السعر النهائي، إلى أن وصلت في نهاية القرن إلى ٦٥ دولار للبرميل لتشكل

٦٢% منه.[١] وفي عام ٢٠٠٦ كان متوسط الضريبة في البلدان الأوربية على برميل المنتجات النفطية حوالي ١٠٥ دولارات، مشكلة ٥٧% من السعر النهائي البالغ ١٨٢,٢ دولاراً. وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (٦)

تطور سعر برميل المنتجات المكررة، ومعدل الضريبة، وسعر الخام

دولار/برميل



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2006

وبقيت أسعار الخام مثبتة من قبل الشركات العالمية حتى أواسط عقد السبعينيات، أو محددة من قبل أوبك منذ ذلك التاريخ، وتعدل في الاجتماعات الوزارية للمنظمة، بتحديد سعر ما كان يعرف حتى عام ١٩٨٦ بـــ "زيت الإشارة" وهو الزيت العربي الخفيف ويجري الاتفاق على فروقات للأسعار، زائداً أو ناقصاً السعر المحدد للعربي الخفيف، حيث يفترض التزام الدول بالبيع بذلك السعر.

(١) المنيف، ماجد العبد الله، التطورات في أسواق النفط العالمية، مرجع سابق، ص٢٢.

ومنذ عام ١٩٨٧ تخلت أوبك عن نظام الأسعار الثابتة وأصبحت الأسعار تحدد في السوق، من خلال ربط أسعار الخام لديها، بأسعار زيوت يجري تداولها في بورصات السلع في نيويورك (NYMEX)، أو في سوق تبادل النفط الدولي IPE في لندن، وهي سعر غربي تكساس الوسيط WTI في الأولى، وسعر برنت ودبي في الثانية، حيث تتأثر تلك الأسعار بظروف العرض والطلب، وبسلوك المضاربين واستراتيجياتهم، وكانت الأسعار تتغير كل يوم، اعتماداً على ظروف التعامل في تلك البورصات. وتتحدد أسعار الزيوت الأخرى في كل سوق جغرافي، بتحديد فرق سعري لكل شهر بين الزيوت المرجعية في البورصات المعنية، والزيوت الأخرى التي تباع في تلك الأسواق، اعتماداً على اختلاف النوعية والمسافة بين المناطق المصدرة والمستوردة، واختلاف أنماط الطلب في كل سوق.

أما بالنسبة إلى توقعات أسعار النفط في المستقبل، فيضع المحللون المتخصصون افتراضات حول مستقبل أسعار النفط، ويستخدمونها للتنبؤ بحجم الطلب، ويتم استقاء هذه الافتراضات من توجهات الماضي، ومن القدرة الإنتاجية الإضافية المتاحة، والنظرة الذاتية لخبراء التنبؤ حول سلوك مختلف الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، في المدة موضوع الدراسة.

وتتوقع العديد من الدراسات أن الأسعار ستستمر في الزيادة المطّردة مع مرور الوقت، ليس فقط بسبب معدلات التضخم، ولكن بسبب الهلع الذي سيصيب الأسواق مع توقعات قرب نضوب النفط، حيث سيتراوح السعر المتوسط من ٩٠ إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل في الفترة بين ٢٠١٠ و ٢٠٥٠. ويتوقع خبراء أوبك ارتفاع الأسعار في المستقبل القريب إلى معدلات قد تبدو غير مقبولة في الوقت الراهن.[١]

---

(1) Shihab Eldin, Adnan (march 2005), "Forecasting Future Oil Prices Is Extremely Difficult", http://www.opec.org/.

أما العوامل التي ستضع حداً لارتفاع أسعار النفط على المدى البعيد فأهمها: الاستثمارات الجديدة/ تطور التكنولوجيا وتقدم وسائل الاتصالات، (الأمر الذي يسمح بتحسين مستوى نقل المعلومات)/ تطوير بدائل النفط/ ازدياد المنافسة في أسواق النفط العالمية/ ضغوط حركات حماية البيئة التي تقلص الطلب على النفط/ عودة العراق الحتمية إلى سوق النفط/ والصادرات النفطية من دول الاتحاد السوفييتي السابق[١].

٢ - الأسعار الحقيقية:

هذا عن الأسعار في صورتها الاسمية Nominal، أما بالنسبة إلى قيمتها الحقيقية، Price in real terms، فباستبعاد أثر التضخم، وأثر تقلبات سعر صرف الدولار من السعر الاسمي، مستخدمين سنة ١٩٧٤ كسنة أساس (في عام ١٩٧٣ تم تصحيح السعر في ظل حرب تشرين وهو ١٠,٧٣ دولارات للبرميل، ويعتبر هذا السعر سعراً عادلاً وتعويضاً منطقياً للغبن الذي حاق بالدول المصدرة للنفط على مدى ربع قرن من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٣).

ويُستند في ذلك على اتفاقيات نفطية دولية:[٢] ففي عام ١٩٧١ أَقرت **اتفاقية طهران**، التي أُبرمت بين أوبك وشركات النفط العالمية، مبدأ ارتفاع الأسعار بمعدل ٢,٥% سنوياً لمواجهة التضخم، كما أقرت مبدأ زيادة ٥ سنتات سنوياً، كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة، وكانت هذه السنتات الخمس تعادل ٢,٥% من سعر النفط، الذي كان يدور حول دولارين للبرميل، وبذلك يكون معدل الزيادة السنوية التي اعتمدتها اتفاقية طهران نحو ٥% سنوياً. وأقرت **اتفاقية جنيف الأولى** ١٩٧٢ التي أبرمت مع الشركات النفطية، مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار المستخدم لتسعيره، من تغيرات، في مواجهة عدد من العملات الرئيسة.

---

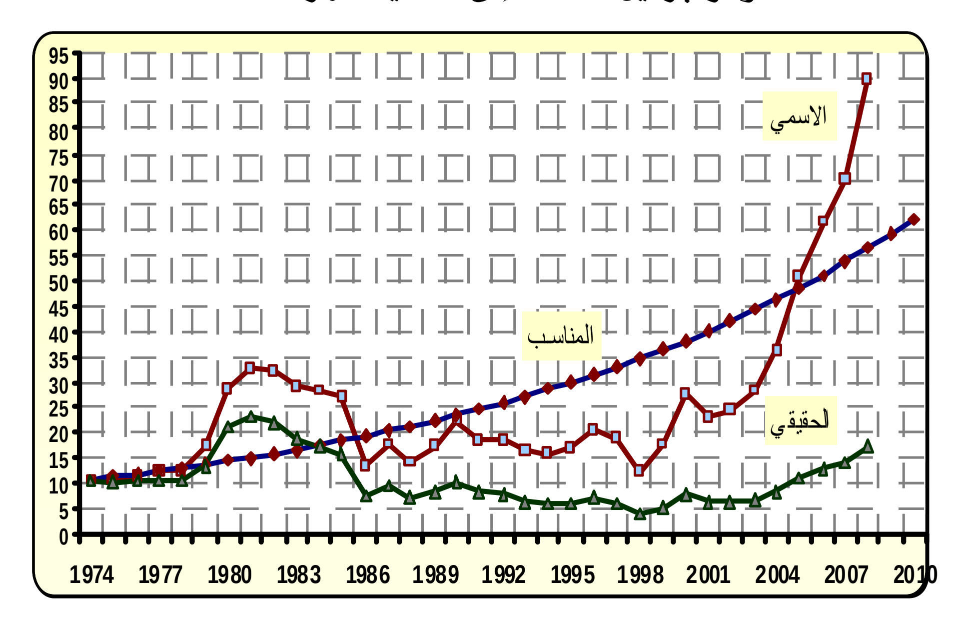
(١) أحمدي. هوشانج أمير، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦، ص٢١.

(٢) د. عبد الله، حسين - أزمة النفط الحالية، مرجع سابق، ص٣٨.

وحتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو الانخفاض في مواجهة العملات الرئيسة الأخرى يلغي بعضها بعضاً على المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية، وفقاً لمبدأ طهران، لا يقل عن ٥% سنوياً في المتوسط على مدى السنوات الماضية. وبالتالي بتطبيق معدل الزيادة السنوية على **السعر الاسمي لبرميل سلة أوبك** OPEC Reference Barrel (ORB)، على الفترة الممتدة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٧ تكون الأسعار وفق الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (٧)

الأسعار الاسمية والحقيقية والمناسبة للنفط الخام ١٩٧٤-٢٠١٠، دولار/برميل استناداً إلى اتفاقية طهران ١٩٧١



المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستناد إلى؛ ww.opec.org/home/basket.aspx

وهنا نرى أن سعر برميل نفط أوبك الاسمي (بالأسعار الجارية)، شهد تقلبات حادة، حيث بلغ ١٠,٧ دولارات عام ١٩٧٤، ثم قفز من ١٢,٧ عام ١٩٧٨ وإلى ١٧,٢٥ عام ١٩٧٩ وإلى ٢٨,٦ و٣٢,٥ عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، ثم انخفض تدريجياً إلى أن انهارت الأسعار من ٢٧,٠١ دولاراً عام ١٩٨٥ إلى ١٣,٥ دولاراً

عام ١٩٨٦، ثم عاد وارتفع حتى وصل في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٣ دولاراً، وفي عام ١٩٩٨ انخفض إلى ١٢,٢ دولاراً، وبدأ بعد ذلك بالارتفاع حتى وصل عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٦ دولاراً، وفي عام ٢٠٠١ انخفض إلى ٢٣,١ دولاراً، ثم بدأ بالارتفاع إلى ٢٨,١ عام ٢٠٠٣، و٣٦,٥ عام ٢٠٠٤، و٥٠,٦ عام ٢٠٠٥، ثم ٦١,٨ عام ٢٠٠٦، و٧٠عام ٢٠٠٧، وليتجاوز ٩٠ دولاراً عام ٢٠٠٨.(*)

ويتضح من الشكل البياني السابق أن سعر النفط في صورته الحقيقية(**) (بدولارات عام ١٩٧٤، وباستبعاد عوامل التضخم) ارتفع من ١٠,٧ دولارات للبرميل عام ١٩٧٤ إلى ٢٣,١ عام ١٩٨١، ثم أخذ ينخفض حتى انهار في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٧,٥ دولارات، ثم تراوح حول ٨ دولارات حتى عام ١٩٨٩، لكنه ارتفع عام ١٩٩٠ إلى ١٠,٢، ثم انخفض حتى وصل إلى ٥,٨ عام ١٩٩٤، ليعود لينخفض في عام ١٩٩٨ إلى ٣,٨، ثم يرتفع تدريجياً حتى يصل عام ٢٠٠٤ إلى ٨,٤ و ١١,١ عام ٢٠٠٥، و١٢,٨ عام ٢٠٠٦، و١٣,٩عام ٢٠٠٧. أي أن سعر النفط الحقيقي (بدولارات ١٩٧٤) من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٧ تجاوز سعر سنة الأساس في عشر سنوات، وهي ([١٩٧٩، ١٩٨٥]، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧).

ومن وجهة نظر الدول المستهلكة، شهد الاقتصاد العالمي ثلاث صدمات في أسعار النفط، كانت أسبابها سياسية، **الأولى** بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣، **والثانية** عام ١٩٨٠ نتيجة قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وتوقف الصادرات الإيرانية، **والثالثة** عام ٢٠٠٤، وجاءت بعد الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣، ووصل أعلى سعر بقيمته الحقيقية عام ١٩٨١ إلى ٢١٥% من سعر عام ١٩٧٤، وكان مرتفعاً جداً. أما في السنوات الباقية فكان النفط يباع بأقلَّ من قيمته الحقيقية، وكان أقل سعر عام ١٩٩٨ حيث بلغ ٣,٨ دولارات أي ٣٦% من سعر ١٩٧٤.

(*) بينما بلغ خام برنت ٦٣,٦ عام ٢٠٠٦، ٧٥,٣ عام ٢٠٠٧، و ٩٥ دولار عام ٢٠٠٨.

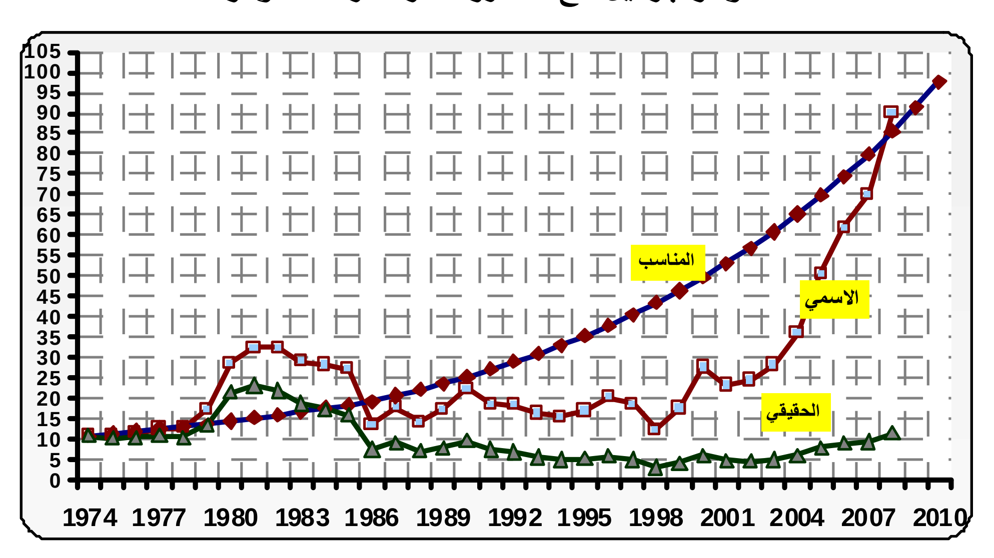
(**) السعر الحقيقي بدولارات ١٩٧٤ = (السعر الاسمي × سعر ١٩٧٤) / السعر المناسب.

والسعر **المناسب** (العادل) ليوم، **استناداً إلى اتفاقية طهران** هو ٤٨,٦ دولاراً عام ٢٠٠٥، و٥١,١ عام ٢٠٠٦، ٥٣,٦ دولاراً عام ٢٠٠٧، ويصل في عام ٢٠١٠ إلى ٦٢,١، وفي عام ٢٠١٥ إلى ٧٩,٣ دولاراً، أي أن الأسعار كانت بين ١٩٨٦ و ٢٠٠٤ أقل من السعر المناسب، وارتفعت الأسعار الاسمية فوق المناسبة في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار تدهور سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسة **استناداً إلى اتفاقية جنيف** ١٩٧٢، فبعد عام ١٩٨٦ وحتى ٢٠٠٧ فقد الدولار ٦٥% أمام الين، و٦٠% أمام الجنيه الإسترليني، و٣٥% أمام اليورو،(١) لذلك ومنذ عام ١٩٨٧، إضافة إلى ٥% السابقة سنزيد ٢% على سعر النفط لتصبح الأسعار وفقاً للشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (٨)

الأسعار الاسمية والحقيقية والمناسبة للنفط الخام ١٩٧٤-٢٠٠٨، دولار/برميل مع تدهور سعر صرف الدولار



المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستناد إلى؛ www.opec.org/home/basket.aspx

[1] ـ العنـزري. عقيل محسن، رحلة أسعار النفط التاريخية، ٢٠٠٨/٢/٥، http://www.4eqt.com/vb/thread17096.html

أي أن السعر الحقيقي للنفط (بدولارات عام ١٩٧٤، وباستبعاد عوامل التضخم النقدي وتغيرات سعر صرف الدولار) ارتفع من ١٠,٧ دولارات للبرميل عام ١٩٧٤ إلى ٢٣,١ عام ١٩٨١، ثم أخذ ينخفض حتى انهار في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٧,٥ دولارات، ثم تراوح حول ٩ دولارات حتى عام ١٩٩٠، ثم انخفض حتى وصل إلى ٥,٠٣ عام ١٩٩٤، ليعود وينخفض في عام ١٩٩٨ إلى ٣,٠٣، ثم يتراوح حتى عام ٢٠٠٤ حول ٥ دولارات، ليرتفع إلى ٧,٨ و٨,٨٩ و ٩,٤ و ١١,٣ في الأعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، أي أن سعر النفط الحقيقي (بدولارات ١٩٧٤) من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٧ تجاوز سعر سنة الأسلس في سبع سنوات فقط، وهي (١٩٧٩-١٩٨٥) ولم يبلغ سعر عام ١٩٧٤ حتى تجاوز السعر الاسمي ٨٠ دولاراً بعد العام ٢٠٠٧.

والسعر **المناسب** (العادل) اليوم، **استناداً إلى اتفاقيتي طهران وجنيف** هو ٧٠ دولاراً عام ٢٠٠٥، و٧٥ دولاراً عام ٢٠٠٦، ٨٠ دولاراً عام ٢٠٠٧، و٨٥ دولاراً عام ٢٠٠٨، ويصل في عام ٢٠١٠ إلى حدود ٩٧ دولاراً، وفي عام ٢٠١٥ إلى ١٣٥ دولاراً، **أي أن الأسعار كانت بين ١٩٨٦ و٢٠٠٧ أقل من السعر المناسب، لكنها منذ عام ٢٠٠٧ أخذت تقترب منه لتتجاوزه في عام ٢٠٠٨.**

والسعر المناسب: هو السعر الذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية تواكب الزيادة في الطلب، ويحقق عائداً مجزياً للشركات، وتعويضاً معقولاً للدول المصدرة للنفط، والتي هي دول نامية تعيش على مصدر واحد رئيس للدخل مآله إلى النضوب النهائي.

ثانياً: عوامل أزمة ارتفاع أسعار النفط:

نطلق هنا عبارة: "أزمة ارتفاع أسعار النفط" (التي بدأت في عام ٢٠٠٤)؛ على الطفرة النفطية التي سببت نوعاً من الهزة العالمية في الأسواق. وبالرغم من أن هذه الطفرة أعادت الأسعار إلى عدالتها، مقارنة بسعر ١٩٧٤ (كما بيَّنا سابقاً)؛ ومقارنة بارتفاع معظم السلع الأساسية في العالم والتي ارتفعت

بنسب أكبر من ارتفاع سعر النفط. إلا أن مصطلح الأزمة أُطلق نتيجة للهزة الكبيرة التي حصلت من جرّاء ارتفاع أسعار النفط؛ الحاد، السريع، وغير التدريجي، وهناك أسباب كثيرة ومتعددة تقف وراء ذلكَ، من أهمها:

- **الوضع السياسي المتأزم** في منطقة "الشرق الأوسط"، وتحديداً على الساحتين العراقية والفلسطينية، والأعمال التخريبية في السعودية، التي أثرت في توقعات التدفقات النفطية في السوق العالمية، والنزاعات الإثنية والإضرابات في نيجيريا والبرازيل والنرويج ما أدى إلى انخفاض إنتاجها النفطي، والإضراب الذي أصاب الشركات النفطية الفنزويلية بالشلل عام ٢٠٠٣.
- سياسة الدول الغربية الضاغطة على الأسعار، وبالتالي تدهور أسعار النفط وعائداته، أدت إلى **تدهور حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الإنتاجية**، وخاصة في دول الخليج وغيرها من دول أوبك، وبذلك عجزت القدرة الإنتاجية الاحتياطية للنفط عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي. كما لم تستطع تلك القدرة الإنتاجية تخفيف حدة ارتفاع السعر المرتبطة بالعواصف الجيوسياسية، التي أثارتها السياسة الأمريكية بحجة "الحرب على الإرهاب"، واستخدمتها لاحتلال العراق ومساندة الإبادة الوحشية التي يشنها الجيش الصهيوني على الشعب الفلسطيني.
- الاختناق الذي تعانيه أعمال التكرير في البلدان المستهلكة الكبرى، نتيجة **نقص طاقة التكرير في المصافي الغربية؛** عن احتياجات الاستهلاك، وخصوصاً في الولايات المتحدة، إذ تعاني صناعة التكرير من ضعف هوامش الربحية نتيجة الاعتبارات والقيود البيئية، حيث تشترط المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة ضرورة تخفيض نسبة انبعاث الغازات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، مما أدى إلى تراجع عدد الشركات العاملة في هذا المجال، أضف إليه الكوارث المناخية، كالأعاصير التي توقف عمل المصافي النفطية كأعاصير إيفان وكاترينا وريتا...

- **عجز دول أوبك**، التي تنتج بأقصى طاقاتها عن **زيادة الإنتاج النفطي**، بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط، وذلك بعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية لمقدار يقارب مليوني ب/ي، ولكن دون أية فائدة ملموسة.
- ارتفاع الحاجات العالمية، **وانخفاض احتياطيات وإنتاج الدول الصناعية**.
- **زيادة الطلب العالمي** على النفط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥: حيث سجل ٧٧,٧ مليون ب/ي عام ٢٠٠٢، ووصل في عام ٢٠٠٥ إلى ٨٥ مليون ب/ي، وقد سجل الطلب على النفط والمنتجات المكررة في كل من الولايات المتحدة والصين والهند زيادة غير متوقعة، بلغت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ حوالي ١٠٠ ألف ب/ي، وبلغ حجم الطلب على المنتجات النفطية في الصين حوالي ٦,٢٥ مليون ب/ي. ويتوقع أن يتراوح متوسط معدل نمو الطلب العالمي على النفط من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥ بين ١,٥٣ -١,٦% سنوياً.[١]
- تأثير **المضاربات في السوق المستقبلية**، والتي تتم على مدار الساعة في أهم ثلاث بورصات وهي أسواق نيويورك (NYMEX) ولندن (IPE) وسنغافورة، ويتم فيها التعامل بما يسمى (البراميل الورقية Paper Barrels)، ما يزيد مرات، على حجم التعامل في (براميل النفط الحقيقية Wet Barrels)، حيث تتضارب معها الآراء بخصوص السعر الذي سيتراوح عنده برميل النفط في العقود الآجلة، بالنظر إلى عوامل العرض والطلب المتأثرة: بالتهديدات الموجهة نحو الإمدادات النفطية،[*] وبتحكم التجار بسوق الطلب، مثل البيوتات المالية الأمريكية وشركات الطيران الكبرى التي دخلت منافساً في الطلب النفطي، بما تمتلكه من احتياطيات مالية ضخمة. وقد وجدت هذه الجهات في السوق (فرصة ذهبية) لتحريك الأسواق

---

(1) Gohans Benine, Driving Factors of the Oil Market, Fuels 2006- Abu Dhabi – UAE: 4-6/2/2006.

(*) العقود الآجلة: هي العقود التي تتضمن شراء النفط في زمن مستقبلي محدد بسعر مستقبلي محدد.

ورفع الأسعار إلى مستويات كبيرة؛ ناهيك عن انخراط صناديق الاستثمار المالي العالمية في عمليات شراء الخام، التي زادت من حدة المضاربة، ليصل حجم تعاملات المضاربين إلى أكثر من ٢٠% عام ٢٠٠٥.

- **تضارب المعلومات والإحصائيات والتقديرات** المقدمة من الأقطاب ذات العلاقة بسوق النفط، حول واقع السوق، أو توقعات الطلب والعرض العالميين، ونعني بهذه الأقطاب: الدول الأعضاء في أوبك، والدول المنتجة والمصدرة خارج المنظمة، والدول الصناعية المستهلك الرئيس للنفط، والشركات النفطية الكبرى، والوسطاء والموزعين في السوق النفطية، ومصافي التكرير المستقلة.
- **انخفاض سعر صرف الدولار** تجاه العملات الرئيسة الأخرى، فالعلاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار النفط. ويسهم انخفاض الدولار على المدى القصير في تشجيع المضاربين لدخول أسواق النفط والمعادن الأكثر أماناً وربحية؛ الذي يسهم بدوره في زيادة أسعار النفط وزيادة تذبذبها. وعلى المدى الطويل يؤدي انخفاض الدولار إلى تخفيض نمو الإنتاج النفطي، وإلى زيادة نمو الطلب، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط. ولا يكون هذا الارتفاع بالضرورة نافعاً للدول المنتجة، لأن العبرة بما يمكن أن تشتريه عوائد النفط، وليست بسعر البرميل...، ففي عام ٢٠٠٥ هبط سعر صرف الدولار حوالي ١٠% مقابل العملات الرئيسة (اليورو، والين)، وهما أكثر عملتين بعد الدولار تستورد بهما دول الخليج المنتج الرئيس للنفط الخام.
- **عدم توفر بديل للطاقة النفطية** حالياً، وذلك بعد أن طرح البديل الغازي، ولكن أحدث الدراسات الاقتصادية أوضحت أن سوق الغاز ستبقى محدودة، ولن تصبح أبداً سوقاً عالميةً بديلةً عن السوق النفطية للطاقة، بسبب ارتفاع تكاليف النقل والحاجة إلى عقود إمدادات طويلة الأجل؛ لتمويل مشاريع الغاز المسال. وبالرغم من استمرار التجارب والمحاولات لإنتاج سيارات تعمل على الكهرباء أو السيارات الهجينة؛ لم تكن هذه التجارب جاهزة للاستخدام في أزمة النفط الحاصلة.

وبالتالي أثبتت الأسباب النفسية لارتفاع أسعار النفط؛ المتمثلة بالأحداث السياسية، وقلق المضاربين، والحوادث والكوارث الطبيعية؛ أنها أعظم تأثيراً من أسباب العرض والطلب. وإنَّ ما يشار إليه من أسباب اقتصادية ليس كافياً للوصول بأسعار النفط إلى ما وصلت إليه، فبالرغم من ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في عدد من البلدان، يؤكد الواقع أن ذلك ليس السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار؛ بدليل وجود فائض يومي يتجاوز المليوني برميل يومياً، وبالتالي فإن العوامل النفسية المتعلقة بعدم الاستقرار العالمي هي السبب الرئيس في ارتفاع الأسعار.

وبشكل لا يقبل الشك كشف ارتفاع أسعار النفط، بعد تبلور معالم هذا الاتجاه، أن ما يحرك الأسعار في الوقت الحاضر لا يعتمد فقط على مقدار ما تضخه الدول المنتجة، بل على عوامل أخرى تتحمل الدول المستهلكة مسؤوليتها.

ثالثاً: تأثير ارتفاع أسعار النفط على التجارة الدولية:

تشتمل إحصاءات التجارة الدولية على: الصادرات والواردات السلعية المنظورة، والصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة. وفي عام ٢٠٠٦ كان مجموعهما ١٤٥٤٦ مليار دولار، شكلت المجموعة الأولى ٨١% من مجمل التجارة الدولية، أي ١١٧٨٣ مليار دولار (منتجات فقط). وتتألف تجارة السلع المنظورة (المنتجات) من ثلاث مجموعات رئيسة: هي المنتجات الزراعية Agricultural products، ومنتجات الوقود المعدنية Fuels and mining products، إضافة إلى المنتجات الصناعية Manufactures. وكان توزعها في عام ٢٠٠٦ وفق ما يلي:

الجدول رقم (١٤)

صادرات المنتجات السلعية العالمية ٢٠٠٦، مليار برميل، %

	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود المعدنية		المنتجات الصناعية
		الإجمالي	الوقود	
القيمــــــــة	٩٤٥	٢٢٧٧	١٧٧١	٨٢٥٧
نسبتها من الصادرات السلعية %	٨	١٩,٣	١٥	٧٠,١

المصدر: WTO, International Trade Statistics 2007

شكلت صادرات المنتجات الصناعية (أهمها المنتجات الكيماوية، التجهيزات والآلات والسيارات والملابس والحديد والصلب..) ٧٠% من الصادرات السلعية، ومنتجات الوقود المعدنية ١٩,٣%، بينما لم تشكل المنتجات الزراعية إلا ٨%.

وما يهمنا هنا هو مساهمة صادرات الوقود التي يشكل النفط أغلبها في فترة الطفرة النفطية الأخيرة:

الجدول رقم (١٥)

مساهمة صادرات الوقود في الصادرات السلعية العالمية

٢٠٠٣-٢٠٠٦، مليار دولار، %

العام	الصادرات السلعية	معدل النمو	صادرات الوقود	معدل النمو	نسبتها من الصادرات السلعية
٢٠٠٣	٧٣٧١	-	٧٦٠	-	١٠,٣
٢٠٠٤	٨٩٩٢	٢٢	١٠١٠	٣٣	١١,٢
٢٠٠٥	١٠١٥٩	١٣	١٤٤٠	٤٣	١٤
٢٠٠٦	١١٧٨٣	١٦	١٧٧١	٢٣	١٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

WTO, International Trade Statistics 2007, 2006, 2005

فازدادت صادرات الوقود بمعدلات كبيرة جداً، فاقت معدلات زيادة الصادرات السلعية الدولية، ولكن نلحظ أيضاً أن العلاقة بين معدلات نمو كل من صادرات الوقود والصادرات السلعية هي **علاقة عكسية** (سالبة)، ومعامل الارتباط CORREL قدره **-٠,٣٣**، ففي الوقت الذي ازداد معدل نمو صادرات الوقود من ٣٣% عام ٢٠٠٤ إلى ٤٣% عام ٢٠٠٥، انخفض معدل نمو الصادرات السلعية (التجارة الدولية) من ٢٢% إلى ١٣%، وكذلك انخفاض معدل نمو صادرات الوقود إلى ٢٣% عام ٢٠٠٦ رافقه زيادة في نمو الصادرات السلعية إلى ١٦%. ما أدى إلى **زيادة مساهمة صادرات**

الوقود في **صادرات المنتجات العالمية** من ١٠,٣% عام ٢٠٠٣ إلى ١١,٢% ثم ١٤ و١٥% في الأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التتالي.

وفي المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ كان متوسط معدل نمو صادرات الوقود العالمية ١٨%، اختلف بين منطقة وأخرى فكان ٢٥% في كومنولث الدول المستقلة، و٢٠% في إفريقيا، و١٨% في أوربا، و١٦% في كل من الشرق الأوسط وآسيا، و١٥% في أمريكا الوسطى والجنوبية، و١٤,٩% في أمريكا الشمالية، أي أن ارتفاع أسعار النفط حفزت زيادة صادرات العديد من الدول خارج منظمة أوبك. وفي عام ٢٠٠٦ أصبحت مساهمة النفط في تجارة المناطق العالمية وفقاً للجدول التالي (*):

الجدول رقم (١٦)

مساهمة منتجات الوقود في تجارة المناطق العالمية المختلفة عام ٢٠٠٦، %

	نسبتها من الصادرات	نسبتها من الواردات
أمريكا الشمالية	٩	١٤,٨
أمريكا الوسطى والجنوبية	٢٥,٧	١٩,١
أوروبـــــا	٧,٣	١٢,٨
كومنولث الدول المستقلة	٥٥,٩	١٠,٧
إفريقيـــــا	٦٢	١٣,٧
الشرق الأوسط	٧٢,٦	٦,٧
آســــيا	٦,٦	١٩,٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى WTO, International Trade Statistics 2007

لنؤكد حقيقة اعتماد الدول النفطية الكبير على صادرات النفط فهي تشكل أكثر من ٧٠% من صادرات منطقة الشرق الأوسط، و٥٥,٩% في

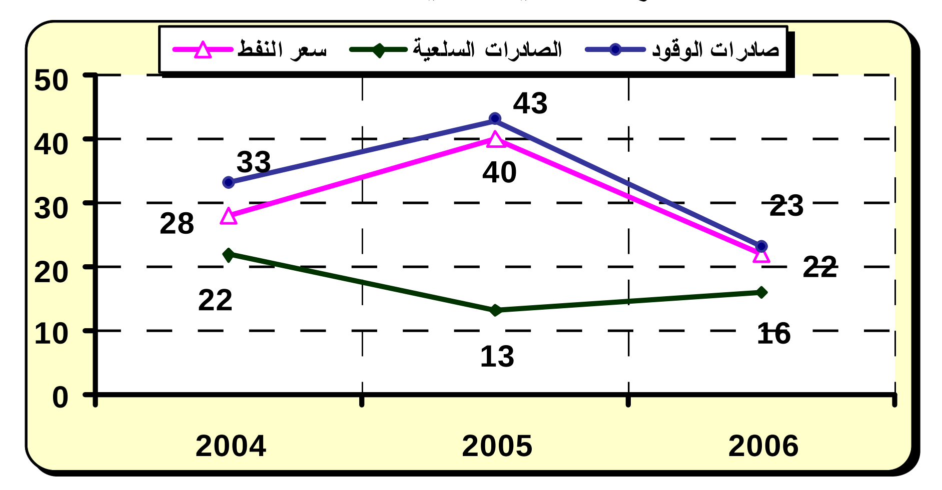
(*) لم نجد إحصاءات واضحة ودقيقة تبين قيم الصادرات النفطية العالمية وما وجدناه فقط هو قيم صادرات الوقود.

كومنولث الدول المستقلة، وكذلك تعاظم فاتورة النفط في بعض مناطق الاستهلاك العالمي وخاصة في آسيا ١٩,٥%، وأمريكا والاتحاد الأوربي.

أدى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى زيادة مساهمة الصادرات النفطية في التجارة الدولية، نتيجة تعاظم قيم تلك الصادرات، ويبين الشكل التالي العلاقة بين أسعار النفط وصادراته وانعكاسهما على التجارة الدولية:

الشكل رقم (٩)

معدلات نمو: أسعار النفط، صادرات الوقود، الصادرات السلعية العالمية ٢٠٠٤-٢٠٠٦، %



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى WTO, International Trade Statistics 2007,2006,2005 www.opec.org/home/basket.aspx

فنجد أن العلاقة بين أسعار النفط وصادرات الوقود علاقة طردية (إيجابية) بينما يرتبطان مع الصادرات السلعية العالمية بعلاقة عكسية (سالبة).

رابعاً: تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي:

تظل أسعار النفط المحرك الأسلس للأداء الاقتصادي العالمي، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تحويل المدخول في الدول المستوردة إلى الدول المصدرة، مما يبدل ويحول الميزان التجاري بين هذه الدول، ويعتمد تأثير هذا

على مدى اعتماد الدول المنتجة والمستوردة على النفط، وعلى قدرة المستهلكين على التقنين في الاستهلاك وتخفيف الاعتماد على النفط.

إذاً هناك رابحون وخاسرون، فالرابحون هم الدول المنتجة والشركات العاملة في هذا القطاع، أما الخاسرون فهم الدول غير المنتجة، والمستهلكون الذين لا يجدون فرص عمل من قبل حكومات بلادهم.

لقد كان لظاهرة ارتفاع أسعار النفط انعكاساتٌ كبيرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية في معظم دول العالم، إن لم يكن فيها جميعاً. ولم يقتصر تأثير هذه الظاهرة على الدول النفطية، بل انسحب كذلك على الدول غير النفطية، وأثر تزايد الفوائض المالية بشكل غير مسبوق، في نمط الإنفاق والاستثمار، كما أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه في أسعار الأصول، وفقدان السيطرة على استقرار الأسعار، وارتفاع مقلق لمستويات التضخم. ونستعرض هنا إيجابيات وإشكاليات هذه الظاهرة.

١ - التأثيرات الإيجابية:

تدافع الدول المنتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ولا ترى فيه كارثة، ولا يحمل انعكاسات سلبية، ولا تستفيد منه الدول المنتجة وحدها، بل هو في صالح تقدم الاقتصاد العالمي، وتعزيز فرص إيجاد مصادر إضافية للطاقة، عبر توسيع مناطق استخراج الوقود. وتتمثل أهم النتائج الإيجابية في أمور منها:

أ - أن عدد الدول المنتجة لم يعد قليلاً، كما أنه ليس محصوراً في دول الشرق الأوسط، فغالبية الدول العربية، وعدد كبير من دول إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا، تنتج النفط بكميات متفاوتة، **ويعود الارتفاع في الأسعار إيجاباً على مجمل الاقتصاد في هذه البلدان، ويعزز معدلات نموها،** حيث وصلت معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول المنتجة إلى ٦% خلال السنوات الثلاث الماضية، مقابل نسبة لا تزيد عن ٣,٦% خلال التسعينيات، وازدادت الصادرات النفطية العربية وبأرقام كبيرة من ١٤٥

مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وإلى ٤١٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (منها ٣٠٧ مليار دولار لدول الخليج العربي)، وأدى هذا إلى توفر فرص استثمار ومشاريع تنمية جديدة، وأدت إلى خلق فرص عمل، ساعدت على تخفيف معدلات البطالة، وعلى تحسين مستويات المعيشة في بعض الحالات.[١]

ب ـــ من التأثيرات الإيجابية الأخرى أن **فوائض الإيرادات النفطية** لم تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات، مثلما حصل في الفورة النفطية الأولى خلال السبعينيات، بل إنَّ الجزء الأكبر منها وُظِّف في ثلاثة مجالات إيجابية:

- **تعزيز المدخرات** من خلال إنشاء صناديق الاستقرار المالي، وصناديق الأجيال القادمة: يُقدر أن الدول النفطية قد ادخرت حوالي ثلثي الإيرادات الإضافية التي تراكمت لديها منذ عام ٢٠٠٢، وما يعكس المستوى المرتفع للادخار بالنسبة إلى الدول النفطية أن فائض الحساب الجاري لديها، وصل إلى ما يزيد عن ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية**: ففي البلدان العربية المنتجة ارتفعت هذه الاحتياطات بمقدار الضعف، حتى وصلت إلى ما يجاوز ٥٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ (السعودية ٢٥٠ مليار دولار)، ما دعم عملاتها أمام اهتزازات موازين المدفوعات.
- **تخفيض مديونية القطاع العام بشكل ملموس**: وكان ذلك واضحاً بشكل خاص في حالة دول مثل اليمن والجزائر وسورية وعُمان والسعودية والكويت، فقد انخفض الدين العام في أغلب الدول النفطية حوالي النصف بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦.

---

(١) د. المناعي. جاسم، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، أيار ٢٠٠٦ /www.amf.org.ae

ج - **تقوية الطلب الداخلي في الدول المنتجة**، وطلبها الخارجي على منتجات الدول الأخرى، **وزيادة تحويلات العمالة** التي تعمل في الدول النفطية، وبالتالي زيادة التجارة والسياحة والاستثمار، وحسب شركة وود مكنزي العالمية لاستشارات الطاقة، أصبحت الدول المصدرة للنفط في عام ٢٠٠٦ **أكبر مصدِّر في العالم لتدفقات الأموال والاستثمارات** وفاقت آسيا لأول مرة منذ السبعينيات (وصلت أصول مستثمري الدول النفطية في الأسواق العالمية إلى ٣,٨ تزليونات دولار (أهمها هيئة أبو ظبي للاستثمار، البالغ إجمالي أصولها نحو ٨٧٥ مليار دولار))،[*] لترفد أسواق المال العالمية بمعدل مليار دولار يومياً استناداً إلى ٥٠ دولاراً كسعر لبرميل النفط، بينا تتضاعف التدفقات اليومية إلى مليار ي دولار بحساب سعر الـــ ٧٠ دولاراً للبرميل، ما ينعكس ذلك كله إيجاباً على الدول الأخرى.[1]

د - تعوض الدول المتقدمة خسائر ارتفاع أسعار النفط من خلال **ارتفاع أرباح شركاتها النفطية**، التي حققت أرباحاً هائلةً، فمثلاً أظهرت النتائج المالية السنوية لمجموعة (اكسون موبيل) الأمريكية النفطية، أنها حققت عام ٢٠٠٥ أرباحاً صافيةً بلغت قيمتها أكثر من ٣٦ مليار دولار بزيادة ٤٣% مقارنة بالعام ٢٠٠٤، وبلغ رقم الأعمال السنوي لهذه الشركة ٣٧١ مليار دولار، وهو رقم يفوق إجمالي الناتج المحلي للسعودية أول دولة منتجة للنفط، وفق تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، كذلك تضاعفت أرباح شركات (شيفرون) و(كونوكو فيليبس) و(بريتش بيتروليوم) في عام ٢٠٠٥ عن عام ٢٠٠٤،وفسرت الشركات الثلاث ازدياد أرباحها بالارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة.[٢] وبالتالي انعكس ذلك إيجاباً على اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات.

(*) الترليون: مليون مليون، أو ألف مليار.

(١) صحيفة البيان القطرية ٢٠٠٨/٢/١٧ - tp://www.albayan.ae/servlet/Satellite

(2) http://www.alburaq.net/news/show.cfm- 2006

هـ - ينعش ارتفاع أسعار النفط **حركة الاستثمار في التنقيب والاستخراج والتكرير**، ليفتح آفاقاً واسعة أمام إمكانية اكتشاف حقولٍ جديدةٍ، وانضمام دولٍ أخرى إلى نادي الدول المنتجة للنفط، وبالتالي زيادة كل من الاحتياطي والطاقة الإنتاجية العالمية، نتيجة زيادة الجدوى الاقتصادية لإنتاج العديد من الحقول والدول (ومنها الولايات المتحدة الأمريكية).

و - يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى **إضافة نحو ترليوني برميل** في غضون سنوات قليلة نتيجةً للتطور التكنولوجي وزيادة المعلومات المتوفرة عن باطن الأرض.[1]

ز - يشهد مستوى الاعتماد المباشر للنمو الاقتصادي والصناعي للدول المتقدمة الرئيسة على النفط، انخفاضه يوماً بعد يوم، مع **التنظيم المتواصل للهيكل الاقتصادي والصناعي** للدول المتقدمة في العالم، والذي يحفزه ارتفاع أسعار النفط.

٢ - التأثيرات السلبية:

تؤثر الأسعار المرتفعة بشكلٍ كبيرٍ على الدول النامية والفقيرة، فالنمو الداخلي فيها غير محصن ضد أسعار النفط المرتفعة، وفي هذا الإطار تقف في الواجهة الدول السائرة بخطى مسرعة على طريق التقدم الصناعي **(الصين والهند ودول شرق آسيا)**، وذلك لكثافة استهلاكها النفطي، وإمكانية تسجيلها تباطؤاً في النمو الاقتصادي، وتختلف هذه الدول عن الدول المتقدمة بأن قطاعها الصناعي في مرحلة توسع، وأن حصته من الناتج المحلي الإجمالي في ازدياد، (ازدادت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في الصين، من ٤٤،٦% عام ١٩٨٣ إلى ٥٢،٣% عام ٢٠٠٣).

(١) رستم. خالد، أزمة ارتفاع أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ٤١٠، كانون الأول ٢٠٠٤، ص٢١.

يتميز معظم هذه الدول بمعدلات استهلاك طاقة مرتفعة، لكل وحدة من الناتج المحلي، ما يعني أن العبء الحقيقي من ارتفاع أسعار النفط سيقع على كاهل هذه البلدان، وذلك على شكل ارتفاع في التضخم وتراجع في النمو الاقتصادي من جهة، وعبء على الموازنة العامة من جهة أخرى، فالكثير من هذه الدول يدعم أسعار الطاقة بأشكال مختلفة، ما يعني أن رقم الدعم سيزداد، **وسيضع هذه الدول بين خيارين** أحلاهما مر، فإما أن تستمر في الدعم، وبالتالي تزيد من عجز موازنتها، وربما تضطر إلى الاقتراض من الخارج؛ أو أنها سترفع هذا الدعم أو تخفف منه، وبالتالي تتحمل اضطرابات اجتماعية وسياسية (ومعظم هذه الدول يعاني سلفاً من مشكلات كهذه).

يتمثل أهم التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي في الجوانب الآتية:

أ - **التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير**؛ ما أدى إلى تدهور مستوى معيشة كثير من الأفراد، وتراجع الطلب، وتباطؤ أداء الاقتصاد، في الولايات المتحدة وفي دول أخرى. وأعلنت منظمة التجارة العالمية أن **ارتفاع أسعار النفط قلص من نمو التجارة العالمية** خلال عام ٢٠٠٥ إلى ٦،٥٪ بالمقارنة مع نمو قدره ٩٪ عام ٢٠٠٤.[١] أما الشركات الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار النفط فهي: شركات خطوط الطيران، وشركات الصناعات الكيملوية، والعاملة في قطاعات النقل والمواصلات. ومن هذه الآثار الارتفاعات المتلاحقة في أسعار شركات النقل البري والبحري والجوي، في أوربا والعديد من دول العالم.

ب - **المضاربات في الأسهم والعقارات**: حيث أدت زيادة السيولة بشكل كبير في الدول المنتجة إلى ارتفاع غير مسبوق في التعامل بالأصول المالية والعقارية.

لكن الذي نجم عن ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٤ هو عكس ما كان متوقعاً، فقد شهد معدل نمو اقتصادي مرتفع، وصل إلى حدود ٤%. وشهد

(١) العنزي. عقيل، http://www.alriyadh.com/2005/10/29/article104140.html -

الطلب على النفط أعلى نمو له، إذ وصلت الزيادة في الطلب إلى حدود ٢,٨ مليون ب/ي.

وفي العام التالي ٢٠٠٥، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى لتصل إلى حدود ٧٠ دولاراً للبرميل في بعض الشهور، ليزداد الخوف من تأثير ذلك في الاقتصاد العالمي. إلا أنَّ الاقتصاد العالمي لم يشهد أي تباطؤ يُذكر، حيث سجل نمواً بلغ ٢,٧% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و٣,٦% في الولايات المتحدة، كما أنَّ الطلب على النفط استمر في الارتفاع، لتصل الزيادة إلى حدود ١,٢ مليون ب/ي.[١]

وجدير بالذكر، أن **الاقتصادات الصناعية أصبحت أقل تأثراً بالارتفاعات الحادة** لأسعار النفط، بالموازنة مع سبعينيات القرن الماضي، ويعود هذا إلى المرونة التي تجاوب بها الاقتصاد العالمي مع صدمة ارتفاع أسعار النفط، وتعود هذه المرونة إلى عدد من العوامل منها:

أولاً؛ كفاءة استخدام الطاقة: وخصوصاً في الدول الصناعية الرئيسة، إذ تشير التقديرات إلى أن الدول المتقدمة تستخدم نصف كمية النفط لكل دولار حقيقي من مجمل الناتج الوطني، مقارنة بعقدي السبعينيات والثمانينيات، لينخفض تأثير ازدياد أسعار النفط في كل من النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.[*] وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، ويذكر أن وكالة الطاقة الأمريكية، توصلت إلى صيغة حسابية، مفادها أن مقابل كل ١٠ دولارات زيادة في سعر برميل النفط سينجم عنها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين ٠,٠٥% و ٠,١% فقط[٢].

---

(1) .(http://www.boursa.info/system,21/1/2006-

(*) من هذه الدراسات دراسة ألقاها كينيث روجوف في منتدى الطاقة العالمي الذي عقد في الرياض في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥

(٢) عبد الوهاب، لهب عطا، مستجدات خطة الطاقة الأمريكية، مرجع سابق، ص٩٤.

وكذلك في اليابان، كانت آثار ارتفاع أسعار النفط في الاقتصاد الياباني محدودة، لتراجع الاعتماد على النفط من ٧٧% عام ١٩٧٧ إلى ٤٩% عام ٢٠٠٤؛ ولارتفاع سعر صرف الين مقابل الدولار، الذي أسهم في تخفيض قيمة فاتورة الواردات النفطية من ٥% إلى ١% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى انخفاض قيمة واردات النفط الخام من ٣٨% عام ١٩٨٠ إلى ١٢% عام ٢٠٠٤ من إجمالي قيمة الواردات.(١)

ثانياً؛ لم تشهد أوروبا الغربية الارتفاع نفسه الذي طرأ على أسعار النفط، بالموازنة مع مناطق أخرى من العالم، **لانخفاض قيمة الدولار بالنسبة إلى اليورو** في الأعوام الماضية، ولأن أسعار المنتجات النفطية التي يدفعها المستهلك النهائي مرتفعة أصلاً، بسبب الضرائب الكبيرة، التي تصل في بعض الدول (بريطانيا) إلى ٧٠% من قيمة تلك المنتجات.

ثالثاً؛ إن الارتفاع الحالي لأسعار النفط يتعلق **بنمو الطلب عليه،** لا بنقص الإمدادات كما كانت الحال في السبعينيات والثمانينيات، نتيجة انتعاش الاقتصاد العالمي الذي غذَّى بدوره الزيادات الكبيرة في أسعار النفط والمنتجات الأولية، وأدى إلى خلل في التوازن بين العرض والطلب العالميين على النفط. **فالصين** مثلاً على الرغم من زيادة وارداتها النفطية من ٤٧,٩ مليار عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣,٩ مليار عام ٢٠٠٥ ثم إلى ٨٩ مليار عام ٢٠٠٦، أي بمعدل وصل عام ٢٠٠٦ إلى ٣٩% إلا أنها لم تتأثر بشكل واضح بارتفاع أسعار النفط؛ فنسب التضخم لديها ما زالت محدودة ٤,٦%، وربما يعود ذلك إلى استمرار نمو اقتصادها بمعدلات قياسية ١١,٥% عام ٢٠٠٧،(٢) إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار، والأهم من ذلك قوة الاقتصاد الصيني

(١) كنجي. كندو، الطاقة في اليابان، ندوة أكسفورد السادسة والعشرون للطاقة، ١-٩ أيلول ٢٠٠٤.

(٢) تأثير محدود لارتفاع أسعار النفط في الاقتصاد الصيني ٢٠٠٨/١/٤، http://arabic.peopledaily.com.cn

وقدرته على زيادة الصادرات وتعظيم قيمها، ما جعله يمتص الإرتفاعات المتتالية في أسعار النفط، حيث لم تزداد نسبة الصادرات النفطية للناتج المحلي بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ إلا من ٩,٢% إلى ١١,٢% فقط.

لكن ضعف ظهور تلك الآثار الآن لا ينفي خطورتها المحدقة بالدول المستهلكة، ما دفع الكثير من اللجان الدولية- ومنها الوكالة الدولية للطاقة- لتطلب من الدول المستهلكة العظمى (الصين وأمريكا) رفع كفاءة ترشيد الاستخدام النفطي، والإعانات الحكومية المقدمة لاستهلاك الوقود، من أجل إزالة ما وصفته بالتشويه الذي تعانيه سوق النفط، وصولاً إلى الحد من الطلب على الخام كوسيلة وحيدة للحد من ارتفاع الأسعار.

ويتطلب استقرار السوق النفطية العالمية، من الدول المصدرة للنفط ومنها الدول العربية، بذل مزيد من الجهد لاستغلال نفوطها على الوجه السليم: باتخاذ تدابير استهلاكية وإنتاجية أكثر كفاءة، وبالتصرف الرشيد بالموارد المالية التي تحققها صادراتها النفطية؛ بإقامة استثمارات في المجالات التي تحقق عوائد أكبر، وتسهم في دفع التنمية الاقتصادية قدماً، والسعي نحو تنويع مصادر الدخل، وتطوير بقية قطاعاتها الاقتصادية، كالصناعات الحديثة والخدمات والتجارة البينية.

كما يتوجب على الدول المنتجة مطالبة الدول الصناعية بتخفيض معدلات الضريبة التي تفرضها على المنتجات النفطية.

وستبقى القوة المالية للدول المنتجة محدودة المفعول؛ ما لم تتحول إلى قوة اقتصادية، ولن يتم ذلك إلا ببناء القدرة الذاتية التي تعزز القدرة التفاوضية في علاقات البلدان المنتجة مع المستهلكة، لتحويل هذه العلاقات من علاقات التبعية إلى علاقات قائمة على المصالح المتبادلة والندية والمساواة.[١]

---

(١) د.الحمش. منير، دور النفط الحالي والمستقبلي في الإنماء الاقتصادي العربي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٥.

المبحث الثالث

بــدائـــل النفـــط

أولاً: أسباب البحث عن مصادر بديلة للنفط:

يبدو أن لدى دول العالم غير النفطية أسباباً وجيهة ومنطقية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتقوم هذه الأسباب على أسس سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لا يمكن تجاهلها، أهمها:

- القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع لاستهلاك الطاقة، وتضاعفه في الدول كثيفة السكان، مثل الهند والصين، وكذلك القلق من نضوب النفط أو نفاد احتياطياته، وما سيترتب على ذلك من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل تبعاتها. فوفقاً للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة؛ يتبين أن الاحتياطي النفطي الحالي المؤكد يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، أما احتياطي الغاز فلا يكفي إلا لما يقارب ستة عقود.[١]
- التخلص من عبء الأزمات النفطية، ومن ارتفاع أسعار النفط وطفراته الحادة، على ما في ذلك من تداعيات سيئة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.[2]
- منع تكرار استخدام النفط سلاحاً اقتصادياً أو سياسياً، خاصة وأنَّ أهم احتياطيات الطاقة التقليدية توجد في مناطق متوترة تسودها الاضطرابات

(1) Oil & Gas Journal, January 1, 2005.

(2) Di John, J. Oil abundance and violent political conflict: A critical assessment. Journal of Development Studies. Volume 43, Issue 6, August 2007, Pages 961-986.

والنزاعات الإقليمية والدولية، لاسيما منطقة الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين، الأمر الذي يهدد استمرار تدفق النفط إلى الدول المستهلكة، يضاف إليه سيطرة القوى الدولية والإقليمية التي تدير تلك الصراعات وابتزازها.

- التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج الوقود الأحفوري وحرقه، (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، مثل التلوث، وزيادة درجة حرارة سطح الأرض، وتدمير الطبيعية، وهي مشاكل مقلقة يعاني منها العالم حالياً.(*)
- دافع التطور التقني: هناك صلة مهمة بين التطور التقني واستهلاك الطاقة على مر العصور، فقد أسهمت بعض الابتكارات التقنية التي تم تطويرها مؤخراً في تحقيق تقدم ملموس في مجال استثمار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وغيرها من الطاقات المتجددة.

ويرتبط تطوير الطاقة بشكل متزايد بالقلق العالمي الكبير، تجاه الانفجار السكاني، وتلوث الهواء والمياه وقطع الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور المناخ العالمي. وللحيلولة دون أن تستفحل تلك العوامل الهدامة لتوازن العالم، أي العمل على تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة: والتي تعني ببساطة "تأمين الحاجات الحالية دون تهديد إمكانيات الأجيال المستقبلية في الحصول على حاجاتها، مع الموازنة بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".(1)

والدول الصناعية جادة في إحلال الطاقات البديلة، بل إن دولاً مثل أميركا واليابان وألمانيا وإنجلترا والنرويج وهولندا، قد حققت بالفعل نجاحات بارزة على هذا المستوى، وعلى الأخص في مجال إنتاج الطاقة الشمسية

(*) الطاقة الأحفورية (الهيدروكربونية): النفط والغاز والفحم الحجري، بمختلف أنواعها التجارية، والطاقات الجديدة تضم الطاقة النووية، الطاقة الهيدروجينية، والطاقة المشتقه من الإيتانول. والطاقات المتجددة تضم الطاقة الشمسية، الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة البحرية، طاقة الكتل الحيوية، الطاقة الحرارية الأرضية.

(١) ليور. نؤام، توليد الكهرباء في المستقبل ودور مصادر الطاقة المتجددة، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٧، ص١٤٦.

وطاقة الرياح والطاقة المائية. أي أن العديد من دول العالم بدأت تعد اقتصادها لزمن (اللانفط). بل إن الدول الصناعية بدأت بذلك منذ الأزمة النفطية الأولى، بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة (IEA) عام ١٩٧٤، حيث انتهجت سياسة ترمي إلى التركيز على الطاقة المكتسبة من الفحم الحجري، والطاقة الذرية، على نحو الخصوص.[١] وتعمل اليوم على استخدام الطاقات المتجددة في تأمين احتياجاتها الطاقوية المستقبلية بتبنيها سياسات أهمها:

- استمرار البحث العلمي المكثف، لتطوير تقنيات استثمار الطاقات المتجددة؛ بما يمكن من تخفيض كلفة استخدامها.
- اتخاذ إجراءات ضريبية تهدف إلى الحد من استهلاك مصادر الوقود التقليدي، مثل ضريبة التغير المناخي، المفروضة حالياً على المستهلكين في بريطانيا، وضريبة الكربون المطبقة في النرويج وغيرها.
- تقديم إغراءات مالية هادفة إلى تشجيع التوظيفات المالية في مجال الطاقات المتجددة، وفرض استهلاك الطاقة البديلة على المستهلكين، وهذا ما تقوم به عدد من الدول الإسكندينافية وبريطانيا وألمانيا.[&]

وترمي معظم الدول المطبقة لمثل هذه السياسات إلى إحلال الموارد الجديدة محل (٥-٣٠%) من إنتاجها للطاقة الكهربائية مع حلول العام ٢٠١٢، الذي يعد نهاية المرحلة الأولى من بروتوكول كيوتو لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.[٢]♣

---

(١) كامبيل. كولين، نهاية عصر النفط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٢٤٨.

(&) الدول الاسكندنافية: هي دول أوروبا الشمالية: فنلندا، السويد، النرويج، والدانمارك.

(٢) مايونج. كايوون لي، معلومات وإرشادات آلية التنمية النظيفة، مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "يونيب" UNEP "، تنمية القدرات لآلية التنمية النظيفة"، ترجمة ماهر عزيز بدروس، وزارة الطاقة المصرية، ٢٠٠٤، ص٩٥.

ثانياً: النفط ومصادر الطاقة الأخرى في الميزان:

شهد القرن العشرون عدداً من مصادر الطاقة الجديدة تدخل سوق الطاقة العالمي، وتتوسع بسرعة، وتحل محل الحطب بصورة شبه كاملة، فقد تجاوز الفحم الحجري الحطب في حوالي سنة ١٨٩٥، لكنه سُبق بدوره بالنفط سنة ١٩٥١، ومن ثم بالغاز الطبيعي بعد سنوات قليلة. يضاف إلى ذلك أن توليد الطاقة الكهربائية، باستخدام مساقط المياه، ظهر حوالي سنة ١٨٩٠، وتوليد الطاقة النووية سنة ١٩٥٧، لتغدو مصادر قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية أكثر تنوعاً.

وتُمثل مصادر الطاقة البديلة الأخرى، مثل تكنولوجيات استخدام الطاقة الضوئية للشمس وحرارتها، والحرارة الأرضية، آخر ما توصلت إليه التطورات في مصادر الطاقة. وهناك أيضاً إمكانية تأثير التكنولوجيات الجديدة - مثل خلايا وقود الهيدروجين - في أشكال الوقود مستقبلاً.

وتوضح قراءة إحصائيات الاستهلاك العالمي للطاقة، أن النفط الخام يغطي حالياً حوالي ٣٦% من الاحتياجات العالمية، بينما يسهم الغاز الطبيعي بحوالي ٢٤%، والفحم الحجري ٢٨%، والطاقة النووية ٦,٣%، بينما تسهم الطاقات المتجددة بنسبة ٦% (منها ٥,٨% طاقة كهرومائية). إلا أن التوقعات المستقبلية لمساهمة الطاقات المتجددة في حجم المستهلك عالمياً سوف تصل إلى ٣٠% بحلول العام ٢٠٣٠، وهذا يعني تزايد التوجه نحو هذه المصادر.

(*) بروتوكول كويوتو: هو بروتوكول الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، تم تبنيه في مؤتمر الأطراف الثالث الذي عقد في مدينة كويوتو في اليابان علم ١٩٩٧، ويعين البروتوكول تعهدات ملزمة لعدد ٣٩ دولة متقدمة واقتصادات انتقالية كي تتكفل بتقليص انبعاثاتها من غازات الدفيئة بمتوسط ٥,٢ %عما كانت عليه عام ١٩٩٠ خلال فترة الالتزام الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢).

جدول رقم (١٧)
نمو الاستهلاك العالمي للطاقة، موزعاً حسب مصادرها ١٩٦٦-٢٠٠٦
(مليون طن نفط مكافئ/ السنة)

مصدر الطاقة	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦	١٩٩٦-٢٠٠٦%	٢٠٠٦ %
النفط	١٦٤٦,٧	٢٨٥٤	٢٨٩٣,٦	٣٣٤٧	٣٨٨٩,٨	١,٦	٣٥,٧
الغاز الطبيعي	٦٥٠,٧	١١٤,٣	١٥٢١,٢	٢٠٣١,٤	٢٥٧٤,٩	٢,٦	٢٣,٦
الفحم الحجري	١٥٠٥,٥	١٦٨٦,٥	٢١١٨,٨	٢٣٥٥,٨	٣٠٩٠,١	٢,٨	٢٨,٤
الطاقة النووية	٢٢٥,٣	٣٢٩,٣	٤٥٩,٠	٥٧٨,٧	٦٨٨,١	١,٧٤	٦,٣
الطاقة الكهرومائية	٧,٨	٩٨,١	٣٦١,٣	٥٤٥,٠	٦٣٥,٥	١,٧٥	٥,٨
المجموع	٤٠٣٥,٩	٦١١٠,٩	٧٣٥٣,٩	٨٨٥٧,٩	١٠٨٧٨,٥	٢,١	١٠٠

المصدر: BP Statistical Review of World Energy June 2007

وتتوقع العديد من الدراسات أن مستقبل الطاقة سيشهد تغيراً كبيراً، حيث أشارت التوقعات إلى أن الإنتاج النفطي سيصل إلى ذروته، في أحد الأيام الواقعة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠.[١]

وتتفق هذه النتائج مع ما جاء بالدراسة التي أعدها معهد جيمس بيكر، ويتوقع أن يلي الوصول إلى ذروة الإنتاج انحدار منحني الإنتاج عبر الزمن، حتى تصل مشاركة النفط من إجمالي الطاقة إلى ٧%، وذلك بحلول عام ٢٠٥٠، وفي هذا الوقت ستكون خريطة الطاقة العالمية قد اكتمل تغيرها، لنجد أن الغاز يشارك بنسبة ١٠%، وطاقتي الانشطار والاندماج النووي ١٥%. أما الطاقات المتجددة (الشمس، الرياح، وحرارة الأرض...)، فستصل مساهمتها إلى ٤٥%.[٢]

---

(١) كامبيل. كولين، نهاية عصر النفط، مرجع سابق.

(2) Baker Institute Study (Nov. 2000), "Running On Empty? Prospects For Future World Oil Supplies", http://bakerinstitute.org.

وفي الوقت الحاضر، وعلى الرغم من التقدم الكبير في التكنولوجيات، لا يتوقع أن يُستبدل النفط والغاز الطبيعي بصورة كبيرة في أنواع الوقود المستعملة خلال العقدين القادمين. فالنفط، بصفة خاصة، سوف يظل، حسب ما هو متوقع، الوقود السائد في قطاع النقل حيث لا توجد في الوقت الحاضر أنواع وقود بديلة قابلة للمنافسة اقتصادياً. أما في قطاع الطاقة الكهربائية؛ فعلى العكس من ذلك، تمّ استبدال النفط إلى حد كبير، فلقد هبط استخدام النفط في معامل توليد الكهرباء من سبعينيات القرن الماضي، وأصبح توليد الكهرباء باستخدام النفط يشكل حوالي ٢% من مجموع ما يتم توليده من الكهرباء في الولايات المتحدة، كما يتوقع أن يكون له دور صغير نسبياً في المستقبل.

واستناداً إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، تساهم الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء عالمياً بنسبة ١٧,٩%؛ منها (١٦,١% من الطاقة الكهرومائية)، والباقي ١,٨% من طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وطاقة الحرارة الجوفية، وطاقة المحيطات. . .)، بينما يساهم الفحم بنسبة ٣٩,٨%، والنفط ٦,٧%، والغاز ١٩,٦%، والطاقة النووية ١٥,٧%.(١)

وللنفط ميزات تتيح له اعتلاء عرش الطاقة لسنوات طويلة قادمة، غير أن ارتباط النفط أيضا بحقيقة أخرى لا يمكن إنكارها، وهي حتمية نضوبه، يعيد الاتزان -كله أو بعضه- إلى مستقبل مصادر الطاقة البديلة. وإذا أضفنا نظافة معظم هذه المصادر مقارنة بالنفط، وهي صفة أصبحت حيوية، بعد تزايد الاتهامات عن مسؤولية الوقود الحفوي، في معاناة سكان الأرض من ظاهرة الاحتباس الحراري، وغيرها من المشاكل البيئية المقلقة الأخرى... بدا مستقبل الكفتين متزناً بعض الشيء.(٢)

ويعد **الغاز الطبيعي المسيَّل** من أكثر بدائل النفط أهمية، حيث تم منذ عدة سنوات العمل على إحلاله محل النفط في العديد من الاستخدامات، فبعد أن كان يُستخدم على

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، أوابك ٢٠٠٦. ص ١٠٨.

(2) Asif, M., Muneer, T., Energy supply, its demand and security issues for developed and emerging economies. Journal of Renewable and Sustainable Energy Reviews. Volume 11, Issue 7, September 2007, Pages 1388-1413.

نطاق محلي أو إقليمي فقط، أو يضيع عبر الاشتعال المسيء للبيئة، أصبح مصدراً يزداد حجم تداوله عالمياً في الأسواق الرئيسة، وتعمل قطر مع شركات الطاقة الدولية الكبرى لكي تصبح المصدّر الأول للغاز الطبيعي المُسيَّل في العالم.

وبالنسبة إلى **الطاقة النووية** Nuclear Energy: تعمل المفاعلات النووية (والتي بلغ عددها نهاية ٢٠٠٦، ٤٤٢ مفاعل وبطاقة إنتاجية ٣٧٠ جيغاواط)،[١] على توليد الكهرباء حالياً في ٣١ دولة عبر العالم، وتقع معظم تلك المفاعلات في الولايات المتحدة وغربي أوربا، وفي دول آسيا المتقدمة. وتزود الطاقة النووية دول العالم بما يفوق ١٦% من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها، فهي تلبي ما يقرب من ٣٥% من احتياجات دول الاتحاد الأوربي. (تحصل فرنسا وحدها على ٧٨,٥% من طاقتها الكهربائية من المفاعلات النووية، و٦٩,٦% في ليتوانيا، و٥٥,٦% في بلجيكا، و٤٤% في كوريا الجنوبية، و٢٥% في اليابان، و١٩% في الولايات المتحدة).[٢]

ومع كون الطاقة النووية طاقة واعدة بزيادة إسهاماتها في تأمين احتياجات الطاقة العالمية، إلا أنها تعد طاقة غير آمنة، يقترن استخدامها بعدد من المحاذير، تجعل عدداً من دول العالم تتردد في اعتمادها مصدراً أساساً في تأمين احتياجاتها الطاقية، (على الرغم من عدم وقوع حوادث نووية جدية، منذ وقوع حادثة تشرنوبل ١٩٨٦، أوكرانيا).[♣]

---

(1) http://www.iaea.org/- International Atomic Energy Agency,

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، أوابك ٢٠٠٦. ص ١٠٥.

(♣) وقعت في مفاعل تشيرنوبيل في جمهورية أوكرانيا، أكبر كارثه نووية شهدها العالم في يوم السبت ٢٦ نيسان من عام ١٩٨٦ حيث كان ما يقرب من ٢٠٠ موظف يعملون فيه، وقد وقع الانفجار على أثر خلل بأحد المولدات التوربينية بالمحطة وأدى إلى حدوث اضطراب في إمدادات الطاقة في جمهورية أوكرانيا كما أدى إلى إغلاق المصانع وتعطل المزارع وبلغت الخسائر المادية أكثر من ثلاثة مليارات دولار. وقد لقي ٣٦ شخصاً مصرعهم وأصيب أكثر من ٢٠٠٠ شخص. وتم إجلاء أكثر من ١٠٠ ألف شخص من المناطق المحيطة بالمفاعل، وتوفي عدد كبير في السنوات التالية متأثرين بالإشعاع.http://ar.wikipedia.org

وما يثير المخاوف من الاعتماد عليها؛ أن استخدامها يؤدي إلى إنتاج نفايات ذات فعالية إشعاعية عالية، إضافة إلى الشكوك المثارة حول كفاية احتياطي اليورانيوم،(١) فضلاً عن أنها ما تزال طاقة غير اقتصادية، إذ يتطلب استثمارها كلفة رأسمالية تأسيسية مرتفعة، وفترة تنفيذ طويلة، وقدرات وخبرات تقنية رفيعة المستوى، وقبول ومباركة مؤسسات وأطراف نافذة على الساحة الدولية.(٢)

كما أن هناك خطط ومبادرات لاستخدام **وقود الفحم الحجري**، لكن دون انبعاثات، وذلك باستخدام أحدث التكنولوجيات، لتوليد الكهرباء، وإنتاج الهيدروجين، واحتجاز الكربون المنبعث من الفحم الحجري.

كذلك تقوم شركات النفط العالمية، مثل (BP، شل)، بأبحاث كبيرة في مجالات الطاقة الشمسية، والطاقة المكتسبة من قوة الرياح، ومصادر متجددة أخرى، وتخصص مليارات الدولارات لهذا الهدف، وتعد شركة شل واحدة من أهم الشركات المنتجة للخلايا المولدة للطاقة الشمسية.(٣)

وتركز الأبحاث الأمريكية، على المدى الطويل، على "المباني التي لا تستهلك الطاقة أبداً"، والتي يمكنها أن تنتج، بمتوسط الأحوال، طاقة أكثر مما تستهلك عن طريق الجمع بين تصاميم عالية الفعالية، وبين خلايا الوقود، والطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الأرضية، وغيرها من الطاقة الموزعة الأخرى، وتكنولوجيات التوليد المشترك. وكل ما في الأمر تجهز العمارة بمحرك (motor)، يعمل بأحد مصادر الطاقة المتعارف عليها، وتستغل الحرارة المنبعثة في توليد التيار الكهربائي، اللازم للاستخدامات المنزلية، وتطبق هذه التقنية في العديد من المدن الألمانية.

---

(١) عبد الله. حسين، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مرجع سابق، ص٤٩.
(٢) د. إبراهيم. حسين علي، واقع استثمار الطاقات المتجددة الراهنة، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق، العدد (٢١-٢٢)، ٢٠٠٧، ص١٤٢.
(٣) كامبيل. كولين، نهاية عصر النفط، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

وفي منطقتنا العربية تشكل الطاقات المتجددة نسبة ٧,٣٢% من إجمالي الطاقة الكهربائية، منها ٧,٠٤% طاقة كهرومائية، ويتوزع الباقي؛ البالغ ٠,٢٨%؛ بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية. ويجب أن تبدأ الاستثمارات في الطاقة الشمسية، وهي الأوفر حظاً؛ مقارنة بمصادر الطاقة الواعدة الأخرى، كما أنها الأنسب لجغرافيتنا ولمناخنا.

والأهم من ذلك؛ الاستثمار في الإنسان، والبعد عن النمط الاستهلاكي السائد حالياً في حياتنا، فلا جدل في أن الإنسان ثروة لا تنضب، لذا فإن في إعداده وتنميته أفضل اختيار لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلباته.

ثالثاً: أهم مصادر الطاقات المتجددة: Renewable energy sources

خلافاً لمصادر الطاقة الأحفورية، التي تكونت منذ ملايين السنين، والتي تستهلك في غضون بضعة قرون، توجد طاقات يمكن الاستفادة منها على نحو متجدد، وذلك باستخدام تكنولوجيات، منها ما أثبت جدواه ومنها ما يزال في طور النمو والترعرع، وستكون قادرة على تزويدنا بحصة متزايدة باستمرار من مجموع استهلاكنا للطاقة في المستقبل. وتمثل المصادر الأحفورية حالياً القاعدة الطاقية للاقتصاد العالمي، إلا أن استعمال الفحم والنفط والغاز الطبيعي والأورانيوم ليس إلا تحويلاً لمصادر طبيعية واستهلاكاً لها، ولكن بتأثيرات جانبية خطيرة على الإنسان والبيئة.

يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقي، كقاعدة لحضارة مستديمة،[١] ومع أن تكنولوجيات الطاقات البديلة مازالت تتلمس الطريق، بحثاً عن أفضل السبل والوسائل للتعامل معها، إلا أن تكثيف

---

(١) د. هيرمان. شير، الجمعية الأوربية للطاقة الشمسية،٢٠٠٦، http://www.cnr.ac.ma/teer/montada

الاهتمام بها سيؤدي إلى تطويرات مستقبلية في تقنياتها، وإن كانت بنسب متفاوتة، تحددها سرعة النمو في الأبحاث، والتكلفة الاقتصادية لكل بديل على حدة. ومن الطاقات القابلة للتجديد نذكر:

١ - الطاقة الكهرومائية: Power Hydro

تكمن هذه الطاقة في الكتلة المائية، متضمنة التجهيزات المعتمدة لتوليدها، كالمنشآت النهرية (بما فيها مجاري الأنهار)، ومحطات التحويل، ومنشآت التخزين، (بواسطة السدود والخزانات ذات السعة الكبيرة)، وتنطوي هذه التجهيزات على التوربينات الهيدرولية (التي تصل طاقتها إلى حدود ٧٠٠ ألف كيلووات)، والمعدات الكهربائية (للعزل والتشغيل)، وشبكات الإمداد (لنقل الطاقة وإيصالها إلى مناطق الاستهلاك).

وتدل أبحاث المؤتمرات الدولية للطاقة، على أن أكثر من ٢٥% من الإمدادات الكهربائية في العالم مصدره الطاقة الهيدرولية، وأن ٨٠% من إجمالي الموارد الكهرومائية القابلة للاستثمار سوف يكون مستثمراً بحلول العام ٢٠٢٠، مع الإشارة إلى أن معظم الموارد غير المستغَلّة حتى الآن موجود في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأن إمكانات البرازيل وحدها تقدر بأكثر من ٢٠٠ ألف ميغاوات. واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى، حيث بلغ إجمالي الطاقات الكهرومائية المركبة فيها حوالي ٩٦,٧ جيغاواط عام ٢٠٠٤، تلتها كندا في المرتبة الثانية بـــ ٧٠,٨ جيغاواط، ثم اليابان ٤٦,٧ ففرنسا ٢٥,٢ جيغاواط.[١]

ومن الخصائص المتميزة لهذا المصدر، أن تكلفة بناء محطات الكهرباء المائية، أقل منها بالنسبة إلى محطات التوليد الحرارية والنووية الكهربائية، أضف إلى ذلك المرونة في التشغيل والصيانة، وتعد الطاقة المائية المصدر

(1) IEA Renewbles Information 2006.

الأكثر استثماراً بين مصادر الطاقات المتجددة الأخرى على المستوى العربي، وبالرغم من هذا يعد استثمارها محدوداً، بالمقارنة مع العديد من دول العالم؛ بسبب محدودية المياه والأنهار المتوفرة على الأرض العربية، وتشكل ٥,١% من الطاقة الكهربائية العربية المنتجة، في حين تشكل ٢٥% على المستوى العالمي.[(١)]

٢ - الطاقة الريحية: Wind Energy

استخدمت أيام الفراعنة في مصر، كما استخدمها الفينيقيون لتسيير المراكب الشراعية، ثم في هولندا لتشغيل الطواحين الهوائية، وتستعمل اليوم بكثافة في جنوبي إفريقيا، والأرجنتين، وأستراليا، والدانمارك وكاليفورنيا، وجزيرة كريت، وتايلاندا، والإمارات العربية المتحدة والهند وتونس وغيرها...، ومن الاستخدامات الأخرى المعتمدة، ضخ المياه في المناطق الريفية، والتسخين والتبريد وإزالة الملوحة، والنقل البحري، وتُدمج في الشبكات الكهربائية، وتتوقف كمية الكهرباء على الموقع الذي تُنصب فيه العجلة، وعلى قوة الرياح.[(٢)]

ويذهب المعنيون بتقنيات توليد طاقة الرياح، إلى أن الجدوى الاقتصادية من استخدامها مؤاتية ومربحة، فتعتبر مثلاً تكلفة ضخ المياه بواسطة الطاقة الريحية، أقل منها بالنسبة إلى الضخ عن طريق مولدات الديزل. ومن شأن الجمع بين أنظمة الطاقة الريحية، والأنظمة الكهربائية، أن يخلق إمكانات عالية لتوفير قوة توليد إضافية، وهي تجارب اعتمدت مؤخراً في هولندا، والدانمارك، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ إجمالي القدرات المركبة من توربينات الرياح عالمياً، ما يزيد على ٤٨ ألف ميجاوات عام ٢٠٠٦، ينتج منها حوالي ٧٥% في أوربا، وتحتل ألمانيا مركز الصدارة عالمياً بـــ ١٨,٤ ألف ميغاوات، متقدمة بذلك على أسبانيا والولايات المتحدة، وتبلغ

(١) د. إبراهيم. حسين علي، واقع استثمار الطاقات المتجددة الراهنة، مرجع سابق، ص١٤٤.

(2) Yeoman, I., John Lennon, J., Blake, A., Galt, M., Greenwood, C., McMahon-Beattie, U. Oil depletion: What does this mean for Scottish tourism? Journal of Tourism Management. Volume 28, Issue 5, October 2007, Pages 1354-1365.

إيراداتها من قطاع طاقة الرياح حوالي ٥ مليار يورو، ويعمل بهذه الصناعة نحو ٤٠ ألف عامل.[(١)]

ويعد هذا مؤشراً إيجابياً ينافس ثورة الاتصالات، التي حدثت في العقدين الأخيرين، مما ساعد في خفض تكلفة الطاقة المنتجة من ٤٠ سنت دولار/ك.و.س عام ١٩٨٠، إلى أقل من ٥ سنتات- دولار/ك.و.س. ويصل عدد الدول التي تستخدم طاقة الرياح في إنتاج الطاقة الكهربائية إلى ٤٥ دولة، ويتوقع تغطية ١٢% من احتياجات الكهرباء العالمية، بواسطة توربينات الرياح عام ٢٠٢٠.[(٢)]

٣ - الطاقة الشمسية: Solar Energy

إنها أول مصدر بدائي للطاقة عرفه الإنسان، وهي طاقة نظيفة، ومتجددة ومتوافرة بكثرة، لا تتضب ما دام النظام الشمسي قائماً، ومنها يتولد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، معظم مصادر الطاقة الأخرى المعروفة، (الشمس أم الطاقات). ومن الاستخدامات المألوفة للطاقة الشمسية، تدفئة الأماكن، وتسخين الماء للأغراض المنزلية، وتجفيف الأخشاب والمحاصيل، وإنتاج الطاقة الكهربائية، والاستعمالات الصناعية. . . وتستخرج الطاقة الشمسية باستخدام أنظمة متعددة منها:

المجمعات الثابتة المعروفة والمعتمدة في مختلف أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان المتقدمة، (المكونة من ألواح مسطحة وأغطية زجاجية، وتجهيزات لعزل الحرارة ونقلها، ومن شأنها توليد الطاقة بقوة تصل إلى ١٥٠ درجة). و**المولدات الفولطية** وهي الخلية الشمسية والفولطائية، التي تحول مباشرة

---

(١) حداد. راغدة/ وفرحات. عماد، طاقة المستقبل من الشمس والرياح والبراكين، دار الحياة، لندن، ٢٠٠٤، ص٣.

(٢) د.م/ الخياط. محمد مصطفى، الطاقة البديلة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤ نيسان ٢٠٠٦، المجلد ٤١، ص١٠٣.

الإشعاع الشمسي الساقط عليها إلى تيار كهربائي، وفي إمكانها إنتاج تيار مستمر تتراوحٍ قوته ما بين ٢٠ و٤٠ ملي أمبير/سم٢.

واستناداً إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، بلغت الطاقات الفوتوفولتية المركبة في العالم نهاية عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٧٠٠ ميغاواط، تصدرت ألمانيا قائمة الدول المستخدمة للخلايا الفوتوفولتية، حيث بلغت طاقتها حوالي ١٤٢٩ ميغاواط.(١)

وعلى الرغم من غنى جميع البلدان العربية بمورد الطاقة الشمسية، لا يزال انتشارها يتم على نطاق ضيق وفي بعض الدول، كالأردن ومصر والمغرب، حيث لا تتجاوز نسبة إسهام طاقة الشمس والرياح في إنتاج الكهرباء في البلاد العربية ٠,١٢% من إنتاج الكهرباء الإجمالي العربي.(٢)

٤ - الطاقة الحرارية الأرضية: Geothermal Energy

يختزن قلب الكرة الأرضية المنصهر كمية هائلة من الطاقة الحرارية، ومعظم هذه الحرارة ناتج عن انحلال العناصر المشعة مثل اليورانيوم والبوتاسيوم والثوريوم، المتواجدة في أعماق الأرض. واستخدمت هذه الطاقة منذ القدم، لحاجات تسخين المياه، وأول استخدام تجاري لها كان في إيطاليا عام ١٩١٣، وثمة بلدان أخرى تستخدمها للتدفئة، وللزراعات المائية، وللمستنبتات الزجاجية، ولتأمين الحرارة اللازمة للعمليات الصناعية، ولتوليد الطاقة الكهربائية، (بما يقدر عالمياً بحوالي ٨٩١٢ ميغاواط عام ٢٠٠٥)، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استخداماً للطاقة الحرارية الأرضية، حيث بلغت طاقة الحرارة الجوفية المركبة فيها حوالي ٣٠٩٤ ميغاواط، تليها المكسيك ٩٦٠ ميغاواط، ثم ايطاليا ٦٤٢ ميغاواط.(٣)

---

(1) IEA Trends in Photovoltaic Applications 2006.

(٢) الخطيب. هشام، مصادر الطاقة المتجددة والتطورات التقنية والاقتصادية، مـؤتمر الطاقة العربي الثامن، ٢٠٠٥.

(3) IEA Renewbles Information 2006.

مع الإشارة إلى أن هذا النوع من الطاقة، من المتوقع أن ينافس بدرجة عالية المصادر الأخرى، وبخاصة في المناطق النائية، كما أن مخاطره البيئية محدودة؛ (لجهة تلوث الماء والهواء)، ويمكن للتكنولوجيا المتطورة حصر هذه المخاطر والسيطرة عليها.

٥ - طاقة الكتلة الحيوية: Biomass Energy

استخدم البشر ولا يزالون الأشجار والشجيرات، وغيرها من النباتات الخشبية، والحشائش والنباتات العشبية والمائية، والمخلفات الزراعية والحراجية، وروث البهائم، والفضلات الصلبة، والنفايات، والزيوت النباتية، واستخدموا القوة البشرية، التي يستمدها الإنسان مما يتناول من مواد غذائية.

وحتى يومنا هذا لا تزال المصادر البيولوجية، أي الحيوية، أهم مصدر للطاقة، ويُقدر الإنتاج السنوي للكتلة الحية الحراجية وحدها، ما يعادل ضعفي ما يستخدم العالم من الطاقة في السنة، ففي جنوبي آسيا، وجنوبي شرقها، يستخدم ما يقرب من مليارى نسمة الخشب وأنواع أخرى من الكتل الإحيائية كمصدر للطاقة، كما يعتمد أيضاً ما يربو على ٥٠٠ مليون نسمة في إفريقيا جنوب الصحراء، على حطب الوقود كمصدر للطاقة. وتُقدر الطاقة التي يمكن إنتاجها من مخلفات الزراعة، بما يعادل ١٠% من احتياجات العالم من الطاقة.

استناداً إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، بلغت الكتلة الحيوية المركبة في دولها الأعضاء، عام ٢٠٠٤ حوالي ١٧,٩ ألف ميغاواط، جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى بـــ ٦,٤ ألف ميغاواط، والسويد ١,٩ ألف ميغاواط، ثم فنلندا ١,٧ ألف ميغاواط. ويرى الخبراء أن مصدر الطاقة هذا، يمكن أن يشكل منافساً حقيقياً للمصادر الأخرى الرئيسة، ولاسيما النفط، إذا ما أُنشئت نظم فاعلة لإنتاجه.

وتوجد اليوم تكنولوجيا تستخدم الغاز المكتسب من الفضلات الحيوية، في توليد الكهرباء، وكذلك تستخدم بعض الزيوت النباتية (أو المواد الهيدروكربونية المستخرجة من بعض النباتات)، كديزل حيوي يخلط مع

الديزل المعروف؛ (تستخدم أحياناً في ألمانيا وفرنسا وأمريكا)، ويمكن استخدام الكحول العادي، المستخرج من مواد حيوية (قصب السكر مثلاً) كوقود للسيارات، كما يمكن الاستفادة من المواد الحيوية؛ والنباتات خاصة، في استخراج هيدروجين يجسد بصفته مادة للوقود، مصدراً ثانوياً للطاقة.

٥ - الطاقة البحرية: Ocean Energy

لهذا النوع من الطاقة أوجه مختلفة، منها الطاقة الحرارية البحرية، والطاقة المدِّية الجزرية، والطاقة الريحية البحرية، والطاقة الموجيِّة، والتيارات البحرية، والكتلة الإحيائية البحرية. ويدور معظمها حول استخدام المد والجزر لإنتاج الطاقة، وتحويلها إلى الأغراض المعدة لها، وبصورة خاصة إلى طاقة كهربائية، ولإنتاج الماء العذب.

واستناداً إلى إحصاءات وكالة الطاقة الدولية (IEA)، بلغ إجمالي طاقة المد والجذر، والمحيطات المركبة في الدول الأعضاء في الوكالة، عام ٢٠٠٤ حوالي ٢٦١ ميغاواط، موزعة بين فرنسا ٢٤٠ ميغاواط، وكندا ٢٠ ميغاواط، والمملكة المتحدة ١ ميغاواط. ويرى خبراء الطاقة أن هناك أكثر من أربعين موقعاً عالمياً، تتوافر فيها الشروط اللازمة لإنشاء محطات مديَّة جزرية لتوليد الطاقة، ومنها فرنسا التي أقامت مثل هذه المنشآت. غير أن اعتماد مثل هذا النوع من الطاقة، لا يزال محدوداً، بالنظر إلى المعوقات التي تعترض شموليته، ومنها: ارتفاع تكلفة الاستثمار، والمتطلبات التقنية، والصعوبات الهندسية، والضرر البيئي، لجهة التأثير على الأحوال الهيدرولية الطبيعية وتلوث المياه، ونمو الفطريات، والتأثير على مناطق تخصيب الأسماك.

٦ - الهيدروجين: Hydrogen

تمثل خلايا الوقود رهاناً مستقبلياً، يماثل جودة أي مصدر آخر للتزود بالطاقة، فهي تعمل بالهيدروجين، الذي يمكن الحصول عليه من الوقود الأحفوري، والطاقة النووية، أو المصادر المتجددة. والطاقة الهيدروجينية: هي خليط من الهيدروجين والأكسجين، ينتج عن احتراقه ماء؛ ليس غير.

استخدم هذا النوع من الوقود، كتجارب في السيارات وبعض المنازل، وهو آخذ في التطور ليكون مصدر الطاقة المقبلة في أمريكا والعالم، وقد بدأ العديد من دول العالم باستخدام خلايا الوقود في تطبيقات مختلفة، وما زالت الأبحاث مستمرة لتحسين اقتصاداتها، ولتنافس المحركات التقليدية.(١)

وتم تأسيس الشراكة الدولية لاقتصاد الهيدروجين (IPHE) عام ٢٠٠٣، بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، لتنسيق البرامج المتعددة الأطراف لأبحاث الهيدروجين، وزيادة قدرتها، وتسريع تحويل الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يستخدم تكنولوجيات نظيفة بيئياً، تقوم على الهيدروجين. كما خصصت مبالغ كبيرة في العديد من الدول المتقدمة، للتغلب على كثير من الحواجز التقنية والاقتصادية الهامة، التي تعيق الاستخدام الموسع للهيدروجين، وخلايا الوقود، والتكنولوجيات المتطورة في صناعة السيارات.

ففي نيسان ٢٠٠٥، خصص الرئيس الأمريكي جورج بوش ١,٧ مليار دولار لدعم أبحاث الهيدروجين، في مجال تصنيع عربات تعمل بخلايا الوقود بحلول عام ٢٠٢٠، ولكن تبقى مشكلة غلاء السيارات التي تسير بوقود الهيدروجين، وندرة محطات إعادة شحنها؛ عائقاً أمام تسويقها تجارياً.

لكن في واقع الأمر؛ لا شيء من البدائل الطاقية المتوفرة الآن، لديه الإمكانية ليكون بديلاً شاملاً عن النفط، سواء من حيث الجدوى الاقتصادية أو الصعوبات التقنية والطبيعية. حيث إن المنتج النهائي للعديد من منابع الطاقة البديلة؛ (مثل: الطاقة النووية، الطاقات المتجددة)، هو طاقة كهربائية؛ ولن تكون هذه الأخيرة بديلاً للنفط والغاز الطبيعي، في استخداماتهما المتعددة كمواد خام لإنتاج عشرات الآلاف من المواد البتروكيميائية، متضمنة السماد، ومبيدات الحشرات الهامة، والمواد البلاستيكية، وحتى المواد الطبية وسواها.

---

(١) صبري. مصطفى كامل، لمحات عن الطاقة الكهربائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص٦٧.

وسوف يشكل عدم إمكانية استبدال هاتين المادتين في الصناعة الزراعية أهم المشاكل، وقد يكون هذا الأمر غير قابلٍ للحل. كما أن النفط بقابليته للاستخدامات المتعددة، والملائمة للخزن والنقل إلى مواقع الحاجة، لا يماثل بأي مصدر آخر للطاقة.

إنَّ أبرز ما يواجه الطاقات المتجددة: عدم كفاية قاعدة البيانات والمعلومات الإحصائية الموثوقة، وارتفاع مستوى التكلفة الأولية للاستثمار، والافتقار إلى العدد الكافي من التقنيين المتدربين ذوي الكفاءة العالية، وتعثر نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وإن أنسب البدائل المستقبلية هي تلك التي يتوافر لها عنصران مهمان؛ هما: الإتاحية، والتكلفة الاقتصادية؛ بمعنى أن الأولوية يجب أن تكون للتكنولوجيا الأقل تكلفة، والتي تستطيع البلدان (وبخاصة النامية) أن تستخدمها، وربما استدعى الأمر أن تكون لدينا عدة بدائل، تكاد نسب مشاركتها في حزمة الطاقة تتقارب، في حين قد نجد في بلد آخر أن أحد البدائل يمثل نسبة مشاركة، تفوق البدائل الأخرى، حيث لا يمكننا تحديد بديل بعينه، مع اليقين بتزايد مشاركة الطاقات المتجددة مع الوقت...

وستشهد الفترة الزمنية الانتقالية القادمة غلاءً في أسعار الوقود، سواء أكانت من المصادر التقليدية، التي يزداد نضوبها وتكلفتها، أم من مصادر الطاقة المتجددة، الباهظة التكاليف (كونها في مراحلها الأولى)، وبالتالي سينعكس هذا الغلاء على ارتفاعات في أسعار السلع المختلفة، ليعاني العديد من دول العالم- وخاصة العالم الثالث- من تدني مستويات المعيشة، ومن أزمات اقتصادية وسياسية مختلفة. . . إن لم تتهيأ بشكل جيد لهذه المرحلة.

هنا تظهر ضرورة مساندة الدول المتقدمة للدول الفقيرة، لاجتياز هذه المرحلة، علماً أن الدول الفقيرة في معظمها (دول الجنوب) غنية بمصادر الطاقة المتجددة، لكنها لن تستطيع الاستفادة منها حتى تنخفض تكاليفها.

وفي هذه المرحلة الانتقالية يجب العمل على وضع استراتيجيات متكاملة للتنمية المستدامة، وإدراج السياسات المتعلقة بالاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة، (ويشمل هذا ضرورة الحد من الهدر الواسع في استعمالاتها، وبلوغ كفاءة أعلى للحفاظ عليها، والتحول إلى منتجات وعمليات أقل استنزافاً لها، والقيام بعمليات التدوير، والعيش بأسلوب يقلل من الإفراط في استخدامها، وأن يولى مزيد من الجهد لعمليات استكشاف مشاريع الطاقة، وإنتاجها وتصميمها وبشكل مستدام)،[١] ودعم البحث والتطوير في استخدام الطاقات المتجددة، والتعامل مع الطاقة المتجددة، على أنها عنصر من عناصر توفير مصادر الطاقة التقليدية، (المهددة بالنضوب والارتفاع في الأسعار)، وضرورة الاهتمام بالزراعة المحلية، لتعزيز الاقتصاد المحلي، ولضمان الحصول على طعام صحي بسعر مناسب، وكذلك لتشجيع المشاريع المحلية ودعمها، والقيام بإصلاحات وتعديلات على النظام المالي والضريبي، والعمل على توزيع أكثر عدلاً للموارد.

(١) ليور. نؤام، توليد الكهرباء في المستقبل ودور مصادر الطاقة المتجددة، مرجع سابق، ص١٧٥.

الفصل الثالث

واقع النفط السوري ودوره في التجارة الخارجية

المبحث الأول: السمات العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية السورية

المبحث الثاني: موقع النفط في الاقتصاد السوري

المبحث الثالث: الميزان النفطي السوري

المبحث الأول

السمات العامة للاقتصاد والتجارة الخارجية السورية

مقـدمـة

تخضع التجارة الخارجية في تقدمها وتطورها للنشاط الاقتصادي في كل بلد، وبما أن الواردات والصادرات هما المظهران اللذان تتجلى بهما، فإن العمليات التجارية الخارجية تعكس – إلى حد كبير - البنية الإنتاجية في كل دولة، ومستوى التنمية الاقتصادية التي بلغتها كل منها، ويعكس حجم هذه التجارة وهيكليتها شدة ارتباط اقتصاد ذلك البلد بالاقتصاديات الأخرى، وطبيعة هذا الارتباط.

من جانب آخر، تقوم التجارة الخارجية بشكل رئيس على أساس نظرية الميزة النسبية في إنتاج السلع والخدمات، بحيث تنتج كل دولة السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، وحيث إن هذه الميزة النسبية تعكس البنية العامة للاقتصاد الوطني وموارده الأساسية؛ فإننا نتناول في بحثنا هذا خصائص الاقتصاد السوري وسماته العامة، ثم ننتقل إلى دراسة الصناعة النفطية السورية وأهميتها.

أولاً: الملامح العامة للاقتصاد السوري:

حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر في عام ١٩٥٨، كان نمط الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) سائداً في سورية، ثم بدأ بالاتجاه نحو نمط الاقتصاد الموجّه، فتم إعداد الخطط الخمسية منذ العام ١٩٦١، واستمر الأمر

كذلك حتى اليوم، ومنذ العام ١٩٧٠ بدأ الاقتصاد السوري بالتوجه نحو تحرير أكثرَ للنشاط الاقتصادي، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنمية الاقتصاد ومشاركته القطاع العام في إدارة الموارد الاقتصادية؛ في إنشاء مشاريع كان - إلى ذلك الوقت - ممنوعاً من القيام بها، وبالتالي أصبحت التعددية الاقتصادية سمة أساسية للاقتصاد السوري في تلك المرحلة، فهدفت إلى تعبئة كل الموارد المتاحة، لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج.

واستمر الأمر كذلك حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، (حيث تم سقوط النمط الاقتصادي الاشتراكي الموجه، وتحول معظم الاقتصاديات الموجهة إلى نمط الاقتصاد الحر، وسيادته على المستوى العالمي، مع بروز تكتلات اقتصادية عملاقة، تقوم في إطار اقتصاد السوق) أدى ذلك كله إلى توجه الإدارة الاقتصادية في سورية نحو النمط العالمي الجديد، والانخراط فيه، ثم حددت الإدارة الاقتصادية خيارها في عام ٢٠٠٥ وقررت انتهاج ما يسمى (باقتصاد السوق الاجتماعي)، محاولة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، مع الحفاظ على مكتسبات الطبقات الاجتماعية المختلفة وحقوقها.

تميزت الخصوصية السورية، في بعدها التاريخي على امتداد أربعين عاماً مضت، بتدخل مباشر للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، بتوفيرها خدمات التعليم والتدريب والصحة والسكن والكهرباء والشرب والصرف الصحي والطرق والمواصلات، على نحو أتاح تحقيق نشر التعليم، وتحقيق الديمقراطية التعليمية، وتقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية، ونشرها في الأرياف والمدن الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المدن الكبرى. كذلك أتاح هذا التدخل المباشر إنشاء المدارس، وإيصال الكهرباء إلى أصغر التجمعات السكانية المنتشرة في أرجاء البلاد، وربط القرى والأرياف بالمدن والمراكز الحضارية.

وتتمتع سورية باستقرار سياسي وأمني، ومناخ اقتصادي متفائل، نتيجة لما أعلنته سورية وبدأته من إصلاح اقتصادي وإداري وتشريعي، شمل كل

نواحي الحياة الاقتصادية السورية. بالإضافة إلى أنها تعد من أقل دول المنطقة مديونية،[*] والأهم من ذلك إثبات الاقتصاد السوري قدرة كبيرة على الصمود في مواجهة الاضطرابات السياسية الإقليمية في الأعوام الأخيرة.

لكن على الرغم من التحولات الجارية في نمط الاقتصاد السوري خلال المراحل السابقة وحتى الآن، لم تكن السمات العامة، أو الخصائص التي تميزه في مستوى التغيرات السابقة، وبقيت تلك الخصائص، في إطارها العام، تتمثل في غياب الرؤية الاستراتيجية، والخطط القطاعية، التي تقود باتجاه أهداف مرسومة، وبأدوات مدروسة، مما جعل معالجة المشاكل أقرب إلى إدارة الأزمات منه إلى الإدارة العلمية للاقتصاد.

يواجه الاقتصاد السوري تحديات مختلفة، خارجية وداخلية، تتداخل العوامل المؤثرة فيها بشكل متبادل فيما بينها، فهناك تحديات خارجية تنشأ من طبيعة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاديات المختلفة، ومن أهم **التحديات الخارجية**:

- تحدي الثورة التكنولوجية العالمية، وما يرافقها من عولمة اقتصادية تهدف إلى خلق مجال اقتصادي عالمي موحد، فيما يتعلق بإنتاج السلع واستهلاكها، وتحركات رؤوس الأموال.
- تحدي الشراكة السورية الأوربية، في ظل الدور المتنامي لنصيب الاتحاد الأوربي من حجم التجارة الدولية، وفي الاستثمارات الدولية المباشرة، وكونه قاطرة أساسية في الاقتصاد العالمي، وليس مشروع الشراكة

(*) بلغ الدين الخارجي (٣,٦٩ مليار دولار)، (٤,١ مليار دولار)، (٦,٨ مليار دولار)، (٦,٦ مليار دولار) في الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦. كما بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٧,٤%)، (١٨,١%)، (٢٥%)، (٢٢,٦%) في الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦. كما بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (١٩,٥%)، (١٤%)، (١٦,١%) و(١٠,٤%) في الأعوام السابقة نفسها. (المرجع: تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦مع الجمهورية العربية السورية، ص٣١.

(السورية - الأوروبية) سوى جزء من مشروع أكبر، ألا وهو (الشراكة الأوروبية المتوسطية)، الذي يعد بدوره مشروعاً لتهيئة اقتصاديات دول حوض المتوسط؛ ومنها الاقتصاد السوري، وإعدادها للانخراط في الاقتصاد العالمي من بوابته الأوروبية، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي هي الشريك التجاري الأول لسورية، ولمعظم الدول المتوسطية.

- تحديات دولية وإقليمية تنبع من العلاقات والاتفاقيات التجارية، التي تقيمها سورية مع دول العالم المختلفة، في ظل ظروف منافسة غير متكافئة؛ بين الاقتصاد السوري بمضامينه كلها، واقتصاديات العديد من تلك الدول، ونذكر من التحديات الإقليمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، (دخلت حيز التنفيذ مع بداية عام ٢٠٠٥)، والسوق المشتركة السورية اللبنانية؛ بالإضافة إلى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة الثنائية، مع كل من الأردن والسعودية والإمارات ومصر وتركيا وغيرها من دول المنطقة.
- التحديات الناجمة عن وجود كيان معادٍ ومحتلٍّ للجولان السوري، وهو العدو الإسرائيلي، والوجود الأمريكي على حدود سورية الشرقية، والوضع السياسي الإقليمي المضطرب، ما يفرض على سورية أعباءً عسكرية كبيرة، حيث تنفق من أجل التسلح؛ حوالي ٦% من دخلها القومي، و٣٠% من موازنتها العامة، و ٥,٥% من مجموع مستورداتها.[١]

وتستوجب هذه التحديات قدراً من الاستعداد، لرفع أداء الاقتصاد السوري، من أجل تحسين قدرته التنافسية، وبالتالي، لا بد من القيام بتغييرات جوهرية، تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، بما يجعله قادراً على مواجهة الاستحقاقات العالمية والإقليمية القادمة.

---

(١) د. سكر. نبيل، ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ١٦، دمشق، ٢٠٠٣/٩/٢

كما يواجه الاقتصاد السوري عدداً من **التحديات المحلية أو الداخلية** المتمثلة بما يلي:

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي، واعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط، وهنا يبدو التحدي الأكبر بانخفاض احتياطي النفط السوري، وإنتاجه، وبالتالي عوائده، وما يسببه ذلك من ضغوط كبيرة على أوضاع المالية العامة، وميزان المدفوعات، ومستويات المعيشة.
- ارتفاع مستويات البطالة، من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف داخل جديد إلى سوق العمل، رغم تراجع معدل النمو السكاني، (من ٣,٣% أعوام ١٩٨١-١٩٩٤، إلى ٢,٧% أعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠، و٢,٤٥% أعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٥)، كما بلغ عدد السكان المتواجدين داخل القطر ١٨,٩ مليون نسمة نهاية عام ٢٠٠٦).[١] وبلغ معدل البطالة ١٠,٨% عام ٢٠٠٣ (٨,٢% للذكور و٢١,٩% للإناث).[٢] وارتفع هذا المعدل عام ٢٠٠٤ إلى ١٢,٣% (١٠,٤% ذكور، ٢١,٩% إناث).[٣] في حين وردت في التقرير الاقتصادي العربي الموحد بنسبة ٢٠%، ويقدرها بعض الاقتصاديين بين ٢٢ و٢٥%.
- انخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام، وانتشار ظاهرة الفساد التي تعمل على تعطيل قدرة أجهزة الدولة والمجتمع عن القيام بأعمالها ووظائفها على النحو الصحيح، كما تؤدي إلى إضعاف الروح الوطنية لدى الأفراد، وإضعاف قدراتهم الإنتاجية في مختلف الميادين.
- ضمن هذا الإطار يأتي تحدي الانتقال الآمن من اقتصاد مركزي مخطط - إلى حد كبير- إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، مع كل ما يتطلبه هذا

---

(١) المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٧، الجداول: (٢/٢، ٢/٦)، ص (٧٠).

(٢) المكتب المركزي للإحصاء، دراسة تحليلية لنتائج مسح سوق العمل لعام ٢٠٠٣، ص ٣٤.

(٣) المكتب المركزي للإحصاء، نشرة قوة العمل من واقع نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤، ص ٧.

الاقتصاد؛ من بناء مؤسساته إلى تأهيل الإدارة الحكومية لتجيد إدارته، وإعادة تنظيم دور الدولة؛ من الدولة المسيطرة على الاقتصاد إلى الدولة المشرفة، أو المراقبة، وخاصة في ظل وجود قطاع خاص يخضع لاعتبارات كثيرة يصعب السيطرة عليها جميعاً. ويشترك القطاع الخاص مع القطاع العام في بناء الاقتصاد السوري، حيث دخل في قطاعات المال، الاتصالات، السياحة، والتأمين؛ ليعمل بالتوازي في هذه القطاعات مع القطاع العام، الذي لا يزال مسيطراً على الصناعات الاستخراجية وبعض الخدمات الرئيسة.

ثانياً: بعض مؤشرات الاقتصاد السوري:

نجد لدى الدخول في تفاصيل الاقتصاد السوري، أنه تميز في العقود القليلة الماضية بتراجع **معدلات النمو الاقتصادي** وتذبذبها، (ويمثل هذا التقلب والتذبذب والفروقات الكبيرة في معدلات النمو حالةً مرضيةً في الاقتصاد السوري)، إذ بلغ وسطي معدل النمو بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠: ٩,١% في السبعينيات، (ويعود السبب إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، وإلى مساعدات الدول العربية النفطية الكبيرة، التي تلقتها سورية بعد حرب تشرين ١٩٧٣)، و٠,٩% في الثمانينيات، (انحسار مساعدات الدول الخليجية، وتراجع أسعار النفط العالمية، وترافق ذلك مع تراجع تحويلات العمالة السورية في الدول النفطية، مع تراجع فرص العمل في تلك الدول، والحصار الاقتصادي الذي عانت منه سورية)، و٨,٤٥% بين ١٩٩٠ و ١٩٩٦ (المناخ المتفائل الذي ساد المنطقة بسبب انطلاق عملية السلام، وعودة تدفق المساعدات العربية، بسبب موقف سورية إلى جانب التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية، وإلى سياسات الانفتاح الاقتصادي، "قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١"، وبدء إنتاج النفط الخفيف).

ثم انخفض إلى ٢,٣٧% بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٣؛[١] (كان الانكماش الاقتصادي الصفة المميزة للأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠، وذلك بسبب تراجع الاستثمار الخاص، لعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب من جهة؛ وبسبب السياسات المالية والنقدية التي اتبعت: كتجميد الرواتب والأجور، وتخفيض الإنفاق الاستثماري، والقيود على التسليف، والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة، وبالتالي وصل معدل النمو إلى -٣,٥% عام ١٩٩٩ وإلى ٠,٦% عام ٢٠٠٠، بينما قدر معدل النمو السكاني بـــ ٢,٤٦% سنوياً، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الدخل في البلاد).

وعلى الرغم من التوسع الحاصل في الإنفاق العام بين ٢٠٠١ و ٢٠٠؛ ومن زيادة استثمار القطاع الخاص، التي ترافقت مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية المتخذة من قبل الحكومة، لتحسين مناخ الاستثمار... بقيت معدلات النمو دون المستوى المطلوب، حيث بلغت ٥,١% و ٥,٩% للعامين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ثم انخفض إلى ١,١% عام ٢٠٠٣، (يعود ذلك إلى ضعف كفاءة المؤسسات العامة، وانخفاض كفاءة الاستثمار، وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد، وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير؛ مثل الإنفاق على الصحة والتعليم).

ليرتفع بعد ذلك إلى ٦,٧% و ٤,٤% و ٥,١% في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.[٢] بينما ذكر تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٦؛ أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي كان وفقاً للجدول التالي:

---

(١) المجموعة الإحصائية ٢٠٠٥. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة.

(٢) المجموعة الإحصائية ٢٠٠٧. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة. جدول ١٦/١، ص ٥٢٧.

جدول رقم (١٨)

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠٠١- ٢٠٠٦

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
إجمالي ن. م. الاسمي، مليار ل.س	١٠١٧,٤	١١٢٩,٤	١١٢٦,٧	١٢٥٧,١	١٤٢٤,١	١٥٦٦,٥
إجمالي ن. م الاسمي، مليار دولار	٢١,٢	٢٣	٢٢,٩	٢٤,٩	٢٧,٣	٢٩,٣
معدل نمو ن. م.الإجمالي الحقيقي	٣,٧	٣,٧	١	٣,١	٢,٩	٣,٢
معدل نمو ن. م.الإجمالي الحقيقي غ النفطي	٨,١	٣	٣,٩	٥	٥,٥	٥,٥

المصدر: تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦، ص ٣١.

حيث يعود ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي غير النفطي، من ٣% عام ٢٠٠٢ إلى ٥% عام ٢٠٠٤، و٥,٥% عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، إلى قوة الاستثمار الخاص، والصادرات غير النفطية؛ مستفيدة من قوة النشاط الاقتصادي في منطقة الخليج، ومن وفرة السيولة فيها. بينما نجد أن النمو الكلي (مع النفط) اقتصر في السنوات الماضية على حوالي ٣%، نتيجة تراجع إنتاج النفط.

كما تعاني سورية من معدلات مرتفعة من **التضخم المالي**، تؤثر سلباً في الاقتصاد، ليبلغ ٩,٧% عام ٢٠٠٠ و ٩,٢% عام ٢٠٠٤، ولينخفض عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٦%،[١] أما في عام ٢٠٠٦؛ فقد فاق معدل التضخم ١٥%، حسب تقديرات المركز الاقتصادي السوري، و١٠% وفقاً لتصريحات حكومية.[٢]

وبالنسبة إلى **مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي**، نجد من الشكل البياني رقم (٨)، زيادة مساهمة قطاعات النقل، وخدمات المجتمع،

---

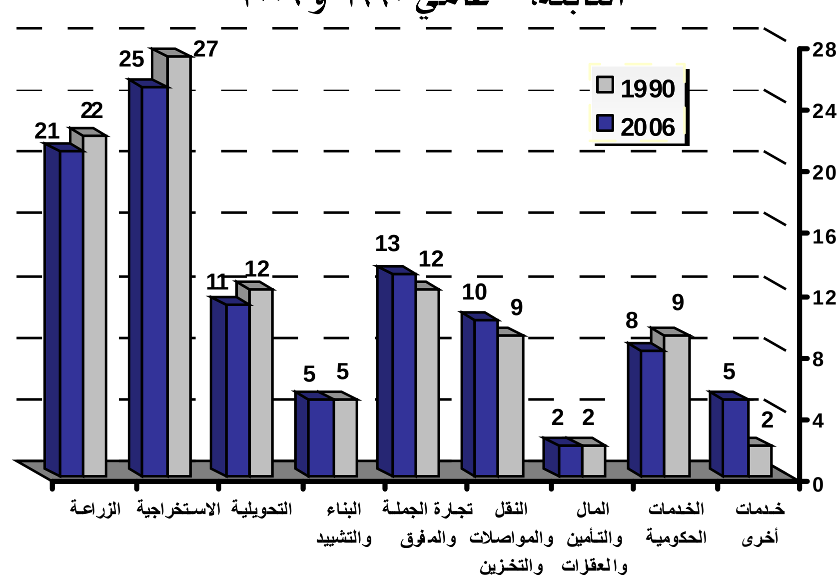
(1) World development indicators database, April 2006

(٢) باذيب. رامز، وآخرون، ظاهرة الشركات القابضة في سورية، المركز الاقتصادي السوري، نشرة أصحاب القرار، الإصدار رقم ٤٣+٤٤، دمشق، ٢٠٠٧، ص٨.

والتجارة؛ على حساب مساهمة الزراعة، والصناعات الاستخراجية والتحويلية، أي أن الاقتصاد السوري ما يزال معتمداً على القطاعات الريعية بشكل كبير، حيث شكلت القطاعات الأولية (الزراعة، والاستخراجية التي يشكل النفط أكثر من ٩٠% منها): ٤٦% عام ٢٠٠٦، مقابل ٤٩% عام ١٩٩٠.

الشكل البياني رقم (١٠)

تركيب الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة،(*) عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦



المصدر: من إعداد الباحث، بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٧

ويُفسِّر استحواذ القطاع الزراعي على نسبة ٢١% تذبذب معدلات النمو، نتيجة تذبذب الإنتاج الزراعي، الذي يعتمد بمعظمه على الأمطار، يضاف إلى ذلك حصة قطاع المال والتأمين الضعيفة، على الرغم من زيادتها في السنوات الأخيرة، ما يعكس ضعف القطاع المالي في سورية.

(*) بلغ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ في علم ٢٠٠٥ حوالي (١١٥٥,٤) مليار ل.س. أي ما يعادل حوالي ٢٣ مليار دولار أمريكي. وبالأسعار الجارية (١٤٧٩) مليار ل.س أي ما يعادل حوالي (٢٨,٤) مليار دولار.

أما عن **إيرادات الموازنة العامة للدولة**؛ فنجد وفقاً للجدول رقم (١٦) زيادتها بمعدل نمو بلغ متوسطه بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ حوالي ٧,٢%، ولكن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت في السنوات الأخيرة من ٣٠,١% عام ٢٠٠١، إلى ٢٧,٥% عام ٢٠٠٦.

وشكلت الإيرادات النفطية (فوائض اقتصادية، ضرائب ورسوم، إتاوة الحكومة من شركات عقود الخدمة): ٥٩,٥% من إجمالي الإيرادات عام ٢٠٠١، وانخفضت إلى ٥١,٢% عام ٢٠٠٣، وإلى ٣٣,٢% عام ٢٠٠٥، ثم ارتفعت إلى ٣٦,٤% عام ٢٠٠٦.

أما الإيرادات غير النفطية (إيرادات ضريبية غير نفطية، وإيرادات غير ضريبية وغير نفطية)؛ فقد ازدادت نسبتها من إيرادات الموازنة، من ٤٠,٥% عام ٢٠٠١ إلى ٦٣,٦% عام ٢٠٠٦، أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ازدادت كذلك من ١٢,٢% إلى ١٧,٦%، لانخفاض الإيرادات النفطية ولارتفاع إيرادات الضرائب غير المباشرة، الناشئ عن توسيع وعاء الضرائب.

وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة، لا يزال الاعتماد عليها كبيراً، كما أن نسبة الإيرادات الضريبية ما تزال متدنية جداً، بالمقارنة مع الدول المجاورة، التي تتراوح بين ٢٣% و ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي،[١] بينما كانت في سورية بحدود ١٢,٨% عام ٢٠٠٦، وربما يعود سبب ضعف الحصيلة الضريبية إلى؛ انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وفقدان المحاسبة المنظمة لذلك، وكثرة الإعفاءات الضريبية، وضعف الجهاز الضريبي، وانتشار ظاهرة التهرب والتجنب الضريبيين، واتساع نشاطات القطاع غير المنظم، البعيد عن رقابة الدولة.

---

(١) هيئة تخطيط الدولة، تحليل الوضع الراهن، التحليل الاقتصادي، ٢٠٠٥.

أما الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية فإنها تعتمد على فوائض الشركات العامة، لتصل نسبتها من إجمالي الإيرادات إلى ١٧,٢%، وأبرز هذه القطاعات: قطاع المال والتأمين والعقارات ٤%، والنقل والمواصلات ٣,٨%.

الجدول رقم (١٩)

مؤشرات المالية العامة للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦، مليار ل.س

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات	306.2	295.9	321.1	344.4	377.4	430.8
الإيرادات النفطية	182.1	141.2	164.5	140.8	125.3	156.7
نسبتها إلى الإيرادات %	59.5	47.7	51.2	40.9	33.2	36.4
الإيرادات غير النفطية	124.1	154.7	156.6	203.7	252.1	274.1
نسيتها إلى الإيرادات %	40.5	52.3	48.8	59.1	66.8	63.6
النفقات	282.8	318.5	350.4	397.2	437.2	480.9
النفقات الجارية	173.0	183.0	197.2	240.1	267.7	296.1
نسبتها إلى النفقات %	61.2	57.4	56.3	60.4	61.2	61.6
النفقات الإنمائية	109.9	135.5	153.2	157.1	169.5	184.8
نسبتها إلى النفقات %	38.8	42.6	43.7	39.6	38.8	38.4
الميزان الكلي	**23.4**	**-22.6**	**-29.3**	**-52.8**	**-59.8**	**-50.1**

المصدر: من إعداد الباحث وحسابه، بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي

كما نلحظ ازدياد نسبة الإنفاق العام من ٢٧,٨% عام ٢٠٠١ إلى ٣١,٦% عام ٢٠٠٤؛ ثم انخفاضها إلى ٣٠,٧% عام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو بلغ متوسطه ١١,٢%، ولم يشهد مجموع الإنفاق سوى انخفاض طفيف، حيث قابلت زيادة الأجور انخفاضاً في النفقات الإنمائية. وتراوحت نسبة العجز الكلي حول -٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، بينما بلغ متوسط نسبة العجز من دون النفط -١٤,٦%.

ومن المتوقع انخفاض بنود الإيرادات العامة، ما عدا الضرائب والرسوم، وبشكل خاص انخفاض الإيرادات النفطية، وفوائض المؤسسات الاقتصادية الحكومية، وكذلك إن جزءاً كبيراً من الإنفاق سيرتفع؛ مثل الرواتب والأجور والإنفاق الاستثماري على القطاع المنتج، لذا يجب البحث عن إيرادات جديدة تسد الفجوة الحاصلة من جرّاء انخفاض الإنتاج النفطي.

ثالثاً: ملامح التجارة الخارجية السورية:

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بشكل أساس تطور القاعدة الإنتاجية، أو البنية الهيكلية للصناعات والإنتاج الصناعي في أي بلد، ومن جانب آخر تعكس الواردات قصور القطاع الصناعي في ذلك البلد عن تأمين حاجات أفراده، من سلع وخدمات يحتاجها لاستهلاكه الداخلي. ونستعرض هنا أهمية التجارة الخارجية وأهم مؤشراتها في سورية:

١ - أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة، وتزداد أهميتها في ظل التقدم التكنولوجي، وتطور الصناعات وتنوعها، وتعتبر محركاً لعجلة التقدم الاقتصادي، حيث يشكل التصدير (أحد جانبي التجارة الخارجية) المصدر الرئيس للقطع الأجنبي، لتأمين احتياجات المجتمع من السلع الرأسمالية، اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية الوطنية. ويمكن **أن تكون** التجارة الخارجية بهذا المعنى سلاحاً ذا حدين:

فمن **جهة أولى**؛ يمكن أن تكون أداة لتعميق الواقع الحالي، أي تعميق حالة التخلف، عندما تستخدم في استنزاف الموارد الوطنية المتاحة وتصديرها إلى الخارج بشكلها الخام، في الوقت الذي يتم فيه توجيه المزيد من الإنفاق إلى الواردات الاستهلاكية. **وعلى نقيض ذلك**؛ يمكن أن تشكل التجارة الخارجية أداة هامة في تغيير واقع التخلف، عندما توجه عوائد الصادرات نحو تأمين سلع الإنتاج الرأسمالي، وإقامة المشاريع الصناعية اللازمة لمتطلبات التنمية

الاقتصادية. ومنه يمكن إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية للدولة برمتها، عن طريق تفعيل إدارة التجارة الخارجية بشكل منهجي، مخطط ومنظم.

٢ - مؤشرات التجارة الخارجية:

تقاس كفاءة التجارة الخارجية بالدرجة الأولى بنسبة تغطية الصادرات للواردات (بالإضافة إلى مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية)، لأن الواردات تستنزف موجودات الدولة من القطع الأجنبي، وتؤدي إلى خسارة الموارد بشكل عام، بينما تؤمن الصادرات القطع الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، وتؤدي إلى تزايد موارد الدولة بشكل عام. وبالتالي بمقدار ما يتحقق في هذا القطاع من فائض (قيمة مضافة)، أي مدى مساهمته في الدخل الوطني، يحقق كفاءة اقتصادية، ويساهم في معدلات النمو والتنمية.

وبتطبيق هذا المؤشر على حالة سورية، نجد أن مساهمة هذا القطاع (مجموع الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويُسمى **بدرجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي**[*] ... كانت ٤٤,٦%، عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ٥٨,٢% عام ٢٠٠٤، وإلى ٦٠,٦% عام ٢٠٠٦.[١] وذلك نتيجة ازدياد أسعار النفط العالمية، وتطبيق إصلاحات التحرير التجاري، وتوفر مرونة أكبر في تمويل الواردات من قبل المصارف الخاصة. وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة، وهذا يدل على انفتاح الاقتصاد السوري، وتبعيته للخارج، وعمق اعتماده على الأسواق الخارجية فيما يفوق نصف الناتج المحلي، وهو أيضاً يوضح مدى الدور النسبي للقطاع الخارجي في حركة الاقتصاد السوري.[٢]

(*) (الصادرات + الواردات) من السلع والخدمات / الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة × ١٠٠.

(١) المجموعات الإحصائية السورية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

(٢) الرفاعي. عبد الهادي وآخرون، دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٢، ٢٠٠٥، ص ١٧٥.

أما نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي فكانت ٢٤,١% عام ١٩٩٧، وانخفضت إلى ١٩,٤% عام ١٩٩٩ (انخفاض أسعار النفط العالمية)، لكنها عادت لترتفع إلى ٢٣,٩% وإلى ٣١%، في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، وإلى ٢٨,٤% و ٢٩,٥% في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي.

ومن الجدول رقم (١٧)، والشكل رقم (٩)، نجد أن عجز الميزان التجاري السوري استمر من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٩، وبدأت قيمة الصادرات السورية بالتراجع بدءاً من العام ١٩٩٦، ولم تعد تغطي أكثر من ٧٤% من قيمة الواردات عام ١٩٩٨،[١] وحتى انخفاض هذا العجز في بعض السنين، يعود إلى انخفاض الواردات، وليس بسبب زيادة الصادرات. ووصل العجز في الميزان التجاري ذروته عام ١٩٩٤، حيث بلغ ٣٥,٥% من قيمة الواردات.

وإذا استبعدنا الصادرات النفطية؛ تفاقم هذا العجز ليصل إلى حدود خطيرة ٧٣% سنة ١٩٩٦، وإلى ٥٧% في أدنى معدل له عام ١٩٩٧.[٢] وحدث ذلك كله بالرغم من الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها في أواخر الثمانينيات بهدف تشجيع الصادرات السلعية: تخفيض سعر صرف الليرة السورية/ التعاون بين القطاعين العام والخاص في عمليات التصدير/ إعطاء المؤسسات المصدرة حق الاحتفاظ بالقطع الأجنبي الناجم عن التصدير؛ بنسبة ١٠٠% لمؤسسات القطاع العام، و٧٥% للقطاع الخاص/ إعفاء عمليات التصدير من ضريبة الإنتاج الزراعي بموافقة سنوية.[٣]

---

(١) د. حبيب. مطانيوس، آفاق الاقتصاد السوري، ندوة لمركز الرضا بدمشق" النـدوة الاقتصادية الثانية، ٢٠٠٠.

(٢) د. عبد النور. خالد، تأهيل القطاع الصناعي السوري واقع وآفاق، جمعية العلـوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٠.

(٣) د. العمادي. محمد، تجربة سورية في تحرير التجارة الخارجية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، دمشق، ١٩٩٤، ص١٤.

الجدول رقم (٢٠)

تطور مؤشرات التجارة الخارجية ١٩٩٠ -٢٠٠٦، القيمة بمليارات الليرات السورية

السنة	الواردات	الصادرات	العجز أو الفائض	التغطية % الصادرات/الواردات	نسبة العجز أو الفائض % للواردات
1990	111.3	194.1	82.8	%174.3	74.3
1991	128.4	158.1	29.7	123.1	23.1
1992	161.9	142.5	-19.4	88.01	-11.9
1993	192	145	-47	75.5	-24.4
1994	253.6	163.5	-90.1	64.4	-35.5
1995	218.4	183	-35.4	83.7	-16.2
1996	249.5	184.3	-65.2	73.8	-26.1
1997	186.8	180.5	-6.3	96.6	-3.3
1998	180.7	133.2	-47.5	73.7	-26.2
1999	177.7	159.6	-18.1	89.8	-10.1
2000	187.5	216.1	28.6	115.2	15.2
2001	220.7	243.1	22.4	110.1	10.1
2002	253.7	315.9	62.2	124.5	24.5
2003	236.7	265	28.3	111.9	11.9
2004	389	346.1	-42.9	88.9	-11.02
2005	502.36	424.3	-78.06	84.4	-15.5
2006	531	505	-26	95.1	-4.8

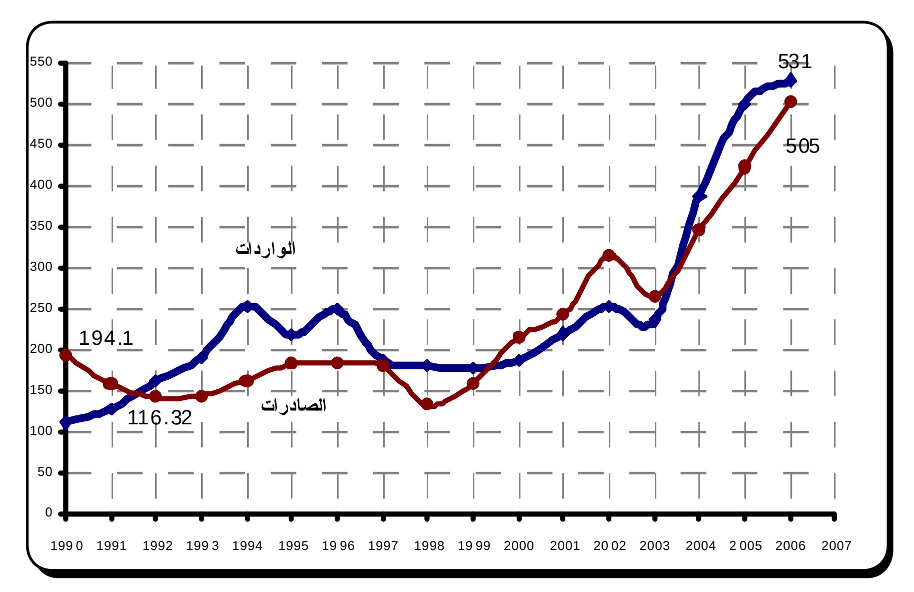
المصدر: من إعداد الباحث، بالاستناد إلى ملخص التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٥

وشهدت الأعوام من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ فوائض في الميزان التجاري، إذ بلغ الفائض ذروته عام ٢٠٠٢ لتصل تغطية الصادرات للواردات إلى ١٢٤,٥%. وهذا عائد إلى زيادة الصادرات النفطية بشكل كبير لارتفاع الأسعار العالمية، وإلى زيادة الصادرات غير النفطية التي شهدت تحسناً واضحاً (زيادة الكميات المصدرة من الأغنام السورية، وزيادة صادرات القطاع الخاص إلى العراق).

وفي الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦؛ وكما يوضح الشكل البياني رقم (٩)، عاد العجز إلى الميزان التجاري السوري، وازدادت نسبته إلى الواردات من ١١% عام ٢٠٠٤ إلى ١٥,٥% عام ٢٠٠٥، ثم عاد إلى ٤,٨% عام ٢٠٠٦، وهذا راجع إلى بدء انخفاض الصادرات النفطية، وزيادة واردات المشتقات النفطية.

الشكل البياني رقم (١١)

التجارة الخارجية السورية ١٩٩٠-٢٠٠٦، بمليارات الليرات السورية، بأسعار صرف ٢٠٠٥(*)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاستناد إلى ملخص التجارة الخارجية ٢٠٠٥، والمجموعة الإحصائية ٢٠٠٧

(*) كان السعر الشكلي للدولار (٤,٠٥) ل.س للمستوردات و(٣,٠٩) ل.س للصادرات حتى عام ١٩٨٦ وأصبح السعر (١١,٢٥) ل.س للمستوردات و(١١,٢٠) ل.س للصادرات ابتداء من عام ١٩٨٧. واعتباراً من عام ٢٠٠٠ أصبحت بالنسبة إلى المستوردات (٤٦,٥٠) ل.س وبالنسبة إلى الصادرات (٤٦,٠٠) ل.س. وفي عام ٢٠٠٤ أصبح سعر الدولار للمستوردات والصادرات (٤٨,٦٥) ل.س. وفي عام ٢٠٠٥ سعر الدولار ٥٠ ل.س للاستيراد وحسب السعر الشكلي الصادر عن مصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٥ للتصدير.

ويمكن تفسير تغيرات الميزان التجاري من خلال تغيرات قيمة سعر الصرف الحقيقي، (القيمة الحقيقية لليرة السورية)، فأي ارتفاع لليرة مقابل الدولار، يعني أن أسعار المستوردات ستنخفض بالنسبة إلى المستورد السوري، وسترتفع أسعار الصادرات في الأسواق العالمية ما يؤثر سلباً على المصدرين، وذلك بافتراض بقاء المنتجات الأجنبية عند مستويات معينة، وبالمقابل؛ أدى انخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار إلى ارتفاع أسعار المستوردات، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السورية. وعلى ذلك أدى انخفاض القيمة الحقيقية لليرة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣ إلى حدوث فائض في الميزان التجاري، وانعكس ارتفاع قيمتها الحقيقية، بعد ذلك وحتى الآن، إيجابياً على المستوردين وسلبياً على المصدرين، ما أدى إلى زيادة عجز الميزان التجاري.[*]

ومن خلال الموازنة بين كميات الصادرات و الواردات نجد أن قيمة الطن المصدر عام ٢٠٠٥ بلغت ٢٢ ألف ل.س، بينما بلغت قيمة الطن المستورد ٢٦ ألف ل.س، مما يعكس ضعف المستوى التكنولوجي للاقتصاد السوري، وضآلة القيمة المضافة لصادراته.

أما بالنسبة إلى **مساهمة كل من القطاعين العام والخاص**؛ فقد تميزت الأعوام من التسعينيات حتى ٢٠٠٣، بسيطرة واضحة للقطاع العام على الصادرات؛ ليبلغ وسطياً نصيب هذا القطاع من الصادرات الإجمالية أثناء المدة ذاتها: ٧٦,٢% مقابل ٢٣,٨% للقطاع الخاص، ولكن صادرات القطاع الخاص ارتفعت في عام ٢٠٠٤، وبشكل كبير، وخاصة إلى العراق، من ٥٥ مليار ل.س عام ٢٠٠٣، إلى ١٦٢ مليار ل.س، وإلى ٢١١,٣ مليار ل.س عام ٢٠٠٥، ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام من ٧٩,٢% عام ٢٠٠٣، إلى ٥٣,١٥% عام ٢٠٠٤، و٥٠,٧% عام ٢٠٠٥، و٤٥% عام ٢٠٠٦.[١] وتتركز

(*) إضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات السورية.

(١) المكتب المركزي للإحصاء، خلاصة التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٥،جدول رقم ١، ص٧.

صادرات القطاع الخاص، في الخضار والفواكه، والأغنام والمنسوجات، أما القطاع العام فيحتكر تصدير (النفط ومشتقاته، والفوسفات، والتبغ).

أما بالنسبة إلى المستوردات؛ فقد زادت نسبة واردات القطاع الخاص إلى إجمالي المستوردات من ٤٦% عام ١٩٩٠، إلى ٦٥,٣% عام ١٩٩٥، وإلى ٧٨,٥% عام ٢٠٠١، (إجراءات تحرير التجارة، وقانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١)، ومن ثم لتنخفض إلى ٧١,٩% عام ٢٠٠٤، وإلى ٦٦,٣% و٦٠,٩% عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، نتيجة زيادة واردات القطاع العام من المشتقات النفطية.

٣ - البنية الهيكلية للصادرات السورية:

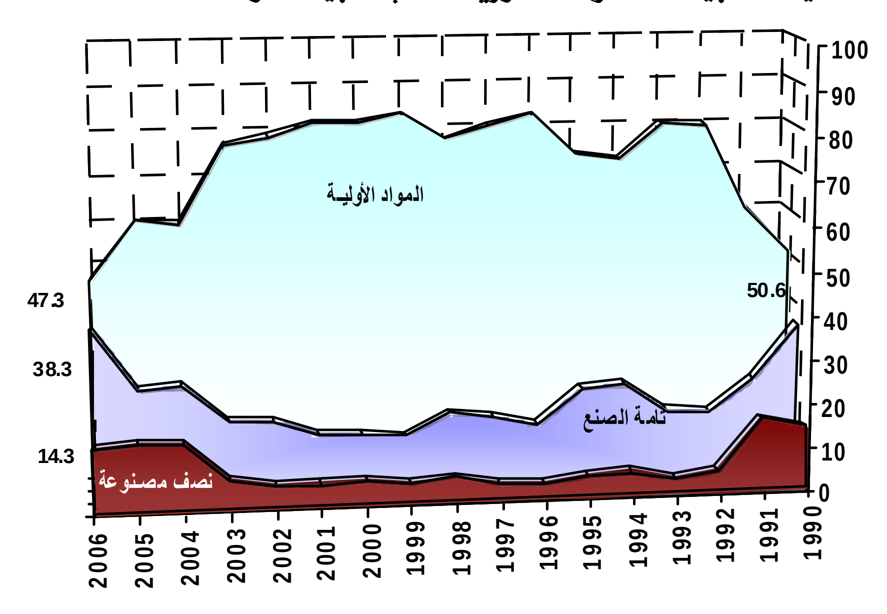
يعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي الإنتاجي، بالاستناد إلى تنوع مكونات الصادرات السلعية، وتوزع أهميتها النسبية إلى أكبر عدد من السلع المصدَّرة، وعلى عكس ذلك؛ كلما انخفض عدد المكونات السلعية للصادرات؛ وارتفعت درجة تركزها؛ دلَّ ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي.[١] كما يعكس التركيب السلعي للصادرات - إلى حد ما - موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي، وكلما زاد هذا التنوع في مجال السلع الصناعية، انعكس ذلك إيجاباً على مرونتها، وزيادة قدرتها التفاوضية في سياق علاقاتها الاقتصادية والتجارية، وتزداد هذه المرونة والقدرة، كلما ارتفعت درجة السلعة في سلم المراحل التكنولوجية. وكلما تم توظيف استثمارات في مجال الصناعات كثيفة المعرفة (مراحل متقدمة في السلسلة التكنولوجية)، زاد معدل القيمة المضافة المتحققة. ويبين الشكل التالي **تطور نسبة الصادرات حسب طبيعة المواد.**

---

(١) د. الحمش. منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، سلسلة دار الرضا للمعلومات، دمشق، ١٩٩٧، ص٦٢.

الشكل رقم (١٢)

الأهمية النسبية للصادرات السورية حسب طبيعة المواد ١٩٩٠-٢٠٠٦، %



المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستناد إلى المجموعات الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٠ - ٢٠٠٧

نرى من الشكل البياني السابق، أن المواد الخام والأولية تشكل نسبة كبيرة من مجمل الصادرات السورية، لترتفع من ٥٠% عام ١٩٩٠، إلى ٨٠,٦% عام ١٩٩٧، وإلى ٨١,٦% عام ٢٠٠٠، (بعد الاكتشافات النفطية المهمة)، كما نلحظ اتجاه نسبة السلع المصنوعة ونصف المصنوعة نحو الانخفاض؛ ولصالح تزايد نسبة المواد الخام، وذلك نتيجة إلغاء اتفاقيات المدفوعات بين سورية ودول أوربا الشرقية منذ عام ١٩٩١، وتغير سياسة الدولة باتجاه زيادة الصادرات نحو دول أوروبة الغربية من ناحية، والصعوبات التي تواجهها الصادرات السورية إلى تلك الأسواق من ناحية أخرى، على اعتبار أن أسواق الدول الشرقية كانت تستورد السلع التي تنعدم فيها المنافسة الأجنبية، وهذا ما أدى إلى عدم التركيز على جودة السلع

المصدرة إليها، بينما تتميز الأسواق الغربية بالمنافسة الشديدة، التي تضع مسألة الجودة ومستوى الأسعار في مقدم الاعتبارات.[١]

وفي عام ٢٠٠٤ بدأت صادرات المواد الخام بالانخفاض بشكل واضح، من ٧٧,٢% عام ٢٠٠٣ إلى ٥٩,٩% و٦٠,٦% و٤٧,٣% في الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التتالي؛ (بسبب انخفاض الصادرات النفطية، وزيادة الصادرات من المواد المصنوعة ونصف المصنوعة)، وعلى الرغم من هذا التحسن الجيد مازالت أكثر الصادرات السورية تحقق قيمة مضافة في حدها الأدنى من جهة، وتصنف ضمن السلع الحساسة من جهة ثانية؛ (بسبب وجود النفط ضمنها؛ والذي يصنف عالمياً كسلعة حساسة لا تخضع لشروط التجارة الدولية وأنظمتها، بل تخضع لمعاملة خاصة، هي- في أغلب الأحيان- لصالح الدول المستوردة، وبالتالي أسقطت هذه الورقة التي كان من الممكن استخدامها لتحسين شروط التجارة لصالحنا).

من أهم المواد الخام السورية التي يتمتع بعضها بميزة نسبية: (النفط والقطن "الذي ارتفعت صادراته في السنوات السابقة بشكل متواصل"، وبعض المنتجات الزراعية الأخرى كالخضار والفواكه والحبوب والحيوانات الحية). ويتطلب رفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات تحويل الميزة النسبية فيها إلى ميزة تنافسية، والسعي الجاد إلى تحويل صادراتنا التقليدية إلى منتجات مصنعة جاهزة، ذات قيمة مضافة عالية، وذلك من خلال العمل على رفع كفاءة الاستثمار وتحسين نوعيته.

أجريت بعض الدراسات حول النتائج التي يمكن أن تتحقق إذا تم تحويل القطن السوري المصدر خاماً؛ إلى غزول، ومن ثم إلى نسيج معالج، وتم تحويله بعد ذلك إلى منتجات جاهزة، كالملابس والمنتجات النسيجية الأخرى،

---

(١) سيد أحمد. هناء وآخرون، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ١٣٨.

عندها ستكون الحصيلة الناتجة من تصدير تلك المنتجات (الجاهزة) تعادل تقريباً حصيلة تصدير النفط.[1] ومنه تبدو أهمية تصنيع المواد الخام الأخرى قبل تصديرها، والاستفادة من الميزة النسبية لتلك السلع، في الصناعات النفطية المختلفة، والصناعات الغذائية... وكذلك التخلي التدريجي عن تصدير الخام، ومحاولة بناء صناعات قائمة على مشتقات النفط وعلى الغاز الواعد في المستقبل القريب.

أما **الصادرات السورية من حيث استخدام المواد**: فهناك سيطرة واضحة للسلع **الوسيطة** التي تتكون في معظمها من النفط الخام، والمشتقات النفطية، والفوسفات، والقطن الخام والأغنام. وقد تراوحت نسبة صادرات السلع الوسيطة بين ١٩٩١ و ٢٠٠٣ حول ٨٣% من مجمل الصادرات السورية، لكنها انخفضت من ٨٨,١% عام ٢٠٠٣ إلى ٧٢,٤ و٧١,٦ عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ثم إلى ٦١,٧% عام ٢٠٠٦.

أما صادرات السلع **الاستهلاكية** فقد تراوحت كذلك حول ١٧% بين ١٩٩١ و ٢٠٠٣، لترتفع بشكل واضح من ١١,٣% عام ٢٠٠٣، إلى ٢٧,١ و٢٧,٩ عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، ثم إلى ٣٧,٦% عام ٢٠٠٦. أما صادرات السلع **الرأسمالية** ذات التقانة العالية فهي منخفضة جداً، حيث كانت نسبتها من مجمل الصادرات ٠,٢ و ٠,٨ و ٠,٦ و٠,٤% في الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥ على التتالي، و٠,٥٤ عام ٢٠٠٦. وهذا يعكس ضعفاً في الجهاز الإنتاجي، وقدرة ضعيفة على تصنيع المواد الأولية المتوافرة في بلدنا.

ويمكن فهم هذا الأمر ،إذا نظرنا - تاريخياً - إلى هذا القطاع في سورية، حيث نجد أن سياسة "الإحلال محل الواردات" التي كانت متبعة لمدة طويلة؛ أدت إلى قيام صناعات في ظل ستار كبير من الحماية، وبعيداً عن المنافسة، ولم تتمكن تلك الصناعات من الاستفادة من ظروف الحماية ولا من شروط

---

(١) صقر. أديب، صادرات الغزل والنسيج في سورية، رسالة ماجستير، جامعةدمشق، ١٩٩٧.

الدعم الذي قدمته الدولة؛ من أجل تثبيت أقدامها وتحسين كفاءتها الإنتاجية، وتطوير قدراتها التنافسية، بل أدى ذلك - في معظم الحالات - إلى تراجع في جودة الإنتاج وارتفاع كلفته، ومن ثم تحميل المستهلك أعباءً إضافية؛ سيسعى إلى التخلص منها عندما يتاح له ذلك.

ولا إمكانية للاستمرار في هذه السياسات والقيود الحمائية مع تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي تسعى سورية للانضمام إليها منذ زمن، وخصوصاً في ظل الاتجاهات العالمية المتزايدة نحو إلغاء القيود -الجمركية وغير الجمركية- المترتبة على انتقال السلع في الأسواق العالمية، ونحو التحرير المتزايد للتجارة الدولية، وهذا يشكل تحدياً يهدد صناعاتنا المحلية، ويؤدي إلى تراجع صادراتنا منها.

٤ - البنية الهيكلية للواردات السورية:

يعد الاستيراد الجزء الآخر من قطاع التجارة الخارجية، وله من الأهمية ما للصادرات، حيث يعكس إلى حد كبير قصور الجهاز الإنتاجي عن تلبية حاجات المجتمع من السلع والخدمات. كما يؤمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من السلع الاستهلاكية والرأسمالية. **وتتأثر الواردات السورية بجملة من العوامل**؛ أهمها:

- حجم الصادرات ونسبة تغطيتها للواردات (سياسة ربط الاستيراد بالتصدير، بهدف ترشيد عمليات الاستيراد).(*)
- السياسات والإجراءات التي تطبقها الحكومة: للتأثير في حجم الواردات ومكوناتها وتوزعها النسبي، وذلك بهدف توازن بعض المؤشرات الاقتصادية الداخلية، أو معالجة بعض القضايا والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني،

(*) لكن تم في عام ٢٠٠٦ إصدار قرار فك الارتباط بين عمليات الاستيراد والتصدير والذي من شانه محاربة ظاهرة التصدير الوهمي، والمتاجرة بقطع التصدير، وتخفيف تكاليف الاستيراد المسدد قيمتها من حصيلة قطع التصدير.

مثل توازن ميزان المدفوعات، وكذلك لدعم بعض الصناعات الوطنية الهامة أو حمايتها، وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

- الضغوط السياسية والاقتصادية، التي تفرضها الدول الفاعلة على مستوى الاقتصاد العالمي، والتي تتضمن أحياناً حالات مختلفة من منع الاستيراد، تحرم الدولة من الحصول على سلع وتقنيات معينة، (وقد عانت سورية كثيراً من هذا الأمر في مراحل مديدة ولا تزال تعاني من بعض أشكالها إلى الآن).

وتتباين الواردات السورية من حيث طبيعتها، فتتراوح بين السلع المصنوعة بالكامل (العالية التصنيع)، مروراً بالسلع نصف المصنعة، وانتهاءً بالمواد الأولية اللازمة لكثير من الصناعات الوطنية، بأنواعها وتصنيفاتها المختلفة. وتتشكل بشكل أساس من المجموعات السلعية التالية:

- **الواردات من المواد الأولية والخام**: شكلت هذه الواردات ما نسبته ١٥,٨% في عام ١٩٩٠، وتراجعت إلى حوالي ١١,٢% عام ٢٠٠٣، وإلى ٨,٤% عام ٢٠٠٦، ويرجع ذلك إلى تزايد إنتاج النفط السوري وإحلاله محل الاستيراد، واتجاه السياسة التجارية إلى تخفيض الواردات من المواد الخام، بهدف زيادة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية، لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية الجديدة.

- **الواردات من السلع نصف المصنوعة**: تشكل هذه المواد عماد الواردات السورية، والنسبة الكبرى منها، وتتفاوت هذه النسبة لتشكل نصف الواردات تقريباً خلال سنوات التسعينيات، باستثناء سنة ١٩٩٤ التي تشكل أدنى نسبة واردات في المدة المذكورة (حوالي ٤٠%)، وانخفضت هذه النسبة في السنوات الأخيرة من ٤٨% عام ٢٠٠١، إلى ٤١,٩ و٣٤,٤% عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، نتيجة زيادة المستوردات من السلع تامة الصنع. ويعود تزايد نسبة حجم هذه السلع في إجمالي الواردات السورية؛ وبشكل أساس: إلى اعتماد الصناعات التجميعية كمؤشر على طبيعة التوجه الذي تنحوه الحكومة، لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

- **الواردات من السلع المصنوعة**: تتراوح نسبة السلع المصنوعة من إجمالي الواردات السلعية السورية بين ٣٥% و ٤٥% في التسعينيات، لترتفع إلى ٤٧,٦% و ٥٧% عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦،[١] بشكل يعكس حاجة الاقتصاد الوطني إلى السلع الرأسمالية الأساسية؛ مثل الماكينات ومعدات النقل وغيرها، التي تفوق نصف واردات السلع المصنوعة، لتصل في بعض السنوات إلى ٧٢% (١٩٩٤)، وهي من جانب آخر تعكس سياسة الدولة وتوجهاتها التنموية، حيث يعكس ارتفاع هذه النسبة: حاجة السوق الداخلية إلى مركبات النقل البري والماكينات والعدد الصناعية/ ومقدار الفجوة بين العرض والطلب على هذا النوع من السلع، ثم تأتي المستوردات من الحديد والصلب، التي تشكل عموماً حوالي ربع صادرات المواد المصنوعة/ ومن جهة أخرى، اهتمام الدولة بالاستثمارات الأجنبية والوطنية المهاجرة (قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١).

وتتعاظم نسبة المواد المصنعة ونصف المصنعة، التي تقع في مراحل متقدمة من السلسة التكنولوجية، مع تراجع قيمة الواردات من السلع والمواد الغذائية؛ وبالتالي تحقق قيمة مضافة عالية في هذا القطاع لصالح البلدان المصدرة. كما تراجعت الواردات السورية من السلع الغذائية (الخام والمصنوعة)، بشكل مطّرد، بدءاً من نهاية الثلث الأول للعقد الماضي؛ وذلك لنمو الناتج من بعض المواد الرئيسة التي مكنتنا من الانتقال من حالة الاستيراد الصافي إلى حالة خلق فائض للتصدير، حيث إنخفضت نسبة الواردات من السلع الغذائية من حوالي ٣٠% في عام ١٩٩٠، إلى حوالي ١٦% في عام ١٩٩٣، و١٠,١% عام ٢٠٠٦.

وتتنوع الواردات السورية مقابل تركز الصادرات، حيث تشكل صادرات النفط الخام أهم الصادرات السورية، على الرغم من انخفاض نسبتها في السنوات الأخيرة من ٦٨% عام ٢٠٠٠، إلى ٥٨% عام ٢٠٠٥،

(١) المجموعة الإحصائية السورية للأعوام (١٩٩٠-٢٠٠٧).

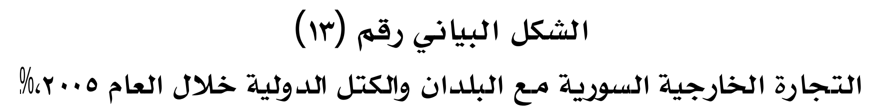
كما تشكل الصادرات النسيجية ثاني أهم الصادرات ٥,٨% عام ٢٠٠٥، واللحوم والحيوانات الحية ٣,٤%، وصادرات الفواكه والخضار ٣%، ثم القطن الخام ٢,٦%.

وتشكل أربع فئات من السلع أكثر من ثلثي الواردات السورية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، (السلع المصنعة، الماكينات ومعدات النقل، المواد الكيميائية، والمواد الغذائية)، مع وضوح تناقص نسبة هذه الفئات، ويعود السبب في ذلك إلى الازدياد الكبير في نسبة مساهمة الوقود المعدنية، والتي ارتفعت من ٥,٣% عام ٢٠٠٠، إلى نسبة مدهشة ٢٧% عام ٢٠٠٦ (١٨,٦% مازوت)، لارتفاع قيمة مستوردات المشتقات النفطية من ٤٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧٠٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦، نتيجة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في الأسواق العالمية، وازدياد استهلاك المشتقات النفطية الواضح، (الناجم عن سياسات الدعم الحكومي الذي أدى إلى زيادة التهريب إلى الدول المجاورة وزيادة الاستهلاك).

٥ - الصادرات والمستوردات السلعية حسب الكتل الدولية:

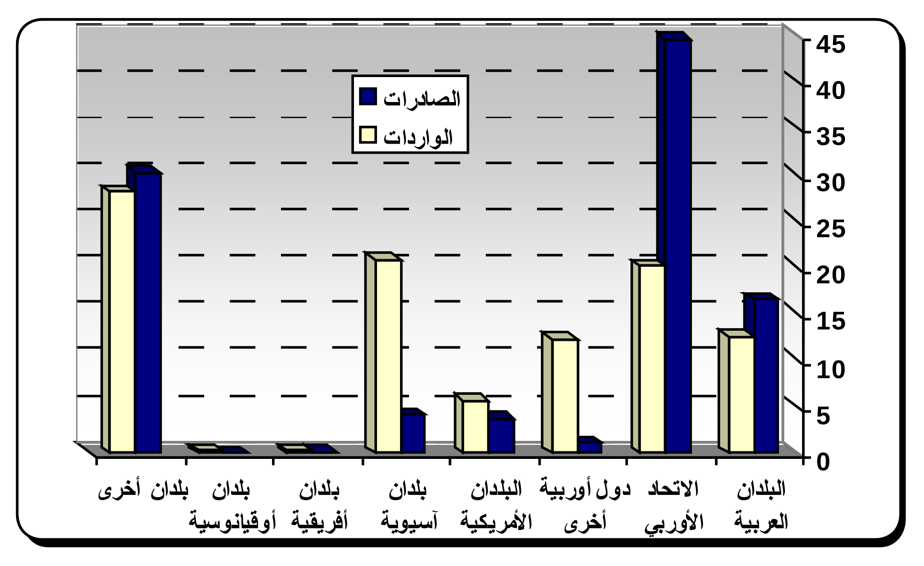
تأتي **مستوردات** سورية من مصادر وكتل دولية متعددة، فبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦ بلغت نسبة المستوردات من دول الاتحاد الأوربي: ٣١,١%، و١٣,٩% من بلدان أوربية أخرى، و١٥,٣% من البلدان الآسيوية، و٨,٢% من الدول العربية، و٩,١% من البلدان الأمريكية، و١٨,٩% من البلدان الأخرى.

وتوجه معظم **صادراتها** بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ إلى دول الاتحاد الأوربي، إذ بلغ متوسط نصيب هذه البلدان من الصادرات السورية ٥٦,٢%، ويليها مجموعة الدول العربية، التي بلغ متوسط نصيبها ٢١,٨% في المدة ذاتها، ثم البلدان الآسيوية ٧,٨%، والدول الأوربية الأخرى ٤,٢٥%، والبلدان الأمريكية ١,٧%، والبلدان الأخرى ٤,٢%. وفي عام ٢٠٠٥ تغيرت الصورة قليلاً بحيث أصبحت كما في الشكل البياني التالي:



الشكل البياني رقم (١٣)

التجارة الخارجية السورية مع البلدان والكتل الدولية خلال العام ٢٠٠٥،%



المصدر: من إعداد الباحث؛ بالاستناد إلى المجموعة الإحصائية السورية ٢٠٠٦

فنجد هنا أن **المستوردات السورية** تأتي بشكل رئيس من: **البلدان الآسيوية** التي زادت صادراتها إلى سورية حتى وصلت عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠,٨% من الواردات السورية، وتأتي الصين على قائمة هذه البلدان: ٢٩,٤ مليار ل.س، أي ٥,٨% من مجموع المستوردات السورية، ثم تركيا ٣,١%، فاليابان ٢,٣%، وأهم تلك الواردات: الآليات ومعدات النقل والسلع المصنعة والمواد الكيماوية.

كما تستورد سورية - بالدرجة الثانية - من **الاتحاد الأوربي** الذي انخفضت وارداتنا منه في السنوات الأخيرة، بعد أن كانت تشكل حوالي ٤٠% عام ١٩٩٠ و٣٥,٦% عام ٢٠٠٤، وصلت إلى ٢٠,٥% عام ٢٠٠٥، وتأتي إيطاليا أولاً بـــ ١٣,٨ مليار ل.س أي حوالي ٢,٧%، ومن ثم ألمانيا ٢,١٦%، كذلك تشكل الآليات والمواد الكيماوية والسلع المصنعة أهم تلك المستوردات.

وتأتي **الدول العربية** في المرتبة الثالثة من حيث الواردات السورية (غالبيتها مواد كيميائية، سلع مصنعة، أغذية)، حيث ازدادت تلك الواردات من ٦,٣% عام ١٩٩٠ إلى ٩,٤% عام ٢٠٠١، وإلى ١٢,٥% عام ٢٠٠٥، وتأتي أكبر مستورداتنا العربية من السعودية بـــ١٥,٩ مليار ل.س، أي حوالي ٣,١٧% من مجموع المستوردات السورية، ومن ثم مصر ٢,٥%. أي أن **الصين** هي أكبر بلد مصدر لسورية ومن ثم السعودية وتركيا فإيطاليا ومصر.

أما الصادرات السورية؛ فيأتي **الاتحاد الأوربي** كأهم سوق لها (أهمها الوقود المعدنية ٩٢%)، وقد ارتفعت الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوربي من ٤٩,٥% عام ١٩٩٠ إلى ٦٢% عام ١٩٩٦، وإلى ٦٤% عام ٢٠٠١، لكنها بعد ذلك بدأت بالانخفاض حتى وصلت عام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٦% من مجموع الصادرات السورية، وكذلك فإن إيطاليا هي أكبر مستورد أوربي للسلع السورية ٨٩ مليار ل.س، أي حوالي ٢٠,٩% من مجموع الصادرات، ومن ثم فرنسا وأسبانيا ١٢,٣% و٣,٣% على التتالي.

تأتي **البلدان العربية** في المرتبة الثانية، (المواد الغذائية، الحيوانات الحية، السلع المصنعة)، وكانت صادراتنا إلى الدول العربية تتراوح بين ١٥ و ٢٧% من مجموع الصادرات السورية بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، لكنها انخفضت من ٢١,١% عام ٢٠٠١ إلى ١٦,٥% عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٥ كانت السعودية على رأس القائمة بـــ ١٧,٣ مليار ل.س أي ٤,٠٣% من مجموع الصادرات السورية، ومن ثم العراق ٣,٠٧%، فلبنان والأردن ٢,٠٧% و١,٦% على التتالي.

أي أن **إيطاليا** هي أكبر مستورد للسلع السورية، ومن ثم تأتي فرنسا فالسعودية وأسبانيا والعراق.

نستنتج مما سبق أن البنية الهيكلية للصادرات والواردات، تعكس قصوراً هيكلياً وخللاً بنيوياً؛ يتجليان بعدم انتظام الاقتصاد السوري، وخاصة قطاع الصناعة؛ في سياق معين ينسجم مع المسار المرغوب أو المطلوب

سلوكه، وهذا بسبب: تخلف القطاع الإنتاجي، وعدم قدرته على مواكبة التحولات المطلوب إنجازها من الإدارة الاقتصادية/[*] أو تدخل الدولة في مسار عمليات التجارة الخارجية، من خلال سياسات لم تعد صالحة لهذه المرحلة/ أو نتيجة للتحولات العميقة في بنية النظام التجاري العالمي.

وبالتالي إن تبادل السلع والمنتجات السورية في الأسواق الدولية، وفي ظروف المنافسة غير المتكافئة، سوف تجعل إمكانية الاستفادة من عملية التصدير نفسها في حدودها الدنيا، بسبب ضعف الكميات المصدرة ومحدوديتها. بمعنى آخر، لن نستطيع الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي نبرمها مع العالم الخارجي، ولن نستفيد كثيراً من المزايا والإعفاءات التي تتيحها، لأننا غير قادرين على تحقيق معطيات العملية التصديرية، وهي الدخول إلى الأسواق، وتقديم منتج مميز يتمتع بخصائص تنافسية مناسبة.

لذا يجب العمل على إعادة تأهيل الصناعة السورية، وتسريع عملية النمو الصناعي، من خلال جلب الاستثمارات، ونقل التكنولوجيا، وإحداث مراكز بحثية تقدم خدماتها في هذا المجال، وتنمية الموارد البشرية، بالتلازم مع اقتناء التقانات الجديدة والعالية، وتوطينها واستخدامها الفعال، وصيانتها وتحسينها بالاستناد إلى شراكات تكنولوجية، وتطبيق هذه السياسات على امتداد عقد من السنيين على الأقل.[١]

(*) تتسم الإدارة الاقتصادية الحالية بوجود رغبة حقيقية في إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، ولكنها تفتقر إلى روح المبادرة التي تعمل على خلق الآليات اللازمة لهذه الإصلاحات.

(١) د.الزعيم. عصام، التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٤.

المبحث الثاني

موقع النفط في الاقتصاد السوري

مقدمة

منذ بداية الإنتاج ١٩٦٨، أصبح النفط المنتج محلياً، وعوائد العبور والمساعدات العربية، تمثل الركيزة الأساس للنهوض بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وخاصة في عقد السبعينيات. وكان معظم الاكتشافات قبل عام ١٩٨٤ من النفط الثقيل، مما تطلب استيراد النفط الخفيف من السعودية وإيران والجزائر وليبيا والكويت، (من ٤٠ إلى ٩٠ ألف ب/ي)، وابتداء من عام 1984 تم اكتشاف النفط الخفيف في منطقة دير الزور.

اكتسب النفط صفة السلعة الاستراتيجية بامتياز، (بعد فتح القطاع النفطي للشركات الأجنبية ١٩٧٤، وزيادة مستوى الإنتاج المحلي بعد ١٩٨٥)، وذلك من المكانة التي احتلها في الاقتصاد ككل، حيث ساهمت اكتشافات الشركات الأجنبية العاملة منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات، بالتلازم مع إنتاج الشركة السورية للنفط، في زيادة مستوى الإنتاج والكميات المصدرة. ومنذ بداية عقد التسعينيات أصبح النفط الخام أحد أهم مصادر الطاقة، ويساهم مع مصادر الطاقة الأخرى (النفط ٧٥% والغاز بنسبة ١٨% والطاقة الكهرومائية بنسبة ٧%)، في تلبية حاجات سورية من الطاقة، وكمادة أولية واحتراقية.[1]

---

(١) د. عربش. زياد أيوب، السياسات النفطية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، ٢٠٠٧، ص٣.

ونحاول هنا دراسة أهم ملامح ومؤشرات النفط في سورية وذلك من خلال:

أولاً: خلفية تاريخية للسياسة النفطية السورية:

يميّز في السياسة النفطية السورية بين ثلاث مراحل عبَّرت كلٌ منها عن منطق ساد فيها؛ الأولى: القطاع النفطي في مرحلة ما قبل التأميم (عام ١٩٦٤)، والثانية ١٩٦٤-١٩٧٤: مرحلة التأميم، أما الثالثة: فهي مرحلة التعديل واعتبار الشركات الأجنبية فاعلاً حقيقياً، وتمتد منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن.

المرحلة الأولى: القطاع النفطي قبل التأميم؛ ١٩٦٤:

بدأ البحث عن النفط في سورية في نهاية القرن التاسع عشر، مع اهتمام المصالح النفطية الدولية بمنطقة الشرق الأوسط، لكن أعمال التنقيب في حينها لم تؤدِّ إلى أي اكتشاف، بما فيها نشاط شركة العراق للنفط (IPC)، وفي عام ١٩٣٣ حصلت شركة (منهل الأمريكية) على امتياز للتنقيب، وأجرت بعض المسوحات الجيولوجية والجيوفيزيائية، ثم حفرت ٦ آبار في تركيب كراتشوك في شمال شرقي البلاد، وتم الحصول على أول تدفق تجاري من كراتشوك عام ١٩٥٦-١٩٥٧.[١]

كما حفرت شركة (كونكورديا الألمانية) ١٢ بئراً في ٧ تراكيب (بواب، شيخ صلاح، القامشلي، الباردة، تشرين، تويمان، سويدية)، وبمساعدة السوفييت (مؤسسة إكسبورت السوفيتية) تم وضع خريطة جيولوجية للقطر بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١، بالإضافة إلى خرائط تكتونية وهيدروجيولوجية، وحفرت عدة تراكيب استكشافية في شمال شرقي سورية تم تأكيد وجود النفط والغاز فيها، (رميلان، حمزة، ديريك، الجبسة) وتطويرها.

---

(١) د. معلا. أحمد، استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، ٢٠٠٤/٣/٣٠.

وكانت سورية في تلك المرحلة بفعل موقعها الجغرافي والاستراتيجي بلد عبور للنفط العراقي والسعودي، قبل تأميمها لأصول الشركات الأجنبية، والذي أصبح ممكناً مع بروز التيارات الوطنية [*].

المرحلة الثانية: التأميم والمرحلة الروسية؛ ١٩٦٤-١٩٧٤:

سعت الحكومات المتعاقبة منذ بداية الخمسينيات (رغم أن سورية لم تكن حينها منتجة للنفط بعد) إلى تأكيد شرعيتها على النفط، وخاصة مع تزايد الوعي السياسي الداخلي ودعم الاتحاد السوفييتي السابق. الأمر الذي أسهم في صدور القانون رقم ١٣٣/١٩٦٤، (يمنع إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات المعدنية والنفطية لأي شخص طبيعي أو اعتباري)، لتكون سورية بذلك أول بلد عربي يؤمم قطاعه النفطي.

ولجأت الدولة بعدها في منتصف الستينيات إلى استثمار الثروة النفطية بمساعدة دول المنظومة الاشتراكية (عقود المساعدات الفنية؛ أي تحصل الشركات على التعويض نقداً، أو كميات من النفط المنتج، مقابل خدمات محددة)، حيث وضعت برنامجاً استثمارياً هائلاً لتطوير الحقول، وإنشاء شبكة أنابيب تربط حقل كراتشوك بمرفأ طرطوس، وتجهيز مصفاة حمص، وبدأ إنتاج النفط في عام ١٩٦٨ بـــ ٢٠ ألف ب/ي ليصل إلى ١٩٢ ألف ب/ي عام ١٩٧٦.[١]

المرحلة الثالثة: تعديل السياسات النفطية ودعوة الشركات الأجنبية:

غداة حرب تشرين التحريرية ١٩٧٣، ظهرت حاجاتٍ تنمويةٍ اصطدمت بنقص التكنولوجيا، ورؤوس الأموال، والخبرة المتكاملة في الشؤون النفطية،

(*) كانت سورية بحكم موقعها الجغرافي بلد عبور للنفط العراقي (١٩٣٤-١٩٨٢: شركة الـــ IPC لغاية ١٩٧٢ ثم للنفط العراقي المؤمم من ١٩٧٣-١٩٨٢) والنفط السعودي (شركة الـــ Tapline فرع Aramco ١٩٥١-١٩٧٠). ويشار هنا إلى أن ٧٠% من النفط العراقي و٣٥% من النفط السعودي كان يمر عبر سورية).

(١) د. عربش. زياد أيوب، السياسات النفطية في سورية، مرجع سابق.

وارتفاع نسبة المستوردات النفطية إلى المستوردات الكلية؛ مترافقاً مع عدم القدرة على استكشاف أكثر من ٨% من المناطق المفتوحة للتنقيب، مما اضطر الحكومة السورية إلى دعوة الشركات الأجنبية عام ١٩٧٤، (ما سمي حينها بسياسة الانفتاح)، والتي أعطت الشركات الأجنبية الحق في الوصول إلى المصادر النفطية عن طريق عقود تقاسم الإنتاج، على أن تتحمل تلك الشركات مخاطر التنقيب، ونفقات التنمية والإنتاج، مقابل حصة من الخام -عيناً أو نقداً- تعويضاً لخدماتها.

واحتفظت الشركة السورية للنفط بالتراكيب التي مثلت أعلى درجة احتمال، وفتحت المناطق الأخرى للشركات الأجنبية، وفي عام ١٩٧٤ تم التعاقد مع شركة Rompetrol الرومانية، وحتى عام ١٩٩٢ تم التوقيع على ٢٧ عقداً نفطياً، لتليها فترة انقطاع استمرت من عام ١٩٩٢ لغاية عام ٢٠٠٠، لم يوقع خلالها إلا على عقد كونوكو (معمل الغاز بقيمة ٤٣٠ مليون دولار)، لتحصل الشركة البلغارية مول (Mol) والكرواتية إينا (INA) على عقود تنقيب وإنتاج بعد هذا الانقطاع، لتتوالى بعدها عودة اهتمام الشركات النفطية الدولية، حيث تم التوقيع منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠٠٦ على ١٤ عقداً جديداً مع شركات الاستكشاف والإنتاج الدولية، بما فيها الشركات الغربية.[١]

وتميزت العقود النفطية السورية مع الشركات الأجنبية منذ عام ١٩٧٤ بالمرونة، بين الرخاء والشدة، وذلك تبعاً للمتغيرات النفطية الداخلية والدولية، وللعوامل الاقتصادية والسياسية، الداخلية والإقليمية، (صفات المناطق المفتوحة للتنقيب، حالة الميزان التجاري، تطور سعر النفط العالمي، سياسات الشركات الأجنبية، درجة المنافسة فيما بينها). ففي المرحلة الأولى ١٩٧٤-١٩٨٦، راعت السياسة السورية الشروط التي يمكن أن تقبلها الشركات الدولية، وعملت على تشجيعها للاستثمار في سورية.

---

(١) د. عربش. زياد أيوب، السياسات النفطية في سورية، مرجع سابق.

أما الاستراتيجية الثانية، الموصوفة بالشدة، فطبقت بين ١٩٨٧ و١٩٩٢، وذلك بعد اكتشافات شركتي (شل وماراتون) في منتصف الثمانينيات، وتزايد اهتمام الشركات الدولية للحصول على عقود استكشاف وإنتاج في سورية، فاتصفت العقود في تلك المرحلة (وكان عددها ١٣ عقداً من أصل ٢٧)؛ بأنها كانت أكثر منفعة للجانب السوري، حيث تمت زيادة: المبالغ التي يتوجب على الشركة إنفاقها، وعدد آبار الحفر، وخفضت فترات التنقيب. كما عملت الحكومة على تعظيم حصتها بزيادة إتاوتها، وتخفيض حصة الإنتاج المخصصة لاسترداد النفقات، وحصة الشركة الأجنبية من ربح النفط (Profit Oil).

لكن التردد الذي حصل في القطاع النفطي بعد عام ١٩٩١ أدى إلى مغادرة عدد من الشركات الدولية، وذلك بسبب عدم اكتشافها للنفط، أو لعدم ريعيته، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى تطبيق سياسة تشجيع دخول الشركات، عن طريق تخفيض الشروط التعاقدية، وتم منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية نهاية عام ٢٠٠٦ التوقيع على ١٤ عقداً (تقاسم الإنتاج)؛ الأمر الذي مثل تطوراً ملحوظاً لجهة استقدام شركات عالمية بعد فترة من التردد.

ثانياً: مراحل الصناعة النفطية السورية:

أدى وجود النفط في سورية، واهتمام الحكومات المتعاقبة بإدارة الصناعة النفطية وطنياً، إلى تكون ثروة لا يستهان بها من الخبرة العملية في مجال التقنيات النفطية المتقدمة. فخلال عقد السبعينيات تمكن التقنيون، بشتى أنواع تخصصاتهم المعرفية، من متابعة إمساكهم بناصية التشغيل والتطوير، في إطار الإدارة الحديثة لوزارة النفط والثروة المعدنية، وعن طريق الشركة السورية للنفط (SPC)، التي تتولى إدارة صناعات أعلى البئر، وشركة مصفاة حمص (HRC)، التي تتولى صناعة تكرير النفط الخام، وقد انضمت إليها في النصف الثاني من عقد السبعينيات شركة مصفاة بانياس (BRC)، لتكملا معاً أمر إمداد البلد بالمشتقات النفطية.

وتأكيداً لهذه الحقيقة؛ أفلحت صناعة النفط السورية بذاتها عام ١٩٧٥، ولأول مرة، في تطوير حقل الجبسة، ومن ثم القيام بسلسلة من التطويرات المماثلة على معظم الحقول المكتشفة وقتئذٍ. وفي عام ١٩٧٦ أُحدثت فرق جيوفيزيائية وطنية، تم على يديها إثبات ثلاث حقائق:[١]

الأولى: الاستغناء عن نظرية تقليدية، تقول: أن النفط في سورية كامن بين النهرين، بل تمكنت من تقرير أن ثمة وجوداً له جنوبي مدينة الرقة.

الثانية: الاعتماد على المقدرة التقنية الوطنية في قيادة مركب الاستكشاف، بعد أن كان معتمداً على الخبرة الأجنبية.

الثالثة: إفادة تقنيي الصناعة النفطية السورية، وتفاعلهم مع نظرائهم العرب العاملين في معظم الأقطار الأعضاء في منظمة أوابك.

وقد حاولت "الشقيقات النفطية السبع"، بشكل ما، الحط من قدر صناعة النفط السورية الناهضة، لإسباغ تعتيم شديد على نهضتها الوطنية الصادقة، بعد حرب تشرين التحريرية، ليحول دون دخول صناعة الطاقة السورية أسواق الطاقة العالمية، ولو إلى حين.

وتعمل حالياً، في سورية، عدة شركات أجنبية في الاستكشاف والتنقيب وتنمية الإنتاج من النفط والغاز، فهناك شركات روسية وصينية وأمريكية وبريطانية وهولندية وكندية ونرويجية وهندية وكويتية وكرواتية، من أجل زيادة إنتاج سورية من النفط، وخصوصاً بعد أن بدأ هذا الإنتاج بالتناقص تدريجيا.[*]

---

(١) د. مصطفى. عدنان، البعث الاقتصادي، العدد ١٠١، دمشق، الثلاثاء ٢٥/٤/٢٠٠٠.

(*) شركة إينا نفتابلين الكرواتية، وشركة ديفون إنرجي وشركة IPR الأمريكية، شركة ONGC وفيدبش الهنديتين، شركة HBSI التونسية، وشركة ستراتيك إنرجي، شركة CNOPC الصينية، شركة دبلن وشركة بتروكندا الكنديتين، وشركة نيرو الكندية، شركة دينون الأمريكية، شركة ستاندرز بتروليوم الأمريكية، وشركة سيوزنفت غاز الروسية.
المصدر: عرض موجز عن فعاليات الشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط، ٢٠٠٦.

تتوزع عمليات الصناعة النفطية في أربع مستويات رئيسة، تتناسب مع المراحل الأساسية لهذه الصناعة، وتعد من مسؤوليات وزارة النفط والثروة المعدنية؛ وهي:[(١)]

١ - **صناعة أعلى البئر**: وتتولاها الشركة السورية للنفط (SPC)، التي تقوم بإدارة كل برامج: استكشاف النفط، وعمليات التطوير الحقلية، والإنتاج، إضافة إلى إشرافها على نشاطات الشركات الأجنبية المشتركة معها بعقود مخاطرة وخدمة.

٢ - **صناعة أدنى البئر**: تتولاها شركتا مصفاة حمص (٥,٤ مليون طن سنوياً)، ومصفاة بانياس (٦ مليون طن سنوياً)، بإمكانية تكرير إجمالية لا تزيد عن ٢٥٠ ألف ب/ي، منذ منتصف عقد التسعينيات المنصرم وحتى اليوم. وهناك خطط عديدة بدأ تنفيذها لزيادة الطاقات الإنتاجية لهاتين المصفاتين.

٣ - **نقل النفط الخام**: تقوم به ثلاث شركات مستقلة؛ هي: ١ - شركة نقل النفط الخام السوري، وهي معنية بنقل الخام ما بين الحقول السورية ومصب بانياس على البحر الأبيض المتوسط. ٢ - الشركة السورية لنقل النفط، وقامت على أصول شركة نقل النفط العراقي (IPC)، التي عملت وقتئذ على نقل الخام ما بين الحقول العراقية والبحر الأبيض المتوسط. (اندمجتا في عام ٢٠٠٤ بالشركة السورية لنقل النفط). ٣ - الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد النفطية (محروقات)، وتتولى مسؤولية إمداد السوق المحلية بالمنتجات النفطية والغازية، مستخدمة في سبيل ذلك؛ إمكانيات تخزين، وشبكات نقل منتجات، ونقليات برية خاصة بها، (تم مؤخراً إحداث الشركة السورية للغاز وبذلك أصبحت شركة محروقات (سادكوب) مسؤولة عن توزيع المنتجات النفطية فقط).

---

(١) د. مصطفى. عدنان، البعث الاقتصادي، العدد ١٠١، دمشق، الثلاثاء ٢٥/٤/٢٠٠٠.

٤ - **مكتب تسويق النفط**: وهو كيان تسويقي خاضع لرئاسة الوزراء مباشرة، تتركز مهمته في تسويق ما تنتجه شركات وزارة النفط والثروة المعدنية، من نفط وغاز ومنتجات نفطية، وشراء ما يحتاجه الطلب المحلي من هذه المواد، بحيث يقوم مكتب تسويق النفط بالتعاقد لصالح الشركات النفطية المنتجة والموزعة للنفط والمنتجات النفطية (الشركة السورية للنفط، شركتي مصفاة حمص ومصفاة بانياس، شركة محروقات، الشركة السورية للغاز)، وبالتالي فإن تنفيذ العقود التي يبرمها مكتب تسويق النفط، مع الجهات الخارجية يقع على عاتق الشركات المذكورة، مع تدخل المكتب لفض الخلافات التي يمكن أن تقع أثناء تنفيذ العقود.[١]

ثالثاً: المتغيرات النفطية السورية:

١ - الاحتيــــاطي:

يبلغ الاحتياطي الجيولوجي المؤكد حوالي ٢٣,٩ مليار برميل، والغالبية العظمى منه موجودة في شمال شرقي سورية. ويتوزع احتياطي الشركة السورية للنفط الذي يعتبر من النفط الثقيل على حقول عديدة، أهمها يتوضع بمنطقة الحسكة؛ كحقول السويدية (اكتشفت عام ١٩٦٨ ومازالت قيد الإنتاج)، وكراتشوك والرميلان وعودة، وفي منطقة الجبيسة؛ كحقول الجبيسة وكبيبة وتشرين والهول.

أما احتياطي شركة الفرات الذي يعتبر من النفط الخفيف فموزع بين عدة حقول أهمها: عمر، التيم، سيجان، التنك، العزبة، المالح، وتم اكتشافها مابين ١٩٨٤-١٩٩٢. أما حقول شركة دير الزور، التي تحتوي أيضاً على النفط الخفيف، فأهمها: حقول عط الله، وجفرا، والقاهر، والمزرعة، واكتشفت في المرحلة الواقعة بين ١٩٩٠-١٩٩٤.

---

(١) محمد. شوقي محمد، الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية،رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦، ص٩٩.

الجدول رقم (٢١)

مؤشرات احتياطي النفط السوري لعام ٢٠٠٥

المؤشـــــر	**القيمة** (مليار برميل)
الاحتياطي الجيولوجي المؤكد	٢٣,٩
الاحتياطي القابل للإنتاج	٦,٨
الإنتاج التراكمي (من بداية الإنتاج إلى الآن)	٣,٨
الاحتياطي المتبقي والقابل للإنتاج	٣

المصدر: د.عربش، السياسات النفطية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين، دمشق، ٢٠٠٧

وضمن الاحتياطي الجيولوجي المؤكد، والبالغ ٢٣,٩ مليار برميل، يقدر الاحتياطي القابل للإنتاج بحدود ٦,٨ مليار برميل، أنتج منه ٣,٨ مليار برميل. والمتبقي كاحتياطي قابل للإنتاج هو ٣ مليار برميل.

ويظهر هنا تحدي تجديد الاحتياطي القابل للإنتاج، فلم يتحقق أي اكتشاف جوهري منذ عدة أعوام، ويمكن زيادة هذا الاحتياطي، خاصة في الحقول الكبيرة والمتوسطة للشركة السورية للنفط والتي أصبحت قديمة، وكذلك في العديد من الحقول الهامشية للشركة السورية والشركات العاملة، والمناطق المعادة، حيث تحتوي على احتياطيات يمكن استغلالها، بتطبيق نظم الاستخلاص المدعم. كما تمتلك سورية هامشاً كبيراً في مجال الاستكشاف في مناطق جديدة تماماً، حيث يوجد مناطق شاسعة لم يتم استكشافها حتى الآن كما هي الحال في مياه الساحل السوري.

٢- الإنتـاج:

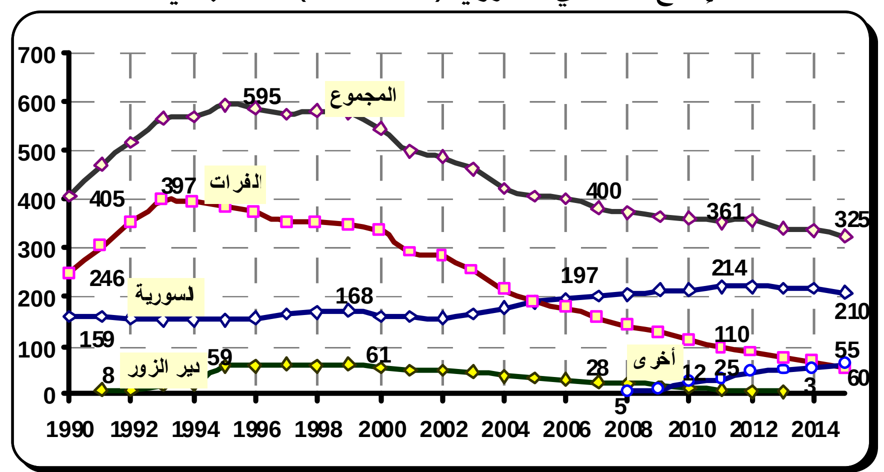
بدأ إنتاج النفط في سورية عام ١٩٦٨ بـــ ٢٠ ألف ب/ي، ازداد بشكل مستمر حتى وصل ذروته في عام ١٩٩٥ إلى مستوى ٦١٥ ألف ب/ي ولعدة أسابيع، ومعظم أشهر عام ١٩٩٦ كان بحدود ٦٠٠ ألف ب/ي. إلا أنه انخفض إلى ٥٠٠ ألف ب/ي عام ٢٠٠١، واستمر في ذلك حتى وصل إلى ٤٠٧ عام ٢٠٠٥، و٣٨٢ ألف ب/ي عام ٢٠٠٧.

وإذا استمر هذا الاتجاه، يخشى أن تصبح سورية مستوردة للنفط خلال العقد القادم، ما لم يتم اكتشاف كميات هامة من الاحتياطي النفطي الجديد. الأمر الذي سيقلص موارد الدولة من القطع الأجنبي، وموارد ميزانيتها العامة، ويهدد بأزمة تضخم، واحتمال تدهور في سعر العملة، فضلاً عن تأثيره في قضايا تنموية واجتماعية عدة في سورية، إذا لم يتم تأمين البديل.

تؤمن الإنتاج الحالي للبلاد ثلاث شركات رئيسة؛ وهي: **الشركة السورية للنفط** SPC (التابعة لوزارة النفط)، والتي بدأت الإنتاج عام ١٩٦٨، **وشركة الفرات** AFPC (شركة مشتركة بين شل الهولندية ٣٧,٥% والشركة السورية للنفط ٥٠% وشركة بتروكندا الكندية ١٢,٥%)، **وشركة دير الزور** DEZPC (شركة مشتركة بين توتال إلف الفرنسية والشركة السورية للنفط، ٥٠% لكل منهما). إضافة إلى التعاقد مع بعض **الشركات الأجنبية الأخرى** كالشركات الصينية (شركة حيان ١,٢ ألف ب/ي) والهندية وغيرها،[١] ويوضح الشكل البياني التالي تطور إنتاج النفط السوري موزعاً على الشركات المنتجة:

الشكل البياني رقم (١٤)

الإنتاج النفطي السوري (١٩٩٠-٢٠١٥)، ألف ب/ي



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٧

(١) برميل التنمية المتدحرج, 11/6/2007, www.syriasteps.com

حيث استقر إنتاج الشركة السورية للنفط حول ١٦٠ ألف ب/ي في عقد التسعينيات، لكنه تحسن تدريجياً حتى وصل إلى ١٩٧ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦، نتيجة عمليات التطوير في بعض الحقول التابعة لها. وتهدف وزارة النفط حالياً إلى تطوير الإنتاج في الحقول التابعة للشركة السورية للنفط؛ في سباقها مع الزمن، لمعاكسة انحدار مستوى الإنتاج، والوصول إلى ٢٢٠ ألف ب/ي في السنوات القليلة القادمة، وتعزيز جبهة الاستكشاف والتطوير.

لكن مستوى إنتاج الشركات العاملة (الفرات ودير الزور) يعكس انخفاضاً مستمراً منذ عدة سنوات، فازداد إنتاج شركة الفرات، منذ بدايته عام ١٩٨٥ وبشكل مستمر، حتى وصل ذروته عام ١٩٩٣ إلى ٤٠٩ آلاف ب/ي، ثم بدأ بعد ذلك بالانخفاض المتواصل، ليصل إلى ١٧٥ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦. ويتوقع استمرار هذا الانحدار في السنوات القادمة حتى يصل إلى أقل من ٦٠ ألف ب/ي عام ٢٠١٥.

كذلك شركة دير الزور للنفط؛ والتي بدأت إنتاجها عام ١٩٩١ بـــ ٨ آلاف ب/ي، وصل ذروته عام ١٩٩٩ إلى ٦١ ألف ب/ي، ثم انخفض تدريجياً حتى وصل إلى ١٤ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦، وسيستمر هذا الانخفاض حسب توقعات وزارة النفط في السنوات القليلة القادمة.

كما **سيتأثر الإنتاج النفطي السوري** في السنوات القادمة بعوامل متعددة أهمها:

سعر النفط العالمي (يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى: ارتفاع عائدية عدد من الآبار المنتجة، وتأخير خروج عدد منها من الإنتاج، وزيادة الاحتياطي القابل للإنتاج من خلال إمكانية استخدام طرق الاستخلاص المدعم والمعزز والحفر الأفقي التي تحتاج إلى استثمارات أكبر)/ كما يتأثر الإنتاج بتطور معامل الاستخلاص في حقول الإنتاج (حيث إن الاحتياطي الجيولوجي أكبر بكثير من الاحتياطي القابل للإنتاج، ومعامل الاستخراج في بعض الحقول لا يتجاوز ١٥-٢٠%، وإن زيادة هذه المعدلات بنسب بسيطة (٥% مثلاً)، يمكن أن تؤخر هبوط الإنتاج إلى عدة سنوات)/ إضافة إلى عقود الاستكشاف

الجديدة/ واستراتيجية الشركات الأجنبية في المنطقة وسورية/ كذلك سياسة الطاقة والخطط والسياسات الاقتصادية في سورية.

تكرر مصفاتا حمص وبانياس بحدود ٢٥٠ ألف ب/ي، يخصص القسم الأعظم منها للاستهلاك المحلي، ويعتبر كل من مصفاتي حمص وبانياس: متقادماً تكنولوجياً، ويحتاج إلى الكثير من التطوير، لتلبية حاجة السوق المحلية للمشتقات وبالمواصفات المطلوبة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد والاستهلاك الذاتي فيهما. فعدم زيادة الطاقة التكريرية يؤدي حالياً إلى استيراد كميات كبيرة من المازوت، حيث يبلغ الإنتاج المحلي من هذه المادة حوالي ٤ مليون طن، بينما فاق الاستهلاك الكلي لهذه المادة مستوى ٧ مليون طن، الأمر الذي يشكل نزيفاً للقطع الأجنبي، وخسارةً لقيم مضافة.

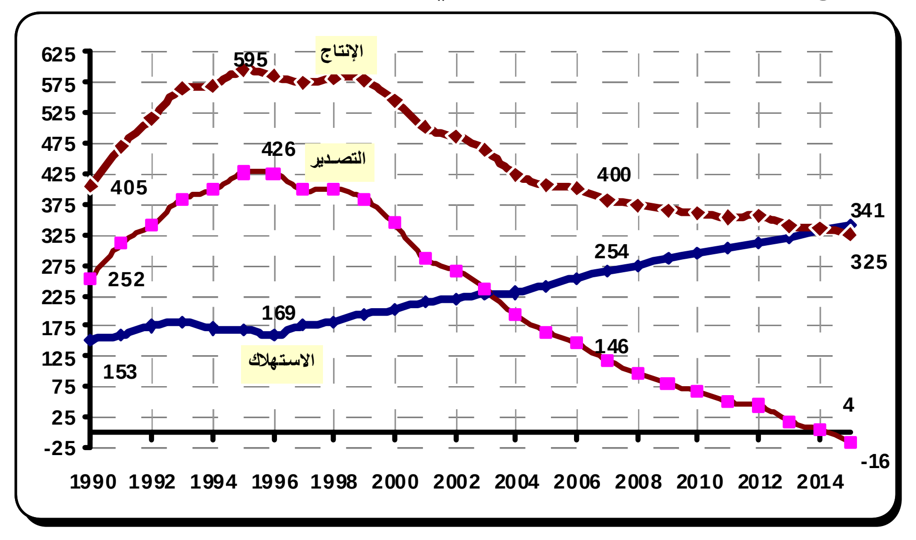
وبالتالي يتوجب أكثر من أي وقت مضى، وضع استراتيجية جدية لقطاع التكرير، لتغطية تنامي الطلب، وبأفضل الشروط الاقتصادية والبيئية. ما يظهر الحاجة الملحة لزيادة الطاقة التكريرية، وتحقيق الأمن الطاقي، ووقف نزيف الموارد (استيراد ٣ مليون طن سنوياً من المازوت (١,٥-٢ مليار دولار سنوياً))، من خلال توسيع الطاقات الحالية، وبناء مصفاة جديدة بأسرع وقت ممكن، وعدم التردد أكثر في ذلك.

٣ - الاستهلاك والتصدير:

يشهد استهلاك النفط (المشتقات النفطية) نمواً مستمراً منذ السبعينيات، فارتفع من ١٥٣ ألف ب/ي عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٤ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦، وكما نلحظ من الشكل البياني رقم (١٣) فإن معدلات الاستهلاك في السنوات الأخيرة، ازدادت بنسب كبيرة لم تعرفها سورية من قبل، نتيجة: زيادة الأسطول البري، وكذلك ارتفاع معدلات استهلاك المازوت في قطاعي النقل والتدفئة، وزيادة التهريب إلى الدول المجاورة نتيجة الفروق الكبيرة في الأسعار، إضافة إلى الزيادة المستمرة في استهلاك بقية المشتقات كالغاز المنزلي والفيول المخصص بنسب كبيرة لمحطات توليد الكهرباء.

الشكل البياني رقم (١٥)

الإنتاج، الاستهلاك، التصدير النفطي السوري (١٩٩٠-٢٠١٥) ألف ب/ي



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٧

ويتوقع أن يبقى نمو الطلب على المنتجات النفطية مرتفعاً للأجل ٢٠١٥، وإن اختلفت نسب نمو المشتقات فيما بينها، حيث **يميز بين مرحلتين؛ الأولى**: مرحلة النمو المستمر ٢٠٠٧-٢٠١٠، و**الثانية**: مرحلة الاستقرار ٢٠١١- ٢٠١٥، حيث يتوقع للفترة الأولى استمرار ارتفاع معدلات النمو ٥%، نتيجة: زيادة الأسطول البري، واستمرار نمو الطلب على المازوت (حتى بوجود احتمال رفع سعره)، ونسب الزيادة الكبيرة ستكون في السنوات القليلة القادمة، عائدة إلى الفيول وذلك قبل أن يتم تحويل عدد من محطات توليد الكهرباء لتعمل على الغاز. على أن تستقر معدلات النمو هذه في المرحلة الثانية ٤%، بسبب توقع الوصول إلى الإشباع النسبي، سيما وأن الغاز سيلعب دوراً متنامياً في توليد الطاقة.(١)

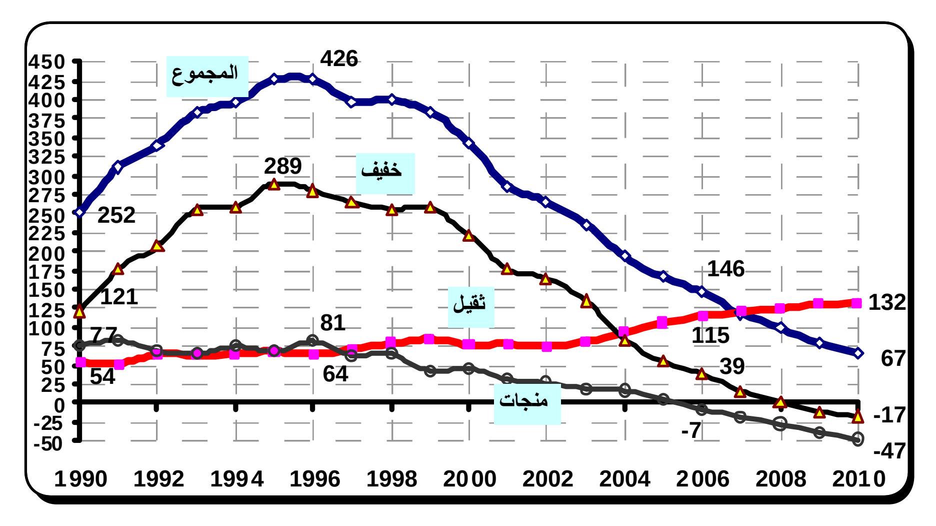
(١) د. عربش، زياد أيوب – السياسات النفطية في سورية - ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين،دمشق - ٢٠٠٧، ص١٤.

وهنا نرى أن نقطة التعادل، بين الإنتاج والاستهلاك، ستكون بحدود العام ٢٠١٤-٢٠١٥، ليكون بذلك الاستهلاك قد تجاوز حينها مستوى ٣٣٥ ألف ب/ي، وربما تتأخر نقطة التعادل إلى ما بعد ذلك، في حال اكتشاف حقول كبيرة.

انعكس انخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك، بشكل واضح على التصدير، فقد بدأت سورية بتصدير النفط عام ١٩٧١، وذلك بحدود ٧٢ ألف ب/ي، وكان من النفط الخام الثقيل، ثم ازدادت الصادرات النفطية، حتى وصلت في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥٢ ألف ب/ي، (منها ٥٤ ألف ب/ي نفط ثقيل، و١٢١ ألف ب/ي نفط خفيف، و٧٧ ألف ب/ي منتجات نفطية مكررة).(*) ووصلت الصادرات النفطية ذروتها عام ١٩٩٦، لتبلغ ٤٢٦ ألف ب/ي، (منها ٦٤ ألف ب/ي نفط ثقيل، و٢٨١ ألف ب/ي نفط خفيف، والباقي ٨١ ألف ب/ي منتجات نفطية).

الشكل البياني رقم (١٦)

الصادرات النفطية السورية (ثقيل، خفيف، منتجات مكررة) ١٩٩٠-٢٠١٠، ألف ب/ي



المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٧.

(*) تعبر هذه القيم عن صافي الصادرات أي (الصادرات – الواردات).

بعد ذلك؛ وكما نلحظ من الشكل البياني السابق، فقد بدأت الصادرات السورية بالانخفاض (نتيجة انخفاض الإنتاج والزيادة المتواصلة في الاستهلاك)، لتبلغ ١٤٦ ألف ب/ي عام ٢٠٠٦، (صادرات النفط الثقيل المنتجة من قبل الشركة السورية للنفط بحدود ١١٥ ألف ب/ي، بينما انخفضت صادرات النفط الخفيف إلى ٣٩ ألف ب/ي، وكانت سورية قد أصبحت في عام ٢٠٠٦؛ تزيد وارداتها من المنتجات النفطية عن الصادرات منها بمقدار ٧ آلاف ب/ي). وسيستمر هذا الانخفاض في السنوات القليلة القادمة، حتى تصبح الصادرات النفطية بحدود ١٣٢ ألف ب/ي عام ٢٠١٠، وستضطر سورية إلى استيراد النفط الخام في عام ٢٠١٥ بمقدار ١٦ ألف ب/ي.(*)

أي أن هبوط الإنتاج، وزيادة الاستهلاك، أدَّيا إلى هبوط الصادرات النفطية، أي هبوط العوائد النفطية، وبالتالي المسألة الرئيسة المطروحة تتلخص بكيفية تحقيق استقرار نسبي في القطع الأجنبي، وتلبية حاجات الاستهلاك الداخلية. ويمكن العمل هنا على تأمين الإمدادات من خلال: العلاقات العربية والإقليمية كما هو مخطط له (الاستفادة الاقتصادية من النفط العراقي والغاز المصري والإيراني والاستخدام الصناعي لهما، والاستفادة من عوائد العبور لتمويل عملية الإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى ضرورة البحث عن البديل التمويلي من القطاعات الأخرى، وفي مقدمها القطاع السياحي، والقطاع الصناعي والزراعي.

(*) قمنا بحساب قيم صادرات النفط الثقيل عن طريق طرح قيم استجرار المصافي من النفط الثقيل من قيم إنتاج الشركة السورية للنفط، وحسبنا قيم صادرات النفط الخفيف عن طريق طرح قيم استجرار المصافي للنفط الخفيف من قيم منتجات الشركات العاملة (الفرات ودير الزور وغيرها) وتكون بذلك قيم صادرات المنتجات المكررة هي ناتج طرح صادرات النفط الثقيل والخفيف من قيم الصادات النفطية الكلية. (على اعتبار أن استجرار المصافي ومنذ عام ٢٠٠٠ هو بحدود ٨٢ ألف ب/ي من النفط الثقيل و ١٦٥ ألف ب/ي من النفط الخفيف).

رابعاً: مساهمة النفط في الاقتصاد السوري:

١ - النفط كسلعة استراتيجية في الاقتصاد السوري:

يكتسب النفط ومشتقاته صفة المادة أو السلعة الاستراتيجية، وذلك من المكانة التي يحتلها في الاقتصاد ككل، حيث ساعد النفط سورية: في تقوية مواقفها الاقتصادية والوطنية والإقليمية المختلفة/ وفي تجاوز الأزمة المالية التي عرفتها سورية عام ١٩٨٦/ وبدعم الاقتصاد السوري، الذي كان يتأثر شيئاً فشيئاً بانهيار الاتحاد السوفييتي كحليف استراتيجي، وانخفاض الصادرات السورية غير النفطية انخفاضاً كبيراً، حيث أعطى بين ١٩٨٧-٢٠٠٣ (الطمأنينة) التي كانت تُخفي الاختلالات الهيكلية في آلية عمل الاقتصاد/ وبالتالي تجنب سورية تطبيق وصفات برامج الإصلاح الهيكلي (التي اتبعتها العديد من الدول النامية)، وساعد في هذا الرخاء الاكتشافات الغازية الهامة التي تحققت في وسط سورية.

ومنذ بداية التسعينيات؛ أصبح الخام السوري يساهم في تأمين الطاقة اللازمة، وبأسعار منخفضة عن الأسعار العالمية، حيث يؤمن ٧٥% من احتياجات سورية من الطاقة، ويؤمن القطع اللازم لاستيراد متطلبات التنمية، وتأمين الأموال اللازمة للاستثمار الحكومي في القطاعات المختلفة، وخاصة في البنية التحتية. أما مساهمة النفط بشكل مباشر في الاقتصاد السوري فيظهر أغلبه في:(*)

٢ - مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

تشكل الصناعة النفطية حوالي ٩٠% من الصناعة الاستخراجية السورية، والتي تشكل بدورها حوالي ٧٠% من قطاع الصناعة والتعدين. وانخفضت مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٧% عام

(*) هناك ضبابية كبيرة في أرقام النفط السوري ومساهمته في الاقتصاد السوري وإن معظم الأرقام هي أرقام تقديرية غير دقيقة.

١٩٩٠ إلى ٢٥% عام ٢٠٠٦، أي انخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤,٣% عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٥% عام ٢٠٠٦. أما إيرادات النفط (فوائض اقتصادية، ضرائب ورسوم، إتاوة الحكومة من شركات عقود الخدمة) فقد انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة وحسب الجدول أدناه من ١٧,٩% عام ٢٠٠١ إلى ١٠% فقط عام ٢٠٠٦.

جدول رقم (٢٢)

مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

العـــــام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
ن.م. الإجمالي الاسمي (مليارات الدولارات)	٢١,٢	٢٣	٢٢,٩	٢٤,٩	٢٧,٣	٢٩,٣
الإيرادات المتعلقة بالنفط (مليارات الدولارات)	٣,٧٩	٢,٨٧	٣,٣٤	٢,٧٨	٢,٤	٢,٩٣
نسبة الإيرادات النفطية إلى ن.م الإجمالي %	١٧,٩	١٢,٥	١٤,٦	١١,٢	٨,٨	١٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية، ص ٣١

٣ - مساهمة النفط في المالية العامة للدولة:

تشكل عائدات النفط مصدراً رئيساً من مصادر الإيرادات الحكومية، وهي ذات أثر كبير في المالية العامة. ففي عام ١٩٩٠، شكلت الإيرادات النفطية حوالي ٤٠% من مجموع الإيرادات الحكومية، ثم ارتفعت هذه النسبة حتى ٥٩,٥% عام ٢٠٠١، لكنها ووفقاً للجدول رقم (٢٠) انخفضت إلى ٤٠,٩% عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٣٦,٤% عام ٢٠٠٦. وتدل هذه النسبة الكبيرة (على الرغم من انخفاضها في السنوات الأخيرة) إلى ضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي.

وتتوزع مساهمة النفط في الإيرادات العامة: بالضرائب والرسوم المباشرة، التي تفرض على الشركات النفطية السورية، والتي تتضمن ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية، ثم إتاوة الحكومة من حقول النفط المشتركة، ثم الفوائض الاقتصادية، وأيضاً الإيرادات المختلفة التي تمثل فروقات أسعار بيع المشتقات النفطية داخلياً.

جدول رقم (٢٣)

مؤشر الإيرادات السورية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦، مليار ل.س

العـــــام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الإيرادات	٣٠٦,٢	٢٩٥,٩	٣٢١,١	٣٤٤,٤	٣٧٧,٤	٤٣٠,٨
الإيرادات النفطية	١٨٢,١	١٤١,٢	١٦٤,٥	١٤٠,٨	١٢٥,٣	١٥٦,٧
نسبتها للإيرادات %	٥٩,٥	٤٧,٧	٥١,٢	٤٠,٩	٣٣,٢	٣٦,٤
الإيرادات الضريبية غير النفطية	٩٢,١	١١٦,٠	١١٧,٦	١٤٥,٤	١٤٨,٢	١٦٣,٧
نسيتها للإيرادات%	٣٠	٣٩,٢	٣٦,٦	٤٢,٢	٣٩,٢	٣٨
الإيرادات غ الضريبية وغ النفطية	٣١,٢	٣٨,٤	٣٨,٥	٥٥,٩	١٠١,٩	١١١,٢
نسيتها للإيرادات %	١٠,٢	١٣,٠	١٢,٠	١٦,٢	٢٧,٠	٢٥,٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية، ص ٣٨

أما **الإيرادات الضريبية** غير النفطية (ضرائب الدخل والأرباح ورسوم التجارة الدولية وغيرها)، فقد ازدادت نسبتها من مجموع الإيرادات من ٣٠% عام ٢٠٠١ إلى ٤٢,٢% عام ٢٠٠٤، نتيجة ارتفاع إيرادات الضرائب غير المباشرة، الناشئ عن توسيع وعاء الضرائب، رافقه انخفاض في الضرائب على التجارة الدولية، وانخفاض معدلات الضرائب المباشرة. لذلك انخفضت إلى ٣٩,٢% عام ٢٠٠٥ وإلى ٣٨% عام ٢٠٠٦. ولا تزال الحصيلة الضريبية ضعيفة، ويعاني الجهاز الضريبي من ضعف شديد في الكفاءات يعيق التقدم في إصلاح الإدارة الضريبية. لذلك فإن: الاستمرار في إصلاح

الإدارة الضريبية (إدخال الحوسبة في جميع الإجراءات، موظفين متخصصين ومتمتعين بالمهارات اللازمة)، وزيادة الضرائب، يعتبر أمراً ضرورياً كي يتسنى للحكومة مواصلة تقديم الخدمات الأساسية متى نضبت الإيرادات النفطية، وربما تكون ضريبة القيمة المضافة خياراً ملائماً لذلك.

وكانت أكبر نسبة زيادة وتحسن في الإيرادات، هي في الإيرادات غير الضريبية وغير النفطية (فوائض المؤسسات العامة، وإيرادات صندوق تثبيت الأسعار، وغيرها) فقد ازدادت مساهمتها في الإيرادات من ١٠,٢% عام ٢٠٠١ إلى ٢٥,٨% عام ٢٠٠٦، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في فوائض بعض المؤسسات العامة.

تعاني **الميزانيات المالية** السورية من عجوزات شبه دائمة، وللنفط دور كبير في تقليص تلك العجوزات، ونلحظ عند استبعاد النفط من تلك الميزانيات، أن نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي تراوح في السنوات الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٦) بين -١٣% و-١٧%، لكن النفط خفض تلك العجوزات لتصبح فائضاً في عام ٢٠٠١، ونسبته للناتج المحلي الإجمالي ٢,٣%، ولتنخفض عجوزات المرحلة (٢٠٠٢-٢٠٠٦) إلى ما بين -٢% و-٤,٢%. ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

الميزانيات المالية السورية للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦، مليار ل.س

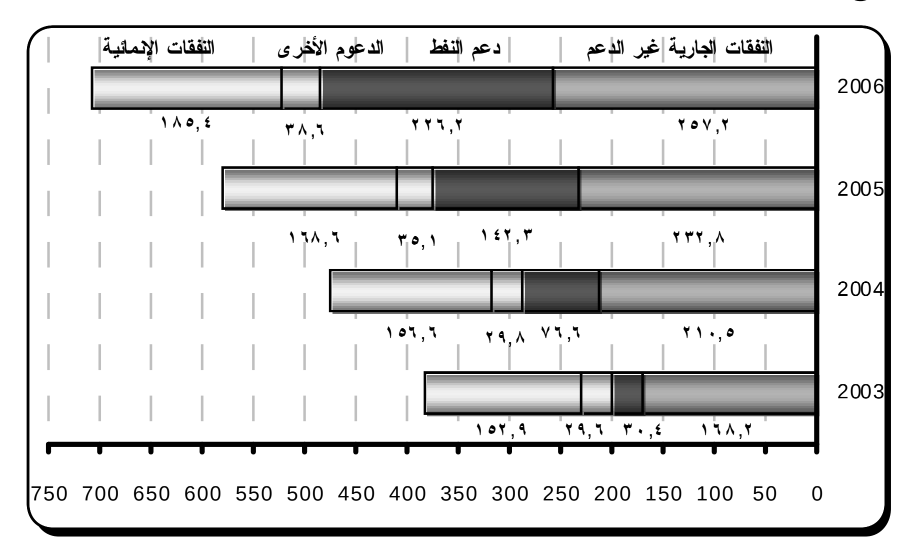
العـــــــام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الميزان الكلي	٢٣,٤	-٢٢,٦	-٢٩,٣	-٥٢,٨	-٥٩,٨	-٥٠,١
نسبته لـــ ن.م الإجمالي%	٢,٣	-٢,٠	-٢,٦	-٤,٢	-٤,٢	-٣,٢
الميزان غير النفطي	-١٥٨,٧	-١٦٣,٨	-١٩٣,٨	-١٩٣,٦	-١٨٥,١	-٢٠٦,٨
نسبته لـــ ن.م الإجمالي%	-١٥,٦	-١٤,٥	-١٧,١	-١٥,٤	-١٣	-١٣,٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية، ص ٣٨

أما في جانب **النفقات** فإن **دعم المنتجات النفطية** (خاصة المازوت ٦٠% من دعم النفط) أصبح مشكلة حقيقية للاقتصاد السوري في السنوات الأخيرة، نظراً للتكلفة الباهظة له. فوفقاً لتقرير خبراء صندوق النقط الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية، فإن دعم النفط ازداد من ٣٠,٤ مليار ل.س عام ٢٠٠٣، إلى ١٤٢,٣ مليار ل.س عام ٢٠٠٤ و٢٢٦,٢ مليار ل.س عام ٢٠٠٦، أي ما يعادل ٤,٥ مليار دولار، لتزداد بذلك نسبة الإنفاق على دعم النفط من ٧,٩% عام ٢٠٠٣ إلى ٣١,٩% عام ٢٠٠٦، من مجموع النفقات. وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (١٧)

توزيع النفقات في الميزانيات المالية السورية للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مليار ل.س



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية

وازدادت نسبة دعم النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٧% عام ٢٠٠٣، إلى ١٠% عام ٢٠٠٥، ثم إلى ١٤,٦% عام ٢٠٠٦، مقابل مستوى متواضع للإنفاق على معظم باقي بنود الميزانية، وتمويل بعضها دون

المستوى المطلوب. وتعتبر تلك الأرقام والنسب مؤشرات خطيرة لاقتصاد مثل الاقتصاد السوري، وسيؤدي الاستمرار بالدعم النفطي على ما هو عليه، إلى نتائج كارثية، تبدأ بخزينة الدولة، وتنتهي في جيوب المواطنين...

لذلك فإن: **الرفع التدريجي لدعم المنتجات النفطية** (وخاصة المازوت)، مع تطبيق خطة متكاملة (زيادة في الأجور، إعفاءات ضريبية تخص المتضررين فقط، تطبيق ضريبة القيمة المضافة. . .)، تعيد توزيع إجمالي الوفورات المتحققة إلى الأسر الأكثر تضرراً، وتحسن خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية. . . يمثل ركيزة هامة للتصحيح المالي، **الذي يحقق**: وفورات كبيرة/ ويسهم في تصحيح ميزان المدفوعات/ ويحقق فائضاً نفطياً أكبر للتصدير/ ويخفض عمليات التهريب المتفشية/ ويرفع معدلات النمو في الأجل الطويل. وهذا كله يمكن سورية من مواجهة الانخفاض في الإيرادات النفطية.

*   *   *

المبحث الثالث

الميزان النفطي السوري

أولاً: النفط في التجارة الخارجية السورية:

تساهم **الصادرات النفطية** (خام ومشتقات) مساهمة كبيرة في **الصادرات السورية**، وتختلف نسبتها من عام لآخر، حسب الكميات المصدرة من النفط، وحسب الأسعار العالمية، فكان متوسطها في السبعينيات ٥٧,٤%، انخفض في الثمانينيات إلى ٤٤,٧%، أما أدنى مستوى لها ٢٥% كان عام ١٩٨٦، (انهيار حاد في أسعار النفط العالمية).[١] ثم ارتفعت بعد عام ١٩٨٧، (ارتفاع إنتاج النفط الخفيف من قبل الشركات الأجنبية، وتحسن الأسعار العالمية)،[٢] وفي التسعينيات تراوحت تلك النسبة بين ٦٠ و ٦٥% من قيمة الصادرات الكلية. وترافق تطور الصادرات النفطية مع تطور الصادرات الإجمالية، وكان الارتباط بينهما شديداً فبلغ معامل الارتباط بين (١٩٧٠-٢٠٠٠)، ٠,٩٢،[٣] وارتفعت مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية من ٦٢,٩% عام ١٩٩٩، إلى ٧٦,٦% عام ٢٠٠١، ثم انخفضت إلى ٧١,٣% عام ٢٠٠٣، و٦٢,٧% عام ٢٠٠٦، (انخفاض الكميات المصدرة من النفط، وزيادة الصادرات غير النفطية). ويظهر الجدول التالي مؤشرات التجارة الخارجية النفطية السورية:

---

(١) جوني. عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠١، ص ٣١٢.

(٢) غرفة تجارة دمشق، ملامح الاقتصاد السوري، ٢٠٠٧، www.dcc-sy.com

(٣) جوني. عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، مرجع سابق، ص ٣١٥.

الجدول رقم (٢٥)

مؤشرات التجارة الخارجية السورية متضمنة التجارة الخارجية النفطية ٢٠٠١-٢٠٠٦

العـــــــــــــــام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصادرات (بملايين الدولارات الأمريكية)	٥٢٨٦	٦٥٥٦	٥٧٦٢	٥٤٨٥	٦٤٨٦	٦٤٨٣
الواردات (بملايين الدولارات الأمريكية)	٤١٢٩	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٦٩٢	٨١٧٩	٨١١٤
الميزان التجاري (بملايين الدولارات الأمريكية)	١١٥٧	١٥٥٦	٧٦٢	١٢٠٧-	١٦٩٣-	١٦٣١-
الصادرات النفطية (فوب) (مليون دولار)	٤٠٥٠	٤٥٥٨	٤١١١	٣٣٩٥	٤٣٠٠	٤٠٦٦
نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات%	٧٦,٦	٦٩,٥	٧١,٣	٦١,٨	٦٦,٢	٦٢,٧
الواردات النفطية (فوب) (مليون دولار)	١٧١	٧٣٢	٧٣٧	١١٥٦	٢٤٧٣	١٨٥٠
نسبة الواردات النفطية إلى مجموع الواردات%	٤,١	١٤,٦	١٤,٧	١٧,٢	٣٠,٢	٢٢,٨
إعادة توطين أرباح شركات النفط (مليون دولار)	٨٣٧	٨١٥	٩٢٤	٩٣١	١١٤٠	١٢٣٠
الميزان النفطي (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٠٤٢	٣٠١١	٢٤٥٠	١٣٠٨	٦٨٧	٩٥٦
الميزان التجاري غير النفطي (مليون دولار)	٢٧٢٢-	٢٢٧٠-	٢٦١٢-	٣٤٤٦-	٣٥٢٠-	٣٨٤٧-
نسبة الميزان التجاري للناتج الحلي الإجمالي%	5.4	٦,٧	٣,٣	٤,٨-	٦,٢-	٥,٥-
نسبة الميزان النفطي للناتج المحلي الإجمالي%	١٤,٤	١٣,١	١٠,٧	٥,٣	٢,٥	٣,٤
نسبة الميزان التجاري غ النفطي للناتج%	١٢,٤-	٩,٥-	١١-	١٠,٢-	٩-	٩,٣-

المصدر: من إعداد وحسب الباحث بالاستناد إلى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية، ص ٣١

وازدادت الواردات النفطية السورية في السنوات الأخيرة زيادات كبيرة ومتتالية، حيث ازدادت، ووفقاً للجدول السابق، من ١٧١ مليون دولار عام ٢٠٠١، إلى ٧٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣، ثم إلى ١٨٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦، وازدادت نسبة الواردات النفطية من مجموع الواردات الكلية، من ٤,١% عام ٢٠٠١ إلى ٢٢,٨% عام ٢٠٠٦ (*).

(*) ووفق المجموعات الإحصائية التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء السوري، نجد أن: مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات السورية، تنخفض إلى ٤٩,٧% عام ٢٠٠٥، و٤٠,٣% عام ٢٠٠٦. أما نسبة الواردات النفطية من الواردات الكلية، فكانت ٢٤,٥% عام ٢٠٠٥ و٢٧% عام ٢٠٠٦.

كما ازدادت حصة الشركات الأجنبية من النفط المنتج (على الرغم من انخفاض إنتاجها)، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية، من ٨٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٢٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦.

وينعكس انخفاض الصادرات النفطية، وازدياد كل من الواردات وحصة الشركات العاملة، سلباً على الميزان النفطي، الذي انخفض بالفعل من ٣٠٤٢ مليون دولار عام ٢٠٠١، إلى ١٣٠٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٩٥٦ مليون دولار عام ٢٠٠٦.

ونلحظ أيضاً من الجدول رقم (٢٥)، انخفاض الفائض في الميزان التجاري السوري من سنة لأخرى، حتى يصبح عجزاً في السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، لكن تحييد النفط هنا، سيظهر العجز الدائم في الميزان التجاري، ليزداد من ٢٧٢٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ٣٨٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٦.

ثانياً: حساب الميزان التجاري النفطي في سورية:(*)

يوضح الميزان التجاري النفطي مؤشرات النفط (خام ومنتجات) من: إنتاج، واستهلاك، وتصدير، واستيراد، كما يبين حصة الشركات النفطية الأجنبية، وحصة الاقتصاد الوطني، من النفط السوري ومن الصادرات النفطية السورية.

فلا يرجع النفط المنتج بكامله إلى الجانب السوري، فالنفط المنتج من الشركة السورية للنفط، وهو من النفط الثقيل، ترجع ملكيته بالكامل إلى الجانب السوري، في حين أن النفط الذي تنتجه الشركات الأجنبية العاملة مع

(*) على الرغم من ورود مؤشرات الميزان النفطي في تقرير خبراء صندوق النقد الدولي إلا أننا قمنا بحسابه مستندين على أرقام المكتب المركزي للإحصاء بالنسبة إلى قيم الصادرات النفطية السورية وعلى معطيات هيئة تخطيط الدولة بالنسبة إلى كميات الإنتاج والتصدير.

الشركة السورية للنفط، بموجب عقود الخدمة، يتم تقاسمه بين ثلاثة أطراف: **الحكومة** وتحصل على جزء من الإنتاج الإجمالي تحت اسم حق الحكومة أو الإتاوة، ويشكل هذا الجزء بين ١٠ و١٦% من إجمالي النفط المنتج، **والشركة السورية للنفط** وكذلك **الشركة الأجنبية** المسماة بالمقاول، وتختلف نسب التقاسم حسب العقود من ناحية، وحسب كميات الإنتاج اليومي، موزعة على شرائح، من ناحية أخرى.

وإن إنتاج الحقول التي تديرها الشركات الأجنبية يتم تقسيمه بالمتوسط على النحو التالي:

١٣% من إجمالي الإنتاج؛ إتاوة تحصل عليه الحكومة/ (٢٠-٣٥%) من النفط المتبقي يذهب إلى الشركات الأجنبية لاسترداد التكاليف، وباعتبار أن أهم الشركات النفطية العاملة والمنتجة اليوم في سورية قد استردت قسماً كبيراً من تكاليفها الاستكشافية والإنتاجية، فقد وصلت نسبة استرداد التكاليف إلى ٢٥% من النفط المتبقي بعد اقتطاع الإتاوة، أي ١٨,٧% من إجمالي النفط المنتج في الحقول/[(١)] ١٥% من النفط المتبقي بالمتوسط يعود للشركات كأرباح أي حوالي ١٢% من إجمالي النفط المنتج في حقول الشركات/ والباقي للشركة السورية للنفط.

وهكذا تكون حصة الشركات الأجنبية من مجمل النفط المنتج في حقولها تعادل ٣١% من إجمالي النفط المنتج. والباقي ٦٩% للجانب الوطني (إتاوة وأرباح).[(٢)] ويتم تصدير النفط من قبل جهة واحدة وهي مكتب تسويق النفط التابع لرئاسة مجلس الوزراء، ويتم دفع حصة الشركات من النفط نقداً وبالدولار الأمريكي.

---

(١) الشركة السورية للنفط، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥ - مديرية التخطيط جدول رقم ١٣/١١ ص٩٣.

(٢) د. حبيب. مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٦، ص٤٠٨.

١ - كمية إنتاج النفط للأعوام ١٩٩٥ -٢٠٠٦:

سنبدأ حساب الميزان النفطي من العام ١٩٩٥ باعتباره عام الذروة في الإنتاج النفطي حيث وصل الإنتاج إلى ٦٠٠ ألف ب/ي ثم بدأ بالانخفاض وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٦)

الإنتاج اليومي من النفط للأعوام ١٩٩٥،٢٠٠١-٢٠٠٧، ألف ب/ي:

السنـــــوات	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإنتاج الإجمالي	٥٩٥	٥٠١	٤٨٦	٤٦٣	٤٢٣	٤٠٧	٤٠٠	٣٨٢
إنتاج الشركة السورية	١٥٢	١٦٠	١٥٧	١٦٤	١٧٥	١٨٨	١٩٧	٢٠٢
إنتاج الشركات الأجنبية	٤٤٣	٣٤١	٣٢٩	٢٩٩	٢٤٨	٢١٩	٢٠٣	١٨٠

المصدر: معطيات هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٧.

ونلاحظ من الجدول أعلاه؛ تناقص الإنتاج النفطي، وعلى الخصوص، النفط المنتج في الحقول التي تديرها الشركات الأجنبية وهو من النفط الخفيف.

٢ - صادرات النفط السوري:

تورد المجموعة الإحصائية كمية الصادرات النفطية بالطن المتري، وقيمها بالعملة السورية، ولا يرد تفصيل بكميات النفط الثقيل أو الخفيف، ولا تورد المجموعة الأسعار المحتسبة للنفط. ومن مراقبة هذه الكميات والقيم، يتضح من المجموعات الإحصائية أن الصادرات النفطية السورية كانت تتزايد خلال الأعوام من ١٩٩٩-٢٠٠٢، على الرغم من انخفاض الإنتاج النفطي السوري، وهذا عائد إلى اعتماد مصفاتي حمص وبانياس، في قسم كبير من طاقتهما التكريرية، على النفط العراقي الوارد عبر خط الأنابيب، مما مكن مكتب تسويق النفط من تصدير كميات أكبر من النفط الخام السوري، كما أن كميات من المنتجات النفطية كانت تدخل إلى سورية من العراق في الأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٢، لكن قوات الاحتلال الأمريكي أغلقت خط الأنابيب الواصل

بين حقول النفط العراقية ومرفأ التصدير السوري في بانياس عام ٢٠٠٣، وأوقفت دخول تلك المنتجات النفطية(*). وللدخول في تفاصيل الميزان النفطي السوري، ينبغي أولاً معرفة قيمة الإيرادات المتحققة من تصدير النفط السوري، وبعد ذلك اقتطاع حصة الشركات الأجنبية، للوصول إلى صافي إيرادات تصدير النفط السوري. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٧)

الصادرات النفطية للأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠١-٢٠٠٦، ملايين الدولارات

السنوات	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صادرات النفط الخام	٢١٧٩	٣٦٧٣	٤٢٢٦	٣٣١٥	٢٧١٦	٣٥٧٩	٣٣٩٢
صادرات المنتجات النفطية	٢٩٧	٣٧١	٥٩٦	٤٦٤	٦٥١	٦٤٣	٦٨٢
قيمة الصادرات (خام ومنتجات)	٢٤٧٦	٤٠٤٤	٤٨٦٢	٣٧٧٩	٣٣٦٧	٤٢٢٢	٤٠٧٤
قيمة لواردات النفطية	٥٠	١٩٥	١٦١	١٧١	٤٨١	٢٤٦٣	٢٨٧٧
صافي صادرات المنتجات لنفطية	٢٤٧	١٧٦	٤٣٥	٢٩٣	١٧٠	-١٨٢٠	-٢١٩٥
صافي الصادرات (خام ومنتجات)	٢٤٢٦	٣٨٤٩	٤٧٠١	٢٦٠٨	٢٤٤٦	١٧٥٩	١١٩٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى المجموعات الإحصائية السورية للسنوات المذكورة

ويتم استيراد بعض المشتقات النفطية (مثل البنزين والمازوت والغاز المسيل والفيول)، وتصدير (البنزين والفيول والكيروسين والنفتا والمقطرات الثقيلة)، ونلاحظ أن ميزان المشتقات النفطية كان موجباً حتى عام ٢٠٠٤، لكنه أصبح سالباً وبمقدار كبير بدءاً من عام ٢٠٠٥، وهذا يشير إلى الزيادة الكبيرة في الاستهلاك الداخلي، الذي أدى إلى زيادة كبيرة جداً في الاستيراد.

(*) يصعب على أي باحث أن يحدد كميات وقيم النفط التي دخلت إلى سورية عن طريق العراق، والتي كانت بأسعار مخفضة بسبب السعر الخاص الذي أعطي للسوريين من ناحية وانخفاض أجور النقل من ناحية أخرى.

وباعتبار أن مصفاتي حمص وبانياس تعملان بطاقة إنتاجية قدرها ٢٥٠ ألف ب/ي (٩٠ مليون برميل في العام، منها ٣٠ مليون برميل نفط ثقيل و٦٠ مليون برميل نفط خفيف)، فإن الفائض عن حاجة الطاقة التكريرية المحلية يتم تصديره خاماً، والجدول التالي يبين الصادرات السورية من النفط الخام:

الجدول رقم (٢٨)

صادرات النفط الخام ١٩٩٥، ٢٠٠١-٢٠٠٦، مليون برميل/السنة

السنوات	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صادرات نفط ثقيل	٢٨,٩	٤٣,٧	٤٨,٤	٢٥,٤	٢٥,٤	25.4	٢٤,٧
صادرات نفط خفيف	١٠٥,٢	١٠٦,١	٩٧,١	٨٢,١	٧٢,٨	٥٥	٣٢,٨
صادرات النفط الخام	١٣٤,١	١٢٩,٨	١٤٥,٥	١٠٧,٥	٩٨,٢	٨٠,٤	٥٧,٥

المصدر: حتى عام ٢٠٠٣ ندوة الثلاثاء الاقتصادي،[١] ومن عام ٢٠٠٤ تقرير هيئة تخطيط الدولة لعام ٢٠٠٦.

وهنا لحساب متوسط سعر برميل النفط في الأعوام المذكورة، نقوم بعملية تصحيح النفط الثقيل إلى نفط خفيف، حيث إن سعر برميل النفط الثقيل يعادل بالمتوسط ٩٠% من سعر برميل النفط الخفيف.[٢] ونقوم بحساب كمية صادرات النفط الخام على أساس التصحيح إلى نفط خفيف، ثم نقسم قيمة الصادرات السورية المأخوذة من المجموعات الإحصائية السورية على كمية الصادرات المصححة وفق أسعار النفط الخفيف، فنحصل على سعر برميل النفط الخفيف، والذي ستتم على أساسه حساب نصيب الشركات الأجنبية، باعتبار أن أغلب إنتاجها من النفط الخفيف:

---

(١) د. أحمد معلا (استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية) في ندوة الثلاثاء الاقتصادي ٢٠٠٤/٣/٣٠.

(٢) د. حبيب. مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص٤١٦.

الجدول رقم (٢٩)

كميات النفط المصدر بمعادل الخفيف لأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠١-٢٠٠٦،

مليون برميل/السنة

السنـــوات	1995	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صادرات نفط خفيف	105.2	106.1	97.1	82.1	72.8	55	32.8
نفط ثقيل مصحح إلى خفيف(*)	26.01	39.33	43.56	22.86	22.86	22.86	22.23
مجموع الصادرات بمعادل الخفيف	131.2	145.4	140.7	105	95.66	77.86	55.03

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد للجدول رقم (٢٥)

ويصبح بالتالي متوسط سعر برميل النفط الخفيف:

الجدول رقم (٣٠)

متوسط سعر البرميل ١٩٩٥، ٢٠٠١-٢٠٠٦

السنوات	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
ص النفط الخام، مليون دولار/ السنة	٢١٧٩	٣٦٧٣	٤٢٦٦	3315	٢٧١٦	٣٥٧٩	3392
كمية ص بمعدل الخفيف، م. ب/سنة	131.2	145.4	140.7	105	95.6	77.8	55
متوسط سعر البرميل بالدولار	16.6	25.3	٣٠,٣	٣١,٥	28.4	46	61.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى ما سبق

٣ - حصة الشركات الأجنبية من عائد الصادرات النفطية:

كما ذكرنا سابقاً تقدر حصة شركات عقود الخدمة، لقاء نفط استرداد التكلفة وحصتها من نفط الربح، بنحو ٣١% من إجمالي النفط المنتج في حقولها، ويقوم مكتب تسويق النفط بتصدير النفط ويشرف على عائدات التصدير من القطع الأجنبي.

(*) تم تعديل النفط الثقيل إلى نفط خفيف بحسب المعادل السعري، حيث إن سعر برميل النفط الثقيل السوري يعادل تقريباً ٩٠% من سعر البرميل الخفيف.

الجدول رقم (٣١)

نصيب شركات عقود الخدمة من عائدات تصدير النفط السوري

١٩٩٥، ٢٠٠١-٢٠٠٦

الإنتاج بآلاف البراميل، سعر البرميل بالدولار،

الحصة الإجمالية بآلاف الدولارات

السنوات	الإنتاج ليومي في حقول الشركات	الإنتاج السنوي في حقول لشركات	حصة الشركات بنسبة ٣١%	متوسط سعر البرميل	الحصة الإجمالية للشركات
١٩٩٥	٤٤٣	161695	50125.45	16.6	832082.4
٢٠٠١	341	124465	38584.15	25.3	976178.9
٢٠٠٢	329	120085	37226.35	٣٠,٣	1127958.4
٢٠٠٣	299	109135	33831.8	31.5	1065701.7
٢٠٠٤	248	90520	28061.2	28.4	796938
٢٠٠٥	219	79935	24779.85	46	1139873.1
2006	203	74095	22969.45	61.6	1414918.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى ما سبق

وهنا نلاحظ أنه على الرغم من انخفاض إنتاج الشركات الأجنبية العاملة من ٥٠ مليون برميل عام ١٩٩٥، إلى ٣٧,٢ مليون برميل عام ٢٠٠٢، وإلى ٢٢,٩ مليون برميل عام ٢٠٠٦، إلا أنه ونتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط، فقد ازدادت حصة تلك الشركات من ٨٣٢ مليون دولار عام ١٩٩٥، إلى ١,١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ثم إلى ١,٤١ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

٤ - وضع الميزان النفطي في الأعوام ١٩٩٥،٢٠٠١-٢٠٠٦:

بعد أن حسبنا حصة الشركات الأجنبية، من عائدات الصادرات النفطية السورية، وكنا قد حسبنا كذلك صافي الصادرات النفطية السورية، نستطيع بعد ذلك الوصول إلى وضع الميزان النفطي السوري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٣٢)

الميزان النفطي للأعوام ١٩٩٥، ٢٠٠١-٢٠٠٦، ملايين الدولارات

السنـــوات	١٩٩٥	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صافي ص النفط (خام ومنتجات)	2426	3849	4701	3608	2446	1759	1197
تنزيل حصة الشركات الأجنبية	832	976.1	1127.9	1065.7	796.9	1139.8	1414.9
الرصيد الفعلي	1594	2872.9	3573.1	2542.3	1649.1	619.2	-217.9

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على الجداول السابقة

ويتضح من الجدول أعلاه؛ **تزايد الرصيد الصافي للميزان التجاري النفطي**، بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢، تحت عاملين اجتمعا معاً؛ **الأول**: دخول النفط العراقي بأسعار مخفضة، مما سمح بتكريره محلياً، وتصدير النفط السوري بدلاً عنه بالأسعار الدولية المرتفعة. **والعامل الثاني**: ارتفاع أسعار النفط بمعدلات متزايدة.

لكن تزايد الاستهلاك المحلي، وانخفاض الإنتاج النفطي، وزيادة الواردات من المشتقات النفطية؛ كما لاحظنا، أدى إلى تدهور وضع الميزان النفطي في الأعوام الأخيرة، بل اعتباراً من عام ٢٠٠٦ أصبح رصيد الميزان النفطي السوري سالباً بمقدار ٢١٨ مليون دولار، ويعد هذا مؤشراً خطيراً، ظهرت نتائجه خلال الأعوام القليلة الماضية، من خلال أزمات مختلفة للمشتقات النفطية (المازوت، والغاز المنزلي) وانقطاعات مستمرة للتيار الكهربائي وخاصة في أشهر الشتاء الباردة...

ثالثاً: الميزان التجاري النفطي المتوقع للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥:

نعتمد هنا على توقعات وزارة النفط وهيئة تخطيط الدولة، بالنسبة إلى إنتاج وتصدير النفط في سورية، وعليه سنقوم بإعداد الميزان التجاري النفطي في الأعوام القادمة حتى ٢٠١٥، وذلك بتوقع حالات ثلاث[•]:

(•) سنهمل هنا تقسيم النفط إلى خفيف وثقيل وسنعتبر أن هذه التوقعات تشمل متوسط الكميات من النفط الخفيف والثقيل وكذلك بالنسبة إلى السعر، كما سنعتبر أن الصادرات والواردات تشتمل على النفط الخام والمنتجات النفطية.

١- حساب الميزان النفطي دون زيادة الطاقة التكريرية الحالية.
٢- حسابه بفرض زيادة الطاقة التكريرية بحيث تغطي حاجة الاستهلاك المحلي والإنتاج الكلي.
٣- حسابه بفرض إدخال مصفاةٍ جديدة.

١ - الميزان النفطي دون زيادة الطاقة التكريرية الحالية:

نورد فيما يلي جدولاً يبين كميات الإنتاج والاستهلاك، وفق تقديرات هيئة تخطيط الدولة، ونحسب، كميات صادرات النفط الخام، وواردات المشتقات النفطية. اعتماداً على: الطاقة التكريرية الفعلية لعام ٢٠٠٧ والتي بلغت ٢٦٥ ألف ب/ي.[١]

الجدول رقم (٣٣)

كميات الإنتاج والاستهلاك والتصدير المتوقعة

مع طاقة التكرير الحالية للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥، ألف ب/ي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج السورية للنفط	202	206	212	214	220	220	215	215	210
إنتاج ش الأجنبية	180	167	153	147	133	136	125	120	115
الإنتاج الإجمالي	382	373	365	361	353	356	340	335	325
الاستهلاك المحلي	264	274	285	294	303	312	321	331	341
صادرات خام	١١٧	١٠٨	١٠٠	٩٦	٨٨	٩١	٧٥	٧٠	٦٠
صافي واردات مشتقات	١-	٩	٢٠	٢٩	٣٨	٤٧	٥٦	٦٦	٧٦
صافي الصادرات	118	99	80	67	50	44	19	4	-16

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى معطيات هيئة تخطيط الدولة[*]

---

(١) كانت الطاقة التكريرية الفعلية عام ٢٠٠٧ أكثر من ٢٦٦ ألف ب/ي (١٤٩ ألف ب/ي في مصفاة بانياس، و١١٧ ألف ب/ي في مصفاة حمص)، لكننا سنعتبرها ٢٦٥ ألف ب/ي باعتبار أن المصفاتين حققتا طاقات تكرير تزيد عن المخطط، ونلاحظ هنا زيادة الطاقات التكريرية للمصفاتين عن الأعوام السابقة، والتي كانت ٢٥٠ ألف ب/ي.

(*) صادرات الخام: الإنتاج الإجمالي – الطاقة التكريرية/ واردات المنتجات النفطية: الاستهلاك المحلي - الطاقة التكريرية/ صافي الصادرات: صافي صادرات الخام – صافي واردات المشتقات.

فنلاحظ أن الشركة السورية للنفط سيزداد إنتاجها (من ٢٠٢ ألف ب/ي عام ٢٠٠٧، إلى ٢٢٠ ألف ب/ي عام ٢٠١٢، ثم ينخفض إلى ٢١٠ آلاف ب/ي عام ٢٠١٥)، في حين سينخفض إنتاج الشركات الأجنبية (من ١٨٠ ألف ب/ي عام ٢٠٠٧ إلى ١١٥ ألف ب/ي عام ٢٠١٥، في حال عدم تحقق اكتشافات هامة)،(*) مما سينعكس على الصادرات النفطية، التي ستستمر في الانخفاض، نتيجة زيادة الاستهلاك الداخلي، (سيزداد الاستهلاك من ٢٦٤ ألف ب/ي، إلى ٣٤١ ألف ب/ي، بين ٢٠٠٧ و٢٠١٥). ونلحظ أيضاً استمرار انخفاض صادرات النفط الخام من ١١٧ ألف ب/ي إلى ٦٠ ألف ب/ي، في حين تزداد الواردات من المنتجات النفطية من ٩ آلاف ب/ي عام ٢٠٠٨، إلى ٧٦ ألف ب/ي عام ٢٠١٥، أي في عام ٢٠١٥ تصبح واردات سورية، من المشتقات النفطية تفوق صادراتها من النفط الخام.

وباعتبار صافي صادرات المنتجات النفطية عام ٢٠٠٦ كان -٢,٥ مليون برميل (الشكل البياني رقم ١٤)، وبقيمة ٢١٩٥ مليون دولار (الجدول رقم ٢٤)، أي أن سعر برميل المنتجات النفطية كان ٨٧٨ دولار، (أكثر من عشرة أضعاف سعر برميل النفط الخام). وكوننا افترضنا أن كل الصادرات السورية من الخام، أي استثنينا صادرات المشتقات النفطية، سنعتبر هنا متوسط سعر صادرات النفط السوري ٧٠ دولاراً عام ٢٠٠٧ ويتزايد بقيمة ٥ دولارات كل عام، بينما سعر برميل واردات المنتجات النفطية ٨٠٠ دولار عام ٢٠٠٧، ويتزايد بمقدار ٣٠ دولار كل عام.(**)

(*) تم وضع تلك الأرقام من قبل هيئة تخطيط الدولة، بتوقعات معتدلة، وانطلاقاً من عدم توقع تحقق اكتشافات نفطية مهمة، فالأمل كبير في محافظة الشركة السورية للنفط على إنتاجها بل وزيادته إلى ٢٢٠ ألف ب/ي، وتحقق بعض الاكتشافات المتوقعة، بسبب تكثيف أعمال الاستكشاف، من قبل الشركة السورية للنفط، وعدد غير قليل من شركات عقود الخدمة، التي باشرت أعمالها في الأعوام القليلة الماضية.

(**) تم وضع الأسعار من قبل الباحث، بشكل تقديري، استناداً إلى توقعات السوق النفطية الدولية، وقمنا بتخفيض سعر برميل المنتجات المستورد، وذلك لعدم حساب صادرات المشتقات النفطية، التي تخفض قليلاً قيمة وارداتها.

كما سنتبع الخطوات السابقة نفسها في حساب حصة الشركات الأجنبية (٣١%) من النفط المنتج من حقولها، وتخفيض قيمة هذه الحصة من القيمة الإجمالية للصادرات النفطية، ومن ثم نصل إلى رصيد الميزان التجاري النفطي السوري، والذي يعبر عن عائدات الاقتصاد أو قيمة ما يدفعه الاقتصاد السوري لقاء استثمار النفط، من قطع أجنبي، (بعد أن حسبنا القيم السنوية لكل من الإنتاج والصادرات):

الجدول رقم (٣٤)

الميزان النفطي المتوقع مع عدم زيادة الطاقة التكريرية، للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥، مليار دولار/السنة

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
صادرات الخام	٢,٩٩	٢,٩٦	٢,٩٢	٢,٩٨	٢,٨٩	٣,١٦	٢,٧٤	٢,٦٨	٢,٤١
واردات المنتجات	٠,٢٩ -	٢,٧٣	٦,٢٨	٩,٤٢	١٢,٧٦	١٦,٣٠	٢٠,٠٣	٢٤,٣٣	٢٨,٨٥
قيمة ص الصادرت	٣,٢٨	٠,٢٣	٣,٣٦-	٦,٤٤-	٩,٨٧-	١٣,١٤-	١٧,٢٩-	٢١,٦٥-	٢٦,٤٤
قيمة إنتاج ش الأجنبية	٤,٦٠	٤,٥٧	٤,٤٧	٤,٥٦	٤,٣٧	٤,٧٢	٤,٥٦	٤,٦٠	٤,٦٢
حصة ش الأجنبية	١,٤٣	١,٤٢	١,٣٨	١,٤١	١,٣٥	١,٤٦	١,٤١	١,٤٣	١,٤٣
الميزان النفطي	١,٨٦	١,١٩-	٤,٧٤-	٧,٨٦-	١١,٢٢-	١٤,٦٠-	١٨,٧١-	٢٣,٠٧-	٢٧,٨٧-

المصدر: من إعداد وحسلب الباحث بالاستناد إلى الجدول رقم (٣٠) والأسعار التي تم تقديرها.

فنجد انخفاض كمية صادرات النفط الخام، وتراوح قيمتها في كامل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، حول ٣ مليار دولار، مقابل الزيادة المتواصلة والكبيرة في صافي واردات المشتقات النفطية، (والتي ستزداد، وبأرقام مخيفة، من ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، إلى ٩,٤ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم إلى ٢٨,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥)، وبالتالي سيتابع الميزان النفطي السوري قيمه السلبية في السنوات القادمة، فمنذ عام ٢٠٠٦ (وباستثناء عام ٢٠٠٧ والذي حقق فائضاً بمقدار ١,٨ مليار دولار)(*) لم تعد صادرات النفط

(*) وذلك لزيادة الطاقة التكريرية من ٢٥٠ ألف ب/ي إلى ٢٦٠ ألف ب/ي.

السورية قادرة على تغطية كل من: واردات المشتقات النفطية، وحصص الشركات الأجنبية، وسيكون الاقتصاد السوري ملزماً على دفع مبالغ متزايدة سنوياً بدأت عام ٢٠٠٦ بحدود ٢١٧ مليون دولار، وستفوق: ١,١٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ و٧,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠، و٢٧,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥.

أي أن أسعار النفط المرتفعة؛ أصبحت عبئاً كبيراً جداً على الاقتصاد السوري، نتيجة زيادة الواردات من المنتجات النفطية، والتي تعتبر أسعارها أضعاف أسعار النفط الخام.

وإذا كان لابدَّ من مسببات لهذا الوضع المخيف، فإن أهمها: سياسة التهاون التي مورست حتى أعوام قليلة، في وقت كان يجب التحسب لانخفاض إنتاج النفط ونضوبه، بدليل أن الحكومات السورية المتعاقبة لم تفكر باقتصاد ما بعد النفط، "الاستثمار الاقتصادي في القيمة المضافة" الأمر الذي يحملها مسؤوليات كبيرة.(١)

وأصبحت الحاجة ملحةً جداً، للعمل في طريقين معاً: **الأول**: الحد من الاستهلاك المحلي وبالتالي من مستوردات المنتجات النفطية المتزايدة، وأصبح إعادة توزيع الدعم ليشمل مستحقيه أمراً ضرورياً في ذلك/ و**الثاني**: إنشاء مصفاة جديدة واحدة على الأقل، لتلبية الاستهلاك المحلي المتزايد، ولن يكون ذلك قبل العام ٢٠١٣،(*) وعلى الدولة (حتى إنشاء المصافي التي يكثر الحديث عنها) (**)

---

(١) السبط. أمل، النفط السوري ثمرة سياسة تهاون، مجلة المال، السنة الثانية، العدد ١٦، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٦.

(*) يحتاج إقامة مصفاة نفط أربع سنوات على الأقل، وذلك حسب التقديرات العالمية.

(**) تم الاتفاق مع شركة نور الكويتية لقيادة تحالف فني ومالي بهدف إنشاء مصفاةفي دير الزور باستطاعة ١٤٠ ألف برميل يومياً، كذلك مع فنزويلا وإيران وأندونيسيا لإنشاء مصفاة بطاقة ١٤٠ ألف برميل يومياً شرقي حمص، ومن ثم إلغاء مصفاة حمص الحالية، كما يتم الحديث عن مصفاة ثالثة صينية باستطاعة ١٠٠ ألف برميل يومياً.

البحث والتحرك السريع لتغطية هذا العجز الخطير، بل إن من الملح جداً زيادة الطاقات التكريرية لمصفاتي حمص وبانياس وبأسرع وقت ممكن...

٢ - الميزان النفطي مع زيادة الطاقة التكريرية بحيث تغطي كامل الإنتاج والاستهلاك:

يعتمد هذا الافتراض؛ على توسيع طاقات تكرير مصفاتي حمص وبانياس (ويتم فعلاً العمل على ذلك)، بحيث تزداد من ٢٦٥ ألف ب/ي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، إلى ٢٧٥ ألف ب/ي عام ٢٠٠٩، و٣٠٠ ألف ب/ي حتى عام ٢٠١٥. فتكون بذلك كميات المؤشرات النفطية وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (٣٥)

كميات المؤشرات النفطية المتوقعة، في حال توسيع الطاقة التكريرية، للأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٥، ألف ب/ي

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج الإجمالي	382	373	365	361	353	356	340	335	325
الاستهلاك المحلي	264	274	285	294	303	312	321	331	341
الطاقة التكريرية	٢٦٥	٢٦٥	٢٧٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥
صادرات خام	١١٧	١٠٨	٩٠	٦١	٥٣	٣١	١٥	١٠	٠
واردات مشتقات	١-	٩	١٠	٦-	٣	١٣-	٤-	٦	١٦
صافي الصادرات	١١٨	٩٩	٨٠	٦٧	٥٠	٤٤	١٩	٤	١٦-

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى ما سبق

كما سنحافظ على أسعار براميل التصدير والاستيراد ذاتها التي قدرناها في الحالة الأولى، وعلى أساسها سيتم حساب الميزان النفطي.

جدول رقم (٣٦)

الميزان النفطي عند توسيع الطاقة التكريرية للمصفاتين الحاليتن

٢٠٠٧-٢٠١٥، مليار دولار/ السنة

السـنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
قيمة صادرات الخام	٢,٩٩	٢,٩٦	٢,٦٣	١,٨٩	١,٧٤	١,٠٧	٠,٥٥	٠,٣٨	٠,٠٠
قيمة واردات المشتقات	٠,٢٩-	٢,٧٣	٣,١٤	١,٩٥-	١,٠١	٤,٥١-	١,٤٣-	٢,٢١	٦,٠٧
قيمة ص الصادرات	٣,٢٨	٠,٢٣	٠,٥١-	٣,٨٤	٠,٧٣	٥,٥٨	١,٩٨	١,٨٣-	٦,٠٧-
قيمة إنتاج ش الأجنبية	٤,٦٠	٤,٥٧	٤,٤٧	٤,٥٦	٤,٣٧	٤,٧٢	٤,٥٦	٤,٦٠	٤,٦٢
حصة ش الأجنبية	١,٤٣	١,٤٢	١,٣٨	١,٤١	١,٣٥	١,٤٦	١,٤١	١,٤٣	١,٤٣
الميزان النفطي	١,٨٦	١,١٩-	١,٩٠-	٢,٤٣	٠,٦٢-	٤,١٢	٠,٥٦	٣,٢٥-	٧,٥٠-

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء التقديرات السابقة

وهنا المفاجئة، فزيادة الطاقة التكريرية للمصافي، وبالتدريج، وبكميات تعد ممكنة جداً، ستحول الميزان من عجز بمقدار ١,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩، إلى فائض في عام ٢٠١٠ يفوق ٢,٤ مليار دولار، ويفوق ٤ مليار دولار عام ٢٠١٢، ثم نتيجة عدم القدرة على توسيع الطاقات التكريرية للمصفاتين ينخفض الفائض ليعود إلى الأرقام السلبية عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وبالتالي فإن زيادة الطاقات التكريرية لمصفاتي حمص وبانياس هو حل صحيح وفعَّال، يُخرج الاقتصاد السوري من أزمات خطيرة، لكن النهوض بالوضع النفطي وبالاقتصاد الوطني، لن يكون إلا بمضاعفة الطاقة التكريرية الحالية وهذا لن يتحقق إلا بإقامة مصافٍ جديدة والتي تحتاج الواحدة منها إلى أربع سنوات تقريباً. .

٣ - الميزان النفطي بعد إدخال مصفاة جديدة:

يعتمد افتراضنا في هذه الحالة على الافتراض الثاني بكل تفاصيله، ولكن الجديد هنا إضافة مصفاة جديدة وبطاقة تكريرية تقدر بـــ١٤٠ ألف ب/ي عام

٢٠١٣، لتعمل سورية (مستفيدة من موقعها الجغرافي المجاور لأكبر الدول النفطية في العالم) على استيراد النفط الخام وتكريره في المصافي السورية. ومنه يصبح توقع تطور المؤشرات النفطية السورية على النحو التالي:

جدول رقم (٣٧)

مؤشرات النفط المتوقعة بعد إقامة المصفاة الجديدة

٢٠٠٧-٢٠١٥، ألف ب/ي

السـنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإنتاج الإجمالي	382	373	365	361	353	356	340	335	325
الاستهلاك المحلي	264	274	285	294	303	312	321	331	341
الطاقة التكريرية	٢٦٥	٢٦٥	٢٧٥	٣٠٠	٣٠٠	٣٢٥	٤٦٥	٤٦٥	٤٦٥
صادرات خام	١١٧	١٠٨	٩٠	٦١	٥٣	٣١	١٢٥-	١٣٠-	١٤٠-
واردات مشتقات	١-	٩	١٠	٦-	٣	١٣-	١٤٤-	١٣٤-	١٢٤-
صافي الصادرات	١١٨	٩٩	٨٠	٦٧	٥٠	٤٤	١٩	٤	١٦-

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء التقديرات السابقة

فبعد إضافة مصفاة واحدة فقط، ستضطر سورية إلى استيراد النفط الخام بمقدار ١٢٥ ألف ب/ي عام ٢٠١٣، و١٤٠ ألف ب/ي عام ٢٠١٥. لكن استيراد المشتقات النفطية سينقلب إلى تصدير لها بدءاً من عام ٢٠١٠ وتصل عام ٢٠١٣ إلى ١٤٤ ألف ب/ي.

مع خصم حصص الشركات الأجنبية المساهمة في مصفاة النفط تلك، (استرداد التكاليف + حصة من الأرباح) نقدرها بـــ ١٠% من إنتاجها الذي يشمل الأعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥. سيكون الميزان النفطي وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (٣٨)

الميزان النفطي بعد إقامة المصفاة الجديدة ٢٠٠٧-٢٠١٥، مليار دولار/ السنة

السنة	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
قيمة صادرات الخام	٢,٩٩	٢,٩٦	٢,٦٣	١,٨٩	١,٧٤	١,٠٧	- ٤,٥٦	- ٤,٩٨	- ٥,٦٢
قيمة واردات المشتقات	٠,٢٩-	٢,٧٣	٣,١٤	١,٩٥-	١,٠١	٤,٥١-	٥١,٥١-	٤٩,٤٠-	٤٧,٠٧-
قيمة ص الصادرات	٣,٢٨	٠,٢٣	- ٠,٥١	٣,٨٤	٠,٧٣	٥,٥٨	٤٦,٩٥	٤٤,٤٢	٤١,٤٥
حصة ش الأجنبية	١,٤٣	١,٤٢	١,٣٨	١,٤١	١,٣٥	١,٤٦	١,٤١	١,٤٣	١,٤٣
حصة المساهمين	-	-	-	-	-	-	٧,٥١	٧,٧٤	٧,٩٧
الميزان النفطي	١,٨٦	- ١,١٩	- ١,٩٠	٢,٤٣	- ٠,٦٢	٤,١٢	٣٨,٠٢	٣٥,٢٥	٣٢,٠٥

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء التقديرات السابقة

أي مع بدء توزيع إنتاج المصفاة الجديدة، ستتدفق على سورية مبالغ كبيرة ستقلب أي عجز في أي ميزان إلى فائض، وعلى الرغم من خصم حصص الشركات النفطية، ومساهمي المصفاة الأجانب، وتغطية واردات النفط الخام، إلا أن فائض الميزان النفطي لن يقل عن ٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٣، وسينخفض مع زيادة الاستهلاك المحلي إلى ٣٢ مليار دولار عام ٢٠١٥.

فدخول طاقات تكريرية جديدة، سيحول العجز في الميزان النفطي إلى فائض، يُحدث بدوره فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إضافة إلى تشغيل آلاف العاطلين عن العمل، وغير ذلك من الآثار التحريضية في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية. . .

وتسمح هذه المشاهد لمخططي الاقتصاد السوري؛ بوضع سياسات إنتاج نفطية تؤخر نضوبه، وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة، حيث وبعد إقامة مصافي النفط الجديدة وبمواصفاة بيئية عالمية، يجب المحافظة على الثروة النفطية في سورية، واستيراد أكبر كمية ممكنة من النفط الخام، لتكريره وإعادة تصدير الفائض عن الاستهلاك المحلي...

كما لا بدَّ من إتباع استراتيجية نفطية، تندمج في الوقت نفسه بالرؤية المستقبلية للاقتصاد السوري، على أن تتمحور بشكل جوهري؛ على النهوض بالبنية التحتية، واستغلال الفرص الكامنة العديدة، من خلال المشاريع النوعية والإدارة الفعالة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، معتمدين في ذلك على لغة الأرقام والمعلوماتية، والأهم من ذلك؛ الاستثمار في الإنسان، والبعد عن النمط الاستهلاكي السائد حالياً في حياتنا، فلا جدل في أن الإنسان ثروة لا تنضب، لذا فإن في إعداده وتنميته أفضل اختيار لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلباته.

*　*　*

النتائج والتوصيات

النتائج:

أولاً: إن قراءة تاريخية للسياسات الدولية والمشاريع العسكرية ودراستها وتحليلها، تؤكد أن النفط كان هدفاً بحد ذاته، وكان أداة ووسيلة في كثير من الأحيان لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية واقتصادية. والنفط؛ هذا الذي يحرك القوة العسكرية، ويدعم الميزانيات القومية، ويثير السياسات الدولية، لم يعد مجرد سلعة تباع وتشترى؛ بل تحوَّل إلى عامل حسمٍ في قضايا الأمن القومي والقوة العالمية، وأصبح أمن الطاقة مكون أساسي للأمن القومي وشرط مُسبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم، وهناك نتائج كثيرة تؤكد ذلك ومنها:

١ - كان له دور في حسم الحرب العالمية الثانية لصالح الدول الغربية وذلك من خلال (خطة تدفق النفط) بين فرنسا وبريطانيا، وافتقار ألمانيا للإمدادات النفطية.

٢ - امتدت المنافسة بين الدول العظمى وشركاتها، منذ مطلع القرن العشرين، على منابع النفط في مختلف أنحاء المعمورة، مستغلة ضعف الدول المنتجة وجهلها، ومشجعة للصراعات الإقليمية بينها، فحصلت عليه بكميات كبيرة وبتكاليف يسيرة (فثبتت أسعار الخام لأقل من دولارين منذ بداية القرن العشرين حتى سبعينياته). الأمر الذي شكل دعماً كبيراً لمشروع مارشال لإعادة بناء أوربا بعد الحرب.

٣ - على الرغم من المنافسة الكبيرة بين الشركات النفطية العالمية، إلا أنها اتفقت فيما بينهما على استغلال ونهب نفط الدول النامية، ونسقت مع دولها لخدمة مصالحها المشتركة. وأصبحت هذه الشركات بفعل قوة تأثيرها الاقتصادي والسياسي؛ تمثل مراكز قوة داخل بلدانها، ولها قدرة على توجيه السياسات الخارجية لحكوماتها في الاتجاهات التي تخدم مصالحها، حيث تجاوز تأثيرها حدود بلدانها ليشمل الاقتصاد العالمي؛ بفعل تحكمها في أسعار الطاقة التي لا يستطيع الاقتصاد التحرك دونها.

٤ - كان للنفط دور كبير في حرب تشرين ١٩٧٣، فقطع الإمدادات العربية وارتفاع أسعار النفط سبب أزمة عالمية أسهمت أمريكا في حصولها، وأرادت أن تحقق من خلالها مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، المتركزة في دعم الدولار والاقتصاد الأمريكي، وزيادة سيطرتها العالمية، وكانت شركاتها النفطية - المسيطرة على احتياطي النفط وإنتاجه وتسويقه - أكبر مستفيد من ارتفاع الأسعار الناجم عن تلك الأزمة.

٥ - كان نفط دول الاتحاد السوفييتي المنهار هدفاً لمطامع ومنافسة الغرب، وكانت حربا الخليج الأولى والثانية فرصة مواتية لتمكين سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها على نفط المنطقة وعلى المنطقة أكثر فأكثر، وكذلك كان النفط أهم أهداف الغزو الأمريكي للعراق، وأصبحت أمريكا بعد ذلك في وضع يجعلها قادرة على امتلاك الاحتكار شبه الكلي لمصدر الطاقة الأهم، وهي مستعدة لشن حرب على أي خطر قد يهدد مصالحها.

ثانياً: تناولت مؤتمرات الحوار بين المنتجين والمستهلكين أهم موضوعات الطاقة ومصادرها واستخداماتها، وتطور نمو الطلب العالمي والنمو الاقتصادي وسياسات الطاقة العالمية، وغير ذلك، إلا أن أياً منها لم يناقش عنصر السعر، أو توزيع الريع النفطي، أو الضرائب التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية المستهلكة، منحازة في ذلك كله إلى رغبة الدول المستهلكة وشروطها.

ثالثاً: يخضع النفط- بشكل أو بآخر- للمبادئ الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية ومجالات اهتمامها، وإن عضوية الدول النفطية ووضع سقف للإنتاج وقيود على التصدير، لا يتعارضان مع أحكام المنظمة التي تبرر "فرض قيود على التصدير، تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية، وخاصة في قطاع الطاقة".

رابعاً: أثبت تاريخ السوق النفطية الحاجة الملحة لوجود تنظيم أو إدارة للسوق؛ تمنع جنوح الأسعار أو انهيارها، فانخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية جداً لا يحفز على زيادة الاستثمارات للمحافظة على الإنتاج أو زيادته، الأمر الذي يؤثر سلباً: في حجم الإمدادات واستقرارها/ وفي برامج الطاقة في الدول المستهلكة/ ناهيك عن تأثيره في النمو الاقتصادي، والاستقرار في مناطق الإنتاج.

خامساً:إن أفضل سياسة طبقتها (أوبك) منذ تأسيسها، هي ما بدأته بعد عام ٢٠٠٠ وذلك بتحريك الإنتاج - زيادة أو انخفاضاً- بما يحافظ على الأسعار، بين حد أدنى وحد أعلى تقدرهما في اجتماعاتها الوزارية، حيث أسهمت هذه السياسة في إعادة الأسعار إلى مستويات تقارب قيمها الحقيقية.

سادساً: يظهر توزع الاحتياطي العالمي والطاقات الإنتاجية؛ ومن ثمَّ العمر النفطي، أن ست دول من دول أوبك (السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، إيران وفنزويلا)، سوف تكون مؤهلة لسد حاجة العالم من النفط حتى منتصف القرن الحالي. وأن نضوب النفط في مناطق الإنتاج المعروفة تاريخياً كبحر الشمال أصبح قريباً. وأطول عمر نفطي هو في منطقة "الشرق الأوسط" حيث يصل إلى ٨٠ سنة، و٤١ سنة في أمريكا الوسطى والجنوبية، بينما لن يستمر أكثر من ١٢ سنة في أمريكا الشمالية. ولكن إذا ما أخذ بالحسبان التطورات التكنولوجية وإمكانية زيادة معدلات الاستخلاص، ووفقاً لتقديرات (وكالة الأبحاث الجيولوجية الأمريكية)، سوف تكون الاحتياطيات النفطية المنتظر اكتشافها معادلة تقريباً للاحتياطيات الحالية المثبتة، أي بين ١٠٠٠

و ١١٠٠ مليار برميل. في هذه الحال، قد تكفي الاحتياطيات ٦٠ سنة أخرى مع أخذ ازدياد الاستهلاك بالحسبان. إذاً لا خوف من حدوث عوز نفطي على المستوى العالمي على المدى القصير. واللايقين حول هذه النقطة هو ذو طابع سياسي لا علمي، وذلك لأن ٦٥% من الاحتياطيات النفطية العالمية المتاحة موجودة في "الشرق الأوسط" (المتنازع عليه دولياً)، ويمكن لهذه المنطقة أن تنتج بهذا المعدل ٨٠ سنة أخرى.

سابعاً: إن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر في مختلف أنحاء العالم، رغم كل محاولات تخفيضه والبحث عن بدائل فعلية عنه، ويتركّز الاستهلاك العالمي النفطي في ثلاث مناطق رئيسة هي: أمريكا الشمالية بنسبة ٣٠,٥%، وآسيا (الباسيفيك) ٢٩%، ثم دول الاتحاد الأوربي بنسبة ١٨,١%. ويزداد نصيب الدول النامية بمعدلات متزايدة تفوق مثيلاتها في الدول الصناعية.

ثامناً: على الرغم من انخفاض نسبة مساهمة النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى من ٤٧% عام ١٩٧٠، إلى ٣٧% عام ٢٠٠٥ . . وانخفاض مساهمته في إنتاج الكهرباء عالمياً إلى ٦,٧% على حساب زيادة مساهمات الطاقات الأخرى (الفحم ٣٩,٨%، والغاز الطبيعي ١٩,٦%، والطاقة النووية ١٥,٧%، والطاقة الكهرومائية ١٦,١%)، ما زال يحتل المرتبة الأولى في استهلاك الطاقة مقارنة مع مصادر الطاقة المختلفة، بل سيبقى خلال المستقبل القريب المصدر الأكثر أهمية على الصعيد العالمي، وخاصة في مجال النقل والمواصلات. فحتى الآن لا يوجد له بديل في قطاع النقل، يحظى بالقبول اقتصادياً وتقنياً. ولا شيء من البدائل الطاقية المتوفرة الآن، لديه الإمكانية ليكون بديلاً شاملاً عن النفط، سواء من حيث الجدوى الاقتصادية أو الصعوبات التقنية والطبيعية. حيث إن المنتج النهائي للعديد من منابع الطاقة البديلة؛ (مثل: الطاقة النووية، الطاقات المتجددة)، هو طاقة كهربائية؛ ولن تكون هذه الأخيرة بديلاً للنفط والغاز الطبيعي، في استخداماتهما المتعددة

كمواد خام لإنتاج عشرات الآلاف من المواد البتروكيميائية، متضمنة السماد، ومبيدات الحشرات الهامة، والمواد البلاستيكية، وحتى المواد الطبية وسواها.

تاسعاً: إذا ما أخذ بالحسبان نسبة التضخم الاقتصادي الذي شهده العالم، فإن ارتفاعات أسعار النفط الكبيرة والتي بدأت منذ ٢٠٠٤، تعد تصحيحاً نسبياً في أسعار النفط، ولكن ما جعلها تأخذ طابع الأزمة أنها لم تتم بشكل تراكمي، وإنما كان ارتفاعها ارتفاعاً حاداً وسريعاً، بعد فترة طويلة من الجمود والكساد، وهذا ما يجعل ارتفاع السعر يُحدث هزة كبيرة في الأسواق العالمية.

عاشراً: إن ما يحرك ارتفاع أسعار النفط اليوم لا يعتمد فقط على مقدار ما تضخه الدول المنتجة، بل على عوامل أخرى تتحمل الدول المستهلكة مسؤوليتها، وأهمها نمو الطلب المتزايد نتيجة أسباب نفسية متمثلة بالأحداث السياسية وعدم الاستقرار العالمي، وقلق المضاربين، وغيرها. . . وإن سيطرة الولايات المتحدة وشركاتها على النفط العالمي جعلها تستخدمه لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، بل كان لها دورٌ ومصلحة في كل ارتفاع وانخفاض في أسعاره، فارتفاعه كان دعماً للدولار والاقتصاد الأمريكي في السبعينيات، بينما ساعد انخفاضه في التسعينيات عودة الانتعاش للاقتصاد العالمي، وبالتالي خروج الولايات المتحدة من الركود، وهو ما حفز بدوره عودة الطلب على النفط.

أحد عشر: ازدادت صادرات النفط في السنوات الأخيرة زيادات كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إضافة إلى زيادة الطلب العالمي عليه، وازدادت مساهمة الصادرات النفطية في مجمل الصادرات السلعية العالمية، حيث ازدادت صادرات الوقود التي يشكل النفط أغلبها من ١٠,٣% عام ٢٠٠٢ إلى ١٥% عام ٢٠٠٦. وإن زيادة أسعار النفط وبالتالي قيم الصادرات النفطية ساهمت في تباطؤ نمو التجارة الدولية من ٩% عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٥% عام ٢٠٠٦.

اثنا عشر: لظاهرة ارتفاع أسعار النفط انعكاساتٌ كبيرة على الأوضاع السياسية والاقتصادية في معظم دول العالم، إن لم يكن فيها جميعاً. ولم يقتصر تأثير هذه الظاهرة على الدول النفطية، بل انسحب كذلك على الدول غير النفطية، وأثر تزايد الفوائض المالية بشكل غير مسبوق، في نمط الإنفاق والاستثمار، كما أدى إلى ارتفاع مبالغ فيه في أسعار الأصول، وفقدان السيطرة على استقرار الأسعار، وارتفاع مقلق لمستويات التضخم، ولكن الدول النامية كانت –كما دائماً- أكثر المتضررين، بينما استطاعت حتى اليوم المستهلكة المتقدمة الاستفادة أو مواجهة وامتصاص هذه الارتفاعات، نتيجة رفع كفاءة استخدام النفط لديها، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل عملاتها ما يخفض قيم وارداتها، إضافة إلى أن اقتصاداتها عكست ارتفاع وارداتها النفطية في ارتفاع أسعار صادراتها.

ثلاثة عشر: تعكس البنية الهيكلية للصادرات والواردات السورية، قصوراً هيكلياً وخللاً بنيوياً، وذلك نتيجة تخلف القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على مواكبة التحولات المطلوب إنجازها من الإدارة الاقتصادية، يضاف إلى ذلك التحولات العميقة في بنية النظام التجاري العالمي. وبالتالي إن تبادل السلع والمنتجات السورية في الأسواق الدولية، وفي ظروف المنافسة غير المتكافئة، سوف تجعل إمكانية الاستفادة من عملية التصدير نفسها في حدودها الدنيا، بسبب ضعف الكميات المصدرة ومحدوديتها، بمعنى آخر، لن نستطيع الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي نبرمها مع العالم الخارجي، ولن نستفيد كثيراً من المزايا والإعفاءات التي تتيحها، لأننا غير قادرين على تحقيق معطيات العملية التصديرية، وهي الدخول إلى الأسواق، وتقديم منتج مميز يتمتع بخصائص تنافسية مناسبة.

أربعة عشر: للنفط دور كبير واستراتيجي في الاقتصاد السوري، وذلك من المكانة التي يحتلها في الاقتصاد ككل، حيث ساعد النفط سورية؛ في تقوية

مواقفها الاقتصادية والوطنية والإقليمية المختلفة، وفي تجاوز مختلف أزماتها المالية، من خلال مساهمته الكبيرة في إيرادات المالية العامة، وفي إخفاء الاختلالات الهيكلية التي عانى منها عمل الاقتصاد السوري، فقد حول عجوزات الميزانيات المالية والتجارية إلى فوائض في بعض السنوات وخفضها كثيراً في سنوات أخرى.

خمسة عشر: يتزايد نمو الطلب على النفط في سورية باستمرار؛ بمعدلات تفوق معدلي النمو الاقتصادي والسكاني، (٧-٨% سنوياً للمشتقات النفطية، نتيجة زيادة الاستهلاك الناتج عن انخفاض أسعار المشتقات المدعومة، ما يؤدي إلى تهريب كميات كبيرة إلى الدول المجاورة)، مع متابعة انخفاض مستوى إنتاج النفط الخفيف، في الوقت الذي ازدادت نفقات دعم النفط زيادات كبيرة، وينعكس ذلك سلباً على ميزان القطع الأجنبي النفطي وموازنة الدولة، وإن أكبر تهديد للاقتصاد السوري هو العجز المتنامي في الميزان النفطي، الناتج عن انخفاض الصادرات مع زيادة مستمرة في واردات المشتقات. الأمر الذي سيقلص موارد الدولة من القطع الأجنبي، وموارد ميزانيتها العامة، ويهدد بأزمة تضخم، واحتمال تدهور في سعر العملة، فضلاً عن تأثيره في قضايا تنموية واجتماعية عدة في سورية، إذا لم يتم تأمين البديل.

* * *

التوصيات:

أولاً: ستبقى القوة المالية للدول المنتجة محدودة المفعول؛ ما لم تتحول إلى قوة اقتصادية، ولن يتم ذلك إلا ببناء القدرة الذاتية التي تعزز القدرة التفاوضية في علاقات البلدان المنتجة مع المستهلكة، لتحويل هذه العلاقات من علاقات التبعية إلى علاقات قائمة على المصالح المتبادلة والندية والمساواة.

ثانياً: على الدول النفطية مطالبة الدول الصناعية تخفيض الضرائب المحلية المفروضة على المنتجات النفطية، وخاصة تلك التي تتضمن تحيزاً ضد النفط ومشتقاته، وتخالف بنود منظمة التجارة العالمية أيضاً.

ثالثاً: على أقطاب الصناعة النفطية (الدول المنتجة، الدول المستهلكة، الشركات النفطية، وغيرها) أن تعمل للوصول إلى سعر مناسب يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية تواكب الزيادة في الطلب، ويحقق عائداً مجزياً للشركات، وتعويضاً معقولاً للدول المصدرة للنفط.

رابعاً: **أما في سورية** فلمواجهة المعدلات المرتفعة في نمو استهلاك المنتجات النفطية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيزه على المدى المتوسط والطويل، يجب العمل الجاد والسريع على: رفع كفاءة ترشيد الاستهلاك النفطي، ووقف الهدر في استعمالاتها، وإعادة توزيع الدعم المقدم للنفط بحيث يشمل مستحقيه فقط، والرفع التدريجي لأسعار المنتجات النفطية ما يخفض استهلاكها ويوقف تهريبها للدول المجاورة (مع تطبيق خطة متكاملة تشمل زيادة في الأجور، إعفاءات ضريبية تخص المتضررين فقط، تطبيق ضريبة القيمة المضافة)، وتشجيع التوظيفات المالية في مجال الطاقات المتجددة،

ودعم استهلاكها. والعمل على إحداث هيئات بحثية متخصصة بكل نوع من أنواع الطاقات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في ذلك.

خامساً: العمل أيضاً- في الوقت نفسه -على زيادة الطاقات التكريرية لمصفاتي حمص وبانياس، بشكل فوري، وتسريع إقامة المصافي المزمع إنشاؤها والتي يحتاج الواحد منها إلى أربع سنوات على الأقل، وصولاً إلى وقف تصدير النفط الخام والعمل على تصديره مكرراً، وزيادة الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية، بما يحقق قيماً مضافة حقيقية وكبيرة، للقطاع النفطي والصناعة السورية.

سادساً: إتباع استراتيجية نفطية، تندمج في الوقت نفسه بالرؤية المستقبلية للاقتصاد السوري، على أن تتمحور بشكل جوهري؛ على النهوض بالبنية التحتية، واستغلال الفرص الكامنة العديدة، من خلال المشاريع النوعية والإدارة الفعالة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، معتمدين في ذلك على لغة الأرقام والمعلوماتية، والأهم من ذلك؛ الاستثمار في الإنسان، والبعد عن النمط الاستهلاكي السائد حالياً في حياتنا، فلا جدل في أن الإنسان ثروة لا تنضب، لذا فإن في إعداده وتنميته أفضل اختيار لمواجهة متغيرات المستقبل وتقلباته.

وأخيــراً:

الوضع الاقتصادي في سورية في السنوات القليلة القادمة في ضوء ما تقدم يجب أن لا يكون صعباً وخطيراً، لأنه بتطبيق ما يسمى بوظائف الإدارة الصحيحة من تخطيط وتنظيم إلى التوجيه والرقابة، يمكن بكل بساطة تغيير الحالة من سيء إلى جيد جداً، من اقتصاد ضعيف إلى اقتصاد تنافسي قوي.

* * *

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

١- أحمدي. هوشانج أمير، النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٦.

٢- اسيدون. السا، النظريات الاقتصادية في التنمية، ترجمة د. مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، ١٩٩٧.

٣- د.الببلاوي. حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٥٧)، الكويت،٢٠٠١.

٤- بريماكوف. ألكسندر، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤.

٥- د. بكري. كامل، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، ١٩٩٥.

٦- بول. ستينفز، النفط وسياسة الخليج بعد الحرب، ترجمة: عبد النبي حسن، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٤.

٧- بيار ترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية، ترجمة فكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

٨- بيتر ب. كينين، الاقتصاد الدولي، ترجمة د.إبراهيم الشهابي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٩.

٩- جابر. عدنان، العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٤.

١٠- جوني. عز الدين، التجارة الخارجية السورية خلال ربع القرن الماضي، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠١.

١١- الجيرودي. نزار، إنتاج النفط والغاز، مطبعة طربين، دمشق، ١٩٧٦.

١٢- د. حبيب. مطانيوس، أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق، ٢٠٠٦.
١٣- د. الحريري. محمد خالد، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٧٧.
١٤- د. الحمش. منير، الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، سلسلة دار الرضا للمعلومات، دمشق، ١٩٩٧، ص٦٢.
١٥- د. رعد. خالد، دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.
١٦- زلوم. عبد الحي، حروب النفط الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للنشر، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
١٧- سلفاتور. دومينيك، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة د. محمد العدل، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٧٥.
١٨- سيبيهري. سامان، الجغرافيا السياسية للنفط، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٩- صبري. مصطفى كامل، لمحات عن الطاقة الكهربائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.
٢٠- الصرن. رعد حسن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٠.
٢١- د. عبد العظيم. حمدي، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ١٩٩٦.
٢٢- د. عبد الله. حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٦.
٢٣- د. عبد الله. حسين، النفط العربي خلال المستقبل المنظور، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، ١٩٩٨.
٢٤- د. عتيقة. علي أحمد، الاعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

٢٥- د. العمادي. محمد، تجربة سورية في تحرير التجارة الخارجية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، دمشق، ١٩٩٤.

٢٦- د. عوض الله. زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٢٧- د. فرعتريسي. جعفر، فوضوية العالم وميزان القوى، دار المحجة البيضاء، بيروت، ٢٠٠٣.

٢٨- القاضي. حسين، محاسبة النفط في ظل العقود السائدة، دار الصفدي، دمشق، ١٩٩٣.

٢٩- كالينيكوس.أليكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٥٣.

٣٠- كامبيل. كولين، نهاية عصر النفط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٤.

٣١- مايونج. كايوون لي، معلومات وإرشادات آلية التنمية النظيفة، مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة،"يونيب" UNEP "تنمية القدرات لآلية التنمية النظيفة"، ترجمة ماهر عزيز بدروس، وزارة الطاقة المصرية، ٢٠٠٤.

٣٢- هيكل. محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢.

ثانياً: الدوريات والمجلات العلمية:

١- د. إبراهيم. حسين علي، واقع استثمار الطاقات المتجددة الراهنة، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق، العدد (٢١-٢٢)، ٢٠٠٧،

٢- الجميلي. عاطف، الهيكل البنيوي لصناعة النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٠٩، الكويت، ربيع ٢٠٠٤.

٣- حداد. راغدة/ وفرحات. عماد، طاقة المستقبل من الشمس والرياح والبراكين، دار الحياة، لندن، ٢٠٠٤.

٤- الحسني. عرفان، صدمة مايو النفطية، مجلة أخبار النفط والصناعة، أبو ظبي، العدد ٤١٠، كانون الأول ٢٠٠٤.

٥- حمادي. طه يونس، نظريات التجارة الدولية التقليدية والحديثة والتكتلات الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، العدد ٣٩، صيف ٢٠٠٧.
٦- خضر. حسان، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد (٥٧)، الكويت، تشرين الثاني ٢٠٠٦.
٧- د.الخياط. محمد مصطفى، الطاقة البديلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٤١، العدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦.
٨- رستم. خالد، أزمة ارتفاع أسعار النفط، مجلة أخبار النفط والصناعة، أبو ظبي، العدد ٤١٠، كانون الأول ٢٠٠٤.
٩- الرفاعي. عبد الهادي وآخرون، دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٢، ٢٠٠٥.
١٠- السبط. أمل، النفط السوري ثمرة سياسة تهاون، مجلة المال، السنة الثانية، العدد ١٦، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٦.
١١- سيد أحمد. هناء وآخرون، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ١٣٨.
١٢- الشيخ. نورهان، روسيا والاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦.
١٣- د. طاهر. جميل،الاتجاه نحو تحرير التجارة الولية،مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١١٦، الكويت، شتاء٢٠٠٦.
١٤- عبد الوهاب. لهب عطا، مستجدات خطة الطاقة الأمريكية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد١١٢، الكويت، شتاء ٢٠٠٥.
١٥- د. عبد الله. حسين، أزمة النفط الحالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، القاهرة، نيسان ٢٠٠٦.
١٦- د. علي. مدين، سورية وإيران في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، مجلة دراسات استراتيجية، جامعة دمشق، العدد (٢١-٢٢)، ٢٠٠٧.

١٧- علي. مغاوري شلبي، روسيا والاتحاد الأوربي، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، نيسان ٢٠٠٦.
١٨- العناني. خليل، اللوبي النفطي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤،القاهرة، نيسان ٢٠٠٦.
١٩- الكواز. أحمد، النظام الجديد للتجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد (٣٦)، الكويت، كانون الأول ٢٠٠٤.
٢٠- ليور. نؤام، توليد الكهرباء في المستقبل ودور مصادر الطاقة المتجددة، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٢١، الكويت، ربيع ٢٠٠٧.
٢١- د. محبوب. عبد الحفيظ، الاستراتيجية المستقبلية لدول الأوبك، مجلة أخبار النفط والصناعة، دولة الإمارات، أبو ظبي، العدد ٣٩٣، حزيران ٢٠٠٣.
٢٢- د. مصطفى. عدنان، البعث الاقتصادي، العدد١٠١، دمشق، الثلاثاء ٢٠٠٠/٤/٢٥.
٢٣- المنيف. ماجد العبد الله، التطورات في أسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد١٠٨،الكويت، شتاء ٢٠٠٤.
٢٤- د. نعوش. صباح، مجلة أخبار النفط والصناعة، العدد ٣٨٨، أبو ظبي، كانون الثاني ٢٠٠٣.

ثالثاً: المؤتمرات والندوات العلمية:

١- د. الجلبي. فاضل، تقلبات النفط في السوق العالمي، مؤتمر الاقتصاديين العرب الرابع عشر، دمشق، ٢٠٠٠.
٢- د. حبيب. مطانيوس، آفاق الاقتصاد السوري، ندوة لمركز الرضا بدمشق" الندوة الاقتصادية الثانية، ٢٠٠٠.
٣- د.الحمش. منير، دور النفط الحالي والمستقبلي في الإنماء الاقتصادي العربي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٥.
٤- الخطيب. هشام، مصادر الطاقة المتجددة والتطورات التقنية والاقتصادية، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

٥- د.الزعيم. عصام، التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٤.
٦- د. سكر. نبيل، ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي ١٦، دمشق، ٢٠٠٣/٩/٢.
٧- شهاب الدين. عدنان، رؤية أوبك لآفاق الطاقة، ندوة أكسفورد السادسة والعشرون للطاقة، بريطانيا، ١-٩ أيلول ٢٠٠٤.
٨- د. عبد النور. خالد، تأهيل القطاع الصناعي السوري واقع وآفاق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، ٢٠٠٠.
٩- د. عربش. زياد أيوب، السياسات النفطية في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق، ٢٠٠٧/٣/٦.
١٠- كنجي. كندو، الطاقة في اليابان، ندوة أكسفورد السادسة والعشرون للطاقة،بريطانيا، ١-٩ أيلول ٢٠٠٤.
١١- د. معلا. أحمد، استخراج واستثمار النفط والغاز في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، دمشق، ٢٠٠٤/٣/٣٠.

رابعاً: الدراسات والتقارير الإحصائية:

١- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الإدارة الاقتصادية، الاجتماع ٧٥ لمجلس وزراء المنظمة، دراسة بعنوان الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية- تشرين أول ٢٠٠٥.
٢- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، بنك المعلومات، مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان- الأردن، أيار ٢٠٠٦.
٣- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون ٢٠٠٦.
٤- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الإدارة الاقتصادية، الاجتماع ٧٥ لمجلس وزراء المنظمة، دراسة بعنوان الطلب العالمي على النفط في قطاع المواصلات- تشرين أول ٢٠٠٥.

٥- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، النشرة، كانون الثاني ٢٠٠٧.
٦- معجم الطاقة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، مجلس الطاقة العالمي، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٩٩٤.
٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦،٢٠٠٧.
٨- هيئة تخطيط الدولة، تحليل الوضع الراهن، التحليل الاقتصادي، ٢٠٠٥.
٩- الشركة السورية للنفط، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥- مديرية التخطيط.
١٠- عرض موجز عن فعاليات الشركة السورية للنفط، مديرية التخطيط، ٢٠٠٦.
١١- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٦ مع الجمهورية العربية السورية.
١٢- المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من المجوعة الإحصائية السورية.
١٣- المكتب المركزي للإحصاء، دراسة تحليلية لنتائج مسح سوق العمل لعام ٢٠٠٣.
١٤- المكتب المركزي للإحصاء، نشرة قوة العمل من واقع نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤.
١٥- المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة من خلاصة التجارة الخارجية.
١٦- باذيب. رامز، وآخرون، ظاهرة الشركات القابضة في سورية، المركز الاقتصادي السوري، نشرة أصحاب القرار، الإصدار رقم ٤٣+٤٤، دمشق، ٢٠٠٧.

خامساً: الرسائل الجامعية:

١- صقر. أديب، صادرات الغزل والنسيج في سورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٩٩٧.
٢- محمد. شوقي محمد، الصناعة النفطية وأثرها في البنية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٦، ص٩٩.

سادساً: المراجع الأجنبية:

1- Asif, M., Muneer, T., Energy supply, its demand and security issues for developed and emerging economies. Journal of Renewable and Sustainable Energy Reviews. Volume 11, Issue 7, September 2007, Pages 1388-1413.
2- Baker Institute Study (Nov. 2000), "Running On Empty? Prospects For Future World Oil Supplies", http://bakerinstitute.org.
3- BP. Statistical Review of World Energy June, London. 2005, June 2007
4- Carr, Tim (2003), "where Does Kansas Gas Come From and Where Does Kansas Gas Go ?", Geological Survey, Kansas University, Energy Research Center.
5- Di John, J. Oil abundance and violent political conflict: A critical assessment. Journal of Development Studies. Volume 43, Issue 6, August 2007, Pages 961-986.
6- Energy Information Administration / International Energy Outlook,2004, 2007.
7- Energy Information Administration (EIA), April 1997
8- Energy information Administration, (EIA), Annual Energy Review 200٥, 2006
9- International Energy Annual 2007.
10- International Atomic Energy Agency, http://www.iaea.org/
11- IEA Renewbles Information 2006.
12- IEA Trends in Photovoltaic Applications 2006.
13- Monthly Bulletin, Organization Of Arab Petroleum Exporting Countries- January 2007
14- OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2005, 2006
15- OPEC, Oil outlook to 2025, Sept. 2004

16- Oil & Gas Journal, January 1, 2005.
17- Radler, M., Oil Market Divergences. Journal of Oil and Gas. Volume 105, Issue 30, 13 August 2007.
18- Shihab Eldin, Adnan (march 2005), "Forecasting Future Oil Prices Is Extremely Difficult", http://www.opec.org/.
19- WTO, International Trade Statistics 2007, 2006, 2005.
20- World development indicators database, April 2006
21- Yeoman, I., John Lennon, J., Blake, A., Galt, M., Greenwood, C., McMahon-Beattie, U. Oil depletion: What does this mean for Scottish tourism? Journal of Tourism Management. Volume 28, Issue 5, October 2007, Pages 1354-1365.

سابعاً: مواقع الانترنت:

١- سيف بن علي، الاستراتيجية الإمبريالية في الخليج العربي، http://www.makalat/178.htm
٢- الشروف. يوسف، نفط بحر قزوين،٢٠٠٥ http://www.Aljazeera.net/NR/exeres/
٣- جوزيف أ. ستانسلو، الاعتبارات التنافسية، http://www.usinfo.state.gov/ar/Archive/2004/Aug
٤- خدوري. وليد، تجربة ناجحة لحوار المنتجين والمستهلكين، ٢٠٠٧، http://www.al-mannarah.com
٥- خضر. حسن، منظمة التجارة العالمية، نيسان ٢٠٠٥، http://www.arab-api.org/
٦- خضر. حسن، نظريات التجارة الخارجية وسياساتها، http://www.arab-api.org/course18/
٧- عبد الدايم. محمد، منظمة التجارة العالمية والعرب، فرص ومخاوف، ٢٠٠٥، http://www.aljazeera.net
٨- عبد العظيم. خالد، ٢٠٠١، http://www.acpss.ahram.org.eg

٩- عبد الكريم. عمرو، الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا، ٢٠٠٧/١، http://www.altamayoz1.com
١٠- د. عبد الله. حسين، السعر العادل الذي تبحث عنه أوبك، http://www.aljazeera.net
١١- د. عبد الله. حسين، الحقيقة حول مستقبل نفط بحر قزوين، ٢٠٠٥. http://www.aljazeera.com
١٢- عضيمة. عدنان، التنين الصيني يلتهم موارد العالم، جريدة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي ٢٠٠٨/٢/١٣، http://www.alittihad.ae/details.php?id=7098
١٣- العنزي. عقيل، http://www.alriyadh.com/2005/10/29/article104140.html
١٤- العنزي. عقيل، رحلة أسعار النفط التاريخية، ٢٠٠٨/٢/٥، http://www.4eqt.com/vb/thread
١٥- د. المناعي. جاسم، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاديات العربية،٢٠٠٦/www.amf.org.ae
١٦- د. المنيف. ماجد، النفط ومنظمة التجارة العالمية. http://www.arab-api.org/
١٧- ناتاليا ألازار، 2006 ,http://www.an-nour.com/204/science
١٨- د.نبيل السمان، لعبة النفط، http://www.makalat/122.htm
١٩- د. هيرمان. شير، الجمعية الأوربية للطاقة الشمسية،٢٠٠٦، http://www.cnr.ac.ma/teer/montada
٢٠- برميل التنمية المتدحرج ,11/6/2007 ,http://www.syriasteps.com
٢١- تأثير محدود لارتفاع أسعار النفط ٢٠٠٨/١/٤، http://arabic.peopledaily.com.cn
٢٢- الشرق الأوسط ٢٠٠٦. http://www.asharqalawsat.com/details.asp
٢٣- صحيفة البيان القطرية ٢٠٠٨/٢/١٧، tp://www.albayan.ae/servlet/Satellite
٢٤- ملامح الاقتصاد السوري، غرفة تجارة دمشق، ٢٠٠٧، http://www.dcc-sy.com

٢٥ - موقع مقاتل من الصحراء، بحـــث بعنـــوان الـــنفط اقتـــصادياً، http://www.muqatel.com

٢٦ - موقع صندوق النقد العربي، Arabic http://www.amf.org.ae/v

٢٧ - موقع خطوات في الاتجاه الصحيح، http://syriasteps.com/indexphp

٢٨ - وزارة النفط الكويتيية، 2006، http://www.moo.gov.kw/magazine/ar/index.asp

٢٩ - http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ECON19.HTM

٣٠ - http://www.alyousefi.com/article/Engineering%20and%20Globalization.doc

٣١ - http://www.ar.wikipedia.org/wiki

٣٢ - http://www.alriyadh.com, 29/10/2005

٣٣ - www.opec.org/home/basket.aspx

٣٤ - http://www.alburaq.net/news/show.cfm, 2006

٣٥ - http://www.boursa.info/system, 21/1/2006

Abstract

Oil is one of the multiple sources of energy but it is not as the whole commodity goods because its production, marketing, and transportation on a global scale have a huge political and economical impact and affects the interests of many parties, of which most importantly are the producing countries / investing companies / and consuming countries. The Western world has witnessed four world wars: the first was against Germany and the Ottoman Empire, the second against Germany and Japan, and third against the Soviet Union (the Cold War), the fourth is targeting the Islamic world under the rubric of fighting terrorism (counter-terrorism) and in the latter Afghanistan was occupied and then Iraq. The aim of these wars is to control the oil and its sources and to use it as a weapon in the face of competitors, along with other strategic objectives related to the nature and benefits of rebuilding the international system of the post-cold war and the emergence of the phenomenon known as globalization. But many head oil states are currently seeking to conclude deals oil and

mutual relations in the face of American and Western hegemony. Among these countries come China, Russia, Venezuela and Iran. Moreover, there is a growing concern in the west of the understandings that take security dimensions.

The global supply of oil is influenced by some of the foremost factors such as the demand for oil and its price, as the supply is deemed as a response to the requests of consumers at the prevailing market price / as well as the reserve volume / the cost of extraction and development / forms of investment / applicable tax regulations / political conditions in the areas of production / policy of the oil-producing state and how much it is needed to meet domestic consumption or to export it to provide the cash supplier that meets the financial needs / in addition to the organizational form of the global supply management / included in this framework comes the policy to be decided by the collective (OPEC) which determines the production ceiling, the distribution of quotas among members, and the extent commitment to those quotas.

It has been tried in this research to study the historical evolution of oil prices, leading to the recent (crisis) which was the index rise which was recorded in world oil prices in 2004; (which was not recognized since the early eighties) to more than $ 41 a barrel and then its progressive rise to more than $ 70 in 2005 and 2006. If taken into account the inflation rate witnessed by the economic world, those rises are relatively correction in oil prices but it takes the form of a crisis because it was not done accumulatively, in addition to the increase qualitatively after a long period of stagnation and recession, and this is what makes the price rise create large instability in the global markets.

The industrial nations today are serious in bringing alternative energies for oil, moreover, countries like the United States, Japan, Germany, England, Norway and the Netherlands have already achieved notable successes at this level, particularly in the production of solar, wind and hydro energy. This means that many of the world economy started to prepare for a time of ‘Non-existent oil’. Indeed, the industrialized nations began so since the first oil crisis, the establishment of the International Energy Agency (IEA) in 1974, where it pursued a policy to focus on energy gained from the coal and atomic energy in particular. The most appropriate future alternatives are those that include two important parts; the availability, and the

economic cost. In other words, the priority must go to the cost-effective technology which countries (especially developing countries) can use. Perhaps, it is necessary to have several alternatives whose almost ratios participation in the energy package converge while we may find in another country one of the alternatives which represents a participation rate transcending other alternatives since we cannot identify a specific alternative. However, certainty of the increasing involvement of renewable energies with the passage of time still exists.

In Syria, oil has acquired the strategic commodity par excellence (After the opening of the oil sector to foreign companies 1974 and the increase of the domestic production after 1985). This is due to the place it occupied in the economy as a whole where discoveries helped foreign companies operating since the second half of the eighties, in conjunction with the production of the Syrian Oil Company to increase the level of production and quantities exported. Since the beginning of the nineties crude oil has become one of the most important sources of energy and helps with other energy sources (75% oil and gas by 18% and hydroelectric energy by 7%), in meeting the needs of Syria of energy as a preliminary and combustion substance. In recent years, the decline in production and increased domestic consumption have led to a decline in crude oil exports, increasing imports of oil by-products, a decline in oil revenues, and the deterioration of the oil balance. This represents a serious indication whose results were remarked in various crises. Hence, there is an urgent need to move fast to cover this frightening defect.

المحتويات

الصفحة

الصفحة

فهرس الجداول

* * *

فهرس الأشكال

الطبعة الأولى / ٢٠١٠

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة